

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة السانبا - وهران

كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية.
قسم: العلوم الاقتصادية.

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد التكامل الجهوي.

اثر ظاهرة التضخم على الاقتصاد:
دراسة اقتصادية وقياسية
حالة الجزائر: 1962-2007

إعداد الطالب:

صافا محمد

إشراف الأستاذ:

د. قنيش محمد

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة وهران	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بويقوب احمد
مقررا	جامعة وهران	أستاذ محاضر(أ)	د. قنيش محمد
مناقشا	جامعة وهران	أستاذ محاضر(أ)	د. بوكلية حسان رفيق
مناقشا	جامعة وهران	أستاذ محاضر(أ)	د. بلخير معمر
مناقشا	جامعة وهران	أستاذة محاضرة(أ)	د. ايت حبوش

السنة الجامعية: 2009-2010

الإهداء

اهدي ثمرة جهدي وعملي إلى الوالدين الكريمين،
رعاهما الله، وإلى كل أفراد أسرتي، صغيراً و كبيراً.
إلى جميع طلبة الماجستير في العلوم الاقتصادية بجامعة
وهران دفعة 2005، وإلى جميع الطلبة.
إلى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد لإنجاز
هذا العمل.
وفي أخير إلى كل من لقتني حرفاً في مساري الدراسي.

محمد

كلمة شكر وتقدير

اتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف:
" قنيش محمد " على نصائحه وتوجيهاته القيمة التي مكنتني
من إخراج هذه المذكرة في شكلها النهائي، كما لا يفوتني أن
أتقدم إلى السادة أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه
المذكرة، وصرف جزء من وقتهم لأجل قراءتها.

تحية تقدير وشكر إلى جميع أساتذة كلية الاقتصاد،
علوم التسيير والعلوم التجارية بجامعة وهران، وجامعة
تيارت، الذين كان لهم الفضل في إنارة عقولنا ، وتغذية
أذهاننا ، ولعلمهم السر في بلوغ ما نحن عليه .

كما اشكر كل من ساعدنا في انجاز هذا البحث
ونخص بالذكر الأستاذ: " بلكرشة رابح ، والعيد
الجيلالي " .

و أخيرا نشكر كل من كان له الفضل في إتمام هذه
المذكرة من قريب أو بعيد.

محمد

فهرس الاشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
79	تطور المؤشر الضمني للأسعار خلال الفترة 1962-1969	1-2
81	تطور معامل الاستقرار النقدي خلال الفترة 1965-1969	2-2
86	تطور الكتلة النقدية ومكوناتها خلال الفترة 1964-1969	3-2
88	تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 1964-1969	4-2
110	تطور مؤشر الأسعار خلال الفترة 1970-1989	5-2
112	تطور الرقم القياسي الضمني للأسعار خلال الفترة 1970-1989	6-2
114	تطور معامل الاستقرار النقدي خلال الفترة 1970-1989	7-2
120	تطور الكتلة النقدية ومكوناتها خلال الفترة 1970-1989	8-2
131	تطور الصادرات والواردات خلال الفترة 1970-1989	9-2
133	تطور معدلات الاستثمار خلال الفترة 1970-1989	10-2
145	تطور مؤشر أسعار الخبز خلال الفترة 1989-2006 (سلسلة شهرية)	11-2
148	تطور مؤشر أسعار اللحم خلال الفترة 1989-2006 (سلسلة شهرية)	12-2
152	تطور مؤشر أسعار الخضار خلال الفترة 1989-2006 (سلسلة شهرية)	13-2
155	تطور مؤشر أسعار البطاطا خلال الفترة 1989-2006 (سلسلة شهرية)	14-2
159	تطور مؤشر أسعار الفواكه خلال الفترة 1989-2006 (سلسلة شهرية)	15-2
162	تطور مؤشر أسعار الحليب ومشتقاته خلال الفترة 1989-2006 (سلسلة شهرية)	16-2
166	تطور مؤشر أسعار المواد الغذائية المصنعة خلال الفترة 1989-2006 (سلسلة شهرية)	17-2
169	تطور مؤشر الأسعار السنوي للمواد الغذائية خلال الفترة 1989-2006	18-2
170	تطور معدل التضخم السنوي للمواد الغذائية خلال الفترة 1989-2006	19-2
176	تطور مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة 1990-2007	20-2
176	تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990-2007	21-2
177	تطور الرقم القياسي الضمني خلال الفترة 1990-2007	22-2
179	تطور معامل الاستقرار النقدي خلال الفترة 1990-2007	23-2
183	تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-2007	24-2
186	تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-2007	25-2
189	تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 1990-2007	26-2
191	تطور النفقات العامة خلال الفترة 1990-2007	27-2
194	تطور معدلات التضخم المستورد خلال الفترة 1990-2007	28-2
196	تطور التجارة الخارجية خلال الفترة 1992-2007	29-2
197	تطور واردات السلع الغذائية خلال الفترة 1992-2006	30-2
199	تطور العلاقة بين التضخم وسعر الصرف خلال الفترة 1990-2007	31-2
201	تطور السكان خلال الفترة 1990-2007	32-2
206	تطور المديونية الخارجية خلال الفترة 1990-2007	33-2
207	تطور خدمة المديونية خلال الفترة 1990-2005	34-2

211	تطور الادخار خلال الفترة 1970-1989	35-2
216	تصنيف المشروعات الاستثمارية حسب كل قطاع خلال الفترة 1993-2000	36-2
225	تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990-2007	37-2
269	مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة	1-3
271	تطور مرونة معدل لوغاريتم التضخم بالنسبة لمعدل لوغاريتم الناتج المحلي الخام الحقيقي خلال الفترة 1970-2006	2-3
272	تطور مرونة معدل لوغاريتم التضخم بالنسبة لمعدل لوغاريتم النقود الحقيقية خلال الفترة 1970-2006	3-3
273	تطور مرونة معدل لوغاريتم التضخم بالنسبة لمعدل لوغاريتم سعر الصرف خلال الفترة 1970-2006	4-3
274	تطور مرونة معدل لوغاريتم التضخم بالنسبة لمعدل لوغاريتم التضخم الخارجي خلال الفترة 1970-2006	5-3
276	تطور مرونة معدل لوغاريتم التضخم بالنسبة لمعدل العجز في الموازنة خلال الفترة 1970-2006	6-3
279	معايير اختبار التوزيع الطبيعي	7-3
281	منحنى التوزيع الطبيعي للبواقي	8-3
282	منحى لسلسلة مستقرة.	9-3
283	منحى لسلسلة غير مستقرة	10-3
286	اختبارات طبيعة السلاسل الزمنية.	11-3

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
76	الإنجازات و التوقعات خلال المخطط الثلاثي: 1967 – 1969	1-2
78	تطور مؤشر الأسعار خلال الفترة: 1962-1969	2-2
81	تطور معامل الإستقرار النقدي خلال الفترة: 1964 – 1969 في الجزائر	3-2
82	تطور الفجوة التضخمية خلال الفترة: 1965-1969	4-2
85	تطور الكتلة النقدية و مكوناتها خلال الفترة: 1964 – 1969	5-2
88	تطور مقابلات الكتلة النقدية 1962-1969	6-2
90	تطور مداخيل الدولة 1962-1969	7-2
81	تطور الإيرادات و النفقات خلال الفترة 1967 – 1969	8-2
95	تطور الصادرات و الواردات خلال 1965 – 1969	9-2
97	تطور الاستثمار على الناتج المحلي الخام	10-2
101	توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال 70-1979	11-2
102	تصنيف الاستثمارات حسب القطاعات في المخطط الخماسي الأول: 1984-1980	12-2
104	تصنيف الاستثمارات حسب القطاعات في المخطط الخماسي الثاني	13-2
109	تطور مؤشر الأسعار السنوي ما بين 1970-1989	14-2
111	تطور الرقم القياسي الضمني خلال الفترة 1970 – 1989	15-2
113	تطور معامل الاستقرار النقدي 1970-1989	16-2
119	تطور الكتلة النقدية و مكوناتها خلال الفترة 1970 – 1989	17-2
121	تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال 1970 – 1989	18-2
123	تطور الإيرادات العامة للدولة خلال 70-89	19-2
125	تحليل تطور ميزانية الدولة 1970-1989	20-2
128	تطور حجم السكان و اليد العاملة خلال 1970 – 1989	21-2
131	تطور التجارة الخارجية خلال الفترة: 1970-1989	22-2
133	تطور معدل الاستثمار عبر مخططات التنمية 1970-1989	23-2
144	تطور مؤشر أسعار الخبز ومعدل تضخمه خلال الفترة: 1989 - 2006 (سلسلة شهرية)	24-2
147	تطور مؤشر أسعار اللحم ومعدل تضخمه خلال الفترة: 1989 - 2006 (سلسلة شهرية)	25-2
151	تطور مؤشر أسعار الخضر ومعدل تضخمه خلال الفترة: 1989 - 2006 (سلسلة شهرية)	26-2
154	تطور مؤشر أسعار البطاطا ومعدل تضخمه خلال الفترة : 1989-2006(سلسلة شهرية)	27-2
158	تطور مؤشر أسعار الفواكه ومعدل تضخمه خلال الفترة:	28-2

	1989 - 2006 (سلسلة شهرية)	
161	تطور مؤشر أسعار الحليب ومشتقاته ومعدل تضخمه خلال الفترة: 1989 - 2006 (سلسلة شهرية)	29-2
165	تطور مؤشر أسعار المواد الغذائية المصنعة ومعدل تضخمه خلال الفترة: 1989 - 2006 (سلسلة شهرية)	30-2
168	تطور مؤشر الاسعار السنوي للمواد الغذائية ومعدل تضخمه خلال الفترة 2006-1989	31-2
173	بيانات الإحصاء الوصفي لمعدلات تضخم اسعار المواد الغذائية .	32-2
174	مصفوفة الارتباط مابين معدلات تضخم أسعار المواد الغذائية	33-2
175	تطور مؤشر الأسعار الاستهلاكية على المستوى الوطني خلال الفترة : 2007-1990.	34-2
178	تطور مؤشر الاستقرار النقدي خلال 2007-1990.	35-2
182	تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2007-1990:	36-2
185	تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة : 2007-1990	37-2
188	تطور الايرادات العامة لدولة خلال الفترة 1997-1990	38-2
188	تطور الايرادات العامة لدولة خلال الفترة 2007 - 1998	39-2
190	تطور النفقات العامة لدولة خلال الفترة 1997-1990	40-2
190	تطورا لنفقات العامة لدولة خلال الفترة: 2007-1997	41-2
192	تطور النفقات العمومية للصحة في الجزائر ما بين 1998-1991	42-2
194	تطور معدلات التضخم المستورد خلال الفترة 2007-1990	43-2
195	تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2007-1990	44-2
197	تطور واردات السلع الغذائية خلال الفترة : 2006 - 1997	45-2
199	تطور العلاقة ما بين سعر الصرف والتضخم 2007-1990	46-2
201	تطور حجم السكان خلال 2007-1990	47-2
206	تطور المديونية الخارجية خلال 2007-1990	48-2
207	تطور خدمة المديونية خلال 2005-1990	49-2
210	تطور ادخار العائلات خلال : 1989-1970	50-2
212	تطور الادخار للعوائل : 2005-1990	51-2
213	تطور الاجور خلال الفترة 1996-1990	52-2
215	تصنيف مشروعات الاستثمار حسب كل قطاع في الجزائر من: 1993 إلى 2000	53-2
221	تغيرات معدل الخصم في الجزائر	54-2
225	تطورات معدل التضخم خلال الفترة 2007-1990 .	55-2
226	تطور معدلات النفقات العامة وعلاقتها بمعدلات التضخم خلال الفترة: 2000- 1993	56-2

227	التغير في طرق تمويل العجز في الموازنة بالنسبة لتضخم 1993-2007	57-2
228	تغيرات معدلات التضخم وعلاقتها مع نسبة الايرادات ل: PIB والايردات الجبائية بالنسبة ل: PIB	58-2
259	نماذج لوغاريتيمات الاسعار المقدره خلال الفترة 1970-2006.	1-3
260	نماذج معدلات التضخم باللوغاريتيمات خلال الفترة: 1970-2006	2-3
265	اتخاذ القرار في اختبار دربين ووتسون	3-3
266	التقييم الاقتصادي و الإحصائي للنماذج المقدره	4-3
267	نتائج اختبار الاستقرارية للنماذج المقبولة	5-3
267	معايير الأداء لتفضيل لنماذج.	6-3
270	تطور مرونة معدل لوغاريتيم التضخم بالنسبة لمعدل لوغاريتيم الناتج المحلي الخام الحقيقي	7-3
272	تطور مرونة معدل لوغاريتيم التضخم بالنسبة لمعدل لوغاريتيم النقود الحقيقية.	8-3
273	تطور مرونة معدل لوغاريتيم التضخم بالنسبة لمعدل لوغاريتيم سعر الصرف.	9-3
274	تطور مرونة معدل لوغاريتيم التضخم بالنسبة لمعدل لوغاريتيم التضخم الخارجي.	10-3
275	تطور مرونة معدل لوغاريتيم التضخم بالنسبة لمعدل لوغاريتيم العجز في الموازنة	11-3
278	يمثل قيم Q^{stat} لدالة الانحدار الذاتي للنموذج	12-3
287	القيم الحرجة لإحصائية A.D.F:	13-3
290	اختبارات التكامل المشترك بين متغيرات النموذج.	14-3
292	القيم المستقبلية لمتغيرات النموذج .	15-3
292	معدلات التضخم المتوقعة.	16-3

فهرس المحتويات

التشكرات:

الفهرس.....

فهرس الجداول.....

فهرس الأشكال البيانية.....

مقدمة.....

23 الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم.....

23 المبحث الأول: مدخل إلى التضخم: مفهومه، أنواعه وأسبابه.....

23 المطلب الأول: ماهية التضخم.....

24 1- التعريف المبني على الأسباب المنشئة للتضخم.....

24 1-1-1- التعريف المبني على النظرية الكمية للنقود.....

25 2-1- التعريف المبني على نظرية الدخل والإنفاق.....

25 3-1- التعريف المبني على نظرية العرض و الطلب.....

26 2- التعريف المبني على خصائص التضخم.....

27 3- تعريف التضخم.....

29 المطلب الثاني: أنواع ومعايير تحديد أنواع التضخم وطرق قياسه.....

29 1- أنواع التضخم تبعا لإشراف الدولة على جهاز لأسعار.....

29 1-1- التضخم الظاهر.....

29 2-1- التضخم المكبوت.....

30 1-3- التضخم الكامن أو الخفي.....

30 2- أنواع التضخم طبقا لمصدر ومدى حدة الضغط التضخمي.....

30 1-2- التضخم الجامح والتضخم الزاحف.....

30 2-1-1- التضخم الجامح.....

31 2-1-2- التضخم الزاحف.....

31 2-2- التضخم بالطلب والتضخم بالتكاليف.....

31 2-2-1- التضخم بالطلب.....

31 2-2-2- التضخم بالتكاليف (النفقات).....

32 3- أنواع التضخم طبقا لتنوع القطاعات الاقتصادية.....

32 1-3- التضخم السلعي والتضخم الرأسمالي.....

32 3-1-1- التضخم السلعي.....

32 3-1-2- التضخم الرأسمالي.....

32 3-2- التضخم الربحي والتضخم الدخلي.....

32 3-2-1- التضخم الربحي.....

32 3-2-2- التضخم الدخلي.....

33 4- معايير قياس التضخم.....

33 4-1- معيار فائض الطلب الكلي.....

34 4-2- معيار فائض المعروض النقدي.....

35 4-3- معيار الرقم القياسي للأسعار.....

36 المطلب الثالث: مصادر التضخم.....

36	1- علاقة الطلب الكلي الفعلي بالعرض الكلي في تحديد التضخم.....
36	2- العوامل الدافعة لزيادة الطلب الكلي الفعلي.....
	1-2- زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري والتوسع في إتمادات من قبل
37	المصارف.....
37	1-1-2- زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.....
37	2-1-2- التوسع في الاعتمادات من قبل المصارف.....
37	2-2- العجز في الميزانية وتمويل العمليات الحربية.....
37	1-2-2- العجز في الميزانية.....
38	2-2-2- تمويل العمليات الحربية.....
38	3-2- الزيادة في معدلات الأجور.....
39	4-2- العوامل النفسية والتنبؤية.....
39	3- العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض.....
39	1-3- مرحلة تحقيق التشغيل الكامل.....
40	2-3- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي.....
40	3-3- النقص في العناصر الإنتاجية.....
40	4-3- النقص في رأسمال العيني.....
41	المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم
41	المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية وتفسيرها للتضخم
41	1- النظرية الكمية للنقود وفرضيتها.....
41	1-1- النظرية الكمية للنقود.....
42	2-1- فرضيات النظرية الكمية للنقود.....
42	1-2-1- ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود.....
42	2-2-1- حيادية النقود وعلاقة المستوى العام للأسعار بكمية النقود.....
43	2- معادلة التبادل ودورها في تفسير التضخم.....
43	1-2- معادلة التبادل ل" Fisher".....
44	2-2- معادلة الأرصدة النقدية ل"الفريد مارشال" Alfred Marshall ".....
46	3- تقييم النظرية الكمية لنقود.....
46	1-3- إيجابيات النظرية التقليدية لكمية النقود.....
46	2-3- انتقادات النظرية التقليدية الكلاسيكية.....
49	المطلب الثاني: ظاهرة التضخم في النظرية الكينزية
49	1- أسس وفرضيات النظرية الكينزية.....
51	2- النظرية الكينزية وتفسيرها للتضخم.....
51	1-2- مرحلة التشغيل الجزئي.....
52	2-2- مرحلة التشغيل التام.....
52	3- تقييم النظرية الكينزية.....
54	المطلب الثالث: النظرية النقدية المعاصرة وتفسيرها للتضخم
54	1- الإطار العام للنظرية الكمية للنقود المعاصرة.....
54	1-1- نظرية الطلب على النقود.....
55	1-1-1- الثروة الكلية.....
55	2-1-1- الأسعار والعوائد من الأشكال الأخرى البديلة للاحتفاظ بالثروة.....
56	1-1-3- التفضيلات (ترتيب الأفضليات).....
56	2-1- دالة الطلب على النقود للنظرية الكمية المعاصرة.....
57	2- التضخم في النظرية الكمية للنقود المعاصرة.....

58	3- تقييم النظرية النقدية المعاصرة.....
58	1-3 - إيجابيات النظرية النقدية المعاصرة.....
58	2-3- إنتقادات النظرية النقدية المعاصرة.....
60	المبحث الثالث: انعكاسات التضخم على الاقتصاد والسياسة المتبعة في محاربتة.....
60	المطلب الأول: انعكاسات التضخم على الاقتصاد.....
60	1- الآثار الاجتماعية للتضخم.....
60	1-1- إعادة توزيع المداخل.....
61	1-1-1- آثار التضخم على أصحاب الدخول الثابتة.....
61	1-1-2- آثار التضخم على أصحاب المرتبات والأجور.....
61	1-1-3- آثار التضخم على أصحاب المشاريع.....
61	2-1- إعادة توزيع الثروة.....
62	2- الآثار الاقتصادية للتضخم.....
62	2-1- آثار التضخم على جهاز الأسعار.....
62	2-2- آثار التضخم على هيكل الإنتاج وهيكل التسويق والتوزيع.....
62	2-2-1- آثار التضخم على الهيكل الإنتاجي.....
63	2-2-2- آثار التضخم على هيكل التسويق والتوزيع.....
63	2-3- آثار التضخم على جهاز النقدي الداخلي.....
64	2-4- آثار التضخم على القطاع الخارجي.....
66	المطلب الثاني: السياسات النقدية والمالية لمواجهة التضخم.....
67	1- السياسات النقدية في معالجة التضخم.....
67	1-1- الأدوات الكمية.....
68	1-2- الأدوات الكيفية (النوعية).....
69	2- السياسة المالية لمعالجة التضخم.....
70	1-2- الرقابة الضريبية.....
71	2-2- الرقابة على الدين العام (القروض).....
71	2-3- الرقابة على الإنفاق العام.....
	الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمراحل تطور التضخم في الاقتصاد الجزائري
74	خلال الفترة: 1962-2007.....
74	المبحث الأول: التضخم خلال الفترة 1962-1969 (مؤشراته، أسبابه).....
74	المطلب الأول: إستراتيجية التنمية و نظام تحديد الأسعار خلال: 1962 – 1969.....
74	1- التنمية الاقتصادية ما بين 1962 – 1969.....
74	1-1- الفترة ما قبل 1966.....
75	1-2- المخطط الثلاثي الأول: 1967 – 1969.....
77	2- نظام الأسعار خلال الفترة 1962 – 1969.....
77	1-2- رؤية عامة حول الأسعار قبل 1966.....
77	2-2- سياسة الأسعار خلال الفترة 1966 – 1969.....
	المطلب الثاني: مظاهر التضخم و تحديد طبيعته في الاقتصاد الجزائري
78	خلال 1962 – 1969.....
78	1- تحليل تطور مؤشر أسعار الإستهلاك خلال الفترة 1962-1969.....
79	2- تحليل تغيرات الرقم الضمني للأسعار خلال 1962 – 1969.....
80	3- تطور معامل الاستقرار النقدي خلال الفترة 1962 – 1969.....

824- معيار فائض المعروض النقدي
84	المطلب الثالث: تحليل مصادر التضخم خلال فترة: 1962 – 1969
841- الأسباب النقدية
841-1- الهيئات الممولة للاستثمارات المدرجة ضمن المخططات التنموية (المخطط الثلاثي 1967 – 1969)
852-1- الكتلة النقدية خلال الفترة 1962 – 1969
851-2-1- تطور مكونات الكتلة النقدية
872-2-1- مقابلات الكتلة النقدية و تطورها
892- الأسباب المالية
891-2- مفهوم الميزانية العامة (تعريفها – مراحل تطورها خلال 1962-1969).
892-2- تحليل تطور مكونات الميزانية العامة للدولة
891-2-2- تحليل تطور الإيرادات العامة لميزانية الدولة
902-2-2- تحليل تطور النفقات العامة للدولة
923 – الأسباب الهيكلية للتضخم
921-3- التضخم الناتج من ظاهرة التخلف الاقتصادي
923-1-1- تحليل التزايد السكاني في الجزائر خلال الفترة:
921962 – 1969
932-1-3- الإختلاف ما بين المناطق من حيث توزيع الموارد الطبيعية
933-1-3- ضعف وهشاشة الهياكل القاعدية
932-3- التضخم الناتج من التجارة الخارجية
941-2-3- تعريف التجارة الخارجية
942-2-3- تحليل تطور التجارة الخارجية الجزائرية 1962-1969
963-3- التضخم الناتج من عملية التنمية الاقتصادية
961-3-3- تحليل تطور معدل الإستثمار في الإقتصاد الجزائري
972-3-3- ضخامة الهياكل الصناعية
973-3-3- التضخم الإقليمي
974-3-3- التضخم الناتج عن التباين ما بين القطاعات الاقتصادية
984-3- تضخم الندرة
99	المبحث الثاني: تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري 1970-1989
99	المطلب الأول: إستراتيجية التنمية وتطور نظام الأسعار خلال 1970-1989
991- إستراتيجية التنمية
991-1- الموائيق الرسمية لرسم سياسة التنمية الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة: خلال الفترة: 1970-1989
1002-1- التجربة الجزائرية لإستراتيجية التنمية خلال 1970-1989
1063-1- تقييم إستراتيجية التنمية خلال الفترة 1970 – 1989
1072- سياسة الأسعار في فترة 1970 – 1989
1071-2- نظام الأسعار خلال الفترة 1972 – 1979
1071-1-2- الأسعار الثابتة "Les prix fixes":
1072-1-2- الأسعار الخاصة: " Les prix spéciaux"

107" Les prix stabilisés " - 3-1-2
108" Les prix contrôles " - 4-1-2
108 نظام الأسعار خلال الثمانينات: 1989-1980
108 1-2-2-1 الأسعار المحددة مركزيا
108 2-2-2-2 أسعار المراقبة Les prix surveilles
109 المطلب الثاني: مظاهر التضخم و طبيعته في الاقتصاد الجزائري خلال: 1970-1989
109 1- تطور الرقم القياسي للأسعار
111 2- تطور الرقم القياسي الضمني
113 3- معامل الاستقرار النقدي في الجزائر
116 المطلب الثالث: مصادر التضخم في الجزائر خلال سنة 1970-1989
116 1- الأسباب النقدية والمالية
116 1-1-1 الأسباب النقدية
117 1-1-1-1 - الهيئات الممولة للاستثمارات خلال 1970 - 1989
118 2-1-1-1 عرض النقود
118 1-2-1-1-1 الكتلة النقدية و تطورها خلال 1970 - 1989
120 2-1-1-1-2 مقابلات الكتلة النقدية و تطورها
122 2-1-1-2-1 تطور ميزانية الدولة خلال فترة: 1970 - 1989
122 1-2-1-1 مكونات ميزانية الدولة
 1-1-2-1-1 الإيرادات العامة و تطورها في الفترة:
122 1989-1970
 2-1-2-1-1 تطور النفقات العامة لدولة خلال فترة:
124 1970 - 1989
127 2- الأسباب الهيكلية
127 1-2-1-1 عامل التخلف
128 1-1-2-1 النمو السكاني
128 2-1-2-1 التضخم الجهوي
129 3-1-2-1 التضخم الناتج عن قلة المنشآت القاعدية
129 2-2-1-2 التضخم الناشئ عن التجارة الخارجية
129 1-2-2-1 تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر
131 2-2-2-2 تطور التجارة الخارجية في الجزائر
132 3-2-1-2 تضخم التنمية
132 1-3-2-1 تطور معدل الاستثمار
134 2-3-2-2 التوزيع اللامتساوي للسكان
134 3-3-2-2 التضخم الناتج من اللاتوازن في الموارد الطبيعية
134 4-3-2-2 التناقض بين القطاعات المختلفة
135 4- الأسباب البنائية
 المبحث الثالث: مرحلة التضخم الصريح خلال الفترة 1990-2007
137 (مؤشراته وأسبابه)
137 المطلب الأول: التوجه نحو اقتصاد السوق وتحرير الأسعار
137 1- الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة 1990-2007
138 1-1-1 الإصلاحات المدعومة من طرف الهيئات المالية الدولية

138	1-1-1 - الاتفاق مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي.....
139	2-1-1 - الاتفاق مع نادي باريس و نادي لندن.....
140	2-1 - السياسات الاقتصادية المتبعة.....
140	1-2-1 - الجانب التنظيمي.....
140	2-2-1 - الجانب الاقتصادي.....
143	المطلب الثاني: مؤشرات التضخم خلال الفترة 1990-2007.....
143	1- تحليل تطور مؤشر الأسعار الاستهلاكية خلال الفترة: 1990-2007.....
	1-1 - دراسة تحليلية لمؤشر أسعار المواد الغذائية خلال الفترة:
143	1990-2006 (سلسلة شهرية).....
	1-1-1 - تحليل تطور مؤشر أسعار الخبز خلال الفترة:
143	"1990-2006" (سلسلة شهرية).....
	2-1-1 - تحليل تطور مؤشر أسعار اللحم خلال الفترة:
146	"1990-2006" (سلسلة شهرية).....
	3-1-1 - تحليل مؤشر أسعار الخضار خلال الفترة:
150	"1990-2006" (سلسلة شهرية).....
	4-1-1 - تحليل تطور مؤشر اسعار البطاطا خلال الفترة:
153	"1990 - 2006" (سلسلة شهرية).....
	5-1-1 - تحليل مؤشر أسعار الفواكه خلال الفترة:
157	"1990-2006" (سلسلة شهرية).....
	6-1-1 - تحليل أسعار الحليب و مشتقاته خلال الفترة
160	1990 - 2006 (سلسلة شهرية).....
	7-1-1 - تحليل تطور مؤشر أسعار المواد الغذائية المصنعة خلال الفترة:
164	1990-2006 (سلسلة شهرية).....
	8-1-1 - مقارنة بين تطورات المؤشرات السنوية لأسعار المواد الغذائية
167	خلال الفترة : 1990-2006.....
	2-1 - تحليل تطور المؤشر العام للأسعار الاستهلاكية خلال الفترة
175	1990-2007.....
177	2- تحليل تطور الرقم القياسي الضمني للأسعار.....
178	3- معامل الاستقرار النقدي.....
	المطلب الثالث: تحليل مصادر التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة:
181	1990 - 2007.....
181	1- المصادر النقدية والمالية.....
181	1-1 - التضخم الناتج من الاصدارات النقدية المتكررة.....
181	1-1-1 - طبيعة الإصدار النقدي في الجزائر.....
	2-1-1 - تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة :
182	1990 - 2007.....
184	3-1-1 - تحليل تطور مكونات الكتلة النقدية.....
187	2-1 - تطور المالية العامة للدولة خلال فترة 1990 - 2007.....
188	1-2-1 - تحليل علاقة التضخم بالإيرادات العامة للدولة.....
190	2-2-1 - تحليل العلاقة الموجودة بين التضخم والنفقات العامة للدولة ...

193 2- الأسباب الهيكلية للتضخم 1990-2007
193 2-1- التضخم من خلال التجارة الخارجية خلال الفترة 1990 – 2007
194 2-1-1- علاقة التضخم الوطني بالتضخم المستورد
 2-1-2- تحليل تطور مكونات التجارة الخارجية خلال الفترة:
195 2007-1990
198 2-1-3- اثر سعر الصرف على التضخم
200 2-2- التضخم بسبب التخلف الاقتصادي
201 2-2-1- عامل النمو الديمغرافي
202 2-2-2- التضخم الناتج عن التوزيع اللامتساوي للنشاطات الاقتصادية ...
202 2-2-3- تقادم الهياكل القاعدية نتيجة التطور الاقتصادي
202 2-2-4- ضعف الإنتاجية
203 3- التضخم من منظور نظرية العرض والطلب
203 3-1- الندرة في السلع و الخدمات
203 3-2- التضخم الناتج عن التحول الى اقتصاد السوق
204 3-1-2- إصلاحات سعر الصرف الأجنبي
205 3-2-2- تحرير الأسعار
205 3-3- تطور حجم المديونية في الاقتصاد الجزائري
209 المبحث الرابع: انعكاسات التضخم على الاقتصاد وطرق محاربه
209 المطلب الأول: نتائج التضخم على الاقتصاد الوطني
209 1- اثر التضخم على الإستهلاك و الادخار
209 2- انعكاسات التضخم على إعادة توزيع مداخيل العمال
214 3- آثار التضخم على ميزان المدفوعات
214 3-1- آثار التضخم على تنافسية الصادرات الجزائرية
214 3-2- آثار التضخم على تدفق رؤوس الأموال الخارجية
215 4- أثر التضخم على الاستثمار
217 المطلب الثاني: محاربة التضخم في الجزائر
217 1- السياسات المتبعة في محاربة التضخم
217 1-1- السياسة النقدية
217 1-1-1- وسائل الرقابة المباشرة
218 1-1-2- أدوات الرقابة غير المباشرة
221 2-1- السياسة المالية
222 1-2-1- السياسة الضريبية
222 1-2-2- سياسة سعر الصرف
223 1-2-3- سياسة الرقابة على الإنفاق
 3-1- معالجة التضخم من خلال التحكم في الأسباب الدافعة لنقص العرض
224 وزيادة الطلب
225 2- فعالية السياسة النقدية و المالية في تقليص التضخم في الجزائر
225 2-1- اثر السياسة النقدية في مكافحة التضخم
226 2-2- اثر السياسة المالية في مكافحة التضخم
226 2-2-1- سياسة تقليص النفقات

2272-2-2- سياسة تمويل العجز
2-2-3- دور الإصلاحات الضريبية في تخفيض معدلات التضخم في
228 الجزائر
	الفصل الثالث: نمذجة قياسية لظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري
232 خلال الفترة: 1962- 2007
232المبحث الأول: الصياغة ونماذج القياس الاقتصادي للتضخم
232المطلب الأول: القياس الاقتصادي وطبيعة المتغيرات الاقتصادية
2321- منهجية الاقتصاد القياسي
2332- طبيعة العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية
2331-2- العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية
2352-2- أنواع السببية
2351-2-2- أنواع السببية حسب Grange
2352-2-2- السببية اللحظية بين X_t و Y_t
3-2-2- السببية من خلال التأخر: (Y_t نحو X_t):
235"causalite avec retard"
2354-2-2- السببية بالتغذية الراجعة
2355-2-2- السببية في اتجاه واحد
237المطلب الثاني : نماذج القياس الاقتصادي: "Modèles économétriques de l'inflation".....
2371- نموذج "Cagan"
2382- نموذج "Wallace"
"Sagent"
2393- نموذج "Mamet deme and BichaKa Fayissa"
2404- نموذج التضخم المتعلق بسعر الصرف
244المطلب الثالث: النموذج المقترح للتضخم في الجزائر
2441- صياغة النموذج حسب النظريات النقدية
2442- صياغة النموذج حسب نظرية ميزان المدفوعات
2453- صياغة نموذج القياس الاقتصادي العام للتضخم
246المبحث الثاني: مقاييس تقييم نموذج القياس الاقتصادي واختيار النموذج الأحسن
246المطلب الأول: مقياس النظرية الاقتصادية
2461-دراسة المروونات
2472-دراسة المضاعفات
248المطلب الثاني: مقاييس النظرية الإحصائية
2481- معامل التحديد
2481-1- معامل التحديد البسيط
2481-2- معامل التحديد المصحح
2482- الانحراف المعياري للمتغيرات
2483- اختبار ستيودنت "Student"
2484- اختبار فيشر "Fisher"

2485- اختبار ديريين و واتسون: "D . W . Test"
249المطلب الثالث: معايير الأداء
2491- اختبار الإستقرارية
2502- معيار انحراف متوسط مربع الخطأ: "Root Mean square Error"
2503- معيار متباينة تايل الأول: "Theil First in equality Coefficient"
2514- معايير أكايك "Akaike Information Criterion"
2525- معيار "Schwarz"
2526- نموذج "Hannan-Quinn (1979م)"
253	المبحث الثالث: التحليل القياسي لنموذج التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970 – 2006م
253المطلب الأول: التحديد العملي لمتغيرات التضخم في الجزائر
2531- متغيرة النفود
2542- متغيرة الدخل
2543- متغيرة سعر الصرف
2544- متغيرة الصادرات والواردات
2545- العجز في الموازنة
257المطلب الثاني: محاولة بناء نموذج قياسي لتضخم في الاقتصاد الجزائري
2571- صياغة النماذج
2622- التقييم الاقتصادي و الإحصائي للنماذج المقترحة
2621-2- التقييم الاقتصادي
2632-2- التقييم الإحصائي
2631-2-2- إحصائية "Student"
2632-2-2- معامل التحديد: R^2
2643-2-2- إحصائية F.Stat
2644-2-2- إحصائية ديريين و واتسون: D-W
2673- المفاضلة بين النماذج المرشحة و اختيار النموذج الأحسن
2671-3- تفضيل النماذج من خلال معيار اختبار الاستقرارية
2672-3- اختيار أحسن نموذج
2704- التحليل الاقتصادي والإحصائي لنموذج التضخم المختار
2701-4- التحليل الاقتصادي
2772-4- الدراسة الإحصائية
2773-4- تحليل دالة الارتباط الذاتي للبواقي
2784-4- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي
2791-4-4- اختبار فرضية
التناظر "SKewness"
2-4-4- اختبار: فرضية "Kurtosis" التسطيح الطبيعي :
280" Alatisation normal"
2803-4-4- اختبار جاك بيرا: "Jarque – Bera"
282	المطلب الرابع: تحليل الاستقرارية واختبارات الاندماج وتقدير نموذج تصحيح الخطأ والتنبؤ لنموذج التضخم في الجزائر
2821- دراسة الاستقرارية

282	1-1- أنواع السلاسل الزمنية
283	2-1- خصائص السلاسل الزمنية المستقرة.....
283	3-1- اختبارات تحديد طبيعة السلاسل الزمنية (اختبار ADF).....
287	4-1- التطبيق العملي لمعطيات الجزائر
288	2- دراسة التكامل المشترك لجميع المتغيرات : "cointégration"
288	2-1- طريقة "Granger و Angel".....
289	2-2- طريقة "Johansen".....
291	3- التوقعات المستقبلية لمعدلات التضخم في الجزائر.....
294 خاتمة
299 الملاحق
311 المراجع

مقدمة:

تشهد اقتصاديات بلدان عالم اليوم - على خلاف أنظمتها - موجات متفاوتة من التضخم، تتزامن وظهور الأزمة المالية العالمية الراهنة ، حيث وجدت المصارف الدولية الكبرى نفسها وسط حيرة ، بين تخفيض معدل الفائدة للحد من آثار هذه الأزمة ، وبين اعتماد مستويات عالية للفائدة لكبح جماح التضخم.

فحسب إحصائيات صندوق النقد الدولي لسنة 2008، وصلت معدلات التضخم على المستوى العالمي إلى 5.96 % ، حيث سجلت الدول المتطورة معدل: 3.38%، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 3.97 % ، وكندا بمعدل: 0.034 % ، و في اوروبا 3.67% أين وصل هذا المعدل في فرنسا إلى: 3.15% وألمانيا: 2.75% .

بينما قدر متوسطه في إفريقيا ب: 10% ، مسجلة بذلك زامبيا: 10% ، والمغرب 3% : وتونس 5% في حين وصلت نسبته في الجزائر إلى: 4.6% .

التضخم ظاهرة اقتصادية ، ليس وليد اليوم ، بل موضوع العصر وكل العصور ، فقد كان محل نقاش واختلاف بين آراء وأفكار المدارس الاقتصادية ، حيث أنصار النظرية الكمية لنقود يعتقدون أن كل زيادة في النقود تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الأسعار ، نجد على رأس هذه الاتجاه: الاقتصادي Fisher في معادلته للتبادل ، و الاقتصادي الفريد مارشال Alfred Marshall ومعادلة الأرصدة النقدية الحاضرة .

مع كساد 1929 ، تعددت الدراسات والأبحاث، لتظهر إلى حيز الوجود أفكار العلامة الاقتصادي : جون مينا رد كينز، في نظريته العامة للفائدة ، العمل والنقود 1936، التي اعتبرت الطلب عامل اساسي في تفسير التضخم ، فهوناتج عن الاختلال ما بين العرض العام والطلب الكلي على النقود، هذا الأخير ينحصر في ثلاث أغراض : المعاملات ، الاحتياط ، المضاربة ، كما برز كينز في تفسير ما يسمى بفتح السيولة .

تعاقبت الدراسات والأبحاث مابعد الكينزين، إلى أن تواجدت مجموعة من الاقتصاديين هدفهم إحياء تراث النظرية الكلاسيكية ، ولكن بثوب جديد، بقيادة الزعيم الاقتصادي ميلتون فريدمان : M. Friedman ، الذي اهتم كثيرا بمفهوم الدخل الدائم و الثروة ، كما فصل ودقق في أنواع السندات و الأسهم، وتوصل إلى أن التضخم وفي كل الأحوال ظاهرة نقدية.

كما تعتبر مخلفات التضخم نقطة اتفاق بين مختلف المدارس الاقتصادية، فهو يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية للمستهلك، لدرجة عجزه عن تلبية حاجاته الاعتيادية ، كما يضعف الجهاز الإنتاجي من خلال انخفاض الدخل الحقيقي للقائمين على العملية الإنتاجية، سواء كانوا عمالا أو مدراء، مما

يؤثر سلبيًا على معدلاتها ، ويؤدي إلى انخفاض صافي الدخل المحقق من المشروعات القائمة، فضلا عن فشل الخطط والسياسات الموضوعة للتطوير في تحقيق أهدافها ، سواء سياسات نقدية أو مالية . إضافة إلى ماسبق ،فانه يؤدي إلى إضعاف القدرات التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الدولية ، وزيادة تكاليف الاستيراد، ومن ثم تسرب تأثيره إلى سعر الصرف، هكذا، يمكن أن يصبح التضخم ظاهرة خطيرة على شكل لولب حلزوني، يحطم الاستقرار الاقتصادي للبلاد، لذا يستوجب على السلطات الحكومية، العمل والسهر على بناء سياسة اقتصادية، سواء مالية أو نقدية لمعالجته.

الجزائر كغيرها من الدول، مرت بفترات من التضخم ، تمتد جذوره الى مرحلة الستينيات وبنسب ضئيلة(2.5% في المتوسط) ،إلا انه مع سنوات السبعينيات والثمانينيات و ماتم تسطيره من مخططات تنموية ،ظهرت ملامحه (7 % في سنة 1975)، وفي إطار سياسة تحديد الأسعار تمكنت الدولة الجزائرية من كبح تقدم هذه الظاهرة والسيطرة عليها ،أما فترة التسعينيات فقد تفاقم التضخم ليأخذ منحى الصعود (31.4% سنة 1994) ، أين تم تغذيته بفعل سياسة تحرير الأسعار ، وفك القيد عن التجارة الخارجية ،والتخلي عن سياسة تثبيت أسعار الصرف ، في ظل هذه الظروف وجدت الأسعار الأرضية الخصبة التي ساعدتها على التكاثر ، فتضاعفت عدة مرات، وأصبح المجتمع الجزائري يعاني من ظاهرة غلاء المعيشة، التي دفعت به إلى سحب مدخراته لسد حاجاته ، خاصة ذوي الدخل الضعيف والمحدودة ،كما عانت أيضا المؤسسات من مخاطرها ، أين فقدت منتجاتها صفة التنافسية أمام المنتجات الدولية... الخ.

في عام 2000 إلى غاية 2007 ارتفعت أسعار البترول ، وانخفضت المديونية الخارجية ، و زاد احتياط الصرف ، وبفضل فعالية السياسة المالية والنقدية، تقلص حجم التضخم (1.8% سنة 2006) ، واسترجعت العملة الوطنية مكانتها أمام العملات الأجنبية، وانخفضت بذلك تكلفة العيش للمواطن الجزائري ،لكن هذا لايعني أن هذه السنوات، يغيب فيها التضخم نهائيا، وإنما يتواجد بنسب ضئيلة . من هذا المنطلق، تبينت لنا مدى خطورة التضخم على الاقتصاد، و ارتأينا تقديم إشكالية عامة، تتمحور حول أثار التضخم على الاقتصاد الجزائري، من خلال تشخيص مختلف مراحلها ، ابتداء من عام 1962 الى غاية عام 2007 ، للوقوف على مؤشرات والأسباب الكامنة من وراء وجوده، بغرض بناء قاعدة اقتصادية ، في شكل سياسات مالية أو نقدية ، كفيلة بالحد من تفاقمه .

يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للدراسة في صورة تساؤلية ، والتي تنبثق عنها مجموعة من الإشكاليات الفرعية كالآتي:

الإشكالية الرئيسية:

ماهي انعكاسات التضخم على الاقتصاد الجزائري ؟

الإشكاليات الفرعية:

- ماذا نقصد بالتضخم، وما أهم المدارس الاقتصادية المفسرة له ؟
 - ماهي مؤشرات، ما منابعه، وما مخلفاته على الاقتصاد؟
 - كيف نحارب التضخم ؟
 - ماهي مؤشرات التضخم في الاقتصاد الجزائري ؟
 - ماهي مصادر التضخم في الجزائر ؟
 - ماهي أهم آثاره، و انعكاساته على الاقتصاد الوطني ؟.
- للإجابة على هذه التساؤلات ، ارتأينا تقسيم الدراسة الى ثلاث فصول حيث :

الفصل الأول:

يتمحور حول الإطار النظري لظاهرة التضخم، وما يستلزم من تعاريف عامة له، والبحث عن أوجه الخلاف ما بين المدارس المفسرة له، ومن ثم التعرف على مختلف معايير قياس هذه الظاهرة ومخلفاتها على الاقتصاد، بغية تشخيص الأسباب الدافعة إلى ظهور التضخم، بغرض مكافحته .

الفصل الثاني:

يخص مختلف مراحل تطور ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري، منذ سنة 1962 الى غاية 2007، حيث يتم تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث مراحل :

الفترة الأولى: 1962-1969

الفترة الثانية: 1970-1989

الفترة الثالثة: 1990-2007

في هذه المراحل، يتم تحليل مؤشرات التضخم من خلال ثلاث معايير : مؤشر أسعار الاستهلاك السنوي، الرقم القياسي الضمني للأسعار، ومؤشر الاستقرار النقدي. إلا انه في الفترة الثالثة، ونظرا لأهمية الموضوع فيها، تم القيام بدراسة تحليلية موسعة لتطور أسعار المواد الغذائية كسلسلة شهرية.

في نقطة ثانية، يتم تحليل مختلف مصادر و منابع التضخم في الجزائر، ليليه التطرق إلى مخلفات التضخم على الاقتصاد الوطني، ومن ثم تحليل مختلف سياسات مكافحة هذه الظاهرة .

الفصل الثالث:

في الوقت الحالي ، أصبحت المسائل والظواهر الاقتصادية لاكتفي بمجرد التفسير النظري والسطحي الجامد، وإنما تتطلب اللجوء إلى أساليب الإقناع، والتقدير، ومحاولة قياس الظاهرة في حدود معينة من الخطأ.

من هذا المنطلق ، تتجلى أهمية قياس وتحويل الدراسة الاقتصادية إلى معادلات، يتم على أساسها تفسير الظاهرة المراد دراستها ، واتخاذ القرارات اللازمة ، حيث نستهل دراستنا في هذا الجانب ، بمفاهيم عامة حول القياس الاقتصادي ، السببية وأنواعها، لنتطرق بعد ذلك إلى مختلف النماذج الرياضية لظاهرة التضخم، و تحديد مختلف المتغيرات الاقتصادية المفسرة له ، بهدف بناء نموذج اقتصادي- قياسي للتضخم في الفترة 1962- 2006 ، وإجراء مختلف التحاليل اللازمة له ،وما يتطلب من تنبؤات مستقبلية .

الفرضيات:

يمكن وضع جملة من الفرضيات في الشكل التالي :

- التضخم نتاج لطبيعة النظام الاقتصادي المتواجد في البلد ،في الجزائر نمثل التضخم بمتغير أصم يأخذ قيمة الصفر في حالة النظام الاشتراكي ،والقيمة واحد في حالة النظام الرأسمالي .
 - متغيرة الكتلة النقدية تتمثل في أشباه النقود ،النقود الورقية ، والنقود الائتمانية ،والممثلة بالرمز M2 ،فكل زيادة في حجم الإصدارات النقدية تفسر بالتضخم، طالما الإنتاج يزيد بمعدل اقل .
 - متغيرة الدخل تكون ممثلة في الناتج المحلي الخام PIB، ولها علاقة موجبة بالتضخم وذات علاقة سالبة في حالة كونها مقيمة بالأسعار الثابتة.
 - سعر الصرف له علاقة وثيقة بالتضخم ،من كون أن زيادة أسعار الصرف تدفع إلى زيادة أسعار الواردات ،وهذه الأخيرة تشمل السلع الغذائية الضرورية بنسب كبيرة ،وبالتالي دخول أسعار فائضة إلى الاقتصاد الجزائري عبر قناة التجارة الخارجية .
 - العوامل الطبيعية متغيرة حساسة في خلق التضخم في الجزائر، وفي الدراسة تم التطرق إليها اقتصاديا فقط .
- الكتلة النقدية، سعر الصرف، الناتج المحلي الخام،التضخم المستورد،متغيرات مستقلة لها علاقة غير خطية مع التضخم كمتغير تابع، وهي علاقة لوغار يتمية .

أهمية الموضوع وأهداف دراستها:

تتجلى أهمية الموضوع، من كونه ظاهرة اقتصادية تواجهها معظم اقتصاديات عالم اليوم، فهي لصيقة بالحياة الاقتصادية، لها أبعاد وجوانب متعددة ومتشعبة، فضلا عن أنها تثير وتطرح الكثير من القضايا النظرية والتطبيقية القابلة للقياس، وهنا تبرز أهمية التقنيات الكمية في التحليل الاقتصادي لتفسير هذه الظاهرة، خاصة وأن إيجاد القيم المستقبلية لمعدلات التضخم أصبح ممكن ويسير.

تتلخص أهداف الدراسة فيما يلي:

- إعطاء إطار تجديدي لظاهرة التضخم من منظورين، أحدهما نظري والآخر تطبيقي، كمحاولة لإسقاط ماتم دراسته في الجانب النظري على واقع الاقتصاد الجزائري.
- التعرف على النماذج الغير خطية التي لها علاقة بمعدلات التضخم، وتساعد في عملية التنبؤ.

المنهج المستخدم:

تم الاعتماد في الدراسة على ثلاث أنواع من التحليل :

التحليل الاقتصادي:

نقوم بتحليل نظري لأبعاد المشكلة البحثية، وذلك في ضوء موقعها في النظرية الاقتصادية، وكذلك المحاولات التي تمت بغرض التأسيس العلمي لظاهرة التضخم، ويتم من خلال الاطلاع على المراجع باللغة العربية والأجنبية التي تناولت تحليل هذه الظاهرة.

التحليل الكمي المقارن عبر الزمن :

يتم تحليل الظاهرة من خلال تتبعها عمليا منذ سنة 1962 إلى غاية 2007، علاوة عن تبيان الدور الذي يمكن أن تمارسه العوامل المفسرة لهذه الظاهرة، اعتماد على البيانات المنشورة بواسطة أجهزة الإحصاء، المتواجدة بالبلد (الجزائر) ، خاصة الديوان الوطني للإحصاء " ONS "، والمتواجدة خارج البلد مثل IMF :صندوق النقد الدولي،صندوق النقد العربي...الخ.

التحليل القياسي:

في هذا المجال يتم استخدام أساليب القياس الاقتصادي الملائمة لتحليل الظاهرة، من حيث قياس العلاقة المتواجدة بين المتغير التابع وهو التضخم، والمتغيرات المفسرة له.

التضخم ظاهرة تواجهها الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وينسب متفاوتة، فالزيادات المفرطة في الأسعار تضعف القوة الشرائية للمستهلكين، تلتهم الأجور والأرباح، تعيق حوافز العمل، تمثل هاجس مخيف لدى أصحاب القرار، لذا فهي تترك سلسلة من اللاتوازنات والانزلاقات المالية والنقدية سواء على المستوى الوطني أو الخارجي.

هذا مادفع بالعديد من العلماء إلى الاهتمام بها، حتى أصبحت موضوع العصر وكل العصور، فقد اختلفت تعاريف التضخم باختلاف الفترة والأماكن المتواجد بها، فهو متعدد الأبعاد ومتشعب الأسباب، له تصنيفات مختلفة ووفق معايير متنوعة .

من هذا المنطلق نحاول دراسة النقاط التالية :

- ماهية التضخم وأنواعه.
- التضخم في الفكر الاقتصادي.
- التدقيق في أسباب التضخم والسياسات المتبعة لمحاربتة.
- انعكاساته على الاقتصاد.

المبحث الأول: مدخل إلى التضخم: مفهومه، أنواعه، وأسبابه.

تتعدد وتتباين مفاهيم وتعريف التضخم، بحسب المدارس أو الجهات المفسرة لذلك، وبالتالي تتواجد عدة أسباب وأنواع لهذه الظاهرة .

المطلب الأول: ماهية التضخم.

ليس لكلمة التضخم معنى واحد، فقد اختلفت تعاريفه باختلاف المفكرين والعلماء في آرائهم، أمثال: آدم سميث، جون ستيوارت ميل، ساي، دافيد هيوم، وكاننتيون، فيشر، كينز، فريدمان، بالإضافة إلى اختلاف المقصود منه والفترة التي حل فيها.

التعريف الذي نادى به مفكرو القرن التاسع عشر، أمثال دافيد ريكاردوا، فيشر، الفرد مارشال، غير ذلك الذي نادى بهم مفكرو القرن العشرين، أمثال: كينز، فريدمان، والتعريف الذي ساد في مرحلة من الزمن مثلاً: 1900-1929، قد يكون غير ذلك الذي ساد في فترة أخرى :

1956-2007، بل وقد يختلف في نفس الفترة. فالمقصود بالتضخم يحكمه أسس وضوابط، تختلف وتتنوع عندها المفاهيم الخاصة بالتضخم، وفقاً لاختلاف وتنوع هذه الأسس والضوابط، وتعدد وجهات نظر الاقتصاديين نحو هذه الضوابط والأسس في تعريفهم، وتبيان المقصود بكلمة التضخم¹ من هذا المنطلق: ما هي أهم المعايير التي يتم على أساسها بناء تعريف نظري للتضخم؟

1- التعريف المبني على الأسباب المنشئة للتضخم:

¹ - د. غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ط 2006، ص: 9، 10، 11.

إن معظم تعاريف التضخم، كانت تندرج ضمن هذا المعيار، خاصة في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

طبقاً لهذا المعيار، توجد ثلاث تصنيفات تتضمن مفهوم التضخم وهي:

1-1- التعريف المبني على النظرية الكمية للنقود:

هي النظرية المعتمدة من قبل الاقتصاديين الكلاسيك في المجال النقدي، فالتضخم عندهم يأخذ مجموعة من التعاريف ذات طابع بسيط وسهل، كما كانت تتميز برواجها، وأهم هذه التعاريف نذكر: تعريف دافيد ريكاردو: David Ricardo: "زيادة الذهب يؤدي إلى انخفاض قيمته وبالتالي ارتفاع أسعار السلع"¹ والاقتصادي Fisher: "تعني في مجملها أنه كلما أقيمت كميات من النقود المتداولة في السوق كلما ارتفعت الأسعار، ويحصل التضخم بافتراض بقية المتغيرات الاقتصادية الأخرى على حالها"².

فالتضخم يتوافق ويتلازم تماماً مع زيادة في كمية النقد، حيث أن الزيادة في كمية النقد (الإصدار النقدي) تؤدي إلى زيادة المداخل، ومن ثم زيادة الطلب عن العرض على المستوى الكلي، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

معظم الاقتصاديين في بداية القرن التاسع عشر، أمثال ريكاردو، فيشر، وبداية القرن العشرين أمثال: مارشال، بيغو Pigou، أخذوا بهذا المفهوم، مؤيدين آرائهم بحجج من الواقع كما التضخم الذي أصاب الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الأهلية: 1865-1961، وما ترتب عليها من نتائج عقب نهاية الحرب العالمية الأولى، وانخفاض قيمة العملات نتيجة ارتفاع الأسعار في بلدان هذه العملات، حتى أن بعض البلدان قامت بإلغاء عملاتها واستبدالها بعملات أخرى، مثلما وقع في ألمانيا سنة 1923.

بالرغم من هذه الحجج التي قدمها الكلاسيكيون، إلا أنها تعرضت لمجموعة من انتقادات أهمها: فما وقع من كساد في الفترة الممتدة 1929-1933، لم يفسر عدم التضخم وعدم ارتفاع الأسعار، رغم كمية النقد المتداولة في الاقتصاديات³.

كما لا يمكن وصف الأسواق خلال فترة الكساد بأنها تنخبط في التضخم، نتيجة تمويل الدولة لمشروعاتها الاستثمارية، لإعادة بناء اقتصادياتها، مما يقتضي إغراق هذه الأسواق بالنقد. فالظواهر التضخمية لم تسيطر على تلك الأسواق رغم إغراق أسواقها بالفوائض النقدية.

¹ - Ricardo D., Des principes de l'économie politique et de l'impôt, éd Flammarion, 1977, p88.

² - Irving Fisher, L'illusion de la monnaie stable, Payot, Paris, 1929, p: 42

³ - د. محمد عبدالعزيز عجمي، صبحي تادريس قريصة، النقود والبنوك والتجارة الخارجية، ط: 1970، ص 261.

هذا ما شكك في صلاحية هذا المعيار كأساس في تعريف التضخم، هذه الانتقادات لا تعني أن النظرية الكمية لا تلعب دورا في تعريف التضخم.

1-2- التعريف المبني على نظرية الدخل والإنفاق:

التضخم حسب هذه النظرية، يمثل الزيادة في الأسعار الذي يرجع إلى ارتفاع الدخل النقدي، الناتج من زيادة الإنفاق النقدي.

بعبارة أخرى:

عندما يزداد الإنفاق النقدي يرتفع الدخل النقدي، أي زيادة الأجور التي تؤدي إلى زيادة حجم المشتريات، وفي ظل اقتصاد التشغيل التام سوف ترتفع الأسعار كنتيجة لتصحيح السوق (العرض يساوي الطلب)، مسببة بذلك تضخما، مع افتراض ثبات حجم السلع المتوفرة، كما أن انخفاض الإنفاق النقدي يصاحبه انخفاضا في الأسعار.

تتشابه هذه النظرية إلى حد كبير بينها وبين النظرية الكمية، لكن هناك اختلافات من أبرزها: الدخول النقدية يمكن أن تزيد عن طريق ارتفاع الأجور العمالية، ويحدث التضخم عندما يتفوق معدل الزيادة في الإنفاق على معدل الزيادة في الإنتاج. هذه النظرية لم تخلو من الانتقادات من أهمها:

- في حالة الانتقال من فترة الكساد إلى الرخاء، لا يمكن اعتبار الرواج وازدياد الدخل حالة من حالات التضخم.¹

- إن ارتفاع الدخل النقدي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار العامة (الإجمالية) هذا ما تراه النظرية، لكن ما هو الحال عندما نلاحظ ارتفاع أسعار بعض السلع دون غيرها.

1-3 - التعريف المبني على نظرية العرض و الطلب:

ترتكز هذه النظرية في تعريفها لتضخم، على تلك العلاقة السلبية التي تربط العرض الكلي بالطلب الكلي.

وفقا لهذه النظرية يتحقق التوازن الاقتصادي، عندما يكون مجموع الفوائض (الطلب و العرض) مساوية ل صفر، هكذا يتواجد مستوى معين من الأسعار السائد في السوق، فإذا زاد الطلب النقدي عن العرض السلعي، عند هذا المستوى من الأسعار، فسوف تتجه الأسعار إلى ارتفاع و العكس صحيح. واهم من أخذو بهذا المفهوم الاقتصادي كينز " زيادة المقدره الشرائية التي لاتقابلها زيادة في حجم الإنتاج أو هو زيادة الطلب الحقيقي في جو الاستخدام التام"¹

¹ - فؤاد هاشم، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، القاهرة، دار النهضة العربية، 1969، ص167.

وقد نافست نظرية العرض والطلب النظرية الكمية لنقود، حيث اعتمدوا في تعريفهم لتضخم على خصائص نظرية العرض و الطلب دون الأخذ بعين الاعتبار خصائص النظرية الكمية للنقود، لكن هذا لا يعني فقدان صلاحيتها، وإنما لم تعد كافية في تعريفها للتضخم.

من أبرز المفكرين الاقتصاديين الذين بنوا نظرية العرض والطلب:

العلامة "بيرو F. Perroux": "التضخم هو عدم توافق بين حركة التيارات الجزئية. أي بين حركة التيارات النقدية الجزئية وحركة التيارات الحقيقية الجزئية".²

أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:

لم تبين هذه النظرية ما مقصود بارتفاع الأسعار، هل هو المستوى العام للأسعار في أسواق السلع، أو أسواق العوامل، أو كلاهما معاً.

في السوق الواحد، قد ترتفع أسعار بعض السلع دون أن ترتفع بقية الأسعار الأخرى، هل يدل ذلك على وجود فائض تضخمي في الطلب أو الأسعار؟.

ماذا يكون التفسير لوجود أو عدم وجود التضخم، حيال قيام الدولة بإجراءات معينة، كالتسعير الإداري أو التقنين... الخ، و في المقابل تواجد فائض في العرض و الطلب.

إذن هناك عوامل أخرى، باضافة إلى عامل العرض و الطلب، لها دور في تعريف التضخم ، تنطلق من خصائص التضخم لا من أسبابه فما هي؟

2- التعريف المبني على خصائص التضخم:

يستند أصحاب هذا المعيار في تعريفهم للتضخم إلى خصائصه ومظاهره ،فمن حيث: الارتفاعات المتناسكة للأسعار ولفترة من الوقت نجد تعريف الاقتصادي "الفرد مارشال"³: "التضخم هو الارتفاع المستمر في الأسعار" ، بينما يصفه آخرون ، بأنه حالة الارتفاع العام للأسعار مثل G.Olive : " الارتفاع العام في الأسعار وليس ارتفاع أسعار بعض السلع(ارتفاع يولد ارتفاعات أخرى)"⁴ . هذا التعريف يحتوي في مضمونه على ديناميكية هذه الظاهرة، من خلال كل الأسباب و القوى المتزاحمة التي لها دور في استمرارها، هذه القوى تتبع من زيادة الطلب أو نقص المعروض من السلع، والتي كانت سببا في ارتفاع الأسعار .

¹ - John Maynard Keynes , Théorie générale de l'emploi de l'intérêt et de la monnaie, Livres IV à VI, Traduit de l'Anglais par Jean- de Largentaye , Paris : Éditions Payot, 1942,p 120

² - M. Rudloff, Economie monétaire et développement, cugas ,paris 1959,p450

³ - Alfred Marshall, Principes d'économie politique Livre IàIII,, Traduit en français par F. Sauvaire-Jourdan, Gordon & Breach, Paris, 1971,p :123

⁴ - Janine B et Alain G, Dictionnaire économique et sociale, Hatier, Paris 1981, p.212

هذا المعيار يبحث ويحلل في النظرية الديناميكية لتغيرات الأسعار، وارتفاعاتها المستمرة.

و يرد على هذه النظرية في جملة من التساؤلات:

هل كل زيادة في الأسعار دليل التضخم؟ ما هي أسعار التي تستخدم وكيف يجمع بعضها إلى بعض؟ متى يمكن اعتبار ارتفاع الأسعار مستمرا؟ ومن ثم ما هي المدة اللازمة لسيران هذا الارتفاع؟ وما هو المعدل الذي على أساسه نعرف التضخم؟ كيف يمكن الوصول الى الرقم القياسي الأمثل؟ ما هو الحال اتجاه التضخم لما تفرض الحكومة الرقابة، أو تكون هناك إنفاقات خاصة من شأنها أن تمنع الطلب الزائد أن يمارس أثره الكامل على الأسعار (حالة التضخم المكبوت) ؟ .

ومن هنا فإنه لا يكون دقيقا، أن نعتبر التضخم مجرد ارتفاع في مستوى أسعار، حيث أنه يوجد عدد لانهائي من المستويات الأسعار الممكنة، فما هو إذن المستوى الذي يتحدد عنده التضخم؟

3- تعريف التضخم:

نظرا لاختلاف الآراء و الأفكار، بين علماء الاقتصاد والمالية في إيجاد تعريف واحد وموحد لظاهرة التضخم، وما تعرضت إليه تعاريفهم من انتقادات واعتراضات، ارتأينا وضع التعريف التالي:

"التضخم حركة صعودية للأسعار تتصف باستمرار الذاتي، تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض"¹ أو بعبارة أخرى :

"التضخم وسيلة أو أداة لمعالجة وضع معين ناشئ عن فائض الطلب (النقدي) عن قدرة العرض، فهو ليس سوى حركة تصاعدية تتصف باستمرار الذاتي والدائم، وهي حركة غير قابلة لرجوع، فالتضخم له طبيعة تراكمية وغير وقتية (ظرفية)، و هو يمتد وينتشر في كافة القطاعات الاقتصادية"

على هذا الأساس، يمكن فهم التضخم بأنه ظاهرة اقتصادية واجتماعية، مركبة ومتعددة الأسباب والأبعاد، لها العديد من المظاهر والأشكال و أثار. وذلك من خلال النظرة الكلية للتضخم، ومن وجهة النظرة البدائية والعلاقات الاقتصادية دون النظر إلى العناصر، مما يترتب في الواقع التضخمي انخفاضاً في القدرة الشرائية لحائزي النقود بدرجات متفاوتة، وليس انخفاضاً في القدرة الشرائية للنقود، ولو أن هذا يتحقق فعلا.

خصائص هذا التعريف:

- التضخم ظاهرة ديناميكية، يمكن أن تسود في الاقتصاد لفترة طويلة، كما يمكن اعتبارها وسيلة.

¹ - مصطفى رشدي شبيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، بيروت، الدار الجامعية، ط:1985، ص:55

- التضخم حركة صعودية للأسعار، وما النقود إلا سببا لظاهرة التضخم.
- التضخم هو ارتفاع المستوى العام للأسعار (وليس اسعار بعض السلع فقط).
- حركة ذات استمرار ذاتي: فهي غير قابلة لرجوع فيها، وهو ذو طابع تراكمي وغير وقتي.
- التضخم ناتج عن فائض الطلب عن مقدرة العرض:
- كل زيادة في الطلب يقابلها زيادة في العرض عن طريق الإنتاج، وفي حالة عدم استجابة العرض لنداء الطلب (تحقق التشغيل التام)، ينتج فائض في الطلب يعبر عن فجوة تضخمية للأسعار.
- حيث أن نفقات استهلاك و الاستثمار تمثل الطلب، و الفرق بين الكمية المطلوبة والمعروضة عند سعر معين، يعبر عن فائض الطلب.
- ليس ظاهرة معزولة أو غير متوقعة، بل هذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى تغييرات أخرى.
- ارتفاع الأسعار مبني على ميكانيزمات على مستوى الاقتصاد الكلي (تكوين الأسعار، توزيع الدخل، أنظمة التوزيع...).

المطلب الثاني: أنواع ومعايير تصنيف التضخم وطرق قياسه:

إن تعدد المفاهيم في تعريف التضخم، كان سببا في تواجد أنواع مختلفة ومتعددة لظاهرة التضخم. وهذا لا يعني أن هذه الأنواع مستقلة عن بعضها البعض، فقد ترتبط هذه الأنواع بسمات ومظاهر

خاصة، كتفسير التضخم بناء على عجز النقود المتداولة بالقيام بواجبها، ووظائفها بصفة كاملة ومقبولة.

يمكن تحديد أنواع مختلفة للتضخم ووفق معايير مختلفة ندرجها فيما يلي:

1- أنواع التضخم تبعا لإشراف الدولة على جهاز الأسعار:

حسب هذا المعيار، فإن الدولة تلعب دورا كبيرا في الحد من ارتفاع الأسعار ومن ورائها التضخم، وهو ينقسم إلى ثلاثة أنواع¹:

1-1- التضخم الظاهر او المفتوح: " L'inflation Ouverte "

يطلق عليه عادة بالتضخم المكشوف، يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع المستمر للأسعار، بدون أي تدخل من سلطات الحكومية، وهذا استجابة لفائض الطلب، فهو يتخذ شكل ارتفاع في الأسعار، ليتحول إلى ارتفاع في أجور، أو ارتفاع في غيرها من النفقات التي تتمتع بشئ من المرونة، هكذا تتسارع الأسعار نحو الارتفاع، ومن ثم تفشي ظاهرة التضخم وتسارع تراكمها. التضخم الملاحظ في الجزائر في الفترة 1990-2007 هو تضخم مكشوف وصل معدله في المتوسط إلى: 31%²

1-2- التضخم المكبوت: " L'inflation étouffée "

ويسمى بالتضخم المقيد، يتجلى هذا النوع من التضخم بتدخل السلطات الحكومية لضبط حركات الأثمان، بواسطة الإشراف والتحكم في جهاز الأسعار في البلاد، فتعمل الدولة على تحديد المستويات العليا للأسعار، كحد أقصى يمنع تجاوزه (التسعيرة الجبرية). إذن: التضخم المكبوت هو نتيجة للسياسة التي تهدف إلى منع الظروف القائمة لتضخم الظاهر، من التعبير عن نفسها.

مرت الجزائر بمرحلة التضخم المكبوت في الفترة الممتدة من 1970-1989، حيث وصل معدله في المتوسط إلى: 7.6%³

1-3 - التضخم الكامن أو الخفي:

هذا النوع من التضخم يصيب الدخل القومي، في شكل زيادة كبيرة وغير طبيعية في المداخيل النقدية، دون أن يسمح لها بإيجاد منفذ طبيعي لزيادة الإنفاق على سلع الاستهلاك والاستثمار، وذلك بسبب

¹ - Henrgutton Gerrad Bremoulem ,La Monnaie ,Paris :Ed Dallaz,1978,p 404

² - Collections des statistiques N⁰:125, Rétrospective des comptes économiques de la nation 1963à2004, Office National des Statistiques, Alger, 2005

³ - Ibid.

تدخل الدولة وفرض قيود مختلفة على الإنفاق، مثل نظام الحصص، يسود هذا النوع من التضخم فترات الحروب، حيث يتم التقليل من إنتاج السلع المدنية وزيادة إنتاج السلع الحربية، وتطبيق نظام الحصص، مما يؤدي إلى ارتفاع حجم الدخول النقدية، وفي هذه الحالة تفقد النقود وظيفتها كوسيط للمبادلة، والتجربة البريطانية خير شاهد على ذلك في مكافحة التضخم ما بين 1938-1950.¹

2- أنواع التضخم طبقا لمصدر ومدى حدة الضغط التضخمي:

يمكن تقسيم التضخم من حيث درجة قوته وحدته إلى:

1-2 - التضخم الجامح والتضخم الزاحف:

1-1-2 - التضخم الجامح: (Inflation galopante (ou hyperinflation).

ينشأ هذا النوع من التضخم بفعل زيادة الأسعار زيادة كبيرة، تترتب عنها زيادة مماثلة في الأجور، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الانتاج ومن ثم زيادة الأسعار زيادة جديدة، التي تؤدي إلى زيادة جديدة في الأجور... وهكذا، و بالتالي يصيب النظام الاقتصادي لوثة من التضخم الجامح²، أو ما يسميه البعض بالدورة الخبيثة للتضخم، ويترأوح معدله ما بين 50% و 60%، ينبع هذا النوع من التضخم من ارتفاعات غير الطبيعية في كمية النقود، أو النقص غير الطبيعي لعرض السلع، كحالات الحروب واضطرابات السياسة.

يعتبر التضخم الجامح أخطر أنواع التضخم، حيث تنخفض فيه القدرة الشرائية لوحدة النقد بسرعة، نتيجة الارتفاع المذهل والمتوالي للأسعار، مما يدفع الأفراد إلى التخلي عن استعمال العملة، كمستودع للقيمة ومقياسا للمدفوعات الآجلة، ليتم في النهاية الإطاحة بالنظام النقدي، لما تفقد النقود وظيفتها الأساسية كوسيط للمبادلة، ويستبدل بنظام نقدي جديد يعيد للعملة قيمتها وقوتها، وقد مرت عدة دول بتجربة من هذا التضخم، منها ألمانيا عقب الحرب العالمية سنة 1923، حيث دولار يساوي 400 مارك ألماني في مارس 1922، ثم انتقل إلى دولار يساوي 7260 مارك في جانفي 1923، وأخيرا دولار مقابل 4200 مليار مارك ألماني في نوفمبر 1923 " (3)، كما عرفت بعض دول أمريكا اللاتينية في سنوات الثمانينات تضخما حادا من ثلاث أرقام.

2-1-2 - التضخم الزاحف: " Inflation rampante "

¹- John Maynard Keynes, " La réforme monétaire", Traduction française par Paul Franck, , Éditions du Sagittaire, Paris ,1924,p108-117

²- Valérie Lelièvre, Un modèle théorique de la dynamique de l'hyperinflation : " une reformulation du modèle de Cagan", Revue française d'économie, Année 1995, Volume 10, Numéro 1,p :121

³ Découverte de l'économie, les cahiers français, N⁰ : 279, P.73

الارتفاع في الأسعار يكون بطيئاً وبعده 2% سنوياً، ويرى الاقتصاديون ضرورة متابعة التضخم الزاحف لسيطرة عليه، فاستمراره ربما يؤدي إلى تضخم جامح.

2-2- التضخم بالطلب والتضخم بالتكاليف:

2-2-1- التضخم بالطلب: "L'inflation par la demande"

يتمثل في زيادة الطلب الكلي على السلع والمنتجات، عن النسبة المعروضة منها وعند سعر معين ، الأمر الذي يدفع بالمستوى العام للأسعار إلى الارتفاع، هكذا كلما كان هناك نداء من طلب قابله استجابة في العرض إلى أن يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل التام، ويصبح العرض عاجز عن تلبية الطلب ، وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار، ولكي يتحقق التضخم بالطلب يجب تحقيق ما يلي:

- استخدام كامل للعناصر المتوفرة في إحدى القطاعات الاقتصادية على الأقل.

- اشتداد الطلب على السلع والمنتجات ، اشتداد يؤدي إلى رفع الأسعار في إحدى القطاعات الاقتصادية أو عدد قليل منها مع عدم مرونة العرض¹.

2-2-2- التضخم بالتكاليف (النفقات): "L'inflation par les coût"

يحدث هذا التضخم نتيجة زيادة تكاليف عوامل الإنتاج بنسبة تفوق معدل الزيادة في الإنتاجية، هذا يؤدي إلى ارتفاع في مستوى العام للأسعار، حيث يتخلل التوازن ما بين ما تدره عوامل الإنتاج من منتجات وخدمات، وبين ما تستنفذه هذه العوامل الإنتاجية من نفقات وتكاليف، العوامل المنشأة لتضخم لا ترجع إلى فائض الطلب، وإنما تحكمها التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحصل في المجتمع، والتي بدورها تؤدي إلى تغيرات في حركات عوامل الإنتاج في اتجاه صعودي، وبالتالي قد ترتفع الأسعار².

مثل ما هو الحال في الدول الرأسمالية، التي ارتفعت فيها الأسعار بشكل كبير، نتيجة ارتفاع تكاليف المحروقات في الفترة 1973 وحالياً (فاق سعر البترول في سنة 2006، 100 دولار) . يرتبط تضخم النفقة عادة بالظواهر الآتية: ارتفاع أسعار الواردات، زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج، ارتفاع حجم الأرباح المحتجزة بما لا يتناسب بالزيادة في الكفاية الإنتاجية، زيادة الأجور، التغيرات الهيكلية في الاقتصاد.

3-أنواع التضخم طبقاً لتنوع القطاعات الاقتصادية:

¹ - John Maynard Keynes , Théorie générale de l'emploi de l'intérêt et de la monnaie, Livres IV à VI, p:117

² - Jacques leçailion, Analyse Macroeconomique, éditions cujas, Paris: 1969,p:230 et231

تتنوع الاتجاهات التضخمية، بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة، التضخم الذي يتفشى في سوق السلع غير ذلك الذي يظهر في سوق عوامل الإنتاج، وكذلك بالنسبة لسوق الصناعات الاستهلاكية والاستثمارية.

وتنقسم أنواع التضخم في سوق السلع إلى 1 :

3-1-1 التضخم السلعي والتضخم الرأسمالي:

3-1-1-1 التضخم السلعي:

هو تضخم يخص قطاع السلع الاستهلاكية، يحدث عند زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار.

3-1-2-2 التضخم الرأسمالي:

هو تضخم الذي يحصل في قطاع السلع الاستثمارية، فهو يؤدي إلى شيوع أرباح قدرية في صناعة إنتاج سلع الاستثمار.

أما أنواع التضخم في أسواق عوامل الإنتاج فهي:

3-2-1 التضخم الربحي والتضخم الداخلي:

3-2-1-1 التضخم الربحي:

يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار، وتتحقق أرباح قدرية في قطاعي السلع الاستهلاكية والاستثمارية، على أن ضغط الأرباح اقل من ضغط الأجور (2).

3-2-2-2 التضخم الداخلي:

يحدث نتيجة ارتفاع الأجور عن الكفاءة التي يقدمها العمال³. كما هناك تضخم كامل وجزئي، حسب التوظيف التام والناقص. بالإضافة إلى هذه المعايير المحددة لأنواع التضخم، هناك معايير أخرى، منها تغيرات العلاقات الاقتصادية الدولية، تضخم مستورد " التضخم يرجع إلى حالة الميزان التجاري بالنسبة لباقي دول العالم"⁴، وكذلك معيار ظواهر الجغرافية والطبيعية، الذي يقسم التضخم إلى نوعين:

¹ - John Maynard Keynes , Théorie générale de l'emploi de l'intérêt et de la monnaie,

Livres IV à VI, op.cit, 1942,p :30

² - هند مشعل عودة، محمد عطا الله، تقديم د. جواد العناني، الأساس في الاقتصاد الكلي و الجزئي، عمان، الأردن، 1990، ص 188 و 189.

³ - بوشاشي بوعلام، الامين في الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص 337.

⁴ - Flamant, Théorie de l'inflation et politique anti-inflationnistes, Dalloz, Paris, 1952, p139

التضخم الطبيعي و الاستثنائي الذي يحدث نتيجة الظروف الطبيعية كالزلازل، البراكين، الحرب... الخ، والتضخم الحركي (الدوري) فهو يخص النظام الرأسمالي، ويعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية المتجددة، كالأزمات الاقتصادية المتجددة ومن ثم الظواهر التضخمية الدورية.

4-معايير قياس التضخم:

يتم حسب الطرق التالية:

4-1- معيار فائض الطلب الكلي:

تعتمد هذه الطريقة على التحليل الكينزي، حيث تعبر الفجوة التضخمية عن فائض الطلب الكلي، الذي يمثل بالفرق بين حجم الطلب الكلي النقدي، و حجم الناتج القومي الحقيقي، الممثل بالعرض الكلي عند مستوى الاستخدام التام، فإذا كان الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي عند هذا المستوى، تظهر فجوة تسمى بالفجوة التضخمية¹، أما رياضياً يتم حسابها كما يلي:

$$Y_c = C + I + G + X - M$$

$$Y = Y_F$$

اذن :

$$Y_c - Y_F = AB$$

حيث AB تمثل الفجوة التضخمية

Y_c : الإنتاج الوطني

Y_F : الناتج الوطني عند مستوى الاستخدام التام.

C : يمثل الاستهلاك ، G : يمثل الإنفاق الحكومي ، I: الادخار، X: تمثل الواردات و M : تمثل الصادرات

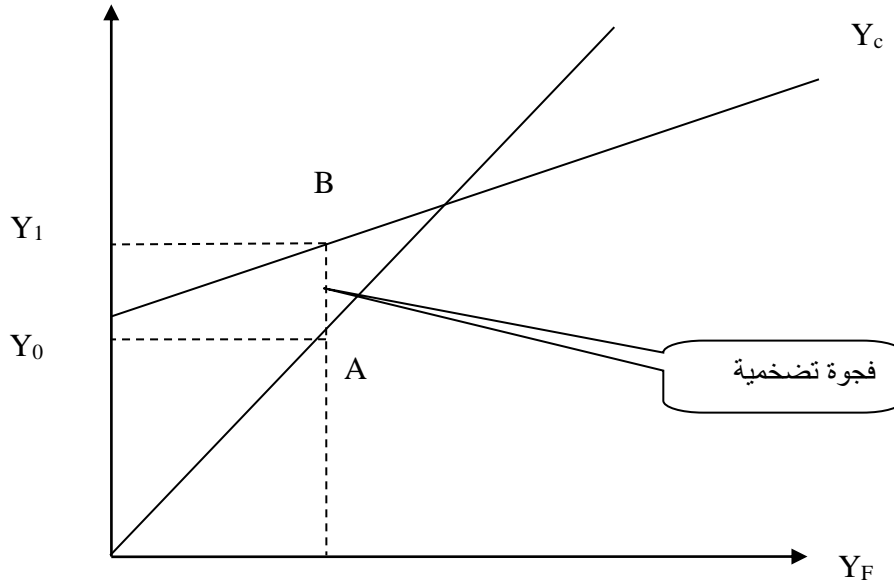
أما بيانياً فيظهر حسب الشكل التالي:

الشكل رقم: 1-1- قياس التضخم بفائض الطلب الكلي.

Y

$Y_F = Y$

¹ - John Maynard Keynes , Théorie générale de l'emploi de l'intérêt et de la monnaie, Livres IV à VI, op.cit, 1942,p117et118



Source: Jacques lecaillon, op.cit ,p:428

2-4- معيار فائض المعروض النقدي:

يستعمله صندوق النقد الدولي في قياسه للتضخم ، وهو عبارة عن الفرق بين التغير في عرض النقود (السيولة)، والتغير في الطلب على النقود خلال فترة زمنية معينة.

لدينا: ΔM تمثل التغير في عرض النقود.

Y يمثل الناتج الوطني الخام و الاجمالي ويساوي MV (حسب النظرية الكمية للنقود)، حيث M تمثل عرض النقود، V تمثل سرعة تداول النقود.

$$K = \frac{1}{V} = \frac{M}{MV}$$

تمثل مقلوب سرعة تداول النقود الداخلية.

ΔY تمثل التغير في الناتج الوطني الاجمالي.

$$\text{الفجوة} = \Delta M - \frac{M}{Y} \cdot \Delta Y$$

3-4- معيار الرقم القياسي للأسعار :

هو الأكثر استعمالاً، حيث يعتمد على الرقم القياسي للأسعار في حساب معدل التضخم، وبصفة خاصة أسعار المعيشة أو الاستهلاك¹.

فإذا كان: المستوى العام للأسعار في السنة الأولى: P_1

المستوى العام للأسعار في السنة الثانية: P_2

$$\text{معدل التضخم} = \frac{P_2 - P_1}{P_1} * 100$$

مثلاً:

$$\text{معدل التضخم في الجزائر لسنة 2007} = 100 * \frac{663.9 - 689.81}{663.9} = 3.9\%$$

المطلب الثالث: مصادر التضخم:

¹ - د. خالد الوزني واصف، د. أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص 249.

² - Collections statistiques N°:125, Rétrospective des comptes économiques de la nation 1963à2004, Op.cit.

التضخم ظاهرة لصيقة بالحياة الاقتصادية، كثيرا ما تؤدي نتائجه إلى أبعاد وخيمة على الاستقرار الاقتصادي، فعلماء المالية والاقتصاد يعطون كل الأهمية والأولوية في دراستهم وأبحاثهم، للأسباب والدوافع المسؤولة عن التضخم.

كما أن فهم الأسباب يساعد كثيرا في بناء قاعدة اقتصادية كفيلة بمواجهة التضخم والحد من جموحه.

1- علاقة الطلب الكلي الفعلي بالعرض الكلي في تحديد التضخم:

بمقتضى التحليل الكينزي¹، فإن الطلب الكلي الفعلي يعتبر معيار رئيسي وأساسي في تحديد العمالة والدخل والإنتاج، فالتغيرات في مستويات الإنتاج والاستهلاك، الاستثمار والادخار، تعتمد بصفة أساسية على تغيرات في مستويات الطلب الكلي الفعلي، وعليه فالطلب الكلي الفعلي يمثل القيمة الكلية لسلع الاستهلاك و سلع الاستثمار، كما يطلق عليه الانفاق العام "Dépense Globale".
عند حجم معين من الطلب الكلي الفعلي، يتحدد مستوى التوازن في الاقتصاد القومي، ولكي يحافظ الاقتصاد القومي على ذلك المستوى من التوازن، يجب أن يتعادل الطلب الفعلي مع مستوى الاستخدام الكامل.

يقصد بالحجم الضروري لطلب الكلي الفعلي و اللازم لتحقيق مستوى الاستخدام التام، ذلك الحجم من الطلب الكلي الفعلي، الذي تكون الحاجة ماسة إليه لتشغيل العناصر الإنتاجية المتوفرة والجاهزة وكذلك تشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة، لدرجة تسمح بتحقيق مستوى كامل لذلك التشغيل الإنتاجي، يتعادل في حجمه مع حجم الطلب الكلي الفعلي دون زيادة أو نقصان.
في هذه الحالة نميز جانبيين لظهور ونشوء التضخم.

التضخم قد ينشأ من جانب الطلب الكلي الفعلي عند زيادته عن العرض الكلي عند مستوى الاستخدام التام، كما ينشأ من انخفاض العرض الكلي في مستواه التام بالمقابل مع حجم الطلب الكلي الفعلي.
في الجانب الطلب يجب البحث عن العوامل والدوافع المسببة في ارتفاع الطلب الكلي، بينما في جانب الثاني، فيتم البحث عن العوامل الدافعة والمسؤولة عن انخفاض العرض في مستواه التام.

2- العوامل الدافعة لزيادة الطلب الكلي الفعلي:

تتمثل العوامل الدافعة بالطلب الكلي الفعلي نحو الارتفاع، في جميع العناصر التي من شأنها التأثير وإيجابا على الانفاق الكلي، وأهم هذه العناصر:

1-2- زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري والتوسع في إعمادات من قبل المصارف:

1-1-2- زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري:

¹ - John Maynard Keynes , Théorie générale de l'emploi de l'intérêt et de la monnaie, Livres IV à VI, op.cit,p p115 -126

تحتل دراسة الإنفاق الاستهلاكي (الكلي) أهمية كبيرة في نظرية الدخل، في الغالب تمثل الجزء الأكبر من مكونات الطلب الكلي، كما أن الاستثمار هو من أحد العناصر الرئيسية للطلب الكلي. فاستهلاك يتأثر بعدة عوامل: عادات، تقاليد، اكتساب ثروة... إلخ، كما أن الاستثمار تحكمه مجموعة من العوامل مثل: معدل الفائدة، الأرباح، التطور،... إلخ، التغيير في حركات هذه العوامل من شأنه التغيير في حركات الاستهلاك والاستثمار، فزيادة الاستهلاك أو الاستثمار معناه زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية أو الاستثمارية، أي زيادة الطلب الكلي الفعلي، وهو ما يتطلب وجود عرض سلعي من المنتجات الاستهلاكية والاستثمارية، لسد هذا الطلب، وإذا ما بلغ العرض الكلي الاستخدام التام وعجز عن تلبية الطلب الكلي الفعلي، حصل فائض في الطلب الكلي العام، متسببا في زيادة الأسعار وباستمرار، معبرا بذلك عن بؤادر التضخم.¹

2-1-2- التوسع في الاعتمادات من قبل المصارف:

قد تعتمد الدولة إلى زيادة الإنتاج وتشجيع وتنشيط الأعمال العامة، من خلال مجموعة من السياسات كتخفيض سعر الفائدة، فيزيد إقبال أصحاب الأعمال على سحب اعتماداتهم ومن ثم زيادة الاستثمار، وبالتالي ظهور فائض في الاستثمار، الذي لا يقابله طلب على المنتجات الحقيقية الموجودة في الاقتصاد، وهذا ما قد يؤدي (في حالة التشغيل التام لعناصر الإنتاج) إلى الارتفاع المستمر في الأسعار مخلفا بذلك تراكمات من التضخم.²

2-2- العجز في الميزانية وتمويل العمليات الحربية:

1-2-2- العجز في الميزانية:

إن أسلوب إحداث عجز في الميزانية، وسيلة مقصودة ومتعمدة من الدولة، تلجأ إليها وهي على دراية تامة ومعرفة يقينية بنتائجها السلبية وآثارها على الاقتصاد، وذلك لإنعاش الحركة الاقتصادية، وتنفيذ البرامج المدنية والعسكرية، وتشغيل العناصر الإنتاجية العاطلة، فضلا عن تسيير اليومي للعمل كرواتب الموظفين.

يقصد بإحداث عجز في الميزانية زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة، بالقدر الذي تقترضه الدولة من الجهاز البنكي، هكذا وفي حالة عجز الدولة وعدم توفرها على فوائض مالية كافية لتسيير مشروعاتها، تلجأ إلى البنك المركزي، كآلة لإصدار الأوراق النقدية، التي تقدمها بدورها إلى الموظفين والمستخدمين، كذلك تفتح اعتمادات لرجال الأعمال، وتمنحهم قروض لتمويل مشاريعهم، وهي نفقات بلا شك ثقيلة تقع على عاتق الدولة، لكن وإذا لم تستطع الدولة تغطية هذه النفقات بواسطة

¹ - John Maynard Keynes , Théorie générale de l'emploi de l'intérêt et de la monnaie, Livres

IV à VI, op.cit,p 115-126

- Jacques leçaillon, op.cit, Paris,p208²

الإيرادات ففي هذه الحالة، تظهر الدولة وكأنها ترفع من تداول النقدي في الاقتصاد بلا مقابل، خاصة عندما تبلغ العناصر الإنتاجية مرحلة الاستخدام التام، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي (الإنفاق النقدي) عن العرض الكلي في مستوى التام، مسببا ارتفاعا مستمرا في مستوى العام للأسعار، ومن ثم تضخما كان سببه الأول العجز في ميزانية.

هذا ما شهدته الدول الأوروبية خلال الحرب العالمية الأولى والثانية والفترة الممتدة بينهما، مثلما حدث في الجزائر عام 1992 حيث بلغ العجز في الموازنة 108.27 مليار دج.¹

2-2-2- تمويل العمليات الحربية:

تعتبر الحروب من أسباب الرئيسة لتفشي ظاهرة التضخم، كونها تتطلب نفقات عامة ضخمة، وإذا لم تكن موجودة بحوزة دولة أو أنها غير كافية، تضطر هذه الأخيرة إلى آلة الإصدار لضخ المزيد من الأوراق النقدية لإستعمالها وإنفاقها على الحرب، ابتداء من مرحلة الاستعداد للحرب ومرحلة تسير البلاد أثناء الحرب، ومرحلة نهاية الحرب وما تخلفه من مزار وويلات، تنصب في معظمها على الاقتصاد.²

فعملية اصدار النقود لتمويل الحرب، يعبر عن زيادة الإنفاق العام ومن ثم الطلب الكلي الفعلي، وإذا لم يقابله زيادة في العرض الكلي عند التشغيل التام، فسوف ترتفع الأسعار وباستمرار، منبئة بالتضخم بأشكاله المتعددة.

2-3- الزيادة في معدلات الأجور:

- أصبحت النقابات العمالية، المحرك الأول لظاهرة تراكم الأجور والتضخم، عندما تطالب النقابات العمالية بزيادة الأجور، ترتفع هذه الأخيرة دون زيادة الكفاءة الإنتاجية، فتطالب نقابات أرباب العمل برفع ونقل عبئ زيادة الأجور إلى الأسعار، ليرتفع بذلك المستوى العام للأسعار، وطالما النقابات العمالية تدرك وقد أدركوا أن ما حصلوا عليه من مزايا، قد التهمته زيادة الأسعار، فيطالبون من جديد بزيادة الأجور، وهكذا تزيد الأسعار من جديد... إلخ، إلى أن تتسع الدورة التجميعية للتضخم، ويتبلور الموقف هنا، إلى وجود تسابق بين ارتفاع الأجور، والأسعار، في ظل التشغيل التام.³

2-4- العوامل النفسية والتنبؤية:

تلعب العوامل النفسية والتقديرية دورا مهما في تفشي الظواهر التضخمية. إذ تزداد فعالية هذه العوامل أثناء فترة الحروب، حيث تكون الظروف مواتية ومساعدة لتقبل الإشاعات والإدعاءات

¹ - Ons, Rétrospective Statistique 19970-2002, Edtion 2005

² - Irving Fisher, L'illusion de la monnaie stable, op.cit,p 42

³ - Jacques leçaillon, op.cit,p231

والتنبؤات بارتفاع مستوى العام للأسعار مستقبلا، هذا الأمر يدفع إلى زيادة حركة النشاط الاقتصادي وإنتعاشه، ففي القطاع الاستهلاكي يزداد الإقبال على الشراء ليس طمعا في الحصول على الأرباح، أو ثقة في القوة الشرائية، وإنما تخلصا من النقود لإنخفاض قيمتها، وكذا هو الحال لبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

فالعوامل النفسية والتوقعات، قد تساعد على إرتفاع الإنفاق النقدي، وبالتالي الطلب الكلي الفعلي عن العرض الكلي في مستوى التام، منتجا بذلك إرتفاعات مستمرة في الأسعار. مثلا في الجزائر، وعند اقتراب شهر رمضان تتزايد الإشاعات حول ارتفاع الأسعار، مما يدفع ببعض الأسر إلى اقتناء المزيد من السلع الاستهلاكية كالخضر، ونفس الحال للتجار الذين يعمدون إلى شراء المزيد من السلع بغية احتكارها، وبيعها مرتفعة عند دخول هذا الشهر، وهكذا يزداد الطلب على حساب العرض وترتفع الأسعار، خاصة في الأسبوع الأول من شهر رمضان، فقد انتقل معدل تضخم (أسعار المواد الغذائية، الأسعار العام) من (3.5%، 2.1%) في شهر أوت إلى: (5%، 3.1%) في شهر سبتمبر الموافق لشهر رمضان من سنة 2008.¹

3- العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض:

كما يعود التضخم إلى اختلال التوازن ما بين الطلب الكلي الفعلي والعرض الكلي عند مستوى الاستخدام التام، أي وجود فائض موجب في الطلب الكلي، فإن التضخم قد يعود إلى اختلال التوازن ذاته، لكن بانخفاض المعروض من السلع والمنتجات، مقارنة بالطلب الكلي الفعلي السائد عند التشغيل التام، أي وجود فائض سلبي في العرض عند هذا المستوى التام. هناك مجموعة من العوامل تدفع بالجهاز الإنتاجي إلى الإنخفاض أو بقاءه معطلا أهمها:

3-1- مرحلة تحقيق التشغيل الكامل:

نتيجة الاستخدامات المتوالية لعناصر الإنتاج للاستجابة لمطالب الطلب الكلي الفعلي، فإن هذه العناصر تتناقص وتنخفض حتى تصبح مشغلة بكاملها، ونقول عند ذلك أن الاقتصاد القومي قد بلغ مرحلة التشغيل التام للعوامل الإنتاجية، أي يصبح ويظل الجهاز الإنتاجي عاجزا عن تلبية إحتياجات الطلب الكلي الفعلي، وهذا ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستمر في الأسعار، ممهدا لتراكم وتقشي ظاهرة التضخم.²

3-2- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي:

¹- Page d'accueil :Statistique ,L'indice des prix à la consommation,http://www.ons.dz

- John Maynard Keynes , Théorie générale de l'emploi de l'intérêt et de la monnaie, Livres I² à III, Traduit de l'Anglais par Jean- de Largentaye , Paris : Éditions Payot, 1942,p 14

يمكن أن يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة والقدرة على تزويد السوق بالسلع والمنتجات اللازمة والمطلوبة بشدة، وذلك لافتقاره إلى الفن الإنتاجي المستعمل في العمليات الإنتاجية، فقد تكون الطرق المستعملة، تقليدية غير قادرة على تلبية حاجيات الأسواق المعاصرة.

3-3- النقص في العناصر الإنتاجية:

كالعمال والمستخدمين، والموظفين والمختصين ذوي الخبرة العالية، المواد الأولية، المواد الخام

3-4- النقص في رأسمال العيني:

يعتبر النقص في الرأسمال العيني، أحد الأسباب الرئيسية في عدم مرونة الجهاز الإنتاجي عند مستوى الاستخدام التام، هذا النقص يزيد من مدى ابتعاد النقد المتداول، عن المعروض من السلع والمنتجات، والثروات المتمثلة في العرض الكلي المتناقص، هكذا فالخلل المتواجد ما بين الطلب الكلي الفعلي وانخفاض العرض الكلي، عن مستوى الاستخدام الشامل، يعتبر مؤشر لارتفاع الأسعار وتضاعفها، ومن ثم انتشار التضخم.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم:

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية وتفسيرها للتضخم:

ظهرت النظرية الكلاسيكية في نهاية القرن 18 وبداية القرن 19، ليتكفل آدم سميث ببنائها، حيث أقام قوانينها الاقتصادية وأصولها الفكرية، ليليه مجموعة من المفكرين الاقتصاديين الذين لم يدخروا جهداً في تطوير هذه المدرسة ومن هؤلاء المفكرين: مالطوس، ريكاردو، وميل، مارشال، بيجوا... إلخ، حتى أصبحت بمثابة خلاصة للفكر والتحليل التقليدي لظواهر النقدية والحقيقية في الاقتصاد.

1- النظرية الكمية لنقود وفرضيتها:

1-1- النظرية الكمية لنقود:

هي النظرية المعتمدة من قبل الكلاسيك، فلقد كانت موضوع الدراسات الفكرية الكلاسيكية لمختلف الظواهر الاقتصادية، لتحليلها وتفسير نشوءها، ومن أهم هذه الظواهر: ارتفاع الأسعار، التضخم، البطالة،... إلخ.

فالنظرية الكمية النقدية تعتبر أبسط النظريات في تفسيرها للتضخم، فهي تنص على تفسير العوامل المحدد للمستوى العام للأسعار، الكلاسيكيون يعتقدون أن التضخم يرتبط بكمية النقود، فكما أقيمت في السوق كميات كبيرة من النقود المتداولة كلما ارتفعت الأسعار، التي تنبأ عن حصول ظاهرة تضخمية في الاقتصاد، مع شرط بقاء المتغيرات الاقتصادية الأخرى على حالها. وبصرف النظر عن مدى صحة هذا الإدعاء، ولعل أهم التحاليل والتفاسير لظاهرة التضخم كانت مبنية على هذا المفهوم، خاصة أثناء التضخم الذي ضرب ألمانيا سنة 1923¹، فكان بمثابة أرضية خصبة، وأساساً مؤيداً لأنصار النظرية الكمية، حيث انتشر التضخم وزداد تراكمه، حتى أصبح جامحاً خطيراً على الاقتصاد الألماني مسبباً بذلك فقدان الثقة في العملة الوطنية، ومن ثم التنازل عنها، والسبب في كل هذا هو تلك الزيادة المفرطة والمتكررة في النقود المتداولة في المجتمع. من هنا يصح التساؤل عن مدى صحة هذا الإدعاء، ومن ثم الإعتماد على النظرية الكمية لنقود، كمفسر لظاهرة التضخم؟ فهذا التساؤل يبحث في الفروض التي ارتكزت عليها هذه النظرية، ومدى صحتها خاصة بعد أزمة كساد 1929.

2-1- فرضيات النظرية الكمية لنقود:

¹ - Irving Fisher, L'illusion de la monnaie stable, op,cit,p63

1-2-1- ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود:

يفترض الكلاسيكيون أن حجم الإنتاج يرتبط بعوامل حقيقية، تتمثل في الكمية المتوفرة من وسائل الإنتاج الحقيقية، طبيعية كانت أو بشرية، ويعتبرون أن هذا الحجم من الإنتاج يجب أن يكون عند مستوى الاستخدام التام، باعتقادهم أن عرض السلع والخدمات من شأنه أن يخلق طلبا مساويا له، هذا يعني أن الطلب الكلي على الاستهلاك والاستثمار معاً سيبطل متعادلا مع العرض الكلي، هذا ما يعرف بقانون ساي¹: "العرض يخلق طلبا مساويا له".

كما يفترض أصحاب هذه النظرية الثبات لدوران النقود، على الأقل في المدى القصير. فسرعة تداول النقود وحجم المعاملات هي متغيرات بطيئة، إن لم نقل ثابتة ومستقلة عن بعضها البعض.

1-2-2- حيادية النقود وعلاقة المستوى العام للأسعار بكمية النقود:

تعتبر النقود في نظر الكلاسيك وسيلة لعمليات تبادل حقيقية أو عينية، فهي بمثابة عربة لنقل القيمة طالما حجم الإنتاج تحكمه عوامل حقيقية.

في هذا الشأن يقول جون ستيوارت ميل: "ليس في الاقتصاد ثمة شيء أقل معنى من النقد"² رواد هذه النظرية، يفترضون اقتصادا يتضاءل فيه عنصر الشك واللايقين في المستقبل إلى حد كبير، بحيث ما يتحصل عليه الفرد من دخل يقوم بإنفاقه مباشرة لشراء السلع والخدمات، فالنقود لم يعد لها دور كمستودع للقيمة الشرائية، التي يحتفظ بها الفرد لمواجهة احتمالات غير متوقعة في المستقبل. إذن النقود بالمفهوم الكلاسيكي، عبارة عن وسيلة للمبادلة ومقياس للقيمة وليس لها من وظيفة أخرى في الاقتصاد.

من جهة أخرى يفترض المفكرون التقليديون، أن هناك علاقة ميكانيكية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار. كلما زادت كمية النقود في الاقتصاد زادت وبنفس النسبة الأسعار. تبرير هذه الفرضية، كون أن الزيادة في النقود تزيد من الإنفاق النقدي، أين تتولد كتلة نقدية كبيرة (في شكل طلب) تتنازع حول الشراء نفس الكمية الثابتة من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار³.

2- معادلة التبادل ودورها في تفسير التضخم:

¹ - Jean-Baptiste SAY, Traité d'économie politique, Livre I, Calmann-Lévy, 1972, Paris ,p125,

- J.B. Say, Traité d'économie politique, T1 , ENAG/éditions, Alger, 1990, p17²

³ - Claude Ponsard, La théorie quantitative de la monnaie, Annales. Économies, Sociétés, Civilisations, Année 1959, Volume 14, Numéro 1, p111

تعرض النظرية التقليدية النقدية في صورتين، تتمثل الأولى في صورة المبادلات التي صاغها فيشر "Fisher"، ووجهت اهتمامها من ناحية عرض النقود، والثانية وهي صورة الأرصدة النقدية الحاضرة، قدمها كل من "ألفريد مارشال: Alfred Marshall" ثم "بيقوا C.pigou" وتهتم بالطلب على النقود، سواء عند اكتسابها أو عند إنفاقها.

2-1- معادلة التبادل لـ: "Fisher"

تقوم معادلة "1 فيشر" على مطابقة حسابية أساسية، مفادها أن أي مبادلة بين البائع والمشتري تتطلب نقود مقابل سلع أو خدمات أو أوراق مالية، وهذا ما يترتب عليه حقيقة، تتمثل في أن قيمة النقود، يجب أن تساوي قيمة السلع أو الخدمات أو الأوراق المالية، التي تم تبادلها بالنقود: في أي لحظة من الزمن، يجب أن تتساوى قيمة السلع أو الخدمات والأوراق المالية، مع عدد المعاملات في تلك اللحظة والمضروبة في معدل سعرها. يمكن صياغة هذه المطابقة رياضياً: $MV=PT \dots (1)$ حيث أن M : تمثل الكتلة النقدية المحددة من طرف البنك المركزي، وهي عامل خارجي. V : سرعة دوران النقود.

T : تمثل حجم المبادلات من السلع والخدمات والأوراق المالية.

P : المستوى العام للأسعار.

وطالما يفترض أن V و T عوامل مستقلة وثابتة، فيمكن تحويل معادلة فيشر إلى نظرية في الصيغة الرياضية التالية:

$$P = f(M) \leftarrow P = (V/T)M \quad (2) \text{ ومنه } P = f(M)$$

فكل زيادة في الكتلة النقدية إلا ويصاحبها زيادة في الأسعار وبنفس النسبة³.

تحسب المرونة على الشكل التالي:

$$E = \text{المرونة} = \frac{\Delta P/P}{\Delta M/M} = \frac{\text{التغيير النسبي في الأسعار}}{\text{التغيير النسبي في الكتلة النقدية}}$$

¹ -ارفينج فيشر "Irving Fisher": 1868 - 1948، اقتصادي أمريكي، من أشهر كتبه: "L'illusion de la monnaie stable 1927"، يعتبر من الاقتصاديين الأوائل، الذين ميزوا بين النقود الورقية والنقود المصرفية، وبين سرعة دوران كل منها.

³ - Irving Fisher, Purchasing Power of Money, the Macmillan company, canada 1922, p26-30

³ - Robert Boyer, D'un krach boursier à l'autre, Irving Fisher revisité, Revue française d'économie, Année 1988, Volume 3, Numéro 3, P185

$$E = \frac{\Delta P}{\Delta M} \times \frac{M}{P} = \frac{V}{T} \times \frac{M}{P} = \frac{MV}{PT} = 1$$

ويتحقق التوازن طالما عرض النقود يتساوى مع الطلب على النقود:

$$M^d = M^s = M_0 \dots \dots (3)$$

$$M^d = \frac{P.T}{V}, m^d = \frac{M^d}{P} = \frac{T}{V}, m^d = \frac{T}{V} \dots \dots (4)$$

حيث m^d تمثل الطلب الحقيقي على النقود، وهي ثابتة طالما T و V عناصر ثابتان ، هكذا ولما يزيد البنك المركزي من إصدار النقود المتداولة في الاقتصاد، يختل التوازن النقدي ويصبح:

$$m^d < m^s$$

لكن M^d ثابت، وهو ما يدفع بالأسعار إلى الارتفاع.

يمكن إيجاد صيغة أخرى للطلب على النقود الحقيقية، باستبدال T مكان Y الذي يمثل الدخل القومي الحقيقي.

$$m^d = \frac{M^d}{P} = \frac{Y}{V} \dots \dots (5) \quad \text{إذن:}$$

فنظرية الكمية للنقود بناء على صيغة "فيشر"، تعتقد أن عرض النقود هو المسؤول الأول والوحيد عن ارتفاع الأسعار، فكل ارتفاع متوالي في الكتلة النقدية يتبعه ارتفاع مستمر في الأسعار، وهو ما يعبر عنه بالتضخم¹.

2-2- معادلة الأرصد النقدية لـ "الفريد مارشال" « Alfred Marshall »² :

ترتكز مدرسة كامبريدج على فرضية مفادها، أن النقود يمكن ان تكون وسيط للمبادلة، كما يمكن أن تكون أداة للمدفوعات الآجلة، إذ تؤدي النقود كمستودع للقيمة، إلى تعطيل مؤقت في القوة الشرائية العامة عند الأفراد، خلال الفترة الواقعة ما بين بيع السلع والخدمات وبين الشراء. فالتحليل لمعادلة كامبريدج، يهتم في البحث عن العوامل التي تحدد طلب الأفراد على النقود، للإحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة، ومن بين هذه العوامل سعر الفائدة، ثروة الفرد، في المدى القصير تكاد تكون هذه العوامل ثابتة، أو أنها مساوية لمعدل تغيير مداخيل الأفراد، وتكتب معادلة كامبريدج على الشكل التالي: $M^d = Ky \dots (6)$.

1- Irving Fisher, L'illusion de la monnaie stable, op.cit.p 44

2 - الفريد مارشال " Alfred Marshall " : 1842-1924 ، أستاذ الاقتصاد السياسي بجامعة كامبريدج ، من أشهر كتبه مبادئ الاقتصاد السياسي 1890.

حيث Y يمثل الدخل القومي الإسمي، K معامل التناسب، كما يمكن كتابة هذه المعادلة على النحو

$$(7) \dots M^d = \frac{Y}{P} \text{ حيث } M^d = KPy \text{ التالي:}$$

وعند قسمة طرفي المعادلة على P نجد :

$$m^d = \frac{M^d}{P} = Ky \dots (9)$$

تسمى المعادلة رقم (9) بمعادلة كامبريدج أو معادلة الأرصدة النقدية الحاضرة¹. وبمقارنة المعادلة

رقم (5) مع المعادلة رقم (9) نجد أن: $K = \frac{1}{V}$ وهو مقلوب سرعة دوران النقود الداخلية، و ky

تمثل طلب المجتمع على النقود.

هذه النظرية تقرر، أنه في كل حالة من حالات المجتمع، هناك نسبة معينة من الدخل الحقيقي للأفراد،

يرغبون الاحتفاظ بها على شكل نقود سائلة. التي يعبر عنها كنسبة من الدخل القومي.

هذه النظرية لا تزال تفسر الأسعار بموجب تغيرات ما بين العرض والطلب على النقود.

$$\text{لدينا: } M_0 = M^d = M^s \quad \text{ومنه } P = \frac{M}{Ky}$$

صيغة كامبريدج ، تحاول شرح التضخم من خلال التغير في نسبة السيولة المحتفظ بها على شكل

عاطل، فلما يقوم البنك المركزي بزيادة كمية النقود، قد تؤدي إلى زيادة النسبة المحتفظ بها في شكل

نقود جامدة، مما يدفع بالقوة الشرائية بالإتجاه نحو الأعلى، وبالتالي انخفاض الأسعار، والعكس عندما

يتخلى الأفراد عن تلك النقود المحتفظ بها في شكل أرصدة نقدية عاطلة، وتوجيهها إلى شراء السلع

أو الخدمات، وبالتالي يزداد الطلب على السلع (الإنفاق النقدي)، لكن هذه السلع والخدمات هي ثابتة

حسب الافتراض الكلاسيكي، وبالتالي لا بد من ارتفاع الأسعار في شكل تضخم:

3- تقييم النظرية الكمية لنقود:

¹- Marshall, Alfred , " Money, Credit and Commerce" , New York: August M.

Kelly, quoted from the reprint, 1965,p44

تعتبر النظرية الكمية للنقود من النظريات الأولى التي حاولت تفسير محددات المستوى العام للأسعار، أي البحث في أسباب التضخم و نتائجه، فهي تتمثل في مجموعة من الفرائض التي لها علاقة بتغيرات كمية النقود، وأهميتها بنسبة لباقي العوامل في التأثير على قيمتها .
هناك إجابيات وسلبيات لهذه النظرية:

3-1- إجابيات النظرية التقليدية لكمية النقود :

كانت النظرية الكمية لنقود محل إعجاب وتقدير من قبل مختلف الاقتصاديين والمفكرين، وذلك راجع إلى عدة أسباب :

- تتصف بحقيقة هامة ، تتمثل في أن كل تغير في كمية النقود إلو يقابله تغير بنفس النسبة والإتجاه في الأسعار ، ومعدل التضخم ما هو إلا معدل الارتفاع في كمية النقود .
- يمكن القول أن النظرية الكمية لنقود استطاعت وإلى حد بعيد تفسير الواقع الاقتصادي الفعلي المعاصر لها .
- اعتمدت في تفسيرها للواقع الاقتصادي، وتوضيح العلاقة ما بين السعر والكمية، على أسلوب علمي بحث، فهي نظرية واقعية تفسيرية بحتة.
- قامت بشرح الظواهر الاقتصادية، وذلك بالاستعانة بصيغ رياضية كمعادلة "فيشير" و"كامبردج"، مما سهل استيعاب التحليل الاقتصادي وفهم أكثر لهذه النظرية.
- إن ما تميزت به هذه النظرية من اهتمام وتأيد، إنما كان نتيجة تراكم تاريخي ومعارفي لتلك الفترة من الزمن ، وما سادها من مبادئ وقوانين كانت أشبه إلى الحقيقة المطلقة .
- رغم ماتميزت به هذه النظرية ، إلا أنها لا تخلوا من النقائص والعيوب ، و يعتبر العلامة الاقتصادية "جون مينارد كينز" أشد الاقتصاديين نقدا للمدرسة الاقتصادية التقليدية.

3-2- انتقادات النظرية التقليدية الكلاسيكية:

لقد أثبتت الوقائع الاقتصادية، خاصة "أزمة الكساد" 1929-1933" فشل النظرية الكمية لنقود، حيث أصبحت عاجزة عن تفسير وتحليل الظواهر الاقتصادية المتفشية آنذاك (البطالة، التضخم، إفلاس المؤسسات ... الخ)، أو حتى التنبؤ بها. ضف إلى ذلك، تخلي النظام الاقتصادي الليبرالي عن قاعدة الذهب والاعتماد على نظام أوراق إلزامية .

هكذا تخلى الكثير من الاقتصاديين، والمفكرين عن هذه النظرية، واعتبروا أن ما كان بالأمس مبدأ صحيح، أصبح اليوم مجرد إدعاء يتخلله القصور وعدم الدقة والوضوح .

يمكن تلخيص انتقادات النظرية الكمية لنقود في:

- العلاقة الميكانيكية بين كمية النقود ومستوى الأسعار:

ليس من الصحة الإدعاء بان التغيير في كمية النقود المتداولة يؤدي إلى التغيير بنفس النسب والاتجاه في الأسعار، ذلك أن الزيادة في كمية النقود قد لا يصاحبها بالضرورة زيادة في الطلب على السلع والخدمات، وإنما قد يصاحبها ثبات في الأسعار، نظرا لعدة عوامل كالأحوال النفسية الداعية إلى الاكتناز، والتي تقلل من توجيه مدا خيل النقدية إلى الإنفاق، وهو ما أشار إليه "كينز" 1936¹، من جهة أخرى تغيير كمية النقود يؤدي إلى تغيير الأسعار، لكن ليس بنفس النسبة طالما الطلب تحكمه عوامل ذاتية .

كما توجد علاقة تربط، بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، الذي يعتبر متغير مستقل، وكمية النقود التي تعتبر متغير تابع له وفق شروط .

أخيرا يمكن أن تتغير الأسعار بالارتفاع أو الانخفاض، ولكن ليس لأسباب نقدية، وإنما لأسباب حقيقية (مثل تغير النفقات مع حجم الإنتاج).

● عدم واقعية افتراض ثبات سرعة دورات النقود وحجم الحقيقي للإنتاج:

الكلاسيكيون يستندون في بناء هذه النظرية، من كون أن هذه العناصر خاضعة لظروف وعوامل موضوعية، تحكمها قنططى من حركتها، فضلا عن كونها مستقلة عن بعضها البعض، لكن الواقع أثبت غير ذلك، فهذه العوامل تتميز بالحركة وحتى السرعة في بعض الأحيان، فمثلا تزايد السكان أصبح في الوقت الحالي يتزايد بمعدل سريع، خاصة الدول السائرة في طريق النمو، وهو ما يدفع إلى تزايد معدل دوران النقود .

مثلا: في الجزائر انتقلت سرعة تداول النقود (Circulation fiduciaire hors banques) من

664,7 في سنة 2002 إلى 1 081,4 في سنة 2006²

أما ثبات حجم الإنتاج فلا صحة له، كون الزيادة في الطلب تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وبالتالي زيادة الإنتاج من طرف المنتجين طمعا في زيادة الربح، والعكس صحيح، تعتبر كذلك استقلالية سرعة تداول النقود وحجم الإنتاج فرضية باطلة، فزيادة كمية النقود قد تؤدي إلى زيادة سرعة تداول النقود، التي تؤدي بدورها إلى زيادة الإنفاق على السلع والخدمات، والعكس صحيح . يقول كينز حول النظرية الكمية : « ثمة عيب كبير في النظرية الكمية عندما تطبق على الواقع هو أنها لا تتميز بين تغيرات الأسعار، تلك التي تنشأ عن تغيرات الإنتاج، و تلك

¹- John Maynard Keynes , Théorie générale de l'emploi de l'intérêt et de la monnaie, Livres IV à VI,op.cit,p 51

² - Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2006, 2 Juin2007,p 130

التي تنشأ عن تغيرات وحدة الأجر. ولعله يمكن تفسير هذا الإهمال بالفرضية المزدوجة القائلة بأنه لا يوجد أبدا ميل إلى الادخار وبأن هناك توظيفا كاملا¹. انتقد الاقتصادي السويدي كنوت فيكسل (Wickse) (1851-1926) النظرية الكمية واعتبرها خاطئة على الأقل في بعض جوانبها (خاصة قيامها على فرضية الانقسام: dichotomie). كما بين انه لا يوجد بديل لها « لا توجد نظرية متكاملة ومتسقة في النقد »².

لكن ليس معنى هذه الإنتقادات، أن تلك النظرية قد جاءت بغير فائدة على الفكر الاقتصادي، فقد ساعدت في فهم وظيفة النقود، وتفسير التقلبات النقدية في الزمن الطويل وقصير الأجل، نتيجة التوسع أو الانكماش في كمية النقود، فهي تعتبر خطوة قيمة في تطوير نظرية قيمة النقود.

المطلب الثاني: ظاهرة التضخم في النظرية الكينزية:

إن أحداث أزمة الكساد "1929-1933"، وانهيار قاعدة الذهب والتخلي عنها، والاعتراف بنظام نقدي جديد، تمثل في نظام اوراق الإلزامية، حيث تخلت عنه بريطانيا عام 1931، و اليوم. أ عام

¹ - جون مينارد كينز، النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة نها رضا، بيروت، دار مكتبة الحياة، ص 242

² - J. Marshal - J. Lecaillon , Théories des flux monétaires, éditions Cujas, Paris, 1967, p205

1933، وباقي معظم دول أوروبا، انتهاءا بفرنسا عام 1936، لبرهان وحجة قاطعة على زيف الإدعاءات الكلاسيكية، حيث سادت البطالة في جميع اقتصاديات أوروبا الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وباقي دول العالم، وسجلت البطالة بحوالي: 25% في 1933، ولم تتعدى نسبة 2% في أوروبا، كما عرفت الأسعار انخفاضا معتبرا تجاوز 60% أثناء سنوات الأزمة، وهو ما انعكس على أرباح المستثمرين، ومن ثم الدخل القومي للمجتمع، في هذه الظروف ظهرت النظرية الكينزية، لتنتقد تحاليل النظرية الكلاسيكية وتقدم تحليلا اقتصاديا، كان بمثابة العلاج الناجح لأزمة الكساد، فهي تعتبر ثورة على الفكر الاقتصادي، كما أنها تعتبر ثروة في علم الاقتصاد.

1- أسس وفرضيات النظرية الكينزية:

النظرية الكينزية، هي نظرية اقتصادية رأسمالية تزعمها المفكر الاقتصادي "جون مينارد كينز"¹، فبين أسسها وفروضها في كتابه "النظرية العامة للفائدة والتوظيف والنقود"، الذي صدر عام 1936، درس كينز النظرية الكمية وفروضها، باعتباره أحد تلاميذة "ألڤريد مارشال"، وقارنها بأزمة الكساد منتقدا بذلك فروضها، على ضوء هذا بنى فرضيات وأسس نظريته حيث:

- التوازن يتحقق بتعادل الطلب الكلي الفعلي مع العرض الكلي:
- نظرية كينز تبحث في العوامل المحددة لحجم الدخل والاستخدام والإنتاج. هذه النظرية تقوم بتحليل العوامل المؤدية إلى نقص الطلب الفعال، وعلاقة ذلك بحجم الإنتاج والدخل، الذي يتوقف بالدرجة الأولى على الطلب الكلي الفعلي.²
- الطلب الكلي الفعلي، يقصد به مجموع الطلبات على السلع الاستهلاكية التي تحكمها عوامل موضوعية وذاتية، والطلب على السلع الاستثمارية التي تحكمها عوامل نقدية، كسعر الفائدة بالإضافة إلى الإنفاق الحكومي وصافي الصادرات من الواردات.
- يرى كينز أن التوازن يتحقق في جميع المستويات، ومستوى الاستخدام الكلاسيكي ما هو إلا حالة خاصة يمر بها الاقتصاد.³

- النظرية العامة، تركز على دراسة الطلب على النقود (الاحتفاظ بالسيولة)، فالأفراد يفضلون الاحتفاظ بالنقود على شكل سيولة، إما بدافع المعاملة، الاحتياط، أو المضاربة (Spéculation)، التي

¹ - John Maynard Keynes (1883 – 1946): هو اقتصادي إنجليزي و تلميذ لألفريد مارشال، تكون في جامعة كمبرج، ثم أستاذا فيها، اصدر أول كتاب له عام 1913 "تداول نقدي والتمويل في الهند"، حيث شارك في مفاوضات فرساي بعد حرب العالمية الأولى، واصر في سنة 1936 كتابه المشهور: "النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود"، كما مثل بريطانيا في مفاوضات بريتون-وودز سنة 1945 أين وضعت أسس المسائل النقدية و نظام النقد الدولي..

² - John Maynard Keynes , Théorie générale de l'emploi de l'intérêt et de la monnaie, Livres 2 à LLL, op.cit, pp 36-38
- Ibid, p 14³

أخذت حيزا معتبرا في تفسيرها لدور النقود هذه الأخيرة أصبح لها دور مميز وهام في تفسير النظرية الاقتصادية الكلية¹.

كينز يرى أن الادخار يلي الاستثمار ويكون تابع له، بحيث أن الاستثمار يؤدي إلى خلق الدخل الذي يخلق بدوره الادخار، وهكذا يتحدد الدخل القومي بتعادل الادخار مع الاستثمار².

- يتحدد سعر الفائدة بطلب على السيولة وعرض النقود .

- الطلب الاستثماري يتوقف على سعر الفائدة، كما يتأثر بفعل التوقعات، فسعر الفائدة يلعب دور مهم في تحديد الإنتاج والاستخدام، من خلال تأثيره على الطلب الاستثماري.

في هذا المجال يؤكد كينز أنه: « لو كان معدل الفائدة معدوم القيمة - معادلا للصفر - لكان هناك بالنسبة إلى كل سلعة معينة، بين الوقت الوسيط لإنتاجها ووقت استهلاكها، مدى أنسب تبلغ كلفة العمل بالنسبة إليه حدا أدنى ... فإذا كان معدل الفائدة أعلى من الصفر، تدخل عنصر كلفة جديد يزداد بازدياد طول الوسيلة³ ».

- تشير هذه النظرية كموجه لسياسة النقدية، بضرورة تدخل الدولة في حل الأزمات الاقتصادية،

بزيادة الانفاق القومي في حالة الانكماش، لخلق عجز في الميزانية، أو زيادة الفائض في الميزانية في حالة التضخم⁴.

- هناك علاقة بين الانفاق القومي والتفضيل لسيولة، تؤدي إلى البحث في العلاقة بين مستوى

الإنفاق القومي والدخل القومي، فزيادة كمية النقود قد يصاحبها انخفاض في سرعة دوران النقود نتيجة التفضيل لسيولة، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج القومي الحقيقي، الذي ينعكس بالانخفاض في

المستوى العام للأسعار في حالة الاستخدام الجزئي، وارتفاع الأسعار في حالة الاستخدام التام⁵.

- هذه النظرية تعتبر الأجور جامدة، نظرا للدور الذي تلعبه النقابات العمالية والأحكام التشريعية الحكومية، في تحديدها لمستوى الأجر الأدنى⁶.

2- النظرية الكينزية وتفسيرها للتضخم:

التضخم عند كينز، ينشأ نتيجة فائض في الطلب عند التوظيف الكامل، أو الاقتراب من التوظيف التام.

¹ - جون مينارد كينز، مرجع سابق، ص ص 229-230

² - John Maynard Keynes , Théorie générale de l'emploi de l'intérêt et de la monnaie, Livres I à LLL, op.cit, p 61

³ - جون مينارد كينز ، مرجع سابق ، ص 249

⁴ - John Maynard Keynes, La réforme monétaire, 924, p :32

⁵ - John Maynard Keynes , Théorie générale de l'emploi de l'intérêt et de la monnaie, Livres IV à VI, op.cit , p32

⁶ - Ibid, p126

إذن نميز مرحلتين لنشوء التضخم وهما:

1-2 مرحلة التشغيل الجزئي:

هي المرحلة التي يعاني فيها الاقتصاد، من تعطيل في قسم من موارده الانتاجية القابلة لتشغيل، في هذه الحالة وعندما يزداد الإنفاق القومي، ولنفرض أن الحكومة تقوم بزيادة الإنفاق العام، فتزيد الدخول التي تؤدي إلى زيادة في الإنفاق الاستهلاكي، وبفعل المضاعف، وفي ظل الكساد ومرونة الكبيرة لعرض عوامل الإنتاج، يزداد حجم الإنتاج مع ارتفاع ضئيل في الأسعار، أي فائض الطلب تمتصه أساسا الزيادة في التوظيف والإنتاج، لكن مع استمرار زيادة الإنفاق العام ولما يقترب الاقتصاد من التوظيف الكامل، فإن فائض الطلب لا يعبر عن نفسه في زيادة الإنتاج فقط، بل تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور¹، ويطلق على هذه الحالة بالتضخم الجزئي.

أهم ما يميز هذا النوع من التضخم، أنه لا يثير مخاوف باعتباره حافز لدى بعض الفروع الإنتاجية، لزيادة حجمها نظرا لما تحققه من أرباح، يمكن أن ينشأ هذا النوع من التضخم لعدة عوامل أهمها:

- ارتفاع الأجور بصفة عامة، نتيجة الزيادة في الطلب على العمل، والنقص في البطالة.
- ظهور مفعول قانون الغلة المتناقصة في المدى القصير.
- تتولد الميول التضخمية كذلك عن الاحتكارات، نتيجة محاولة رجال الأعمال ومنظمات الكارتل، ومشروعات احتكارية من زيادة أرباحها، برفع أسعارها قبل الوصول إلى التشغيل التام.
- تفاوت مرونة إنتاج السلع في المدى القصير، فالسلع الزراعية تتميز بمرونة بطيئة، حيث زيادة الطلب عليها لا يقابله زيادة في العرض إلا بعد مدة زمنية ربما تطول، فترفع من أسعارها، بعكس السلع الصناعية التي تتميز بمرونة شديدة.

2-2 مرحلة التشغيل التام:

هي مرحلة التي تكون فيها الطاقات الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى حد لتشغيل، وإذا افترضنا زيادة في الطلب الكلي، فهذه الزيادة في الطلب لا تفلح في زيادة الإنتاج، لأن الجهاز الإنتاجي أصبح غير مرن، ومرونته تساوي الصفر، أي أن فائض الطلب هذا يخلق ارتفاعا في الأسعار، ويستمر ارتفاع الأسعار طالما هناك قوى تضخمية متمثلة في فائض الطلب، تدفع الأسعار نحو الأعلى².

يطلق على هذا النوع من التضخم، بالتضخم البحت، كما يطلق عليه في الغالب التضخم الناشئ بجذب الطلب، في هذه المرحلة يتوافق كينز مع الكلاسيكيين في تفسير التضخم.

¹ - جون مينارد كينز، مرجع سابق، ص ص 336-340.

² - John Maynard Keynes, Théorie générale de l'emploi de l'intérêt et de la monnaie, Livres IV à VI, op.cit, p179

إذن:

التضخم من وجهة أنصار النظرية الكينزية، هو زيادة حجم الطلب الكلي الفعلي عن العرض الكلي الحقيقي زيادة محسوسة ومستمرة، مما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات المفاجئة والمستمرة في المستوى العام للأسعار، أي تتبلور ماهية التضخم في وجود فائض في الطلب على السلع يفوق المقدرة الحالية لطاقة الإنتاج.

وفائض الطلب هنا لا يتمثل في سوق السلع فقط، وإنما كذلك يشمل سوق عوامل الإنتاج، وهو ما يعبر عنه بالفجوة التضخمية، التي سبق وأن تم تناولها في قياس التضخم:

3- تقييم النظرية الكينزية:

تعتبر أفكار وتحليل النظرية الكينزية، بمثابة ثروة وثورة، فهي ثورة على فرضيات وتحاليل المدرسة التقليدية، وثروة في علم الاقتصاد لما قدمته من تحاليل وتفسير للكساد العالمي:

1929-1933.

تتمثل إيجابيات النظرية الكينزية في:

- كيز اعتمد على التحليل النقدي البحت، حيث مزج مابين الاقتصاد العيني والنقدي، بخلاف الكلاسيك الذين يفصلون ما بين السوق النقدي والعيني.

- أعطى كيبز للنقود دورها الهام في تحديد مستوى الدخل والتشغيل والإنتاج، من خلال تأثيرها على سعر الفائدة، باعتبار هذه الأخيرة ظاهرة نقدية، هكذا استطاع أن يربط بين النظرية النقدية، ونظرية الدخل والتشغيل.

- في حالة الكساد، تلجأ الدولة إلى البنك المركزي كأداة لإصدار النقود من أجل تنشيط الاقتصاد وإنعاشه، إذن النقود ليست عامل خطير يمثل التضخم.

- أدخل أدوات تحليل جديدة في نظريته لتفسير الظواهر الاقتصادية والتضخمية على وجه الخصوص، استطاع تفسير الاستثمار بالكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة.

أما الانتقادات فيمكن حصرها فيما يلي:

- لقد تعرضت النظرية الكينزية للاختبار في كثير من الدول الغربية، منذ أواخر الخمسينيات والستينيات، وقد أعطت البحوث الاختبارية تأييدا لها في العديد من الحالات، لكن رغم ذلك فإن هذه البحوث قابلت العديد من المشاكل التطبيقية، وأحد الأسباب الهامة لهذه المشاكل، تشابك العوامل التي يمكن أن تسبب في ظاهرة التضخم في الواقع العملي، مثلا نجد أن بعض البلدان يتأثر فيها مستوى الأسعار كثيرا بأسعار السلع ومواد الخام المستوردة، ولا بد من إيجاد الوسائل الإحصائية، لتخليص هذا المستوى العام للأسعار من أثر التغيرات في أسعار الواردات.

- إن تحليل كينز، انصب جملة وتفصيلا على دراسة حالة الكساد، مما جعل أفكاره غير قادرة هي الأخرى على تفسير وشرح ما طرأ من أحداث، بعد الحرب العالمية الثانية الى غاية 1948، كذلك في سنوات السبعينات أين تعايش التضخم مع الكساد .

- توصل فريدمان إلى أن البيانات الإحصائية أكدت على استقرار معدل الفائدة لمدة طويلة

(منخفضة)، بينما بقيت النسبة $\frac{M}{Y}$ متزايدة بشكل منتظم. على خلاف كينز الذي يعتبر معدل الفائدة

متغير في دالة الطلب على السيولة.¹

-محدودية النظرية الكنزية باعتبارها غير قادرة على معالجة الأحداث، والأزمات الاقتصادية في المدى الطويل.

- حسب فريدمان، فإن دافع المعاملات قد قلّ شأنه بسبب تطور وسائل الاتصال، أما دافع الاحتياط فهو مضطرب، لأنه خاضع لتغيرات دورية كبيرة (حسب نتائج دراسته الميدانية)².

النظرية بالرغم من ارتباطها بفكرة الكساد، إلا أنها استطاعت أن تقدم تحليلا ومنهاجا واسعا فيه

دائرة العمل وتفاعل المتغيرات الاقتصادية، وبفضلها خرج الفكر الاقتصادي من دائرة العلاقات

المباشرة ما بين كمية النقود ومستوى الأسعار، كما يعود لها الأثر الكبير بفضل مفاهيمها الجديدة، في بناء نماذج النظريات المعاصرة.

المطلب الثالث: النظرية النقدية المعاصرة وتفسيرها للتضخم:

تعرض الواقع الاقتصادي، عقب نهاية الحرب العالمية الثانية وإلى نهاية الخمسينات إلى أزمة

اقتصادية، تمثلت في تعايش التضخم مع الكساد، إلا أن طابعها العام كان تضخميا، حيث لازم هذه

الظاهرة تزايد مستمر ومتواصل في الأسعار وارتفاع معدلات البطالة، وهي ظاهرة تناقض العلاقة ما بين

الأجور والأسعار وبين مستويات ومعدلات البطالة. (مثلا وصل معدل التضخم في الولايات المتحدة

الأمريكية في الفترة: 1973-1982 إلى: 8.4% والبطالة: 15.39% أي بمعدل ركود: 11.92%، أما في سنة

2008 فقد بلغ معدل التضخم: 2.73% والبطالة: 5.80%²)

¹ -M. Béziade , LA Monnaie , Masson , Paris 1985 , p308

² -M. Friedman, "La demande de monnaie : quelques résultats théoriques et empiriques", 1963,(Texte reproduit et introduit dans: Théorie monétaire, textes choisis par R.S. Thorn), Paris, 1971, p122

²- I.M.F, World Economic Outlook Database, April 2009.

2- ميلتون فريدمان "1912-2006" Milton Friedman، اقتصادي أمريكي، رائد المدرسة النقدية، له عدة مؤلفات أشهرها: التضخم والنظام النقدي، النظرية الكمية: رؤية جديدة، تحصل على عدة جوائز منها جائزة نوبل عام 1976.

بذلك وجدت النظرية الكينزية نفسها عاجزة عن تفسير هذه الحالة، كون تحاليلها كانت مبنية بالأساس على الكساد.

في خضم هذه الظروف التي لم يعدها العالم الاقتصادي من قبل، ظهرت مجموعة من الدراسات والأبحاث كان أفضلها ماجاء بها المفكر الاقتصادي ميلتون "فريدمان"¹ زعيم مدرسة "شيكاغو" أو ما يطلق عليها بالنظرية الكمية لنقود المعاصرة.

هذه النظرية تعتبر كامتداد للنظرية التقليدية، فعملت على تجديد نظرية فيشر ومارشال بفكر وإضافات، مبنية بصفة رئيسية على الحقائق الاحصائية والاستنتاجات العلمية من جهة، والابتعاد عن الانتقادات التي تعرضت لها النظرية التقليدية، مع الاستفادة من التطور الفكري والعلمي من جهة أخرى، فالنظرية الكمية للنقود المعاصرة لا تعدوا أن تكون إفاكرا تقليديا في قالب متطور.

ومن ابرز روادها: Milton Friedman ، Karl Brunner ، A. Melzer ، F. Kagan ، D. Laidler

1- الإطار العام للنظرية الكمية للنقود المعاصرة:

1-1 - نظرية الطلب على النقود:

طور "فريدمان" نظريته في سنة 1956² واعتبر أن الطلب على النقود يتوقف على محدداته لا على دوافعه كما أشار اليه كينز، وهذه النظرية مبنية على مجموعة من الفرضيات من اهمها : عرض النقود مستقل عن الطلب عليها ، رفض مصيدة السيولة في بناء دالة الطلب على النقود Trappe à liquidité " ، هذا الأخير تحكمه نفس الاعتبارات التي تحكم الطلب على السلع، والخدمات، استقرار دالة الطلب على النقود وهذا لا يعني أنها ثابتة، العرض النقدي هو المحدد الرئيسي لدخل النقدي.

نظرية الطلب على النقود تتطلب دراسة ما يلي:³

1-1-1- الثروة الكلية:

تكون بحوزة الأفراد وأصحاب المشاريع، ويمكن التعبير عنها بالدخل الدائم "Revenu permanent" المتكون من الدخل الجاري والتوقعات المستقبلية لدخل، أي انه عبارة عن القيم المتوقعة لدخل المتوقع

³- Ouvrage collectif studies in the quantity theory of Money ,Chicago ,University of Chicago press,1956,et notamment la contribution de Milton Friedman, The Quantity Theory of Money .A Restatement ,P3

³ , M. Friedman, "La théorie quantitative de la monnaie: une nouvelle présentation", University de Chicago, 1956. (Texte reproduit d'après M. Friedman, Studies in the quantity theory of moneyn introduit dans : Théorie monétaire, textes choisis par R.S. Thorn, Paris, 1971, pp70-71)

الحصول عليه من وراء الثروة في الأجل الطويل، فهو يتحدد بالمهارة المهنية، القابلية الشخصية، توقعات مستقبلية.¹

تتكون الثروة من النقود والأصول المالية أو النقدية والعينية، بالإضافة إلى الاستثمار البشري ويرمز لدخل الدائم ب: Y_p

1-1-2- الأسعار والعوائد من الأشكال الأخرى البديلة للاحتفاظ بالثروة:

يمكن توضيحها فيما يلي:

النقود: أكثر الأصول سيولة، والمستوى العام للأسعار هو المتغير المؤثر على قيمة العائد الحقيقي لها.

السندات: لها فائدة ثابتة، يعبر عنها بسعر الفائدة لسند في السوق زائد التغير في قيمة السند خلال فترة معينة، ويرمز له بالرمز: R_b ²

الأسهم: هي أصل من الأصول المالية يتمثل دخلها الحقيقي (Re) خلال فترة زمنية معينة، في سعر فائدة السهم \pm التغير في قيمة السهم خلال فترة زمنية \pm التغير في قيمة المستوى العام للأسعار لنفس الفترة.

الاصول الطبيعية (العينية): تتمثل في رأس المال المادي من آلات وعقارات، يتوقف عائدها على المستوى العام ومعدل تغيرها والإهلاك الذي تتعرض له، ويرمز لهذا العائد ب: $1/P \cdot dP/dT$ ، حيث: $1/P$ يمثل مقلوب الأسعار، dP/dT يمثل معدل تغير الأسعار بالنسبة للزمن: T ، ويطلق على عائدها بـ معدل التضخم المتوقع.

رأس المال البشري: يعبر عن عائده بـ الثروة الكاملة مضروبة في معامل النسبة بين الثروة المادية وغير مادية، يرمز له بالرمز W .

1-1-3- التفضيلات (ترتيب الأفضليات):

يمكن للأفراد أن يوزعوا ثروتهم بناء على تفضيلاتهم، وليس بالنظر إلى العوائد، ويرمز لهذه التفضيلات بـ μ .

1-2- دالة الطلب على النقود للنظرية الكمية المعاصرة:

يحلل "فريدمان" محددات الطلب على النقود في شكل دالة سلوكية، ترتبط أساساً بقواعد السلوك الرشيد المأخوذ من نظرية سلوك المستهلك، التي تعتمد على المفاضلة بين عدة خيارات عند الاحتفاظ

¹- M. Friedman; inflation et systèmes monétaires, Calmann-Lévy, 1976, pp158-159

²-Dominique Labarthe :Analyse Monétaire ,Ed.Donod, France, 1980, P118

بالنقود في شكل سائل، وعلاقة ذلك بأشكال ثروة الأخرى وما ندره هذه الأشكال من عوائد، وتأخذ هذه الدالة السلوكية الصيغة التالية¹:

$$\frac{M}{P} = f\left(Y_p, R_b, R_e, \frac{1}{P}, \frac{dP}{dT}, W, \mu\right)$$

هذه الدالة تسمى بدالة الطلب على النقود بالأرصدة الحقيقية، بالنظر إليها يمكن إعطاء التفسير التالية: من الواضح أن تكلفة الاحتفاظ بالنقود ترتفع كلما ارتفعت العائدات المضحية بها، نتيجة الاحتفاظ بها بدلا من شراء السندات أو الأسهم، أيضا إذا انخفضت قوتها الشرائية، نتيجة الاحتفاظ بها بدلا من شراء سلع ترتفع أسعارها.

من المعقول القول أن الطلب على الاحتفاظ بالنقود يزيد - مع بقاء العوامل الأخرى على حالها - إذا انخفضت تكلفة الاحتفاظ بها، والعكس إذا ارتفعت تكلفة الاحتفاظ بها. دالة الطلب على النقود هي دالة طردية في الدخل القومي الحقيقي، وتتميز بأن مرونة الطلب الداخلية على النقود أكبر من الوحدة، كون الطلب على النقود يعتبر بمثابة سلع كمالية. أما نسبة الثروة البشرية إلى إجمالي ثروة فترتفع، هذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود، وذلك لمواجهة تلك الفترات التي يكون فيها سوق العمل راكد.

تعتبر الأوراق كمفسر لتغيرات الطلب على النقود التي لا تفسرها المتغيرات الكمية الأخرى. وإجمالاً: "يمكن القول أن الطلب على النقود بالأرصدة الحقيقية يميل إلى الارتفاع، وبالتالي زيادة نسبة ما يرغب الأفراد الاحتفاظ به K ، أو انخفاض سرعة دوران النقود V ، كلما انخفضت تكلفة الاحتفاظ بالنقود، وارتفاع في نسبة عنصر الثروة البشرية إلى إجمالي ثروة المجتمع، وكلما ارتفع الدخل القومي الدائم والدخل الحقيقي للفرد، وكلما زادت درجة تفضيل الأفراد للاحتفاظ بثروتهم على شكل نقدي، ومن المتوقع حدوث العكس إذا حدث العكس في تغير محددات الطلب على النقود."

أما على المدى البعيد، فالمحدد الرئيسي لطلب على النقود هو الدخل الدائم حيث:

$$\frac{M}{P} = f(Y_p)$$

2- التضخم في النظرية الكمية لنقود المعاصرة:

يرى "فريدمان" أن "التضخم هو دائما وفي كل الأحوال ظاهرة نقدية"¹، مستدلا على ذلك بان كل بلد مر بتضخم مرتفع ومستمر أيضا بمعدل مرتفع لمعدل نمو العرض النقدي، هذا ما شهدته دول أمريكا

¹ -Richard.S.Thorn, Théorie Monétaire, Ed, Dunod, Paris, 1971. , p :76

اللاتينية خلال 1977-1988 ، حيث أن معدلات التضخم المرتفعة كانت ذات علاقة بمعدلات المرتفعة للعرض النقدي.

هذه النظرية، تفسر التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة مصدرها الرئيسي يتمثل في تزايد كمية النقود بمعدل أكبر من معدلات تزايد الإنتاج، رافضة بذلك أثر الأجور والنفقات في دفع الأسعار، كما لا تأخذ بعين الاعتبار وفي المدى الطويل، تلك العلاقة المتواجدة بين معدل التضخم ومستوى البطالة.² فجوهر النظرية المعاصرة يظهر في كونها نظرية للطلب على النقود، تبحث في العلاقة بين التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود، وبين التغيرات في مستوى الأسعار، من خلال ما يطرأ على الطلب على النقود من تغيرات، وبتعبير أكثر دقة فهذه النظرية تركز على مبدئين أساسيين هما:

- المؤثر الرئيسي في المستوى العام للأسعار ، هو تطور التغير في النسبة بين كمية النقود وبين الناتج القومي او الدخل القومي الحقيقي ، أي نصيب الوحدة من الناتج القومي من كمية النقود ، وليس مجرد تطور لحجم كمية النقود.

- التغير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود (V) أو مقلوبها (K)، كمعبر عن الأرصة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية، وذلك بالاعتماد على دالة الطلب على النقود.

و كخلاصة لهذه النظرية:

مصدر الارتفاع التضخمي في الأسعار، يرجع إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن الحجم الأمثل الذي يحقق الاستقرار في مستوى العام للأسعار، ونقصد بالمعدل الأمثل لتغير كمية النقود، ذلك معدل الذي يقابل التغير الاتجاهي (tendance du changement) في كل من الناتج القومي وتغير في الطلب على النقود ، أو في سرعة دورانها.

3- تقييم النظرية النقدية المعاصرة:

تتعدد وتتضارب الدراسات والأبحاث حول صلاحية النظرية الكمية للنقود المعاصرة، فمنهم من يؤيدها ويعتبرها بمثابة خلاصة يعتمد عليها في تحليل الظواهر الاقتصادية والتضخم بوجه الخصوص، ومنهم من ينتقدها ويشكك في صحتها.

1-3 - إيجابيات النظرية النقدية المعاصرة:

¹ - M. Friedman, Inflation et systèmes monétaires ; op.cit, p148

²- L'origine de l'inflation, Inflation et systèmes monétaires, Presses pocket, 1991,p44

تعتبر النظرية النقدية المعاصرة من أهم إسهامات الفكر الاقتصادي الحالي، حيث أنها تقوم في أساسها على التحليل الاقتصادي التقليدي، لكن في صورة موسعة ويقال جديد، كما أنها تستعين ببعض تحاليل النظرية الكينزية، هذا ما أكسبها صفة الشمولية بل جل المفكرين يطلقون عليها النظرية الشاملة.

- تعتمد هذه النظرية في جوهرها على الجانب التجريبي الإحصائي أكثر منه الجانب النظري، وبذلك فهي توصف بأنها النظرية المفسرة والمعالجة لأوضاع السائدة بطريقة علمية بحتة.

- تتميز هذه النظرية بالمقارنة مع صورها التقليدية، بأنها الأكثر عمقا وواقعية في تحليلها للعلاقة بين الكمية والأسعار، حيث تأخذ في الاعتبار أثر التغيير في الدخل القومي الحقيقي، والتغير في الطلب على النقود، على مستويات الأسعار.

- كما تعتبر الأكثر واقعية وصلاحية من ناحية تفسيرها للتضخم في البلدان المتخلفة، مقارنة مع النظرية الكمية والنظرية الكينزية.

3-2- إنتقادات النظرية النقدية المعاصرة:

برغم من ان أغلب المفكرين الاقتصاديين، يعتبرون أن التحليل النقدي المعاصر ما هو إلا امتداد لتحليل التقليدي، إلا أن هناك فروق أساسية، تتمثل في:

- كون أن التحليل الكمي الكلاسيكي يركز على فرضية التشغيل التام، بينما النظرية النقدية المعاصرة تعتبر أن حجم الإنتاج عنصر متغير.

- كما يعتمد التحليل التقليدي على إفتراض أن كل إرتفاع في عرض النقود يقابله زيادة مباشرة في الأسعار (نظرا لكون حجم الدخل الحقيقي ثابت) ،على خلاف النقديين الذين يعتقدون أنه في حالة التشغيل الجزئي، فإن كل زيادة في كمية النقود تؤدي إلى زيادة في حجم الإنتاج والتشغيل، ويبقى التأثير إلى أن يقترب الإنتاج من حجمه التام، وترتفع بذلك الأسعار، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الطلب على النقود.

- دالة الطلب على النقود التي صاغها "فريدمان" تتخللها مجموعة من صعوبات من أبرزها:

● استعمال العديد من المتغيرات، وهذا ما يتطلب دراسة مكثفة ودقيقة.

● صعوبة حساب وتقدير هذه المتغيرات خاصة عائد رأس المال البشري والتفضيلات.

● كما يصعب تطبيقها في الواقع العملي.

إن تحليل "فريدمان" لظاهرة التضخم كان مبني بالأساس، على العلاقة التي تربط كمية النقود بالدخل القومي الحقيقي، وما يطرأ على الطلب على النقود من تغيرات، إلا أنه في الواقع ثمة عوامل هيكلية-

نجدها خاصة في البلدان النامية – ، تلعب دورا مهم في إنشاء التضخم ، ومن أهمها النمو السكاني، جمود الجهاز المالي للحكومة.

نظرية فريدمان كانت مبنية على حقائق مستمدة من الواقع، مثل كل بلد مر بتضخم مرتفع ومستمر أيضا بمعدل مرتفع لمعدل نمو العرض النقدي، إلا أن الاقتصادي M.Blaug يقول في نقده لمنهج فريدمان، " أن تكون النظرية أسبق من قياس الواقع، ولا يكون قياس الواقع هو الذي قبل النظرية" ¹.

¹ - M. Blaug, La méthodologie Economique, Economica, 2^{éd}, Paris, 1994., p199

المبحث الثالث: انعكاسات التضخم على الاقتصاد والسياسة المتبعة في محاربتة:

المطلب الأول: انعكاسات التضخم على الاقتصاد:

التضخم يرتب أوضاعاً وظواهر معينة لها من آثار الاقتصادية والاجتماعية ما ينعكس على الاقتصاد القومي ككل، هو دائماً يؤدي إلى خلق موازنات جديدة في الاقتصاد. بصفة عامة: يعبر عن عدم الاستقرار وعدم الثقة والطمأنينة بين الأفراد، كما يؤدي إلى تحطيم القواعد الاقتصادية التي تتخذ كمرشد للاقتصاديين، بل يؤثر حتى على الجوانب السياسية إذ أنه يضعف الحكومات بعض الأحيان.

1- الآثار الاجتماعية للتضخم:

التضخم يجعل النقد مقياساً غير عادل للمدفوعات المؤجلة، ومخزناً للقيمة غير موثوق فيه، على حد تعبير شابر، وهذا ما يمكن بعض الناس من ظلم الآخرين، ولو عن غير قصد، وذلك من خلال التآكل الخفي للقوة الشرائية للأصول النقدية¹. يتمثل الأثر الاجتماعي الضار للتضخم من خلال عملية إعادة توزيع الدخل النقدية بين الأفراد، كذلك إعادة ترتيب نسب الثروة بين الأفراد المتواجدين داخل الاقتصاد القومي ككل.

1-1- إعادة توزيع المداخيل:

التضخم يؤدي إلى زيادة مداخيل بعض الفئات (أصحاب الدخل المحدودة) وهي الأقلية، على حساب مداخيل الفئة الباقية (أصحاب المشاريع) وهي الأغلبية، لهذا يقال "أن التضخم غير عادل وله آثار هامة على توزيع الدخل، أي على الأوضاع النسبية لمجموعات أو الطبقات الاجتماعية المختلفة"، فمن الملاحظ أنه في فترات التضخم يتزايد الدخل النقدي القومي باستمرار، وبمعدل يفوق معدل زيادة الدخل الحقيقي، كما أن الانخفاض في نسبة نمو الانتاج تتزايد كلما اقترب الاقتصاد القومي من التشغيل التام.

يمكن ان نميز الحالات التالية:

- ارتفاع الدخل القومي النقدي بمعدل أقل من معدل ارتفاع الأسعار وبالتالي انخفاض الدخل الحقيقي.
- ارتفاع الدخل النقدي القومي بمعدل أكبر من معدل ارتفاع الأسعار وبالتالي زيادة الدخل الحقيقي، ولكن بمعدل يتماشى مع زيادة الدخل النقدي والأسعار.
- ثبات الدخل النقدي القومي وزيادة الأسعار، يؤدي إلى تناقص الدخل الحقيقي.
- ارتفاع الدخل النقدي بمعدل يتساوى مع معدل ارتفاع الأسعار، وبالتالي ثبات الدخل الحقيقي¹.

¹ - شابر (محمد عمر)، نحو نظام نقدي عادل، ترجمة: سيد محمد سكر، دار البشير للنشر ولتوزيع، عمان، ط2، 1990، ص52

كل حالة من هذه الحالات، تعبر عن التضخم وآثاره على فئة من الفئات المجتمع وتمثل هذه الآثار في ما يلي:

1-1-1- آثار التضخم على أصحاب الدخل الثابتة:

تشمل هذه الفئة الأفراد الذين يتحصلون على دخول ثابتة مثل الريع وإعانات الاجتماعية، لذلك دخولهم تعتبر دخول ثابتة لا تتغير بتغير قيمة النقود، في حين أن دخولهم الحقيقية – والتي تعبر عن قدرتهم الشرائية- تتناقص نتيجة انخفاض قيمة النقود أو ارتفاع الأسعار.²

1-1-2- آثار التضخم على أصحاب المرتبات والأجور:

تمثل هذه الفئة العمال، فبرغم من أن كل زيادة في الأسعار تقابلها زيادة في الأجور نتيجة التدخل المفروض من قبل النقابات العمالية، إلا أنه في معظم الأحيان ترتفع الأجور بمعدل أقل من معدل ارتفاع الأسعار، وبالتالي تنخفض القيمة الحقيقية لهذه المداخل كأثر ناتج عن التضخم.

1-1-3- آثار التضخم على أصحاب المشاريع:

هم الفئة المستفيدة من التضخم، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار في فترات التضخم إلى زيادة حجم الإنتاج، من طرف المستثمرين وأصحاب المشاريع، وبالتالي ارتفاع الإيرادات الإجمالية بمقارنة مع النفقات الإجمالية، كون هذه الأخيرة لا تزيد مباشرة بزيادة الأسعار، ومن ثم تزيد الأرباح التي يحققها أصحاب هذه المشاريع.³

1-2- إعادة توزيع الثروة:

يرتبط التغير في ملكية الثروة ارتباطاً وثيقاً بالمداخل الحقيقية، فإذا ما انخفضت المداخل الحقيقية لملاك الثروة، فإنهم بلجأون إلى التنازل عن بعض أملاكهم، التي تتميز بزيادة القيمة الحقيقية لهم لسد النقص المتواجد في الاستهلاك الناتج عن التضخم، وبالتالي إعادة تقسيم الثروة في المجتمع هو ناتج عن التضخم.⁴

أصحاب الأراضي والعقارات، إذا ما لاحظوا أن هناك زيادة في القيمة النقدية لأصولهم تفوق الزيادة في مستويات الأسعار، سارعوا إلى بيعها لتحقيق مزيد من الأرباح، أما المقرضين فتعرض أموالهم المتواجدة لدى الغير (القروض) إلى انخفاض قيمتها نتيجة التضخم، أي أنهم يستردون قوة شرائية

1 - مروان عطوان، مقاييس اقتصادية "النظرية النقدية"، دار البعث للطباعة والنشر، نشر ابيليوس، قسنطينة، 1989، ص 189.

2 - أ. رشاد العصار، د. رياض الحلبي، النقود و البنوك، عمان، أردن، ط 2000، ص 171.

3 - اسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، ط(1)، عمان، دار وائل للنشر، 1999، ص 155

4- د. مصطفى سلمان، ا. عماد الصعدي، أ. حسام داود، أ. حاصر عقلة، مبادئ الاقتصاد الكلي، عمان-الأردن، ط: 2000، ص ص 235-240.

تمثل كمية من السلع والخدمات تقل، عن كمية السلع والخدمات التي تمثلها القروض عند منحها، وعلى العكس فالمقترضين هم مستفيدون من آثار هذه الظاهرة.

2- الآثار الاقتصادية لتضخم:

هذه الآثار تتعدد وتختلف تبعاً لنوعية التضخم، وإن كانت جميعها تؤدي إلى إحداث تغييرات في الهيكل الاقتصادي ككل.

1-2 - آثار التضخم على جهاز الأسعار:

يمكن لتضخم أن ينشأ من جراء اختلال الأسعار النسبية، حيث يترتب عن ذلك ارتفاع في الأسعار المطلقة، لكن عند دراسة نتائج التضخم يحدث العكس، فما كان سبباً يصبح نتيجة، وما كان أثراً يصبح سبباً، حيث أن الأسعار المطلقة تؤثر على الأسعار النسبية في حالة التضخم، هذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشدة ومن ثم تدهور جهاز الأسعار في عملية تخصيص وتوزيع الموارد الاقتصادية، ذلك أن زيادة أسعار بعض السلع بنسب أكبر من نسب ارتفاع الأسعار الأخرى، يؤدي إلى زيادة هامش الأرباح، وتوافر التمويل الذاتي للقطاعات الإنتاجية، التي تميزت سلعتها بالارتفاع الأعلى، وبالتالي يتدهور جهاز الأسعار على جهاز الدخل، ومن ثم يفقد دوره كمنظم ومصحح لعرض عناصر الإنتاج، وبالتالي يختل التوازن لصالح رأسمال (الأرباح والفوائد) على حساب قيمة العمل (الأجر).

2-2- آثار التضخم على هيكل الإنتاج وهيكل التسويق والتوزيع:

1-2-2- آثار التضخم على الهيكل الإنتاجي:

يترتب عن التضخم ارتفاع في الأجور والأرباح والأسعار، خاصة في القطاعات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك، حيث تنجذب رؤوس الأموال والعمالة إلى هذه القطاعات على حساب قطاعات الإنتاج والاستثمار الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، وبالتالي حدوث اختلال في بعض قطاعات الإنتاج، حيث أنها تعاني من عجز في العمالة وفي حاجة إلى رؤوس الأموال لتوسيع طاقتها الإنتاجية، وزيادة البحث التكنولوجي، كما تتحمل عبئ ارتفاع الأجور داخل القطاع لسد النقص في نفقات المعيشة التي يتخبط فيها عمالها، في الحين أن القطاعات ذات الطابع الاستهلاكي تعاني من الطاقة الزائدة، وفي حاجة إلى أن تعمل بمعدلات تشغيل مرتفعة، ولما كانت القطاعات الصناعية تتميز بالتشابك والترابط والتكامل فيما بينها، فهذا ما يؤدي إلى اختلال جهاز الإنتاجي، ليترتب عنه نتائج تنعكس في مجملها على جميع القطاعات الاقتصادية، وبالتالي يصبح الاقتصاد يعاني من معدلات نمو بطيئة.

2-2-2- آثار التضخم على هيكل التسويق والتوزيع:

التضخم يرتب انعكاسات إيجابية على هيكل التوزيع والتسويق على عكس هيكل الإنتاج، حيث يزدهر هذا القطاع في فترات التضخم، وتنتعش بذلك الدورات التجارية والمضاربة وتتوسع وتزداد قنوات التسويق، وترتفع معدلات أسعار التجزئة بالمقارنة بمعدلات أسعار الجملة، ويتفوق الربح التجاري على الربح الصناعي، الأمر الذي يؤدي إلى دخول وسطاء جدد، ومن ثم زيادة نفقات التسويق التي تؤدي إلى زيادة الأسعار.

إذن التضخم يولد قطاع تجاري انتهازي ومكاف، لا يحقق قيمة مضافة حقيقية لحجم السلع، لكنه يضخم أسعار السلع، وهو بصفة عامة ذو كفاءة اقتصادية عامة.

2-3- آثار التضخم على جهاز النقدي الداخلي:

يعبر التضخم عن فشل النقود في تأدية وظائفها الأساسية، كوسيط للمبادلة ومخزن للقيمة، ومقياس لها، ففي حالة تضخم تنخفض قيمة النقود ويترتب عنها انخفاض في قيمة المدخرات، فيتخلى الأفراد عن مدخراتهم في سبيل الحصول على سلع وخدمات، من شأنها التقليل من انخفاض ثروة الأفراد المخترنة، لذلك يعيد الأفراد توزيع ثرواتهم لصالح الأصول الحقيقية، مما يضاعف هذا الأثر زيادة الإصدار النقدي، وبالتالي زيادة حجم السيولة النقدية التي لها دور مهم في تخفيض سعر الفائدة، إلى الحد الذي فيه إذا ارتفعت أسعار الفائدة، فانها لا تستطيع أن تعوض التناقص في قيمة النقود، وإذا ما أرادت السلطات النقدية زيادة سعر الفائدة، بهدف زيادة المدخرات، فسوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض، ومن ثم تتحول النقود في النهاية أمام عجز الادخار والاستثمار إلى سلع أو خدمات، أو أنها تتحول إلى ذهب، أو مضاربة عقارية في شكل اكتناز.

من جهة أخرى، التضخم يرتب ويخلف أثارا و نتائج سلبية كذلك على مستوى السوق المالي، حيث يتجه الأفراد في هذه الفترات إلى المضاربة، في أسهم وسندات المؤسسة التي تحقق أرباحا متزايدة، على حساب تلك المؤسسات التي تنتج صناعات أساسية، ولا تحقق أرباحا مرتفعة.

التضخم لا يلقي بآثاره على النقود ليفقدها وظيفتها كمخزن للقيمة فقط، وإنما يمتد كذلك إلى وظائفها الأخرى، خاصة وظيفتها الأساسية كوسيط للمبادلة، ففي مراحل ارتفاع الأسعار، وإذا ما كانت الحكومة والمشروعات في حاجة إلى كميات كبيرة من النقود، لمواجهة المدفوعات الجارية والمترتبة عن زيادة الأسعار، تلجأ إلى البنك المركزي لزيادة الإصدار النقدي، وتوسيع حجم الائتمان، دون أن يقابل هذه الزيادة مداخل حقيقة متمثلة في شكل نمو الناتج الوطني، وبالتالي سوف ترتفع الأسعار إلى الحد الذي قد تفتقد فيه النقود وظيفتها كأداة لدفع أو وسيلة للمبادلة، هكذا يقبل الأفراد على شراء السلع والخدمات كبدايل للنقود، التي انخفضت قيمتها وتدهورت، في هذه الظروف يفقد البنك المركزي دوره كمراقب ومنظم للائتمان، ويصبح خاضعا لمتطلبات الحكومة وما تحتاجه من إصدارات نقدية جديدة.

2-4- آثار التضخم على القطاع الخارجي:

يمارس التضخم انعكاساته على القطاع الخارجي، عن طريق ميزان المدفوعات، حيث أنه في مراحل التضخم تتواجد قوة شرائية فائضة، قد ينصرف جزء منها إلى زيادة الواردات إذا لم تضع الدولة حواجز جمركية، كما ينصرف الجزء الباقي إلى زيادة الطلب الفعال داخل الدولة، وبالتالي زيادة الاستهلاك المحلي من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية بالمقارنة مع أسعار السلع الأجنبية في الأسواق العالمية، وبذلك تندهور كمية الصادرات.¹ فزيادة الواردات على حساب الصادرات من جهة، وهروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج من جهة أخرى، يؤدي إلى إختلال ميزان المدفوعات، الذي يؤثر بدوره على الصرف الأجنبي، ويجعل الاقتراض الأجنبي أكثر صعوبة، وحتى تعيد الدولة التوازن والاستقرار للاقتصاد (التخلص من عجز في ميزان المدفوعات)، يكفيها تخفيض قيمة عملتها الوطنية في سوق الصرف.² كما أن هذا العجز، قد يؤدي إلى ضغوطات تضخمية أخرى، حيث إذا أقامت الدولة تنظيمات وقيود على الاستيراد، فسوف تمنع بذلك تسرب قوة الشرائية إلى العالم الخارجي، ومن ثم تتجه الأسعار نحو الصعود المستمر.

إذا كان التضخم ظاهرة تصيب الاقتصاد الوطني، فإنها كذلك ظاهرة تصيب العالم الخارجي، حيث تنتشر وتنتقل عبر قنوات التجارة الخارجية، وحركات رؤوس الأموال، أو عبر المشروعات الدولية إلى اقتصاديات العالم.

فتنتقل في البداية من خلال ضغوطات الطلب الداخلية على الواردات لدول التي تعاني من التضخم، وبالتالي سحب صادرات إضافية من الدول الأخرى، فتتعرض هذه الأخيرة من جهة، إلى نقص في معروضها الداخلي من السلع والخدمات، ومن جهة أخرى تحصل على فائض في ميزان مدفوعاتها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الداخلي على العرض الداخلي، وهكذا ترتفع الأسعار الداخلية. زيادة أسعار في هذه الحالة تعتبر كنتيجة لزيادة معدل الصادرات بالنسبة لنتائج المحلي، أي أنه كلما كان هذا المعدل مرتفعاً، كلما كانت شدة التضخم حادة والعكس صحيح.

كما أن التضخم ينتقل ثانياً (التضخم المستورد) من خلال أسعار السلع المستوردة، من الدول التي تعاني من التضخم، فالدول المستوردة لسلع حتى وان كان ميزان مدفوعاتها يحقق فائضاً (مثل الدول العربية النفطية)، فإنه يمكن أن تتعرض لتضخم، وذلك نتيجة زيادة السلع المستوردة المرتفعة الأسعار، التي تؤدي بدورها إلى ارتفاع الأسعار المحلية.

¹ - محمد عزة غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص321

² - محمد محمود شهاب، الاقتصاد النقدي، دار الجامعة، الإسكندرية، 1990، ص93

هكذا كلما كان معدل زيادة الواردات بالمقارنة مع الناتج المحلي كبير ، كلما كانت شدة وحدة التضخم قوية والعكس صحيح.

المطلب الثاني: السياسات النقدية والمالية لمواجهة التضخم:

تتعدد الدراسات والأبحاث الاقتصادية، حول الكيفية التي نستطيع بواسطتها التحكم في التضخم، حيث أنه يلحق أضرار جسمية بالمجتمع سواء كانت سياسية، اقتصادية أو اجتماعية، هذا ما يدعوا السلطات إلى التدخل لوضع حد لهذه الأضرار على الأقل ، ثم دراسة مصادر التضخم، لوضع السياسة المناسبة لمعالجة هذه الظاهرة، وتعتبر السياسة النقدية والسياسة المالية، كأهم السياسات المستخدمة في الوقت الحديث، لإعادة التوازن ما بين الطلب الكلي والعرض الكلي عند مستوى الاستخدام التام.

ترتكز السياسة المباشرة في محاربتها لتضخم، على مبدأ زيادة المدخرات المتعلقة بالأفراد على حساب إستهلاكاتهم، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الإجراءات، سواء كانت اختيارية أو إجبارية، حيث تبقى الإجراءات الاختيارية غير فعالة، أمام تزايد إدراك الأفراد في أن قيمة النقود قد انخفضت ويجب التخلص منها، بشراء سلع وخدمات تلبى الحاجات اليومية.

حتى تكون هذه السياسة فعالة، يجب على دولة أن تلجأ إلى تحديد الاستهلاك ومراقبة الأسعار، كما يطلب منها أيضا أن تثبت للأفراد مقدراتها على التحكم في ارتفاع الأسعار، و مواجهة التضخم، بذلك سوف يقبل الأفراد على زيادة المدخرات، والاكتتاب في سندات الحكومة، رغم ذلك إلا أن أسلوب الادخار الإجباري، يبقى محدود جدا في معالجة التضخم، والاعتماد على الادخار الإجباري يصبح أمر محتم، عن طريق اقتطاع جزء من مدا خيل الأفراد، المتمثلة في الأجور، و مرتبات العمال، للاحتفاظ بها على شكل مدخرات في حساب يعود لصالحهم.

يعتبر "كينز" أول من اقترح الأخذ بهذا المشروع، المسمى بمشروع الدفع المؤجل، حيث يحتفظ بهذا الادخار المقتطع من الدخل إلى فترات أخرى، اين يتلاشى فيها مفعول التضخم.

بالإضافة إلى الأساليب السابقة، توجد أداة أخرى لكبح التضخم، تتمثل في تقنين توزيع السلع الضرورية، بكميات قليلة للحد من الإنفاق الاستهلاكي، حتى هذا الأسلوب أصبح غير فعال، أمام ردود ومعارضات أفراد الشعب، هذا ما حدث فعلا في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1946. فالحكومات الحديثة، أصبحت تعتمد في مواجهتها للتضخم على فعليات السياسات النقدية والمالية¹

1- السياسات النقدية في معالجة التضخم:

يقصد بالسياسة النقدية مجموع الإجراءات والتدابير، المتعلقة بتنظيم عمليات الإصدار النقدي، والرقابة على الائتمان، بما يتفق و يحقق مجموع أهداف السياسة الاقتصادية . لتحقيق هذه الأهداف تستعمل السلطة النقدية مجموعة من الأدوات، منها ما هو كمي ومنها ما هو نوعي.

1-1- الأدوات الكمية:

تشمل سياسات معدل إعادة الخصم، Open Market، و معدل الاحتياطي الإلزامي.

معدل إعادة الخصم:

¹ - د. ضياء مجيد الموساوي، المظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ص 173

يعتبر من أقدم الأدوات التي يلجأ إليها البنك المركزي في تأثيره على السيولة والائتمان، وهو السعر الذي يفرضه البنك المركزي على القروض الممنوحة للبنوك التجارية، لقاء إعادة خصمها للأوراق التجارية لديه، في حالة التضخم يقوم البنك المركزي بزيادة معدل إعادة الخصم للتقليل من الزيادة في الكتلة النقدية عن طريق إنتاج النقود البنكية، لدى البنوك التجارية، مما يزيد من تكلفة القروض التي تمنحها للأفراد أو المستثمرين، بالتالي سوف يوجهون كمية معتبرة من النقود إلى سوق الأسهم والسندات، لتتخلص بذلك النقود من فخ السيولة، ويتقلص حجم الكتلة النقدية وينكمش.

بلغت قروض المصارف التجارية من البنك المركزي في الولايات المتحدة نحو 30% من احتياطياتها. أما اليوم فإن قروض المصارف من البنك المركزي أصبحت لا تمثل سوى نسبة ضئيلة تتراوح بين 2-3% من جملة الاحتياطيات¹.

تتوقف فعالية هذه السياسة على مرونة الطلب على الائتمان، فكلما كانت قوية كلما كانت فعالية هذا المعدل كبيرة، والعكس صحيح.

كما يشترط لفعاليتها عدم توافر مصادر أخرى - غير البنك المركزي - للسيولة أو الائتمان، وتزيد نسبة نجاح هذه السياسة في أسواق الخصم الواسعة، أكثر منها في أسواق الضيقة وغير منظمة.

سياسة: " Open Market "

تعتبر هذه السياسة الأكثر استخداماً وفعالية، وتعني دخول البنك المركزي إلى السوق النقدية كبائع أو شاري للأوراق المالية، بالتالي زيادة أو تقليص الكتلة النقدية. في فترات التضخم يظهر البنك المركزي كبائع للأوراق المالية، بالتالي تتقلص الكتلة النقدية كنتيجة لشراء الأوراق المالية من طرف البنوك التجارية، حيث ينخفض حجم السيولة لديها مما يضعف مقدرتها في منح القروض. إن فعالية هذه سياسة يتوقف على، مدى تطور سوق السندات الحكومية وأذونات الخزنة، حجم المعاملات في السوق المالية ومدى تنظيم وتطور الجهاز المصرفي.

رغم فعالية هذه السياسة إلا أن الدراسات الميدانية أكدت أن أسلوب تمويل العجز، الذي تمارسه الحكومات من خلال الخزينة، من طرف الجهاز المصرفي، لن يسمح أبداً بتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولن يؤدي إلى النمو بقدر ما يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم. فالتمويل التضخمي، أو

سياسة النقد السهل (la politique de l'argent facile)، حسب تعبير فريدمان¹

، ما هو الاضربية تتحملها الفئات الفقيرة ويستفيد منها أصحاب الأموال.

سياسة معدل الاحتياط النقدي الإلزامي : "Taux de Réserve Obligatoire"

¹ - باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، وجهة نظر النقديين، ترجمة عبد الله منصور، عبد الرحمان عبد الفتاح، دار المريخ، الرياض، 1988، السعودية، ص255

¹ - M. Friedman, Inflation et systèmes monétaires, op. cit., p198

يستطيع البنك المركزي رفع نسبة الاحتياط النقدي الإلزامي ومفروض على البنوك التجارية، كسياسة لمعالجة التضخم، حيث يؤثر بذلك على حجم سيولة هذه البنوك، ومن ثم تقلص حجم الائتمان. هذه السياسة تتميز بسهولة تطبيقها من جهة الإدارة، كما توصف بأنها الأكثر فعالية في معالجة التضخم، باعتبارها قيد كمي مباشر في منع البنوك من توسيع قروضهم. ونشير أن مفهوم هذه السياسة ليس بالجديد، بل يرجع إلى آدم سميث، الذي برر ضرورة مراقبة البنوك من خلال الاحتياط للمخاطر من وجهة نظر كلية (macroprudential) ²

1-2- الأدوات الكيفية (النوعية):

تستخدم هذه السياسة في تنظيم الطلب على الائتمان، من خلال تدخل البنك المركزي في تبيان شروط وكيفية استخدام الائتمان، والكيفية التي يجب إتباعها من طرف البنوك التجارية في منحها للقروض، وتتمثل هذه الأدوات في:

سياسة سعر الفائدة: حيث يرفع البنك المركزي من سعر الفائدة على القروض الاستهلاكية، للحد من حجم الاستهلاك، وبالتالي تخفيض الطلب الكلي. كما ان زيادة معدل الفائدة سياسة البيع بالتقسيط: تعتمد هذه السياسة على رفع الحصة الأولى لدفع والتقليص من المدة المتبقية، وكذلك رفع سعر الفائدة.

الإغراء الأدبي: يعطي البنك المركزي تعاليم، وتوجيهات، وإجراءات للبنوك التجارية والمتعلقة حول كيفية التصرف في احتياطاتها و ودائعها، من أجل الالتزام بها، حيث أنها تلتزم برفع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة في فترات التضخم، لغرض تخفيض مستويات الأسعار والطلب الكلي إلى المستوى اللازم والمعقول¹.

سياسة الإجازات والعقوبات: يخول للبنك المركزي، إعطاء إجازات و امتيازات، كنتيجة لتطبيق تعاليمه الموجهة للبنوك، كما يحق له فرض عقوبات على البنوك، كنتيجة لمخالفة أوامره قد تصل إلى حد الإقصاء.

تواجه السياسة النقدية عدة صعوبات يمكن إيجازها فيما يلي:

- إذا قامت الحكومة بتقليص حجم الكتلة النقدية قبل بلوغ المستوى التام لتوظيف، فسوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة وتخفيض الاستثمارات، ومن ثم انخفاض في مستوى الدخل، حيث يترتب عن انخفاض الإنتاج ارتفاع في الأسعار.

² -D. Bruneel , La monnaie, la Revue Banque éditeur, Paris, 1992 , p321

¹ - ضياء المجيد الموساوي، الإصلاح النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص93.

- إذا انخفضت أسعار الأوراق المالية ، نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة، سوف يتعرض أصحاب هذه الأوراق إلى خسارة، مما يثير سخطهم على السياسة النقدية، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى ارتفاع قيمة القرض ، مما يطرح مشاكل أمام الحكومة.

- إذا باشرت الحكومة تطبيق سياستها النقدية، عندما يبلغ الاقتصاد مستوى التشغيل التام، سي طرح أمامها مشكل يتمثل في صعوبة تحديد هذا المستوى.

- تتوقف فعالية سياسة النقدية ، على درجة مرونة الطلب الكلي بالنسبة لتغيرات أسعار الفائدة، إلا أنه في الواقع هذه المرونة تكون ضعيفة، وإذا ما حاولت الدولة تطبيقها بطريقة قاسية ، فسوف يتحول التضخم إلى كساد.¹

2- السياسة المالية لمعالجة التضخم:

تعني السياسة المالية استخدام الميزانية، من الضرائب، والقروض، والنفقات العامة، من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية، وعلى رأسها تحقيق الاستقرار الداخلي للاقتصاد القومي.

فقبل انتشار الأفكار الكينزية في معالجة الأوضاع الاقتصادية، كانت الوظيفة الأساسية للسياسة المالية ، تتمثل في تسخير الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة، وبالتالي القضاء على كل أشكال التضخم والانكماش، كهدف أسمى لسياسة المالية التقليدية.

لكن في ظل الكساد الكبير 1929-1933 وحتى أزمة الحالية 2008 ، لم يعد للسياسة المالية تلك الوظيفة التقليدية في تغطية الإيرادات لنفقات، وإنما أصبح بمقدورها إحداث عجز أو فائض في الميزانية، كما يقول: "أرثر سميتز" في بحثه حول الرقابة على التضخم: "أن السياسة المالية تهدف أساسا إلى التحكم و إلى ضبط الطلب الكلي".

بالتالي فالسياسة المالية الناجحة، تلك التي تحدث عجزا في الميزانية في رقابتها للبطالة والكساد، وإحداث فائض في الميزانية في محاربتها للتضخم.

في حالة التضخم ، يتعين على السلطات المالية تقليص الطلب الكلي الفعلي، بصفة مباشرة عن طريق تخفيض نفقاتها، وبصفة غير مباشرة عن طريق رفع معدلات الضرائب على الاستهلاك، لإنقاص الإنفاق الاستهلاكي، ورفعها كذلك على معدلات الأرباح، لتقليص الإنفاق الاستثماري، هذا بدوره يؤدي إلى إنقاص الطلب الكلي الفعلي إلى المستوى اللازم، لتحقيق العمالة الكاملة والقضاء على التضخم.

فالسياسة المالية في محاربتها للتضخم، تعتمد على إحداث فائض في الميزانية يتناسب مع الفجوة التضخمية، وأثر السياسات الأخرى المتبعة لنفس الغرض.

¹ - د. بلعوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،ط:2004 ، ص: 133

تستند السياسة المالية في ضبطها للتضخم على مجموعة من الأدوات وهي كالآتي:

2-1- الرقابة الضريبية:

تشكل فعالية النظام الضريبي إحدى الاهتمامات الرئيسية لدى صانعي القرار في السياسة الاقتصادية عموماً، والسياسة المالية بصفة خاصة، حيث أنه بقدر ما يكون النظام الضريبي فعالاً، بقدر ما تكون انعكاساته إيجابية على الاقتصاد القومي.¹

تعتبر الرقابة الضريبية كأداة بيد الدولة تستخدمها للتأثير على حركية التضخم، و الانكماش، فهي وسيلة فعالة في تحصيل الإيرادات من جهة، ومن تحقيق الرقابة على مستويات الإنفاق الوطني من جهة أخرى.

في فترات التضخم، أين يزداد الطلب الكلي زيادة تفوق قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات على مستوى التشغيل الكامل، وبالتالي تتجه السياسة المالية إلى تقييد الطلب، عن طريق زيادة معدلات الضرائب على المداخل النقدية للأفراد، لينخفض الإنفاق الاستهلاكي من جهة، وزيادة معدلات الضرائب على أرباح المستثمرين من جهة أخرى، حيث ينخفض الإنفاق الاستثماري، مما ينتج عنه انخفاض في الطلب الكلي، من ناحية أخرى، تحصل الدولة على حصيله ضريبية تزيد من إيرادات ميزانياتها.

هكذا الضريبة تعتبر كأداة لإعادة توزيع المداخل، وتنظيم الادخار في المجتمع، وبالتالي وسيلة فعالة لمعالجة آثار التضخم.

تتعرض السياسة المالية لمجموعة من الصعوبات يمكن سردها كما يلي:

- ارتباط الرقابة الضريبية بمتغيرات متحركة (الأجور)، حيث أن ارتفاع الدخل النقدي نتيجة ارتفاع الأجور يقلل من فعالية سياسة الرقابة الضريبية، وتصبح هذه الأخيرة تعتمد إلى حد كبير، على المواقف النهائية لرؤساء النقابات العمالية والمهنية.

- ارتفاع تكلفة الضريبة قد يضاعف من حوافز الانتاج الاستهلاكي والاستثماري، ما دام الناتج من الأرباح سوف يفقدونه في شكل ضرائب مقطوعة.

- طبيعة التركيب الإداري للاقتصاديات النامية:

كإقتصاديات زراعية تفتقد لأساليب الإدارة الضريبية في الرقابة، وعدم مسك دفاتر حسابية خاضعة لضريبة، وعدم الوعي الضريبي، أو المسؤولية الضريبية.²

2-2- الرقابة على الدين العام (القروض):

1 - د. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق، مطبعة دار هومة، 2003، ص: 03.
2 - حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط: 1992، ص 388.

تقوم السياسة المالية في رقابتها على الدين العام، على تحويل الموارد المالية أو القوة الشرائية الزائدة من القطاع الخاص إلى القطاع العام، وبالفقر الكافي لتثبيت الاستقرار للطلب الكلي الفعال عند مستوى التوظيف الكامل، حيث تلجأ السلطات الحكومية إلى عقد قروض وطرح أسهم وسندات للاكتتاب من قبل الجمهور.

تلجأ الحكومة في عملها، إلى تجميد وتعطيل جزء من الإنفاق، وهدفها في ذلك هو تقليص الطلب الفعلي الكلي لإعادة توازن واستقرار الاقتصاد، حتى وإن دفعت الحكومة مقابل هذه القروض فوائد مرتفعة، فالسياسة الضريبية كفيلة بامتصاص هذه الفوائد من المقترضين.

2-3- الرقابة على الإنفاق العام:

تعتبر الرقابة على الإنفاق العام، كأحد أهم أساليب السياسة المالية في مواجهتها للتضخم. في هذا المجال، تلجأ الدولة إلى خلق فائض في الميزانية من خلال تقليصها للإنفاق الحكومي المباشر، سواء تعلق الأمر بالإنفاق الاستهلاكي أو الاستثماري¹، وبذلك فيجب التفريق بين أثر التقليل من الإنفاق الاستهلاكي بمعدل أكبر بالمقارنة مع معدل الإنفاق الاستثماري، وبين أثر التقليل من الإنفاق الاستهلاكي بمعدل أقل من الإنفاق الاستثماري. يتوقف نجاح سياسة تقييد الإنفاق الحكومي إلى حد كبير بنوع التضخم، حيث أنه من الصعب على تلك السياسة كبح جماح التضخم في البلدان النامية، لكونه تضخم مزمن. السياسة المالية ورغم الانتقادات التي تعرضت لها، إلا أنها تمثل أداة فعالة بيد الدولة تساعد كثيرا في مواجهة انعكاسات ظاهرة التضخم بصفة خاصة، والظواهر الاقتصادية بصفة عامة، وتزداد فعاليتها كلما استخدمت مع سياسات أخرى، وخاصة السياسة النقدية فهما متلازمان ومكملتان لبعضهما البعض.

¹ - بركان زهية، التضخم وبرامج التصحيح في البلاد النامية بين النظرية والتطبيق، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1999، ص: 132.

خلاصة:

انطلاقاً من الإطار النظري للتضخم، نتوصل إلى النتائج التالية :

● ليس للتضخم تعريف واحد يلقي القبول لدى جميع المفكرين الاقتصاديين، وإنما تتعدد فيه المفاهيم والتعاريف بحسب المدارس والجهات المفسرة له.

فأنصار النظرية الكمية للنقود، يرون أن التضخم ماهو إلا زيادة في عرض النقود، على اعتبار أن الناتج المحلي ثابت، فكل زيادة في الكتلة النقدية، تتبعها زيادة في الأسعار.

أما الكينزيون فيفسرون التضخم انطلاقاً من الاختلال المتواجد ما بين الطلب الكلي والعرض الكلي، حيث نميز حالتين لتواجهه، مرحلة التشغيل التام ومرحلة التشغيل الجزئي .

بينما فريدمان، التضخم وفي كل الأحوال ظاهرة نقدية .

من خلال الدراسة، يمكن صياغة تعريف للتضخم كمايلي :

التضخم يعبر عن حركة الصعودية للأسعار، تتصف بالاستمرار الذاتي، ناتجة عن عدم مقدرة العرض في تلبية فائض الطلب .

- نميز عدة أصناف للتضخم ووفق معايير متعددة: تضخم مكبوت، تضخم صريح، تضخم بطئ، تضخم جامح، تضخم مستورد، تضخم سلعي وتضخم رأسمالي، تضخم هيكلية... الخ
- هناك ثلاث أسباب رئيسية لتواجد التضخم:
 - التضخم بالطلب
 - التضخم بالنفقة
 - التضخم الهيكلي.
- يؤدي التضخم إلى:
 - فقدان النقود لوظيفتها كمقياس للقيمة ومخزن لها .
 - إعادة توزيع الدخل و الثروة القومية بين طبقات المجتمع.
 - اختلالات على المستوى الخارجي للدولة .
- في إطار محاربة التضخم تتبنى السلطات:
 - السياسة النقدية من خلال ترشيد الأدوات الكمية و النوعية
 - السياسة المالية: من خلال الرقابة على الضريبة ، على الدين العام و الإنفاق العام.
- وتكمن فعالية السياستين في عملية المزج والتكامل بينهما .

مرت الجزائر في حياتها الاقتصادية بمرحلتين: مرحلة الاقتصاد المخطط 1962-1989، أين تم تبني إستراتيجية التنمية من خلال المخططات، و تمويل هذه المشاريع بمبالغ مالية ضخمة، كما تميزت هذه المرحلة بسياسة الأسعار وتجميد الأجور، وبالتالي نستطيع أن نطلق عليها مرحلة التضخم المكبوت .
ومرحلة اقتصاد السوق 1990-2007، تم فيها تحرير الأسعار والتجارة الخارجية والتخلي عن قاعدة الصرف الثابت، وبالتالي التضخم أصبح فيها مكشوف و ظاهر، حيث وصل في سنة 1994 إلى 31%، هكذا يمكن أن نطلق على هذه الفترة بمرحلة التضخم المكشوف(الصريح).

في مجال الدراسة نميز بين ثلاث مراحل للتضخم:

مرحلة: 1962-1969.

مرحلة: 1970-1989.

مرحلة: 1990-2007.

المبحث الأول: التضخم خلال الفترة 1962-1969 (مؤشراته، أسبابه):

تشخيص ظاهرة التضخم في هذه الفترة، يتطلب القيام بعرض إطار تعريفي للحالة الاقتصادية السائدة آنذاك،، ليتم بعد ذلك محاولة الكشف عن هذه الظاهرة، اعتمادا على مجموعة من المعايير التي تم التطرق إليها في الجانب النظري، بعد ذلك نتطرق إلى تحليل الأسباب الدافعة لتراكم هذه الظاهرة .

المطلب الأول: إستراتيجية التنمية و نظام تحديد الأسعار خلال: 1962 – 1969:

كانت الأوضاع الاقتصادية التي ورثتها الجزائر من الإستعمار الفرنسي، بمثابة الحافز و الدافع لتكفل بعملية التنمية الاقتصادية، حيث عملت الجزائر على وضع خطة تنموية تهدف إلى النهوض بالإقتصاد، كما انتهجت سياسة للأسعار تشرف من خلالها على نظام الأثمان، و التحكم فيه للحد من آثاره.

1- التنمية الاقتصادية ما بين 1962 – 1969:

عشية الاستقلال، تبنت الجزائر سياسة التنمية الاقتصادية من خلال مجموعة من الموثائق الرسمية التي رسمت معالمها.

1-1- الفترة ما قبل 1966:

هذه الفترة يطلق عليها المرحلة الإنتقالية نظرا لقصر مدتها، و ما تخللها من غموض فيما يخص طبيعة السياسة المنتهجة آنذاك، هذا ما استدعى الإهتمام أكثر بالجانب السياسي على الجانب الاقتصادي، رغم هذا إلا انه خلال هذه الفترة صدر قانون مارس 1963¹ الخاص بالتسيير الذاتي،

¹ - Mohamed Liassine, « les stratégies de développement de l'Algérie », in revue : informations et Commentaires, N0 124, paris, 2001, p.24

الذي اعترف به و أقره ميثاق الجزائر سنة 1964 فيما بعد، وتضمن ميثاق الجزائر بصفة عامة الخطوات التالية :

- خلق مناصب عمل جديدة، طبقا لما تسمح به الربحية العامة للمؤسسة.
- توفير مواد الاستهلاك المحلي.¹
- إقامة مجتمعات جديدة، كقاعدة لبناء صناعة ثقيلة في الجزائر، مما يتطلب إنشاء أسواق كبيرة لضمان الربحية المرجوة.²

1-2- المخطط الثلاثي الأول: 1967 – 1969:

عملت الجزائر ابتداء من عام 1967 على إقامة برنامج واسع للتنمية الاقتصادية، تمثل في وضع المخطط الثلاثي كأول انطلاقة لها، حيث كان الهدف منه إمتصاص البطالة و الاهتمام بالجانب الداخلي.

وجد في سنة 1966 اليد العاملة الذكرية، التي تمثل الفئة العظمى في الطلب على العمل قد ارتفعت بوتيرة 70000 فرد كل عام، غير أن الهياكل الاقتصادية التي وجدت بعد الاستقلال، لا تتسع (خاصة في سنة 1956) سوى ل: 30000 فرد (منصب عمل) في سنة و في ظروف حسنة. هكذا، نستنتج أن السياسة المنتهجة خلال هذه الفترة، ركزت كثيرا على سياسة التصنيع كون الزراعة وسيلة غير كافية لتحقيق ذلك. الجدول التالي يوضح أهم هذه الإنجازات:

جدول رقم: 1-2- الإنجازات و التوقعات خلال المخطط الثلاثي: 1967 – 1969:
الوحدة: 10² دج.

المجموع	القواعد الهيكلية الاجتماعية و الصناعية	الزراعة	الصناعة	المبلغ	التوقعات
11081	3812	1869	5400		

¹ - ميثاق الجزائر 1964، نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطنية، اللجنة المركزية للتوجيه، المطبعة الوطنية الجزائرية، الجزائر 1964، ص68

² - جمال الدين لعويسات، التنمية الصناعية في الجزائر، على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1968-1978، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1986، ص20

100	34.40	16.86	48.73	%	
9124	2708	1606	4750	المبلغ	الإنجازات
100	36.83	17.60	52.06	%	

المصدر: وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية: الحصيلة الإقتصادية و الاجتماعية للعشرية: 1976-1978، ص: 9، 10،

خلال هذه المرحلة، أعطت الجزائر الاهتمام الأكبر لقطاع الصناعة¹، حيث بلغت نسبة المبالغ المخصصة لهذا القطاع من مجموع الإستثمارات حوالي 52 %، و ذلك بالإعتماد على مداخيل البترول و القروض الخارجية، لتمويل الاستثمارات المكثفة و الصناعات الثقيلة، في حين أهملت القطاعات الإقتصادية الأخرى (الزراعة 17.60 %).

ما يميز هذه الفترة هو الإنتقال من سياسة عمالية مكثفة إلى استثمار مكثف، و من صناعة خفيفة إلى صناعة ثقيلة.

تقييم إستراتيجية التنمية المطبقة في الفترة 1962 – 1969 :

أهداف التنمية بعد الإستقلال كانت ترمي مباشرة إلى تحسين مستوى المعيشة و حل مشكلة البطالة، عن طريق خلق مناصب عمل من خلال سياسة التصنيع، لهذا كانت سياسة التنمية في هذه المرحلة تعتمد على إستراتيجية عمالية مكثفة، بالإضافة إلى انتهاج سياسة الصناعة الخفيفة إلى الصناعة الإستهلاكية. إبتداء من سنة 1966 إلى غاية 1969 عرفت الجزائر أولى الخطط الفعلية لتنمية، وتتلخص أهم الصعوبات التي وقفت أمام نجاح هذه الخطة في الآتي :

- كان القطاع البترولي في معظمه بين أيدي رأس المال الأجنبي الخاص.
- وجود جهاز إداري ضعيف البنية، لم ينشأ أساسا لمتابعة إعداد المشروعات الصناعية، و إنجازها بالسرعة، و بالفعالية المطلوبتين.
- عدم وجود إطارات وطنية متخصصة... إلخ².

بصفة عامة، تعتبر المرحلة الإنتقالية بمثابة الفترة التحضيرية لانطلاق أولى عمليات التنمية الاقتصادية، هذا ما حاولت الجزائر إحداثه فعلا من خلال إحداث أول خطة للتنمية سنة 1967 – 1969، هذه الأخيرة تعتبر كمرحلة أساسية لبناء المخطط الرباعي الأول 70 – 1973.

2- نظام الأسعار خلال الفترة 1962 – 1969:

تعتبر الأسعار مؤشر رئيسي لقياس التضخم، على هذا ارتأينا إعطاء لمحة تاريخية عن تطور الأسعار في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

1-2 - رؤية عامة حول الأسعار قبل 1966:³

¹- A. Benachenhou, Planification et développement en Algérie : OPU -Alger, 1982, P49

²-H. Temmar, Stratégie de développement : le cas de l'Algérie –un bilan, OPU.Alger 1983,P26

¹- O.Boukhezar , Le Rôle des prix dans la planification des ressources, OPU,Alger, 1980, P 67

لا شك أن للأسعار دور مهم في التحليل الاقتصادي و السياسة الاقتصادية، حيث أنها تقوم في الاقتصاد بثلاث وظائف أساسية هي :

تخصيص الموارد، إعادة توزيع الدخل الوطني، وسيلة لتنظيم التداول و التبادلات. خلال هذه الفترة تم مراقبة الأسعار على كل مستويات التوزيع والإنتاج وهذا بواسطة: تحديد الأسعار، هامش للأرباح وبالاعتماد على قرار خاص لتثبيت أو تحرير الأسعار.

2-2 - سياسة الأسعار خلال الفترة 1966 – 1969:

خلال هذه المرحلة، تم إصدار ثلاث مراسيم تنفيذية:

66 – 112 ، 66 – 113 ، 66 – 114 ، المؤرخة في 12-05-1966 و المتعلقة بالأسعار، حيث تقوم بالرقابة على تكوين الأسعار في مختلف مراحل الإنتاج، تهدف هذه الأسعار إلى توسيع مجال الرقابة الإدارية، تبسيط مفهوم الهامش التجاري، و طرق حساب أسعار السلع و الخدمات المحلية و المستوردة.

استمر العمل بهذه المراسيم إلى غاية 1968، أين تم إصدار مرسوم رقم 6-38 بتاريخ 2 فيفري 1968، الذي يتكفل بدعم الرقابة على الأسعار من خلال تثبيت كل الأسعار و الخدمات التي ترمي إلى تحقيق التوازن على مستوى الإنتاج ، مع إعطاء الحرية لأسعار المواد الزراعية، الصيد البحري، و أسعار المواد المستوردة.¹

المطلب الثاني: مظاهر التضخم و تحديد طبيعته في الاقتصاد الجزائري

خلال 1962 – 1969

التضخم ظاهرة اقتصادية تعبر عن الحركة الصعودية المستمرة للأسعار ، تنتج فائض في الطلب الزائد عن مقدرة العرض من خلال هذا التعريف، تتجلى أهمية دراسة حركة الأسعار، حيث تفيدنا معدلات تغيرات حركات الأسعار في معرفة تطورات التضخم، و معرفة طبيعته التي تساعد أكثر في معرفة أسبابه، لاقتراح العلاج المناسب للحد من انتشاره.

¹ -Hamid Bali, "inflation et mal-developpement en Algérie", OPU, Alger ,1993,PP 88 et 89

1- تطور مؤشر أسعار الاستهلاك خلال 1962 – 1969:

يأخذ مؤشر الأسعار الصياغة الرياضية التالية :

$$IPC = \frac{\sum P_1 * Q_0}{\sum P_0 * Q_0} * 100$$

حيث: P_0 ، Q_0 يمثلان السعر والكمية المستهلكة عند سنة الأساس.

P_1 ، Q_1 : يمثلان السعر والكمية المستهلكة في الفترة الجارية.

في فترة الستينيات كان مؤشر أسعار الاستهلاك يتكون من اسعار المواد الغذائية ،ومواد غير غذائية ،والخدمات.

لدينا الجدول التالي :

جدول رقم : 2-2 : تطور مؤشر الاسعار 1962-1969

100=1962

السنوات	1962	1968	1969	1970
مؤشر الاسعار	100	117	123	121

Source : Abd Allah Ali, Toudret, le coût de la vie en Algérie depuis 1962,OPU,1982,p24

من خلال الجدول أعلاه، يتبين أن مستوى الأسعار تزايد في سنتي 1968 و 1969، أي بمعدل:

التضخم (5%)، هذا ما ترجمه المخطط الثلاثي الأول.

يمكن تقسم هذه الفترة إلى ثلاثة أقسام¹:

الفترة 1962-1965: كان معدل التضخم 3.5% "ارتفاعات محسوسة"

الفترة 1965-1968: بلغ فيها معدل التضخم: 2% "استقرار نسبي"

مابعد 1968: تضاعفت الأسعار .

بصفة عامة، تميزت الفترة 1962-1970 بمعدل تضخم في المتوسط 2.5% ، مما يفسر بسياسة تثبيت

ودعم الأسعار ،وتجميد الأجور . ونستطيع أن نطلق على هذه المرحلة ،بفترة التضخم المكبوت.

2- تحليل تغيرات الرقم الضمني للاسعار خلال الفترة 1962-1969:

يطلق على هذا المؤشر بالمكمش(إزالة التضخم): déflation، ويكتب بالعلاقة التالية : :

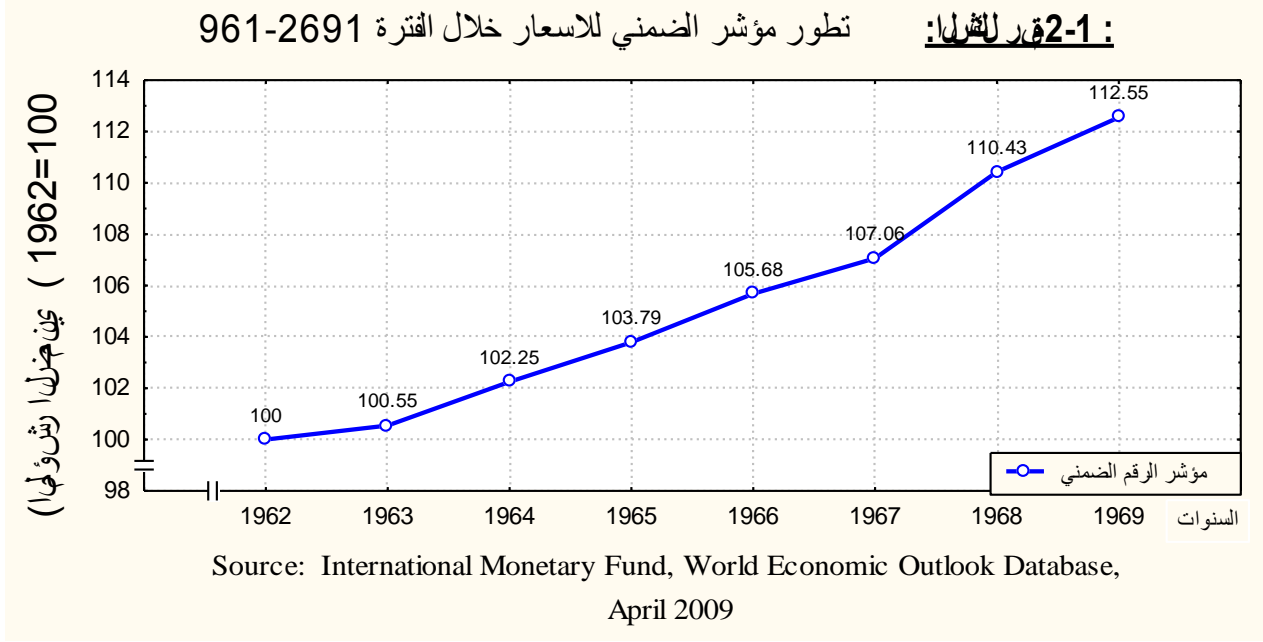
PIB بالأسعار الجارية

$$\text{الرقم القياسي الضمني} = \frac{\text{PIB بالأسعار الجارية}}{100 \times \text{PIB بالأسعار الثابتة}}$$

PIB بالأسعار الثابتة

¹ - : Abd Allah Ali, Toudret,op.cit,p25

- إذا كان الرقم القياسي يساوي 100 ، فهذا يدل على استقرار نقدي في الأسعار.
 - إذا كان الرقم القياسي الضمني يساوي عدد أقل من 100، فهذا يعبر عن وجود فجوة انكماشية.
 - إذا كان الرقم الضمني يفوق العدد: 100، هذا يدل على أن هناك فجوة تضخمية.
- من معطيات الملحق رقم: 01 لدينا المنحنى التالي :



من خلال قراءتنا للمنحنى، يتضح أن الرقم القياسي الضمني للأسعار سجل في سنة 1963 قيمة 100.55 وهو يقترب من العدد 100 (بمعدل ارتفاع 0.55%) مما يفسر بالاستقرار الاقتصادي، غير انه في السنوات الموالية ارتفع، ليبلغ أقصى حد له في سنة 1968 (110.43) وبمعدل ارتفاع قدر ب: 3.14، مما يدل على وجود تضخم في الاقتصاد، وهو راجع إلى سياسة تمويل المخطط الثلاثي الأول 1967-1969، وصدور مرسوم 68 لتحرير جزء من الأسعار.

إن: تميزت هذه الفترة بوجود تضخم نقدي ضعيف (بلغ في المتوسط)، مما يدل على نجاح سياسة تجميد الأجور¹ وتحديد الأسعار .

3- تطور معامل الاستقرار النقدي خلال الفترة 1962 – 1969:

¹ - بلغ معدل زيادة الأجور السنوي في المتوسط لسنة 1967: 13.14% حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

ما هو سائد أن اتساع الفجوة ما بين حجم الكتلة النقدية و الناتج المحلي PIB يمثل تضخما، أي مدى إستجابة حجم النقود للدخل الحقيقي يمثل مرونة تقيس أو تفسر التضخم، و يعبر عنه بالصياغة الرياضية التالية:

$$B = \frac{\Delta M / M}{\Delta PIB / PIB} = \text{المرونة}$$

B: يمثل معامل الاستقرار النقدي

ΔM : التغير في وسائل الدفع

M: حجم الكتلة النقدية

ΔPIB : التغير في حجم الدخل الحقيقي.

PIB الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

يعتبر معامل الاستقرار النقدي أحد المؤشرات التي تساعد في كشف التضخم و تحديد طبيعته، فإذا كان هذا المعدل مساوي للواحد الصحيح، فنقول أن هناك مرونة تامة، و بالتالي هناك استقرار نقدي التام.¹

زيادة الكتلة النقدية M_2 ب: 1% \Leftarrow زيادة PIB ب: 1%

إذا كان $B < 1$ أكبر من الواحد الصحيح، هذا يدل على أن معدل تغير حجم النقود المعروضة، يفوق معدل تغير حجم الدخل الحقيقي، و بالتالي هناك كتلة نقدية فائضة يتم إمتصاصها في السوق من خلال الأسعار (ارتفاعها) مما ينتج تضخما.

إذا كان B أصغر من الواحد، فهناك فجوة إنكماشية.

ما تجدر الإشارة إليه ، أن معامل الإستقرار النقدي ذو طبيعة كمية لأنه يفسر إنطلاقا من النظرية الكمية لنقود، كلما زادت النقود المصدرة زاد الدخل الحقيقي ، لكن ما هو الحال لما يصل الدخل الحقيقي إلى مستوى لتشغيل التام (الدخل ثابت) ،سوف يحدث تضخم بطبيعة الحال، لكن تأثير النقود على التضخم هو ما تضمنته نظرية فيشر: ² Fisher باعتبار سرعة تداول النقود ثابتة. و الجدول الموالي يوضح تطور معدل الإستقرار النقدي خلال 1964 – 1969 كما يلي:

جدول رقم: 2-3- تطور معامل الاستقرار النقدي خلال الفترة: 1964 – 1969 في الجزائر

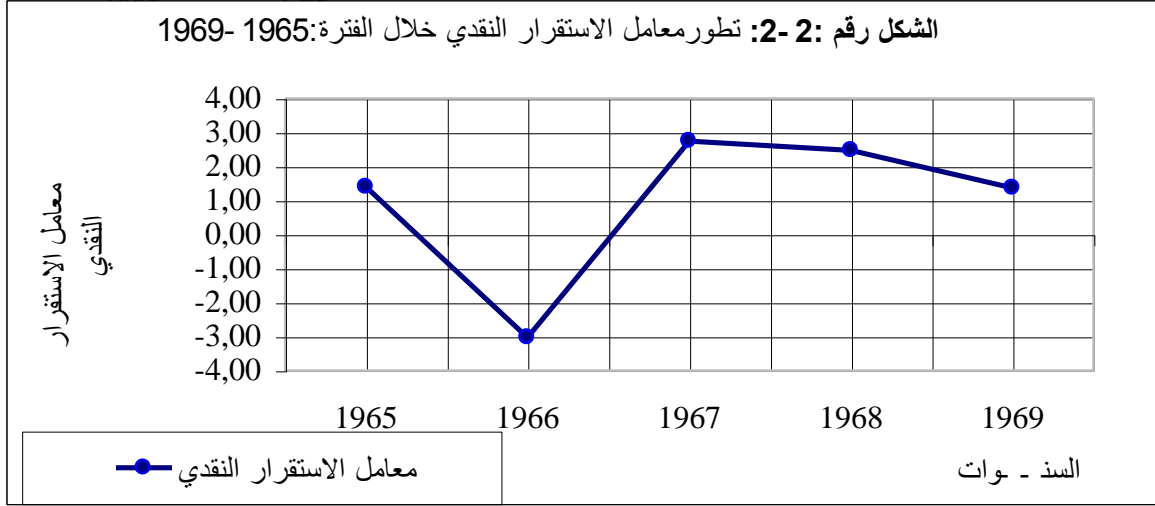
الوحدة: %

السنوات	1965	1966	1967	1968	1969
---------	------	------	------	------	------

¹ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط: 2003، ص 48
² - غازي عناية، تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي، بيروت دار الجيل، ط: 1991، ص 24

14.38	35.36	29.88	9.31	10.89	معدل النمو M_2
10.52	14.28	10.89	-3.07	7.8	معدل نمو PIB
1.37	2.48	2.74	-3.03	1.40	معامل الاستقرار النقدي

Source: - World Development Indicators database, World Bank, April 2005



source- World Development Indicators database, World Bank, April 2005

يتضح من الجدول أن معامل الاستقرار النقدي كان أكبر من الواحد الصحيح في كل السنوات (باستثناء سنة 1966)، مما يدل على وجود تضخم نقدي في الاقتصاد الوطني .

تميزت سنة 1965 بمعامل استقرار نقدي أكبر من الواحد الصحيح: 1.40، حيث أن زيادة الكتلة النقدية ب: 10.89 % يعني زيادة ب: 7.8 % في الناتج المحلي الخام الحقيقي. وبالتالي 3.09 من M_2 تعبر عن كتلة نقدية فائضة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار ، فرغم زيادة الكتلة النقدية ب 9.31 % في سنة 1966 إلا أن الناتج المحلي انخفض ب: 3.07 % أي بمعامل استقرار نقدي: -3.03- مما يفسر وجود تضخم نقدي، أما سنة 1967 فارتفعت الكتلة النقدية بمعدل 29.88 % ولم يقابلها إلا 10.89 % من PIB الحقيقي، أي 2.74 كمعامل في الاستقرار النقدي. ونفس التفسير لسنوات الباقية.

إذن :

أظهر معيار معامل الاستقرار النقدي أن سنوات الستينيات لها ملامح تضخمية ، ترجع إلى طبيعة الحالة الاقتصادية آنذاك ، حيث مؤسسات مورثة من الاستعمار لا تلبي أغلب الحاجيات ، إلا أن السلطات وبفعل سياسة تحديد الأسعار تمكنت من كبح مظاهر تقدم هذه التضخم وبالتالي نطلق عليه بالتضخم المكبوت.

4- معيار فائض المعروض النقدي:

$$\text{يحسب بالعلاقة التالية: } \Delta M - \frac{M}{Y} \cdot \Delta Y = \text{الفجوة التضخمية}$$

حيث:

ΔM تمثل التغيير في عرض النقود.

M تمثل عرض النقود

Y: الناتج الوطني الخام

ΔY : التغيير في الناتج الوطني الإجمالي.

حسب معطيات البنك الدولي لدينا الجدول التالي:

جدول رقم 2-4- تطور الفجوة التضخمية خلال الفترة 1965-1969 بالمليار دج

1969	1968	1967	1966	1965	1964	
11.621	10.160	7.506	5.779	5.287	4.768	M
14.38	35.36	29.88	9.31	10.89	—	ΔM
21	19	17	15	15	14	Y
10.52	14.28	10.89	-3.07	7.8	7.63	ΔY
8.56	27.72	25.07	10.49	8.14	—	الفجوة التضخمية

Source: World Development Indicators database, World Bank, April 2005

تميزت هذه الفترة بمظاهر لوجود فجوات تضخمية، ناتجة عن زيادة التغيير في عرض النقود عن الزيادة في الطلب عليها، وسجلت سنة 1968 أعلى قيمة لها (27.72مليار دج)، وهذا في إطار تمويل المخطط الثلاثي الأول، حيث كان عرض النقود أكثر من الطلب عليها.

المطلب الثالث: تحليل مصادر التضخم خلال فترة: 1962 – 1969:

مشكلة التضخم في الجزائر، ليست حديثة بل ظهرت في الستينات حيث تضاعفت الأسعار بالنسبة للمواد الاستهلاكية، مما دفع بالدولة للاستيراد، كما تطورت الأجور خلال تلك الفترة، وصلت إلى 1.35 دج/ الساعة، مما شجع الأفراد على زيادة الطلب و بالتالي حدوث التضخم، كما أن إيرادات البترول في تلك الفترة، لم توجه كلها إلى المشاريع الاقتصادية الاستثمارية المنتجة، مما زاد من حدة الفارق بين الطلب على الإنتاج و العرض منه.

التضخم في الجزائر أسبابه عامة و خاصة، فالعامة هي التي تتقاسم مع الأسباب المنشئة له في البلدان النامية، أما الخاصة بالجزائر فهي تتعلق بهيكل الإقتصاد الجزائري من حيث زيادة الطلب أو انخفاض العرض، الذي له دوافع و أسباب سوف نتطرق لها في هذا الفصل.

من أجل تحديد مصادر التضخم في الجزائر، فدراسة الأسباب النقدية و المالية إضافة إلى الأسباب الهيكلية ذات أهمية بالغة، في تحديد العلاج و الدواء الشافي من هذه الظاهرة.

1- الأسباب النقدية:

1-1 - الهيئات الممولة للاستثمارات المدرجة ضمن المخططات التنموية

(المخطط الثلاثي 1967 – 1969):

يمكن تحديد طرق التمويل وفق الفترات التالية:

● المرحلة الانتقالية: 1962 – 1966:

خلال هذه المرحلة تم إسناد مهمة تمويل القطاع الزراعي الاشتراكي إلى البنك المركزي، بينما تمويل الاستثمارات العمومية فكانت من نصيب الخزينة العمومية.¹

● مرحلة تمويل المخطط الثلاثي الأول: 1967 – 1969:

بتاريخ 1966/06/13 و طبقا للمرسوم رقم 78/66 تأسس البنك الوطني الجزائري BNA ، أسند إليه مهمة تمويل القطاع الاشتراكي ، في حين أن الخزينة العمومية استمرت في تمويلها المباشر للاستثمارات العامة، و الصندوق الجزائري للتنمية في تمويله الغير مباشر لهذه الاستثمارات (قانون 165 – 63 الصادر في: 1963/05/07).

1-2- الكتل النقدية خلال الفترة 1962 – 1969:

بعد الإستقلال، و في تاريخ 10 أبريل 1964 تم صدور لأول مرة الدينار الجزائري، و الذي يعتبر كعملة غير قابلة للتحويل، تتساوى قيمته مع الفرنك الفرنسي آنذاك، 18 غرام من الذهب²، هكذا أخذ مفهوم النقود يتطور شيئا فشيئا "خاصة بعد تأميم البنوك 1966"، إلى أن أخذ مفهوم واسع . تتكون الكتلة النقدية في الجزائر من العناصر التالية:

النقود الورقية: Fiduciaire، النقود الكتابية: scripturale، أشباه النقود: quasi – Monnaie

1-2-1- تطور مكونات الكتلة النقدية:

يقصد بتطور مكونات الكتلة النقدية، هو تغيرها من مرحلة إلى مرحلة أخرى (غالبا ما تكون سنة). عندما يزداد حجم الكتلة النقدية بمقارنة مع الزيادة في مستوى الإنتاج، نقول أن هناك طبيعة تضخمية لهذه الزيادة، اذن: زيادة معدل الكتلة النقدية عن معدل الإنتاج من مرحلة إلى أخرى يؤدي إلى التضخم المفرط.

و يمكن تلخيص تطور الكتلة النقدية من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم: 2-5- تطور الكتلة النقدية و مكوناتها خلال الفترة: 1964 – 1969:

¹- Salah Mohamed,L'Algerie et le Tiers- Monde face à la crise ,Attarit editions ,Alger 1990,P47

² - Lewis pellat,encyclopedie de l'islam,T2,paris,1977,P305

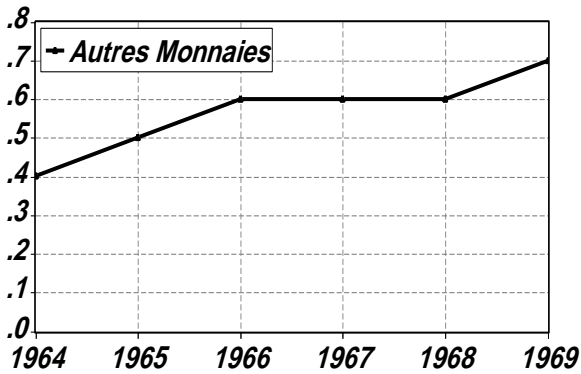
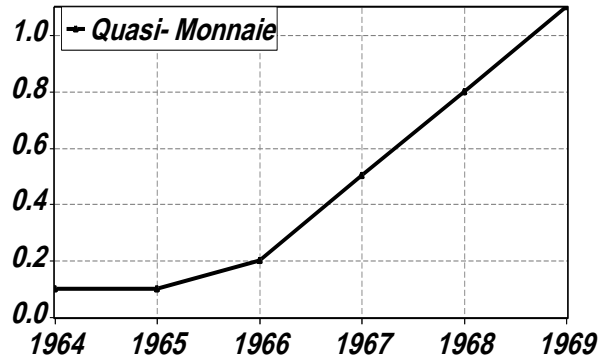
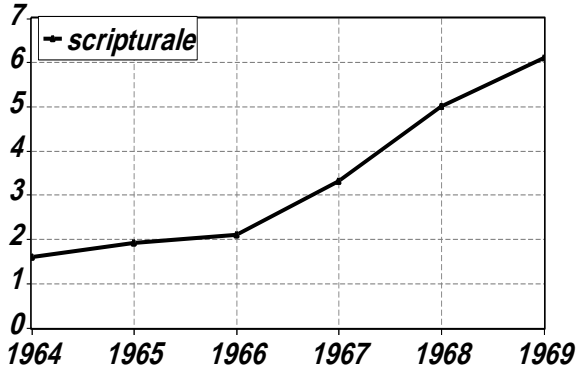
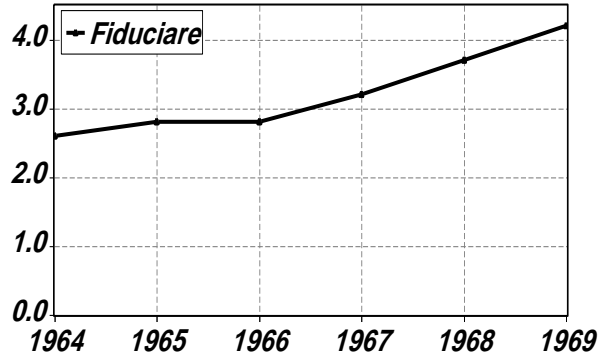
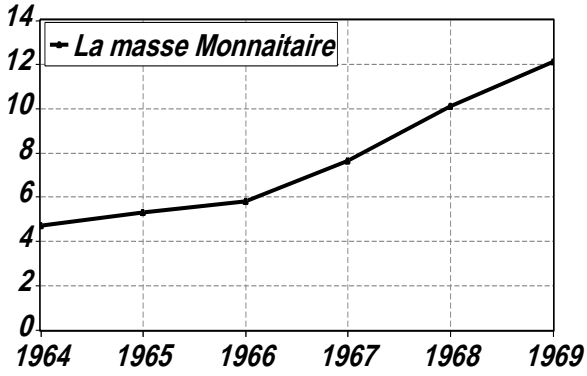
الوحدة: مليار دج

Source : Bulletin statistique de la banque d'Algérie, Séries rétrospectives, 2006,

PP 13 et 14

الشكل رقم: 2-3: تطور الكتلة النقدية ومكوناتها خلال الفترة 1964-1969 بملايير الدينانير .

السنوات	الكتلة النقدية	النقود الائتمانية	النقود الكتابية	أشباه النقود	نقود متنوعة
1964	4.7	2.6	1.6	0.1	0.4
1965	5.3	2.8	1.9	0.1	0.5
1966	5.8	2.8	2.1	0.2	0.6
1967	7.6	3.2	3.3	0.5	0.6
1968	10.1	3.7	1.0	0.8	0.6
1969	12.1	4.2	6.1	1.1	0.7



Source : Bulletin statistique de la banque d'Algérie, Series Rétrospectives, 2006, pp 13 et 14

مكونات الكتلة النقدية تتزايد من سنة لأخرى، غير أن أشباه النقود كانت مرتفعة في سنة 1968 ثم بدأت في الانخفاض سنة 1969.

ما يمكن ملاحظته أن سنوات 1966 – 1969 تتزامن مع تنفيذ (المخطط الثلاثي)، هذا ما زاد من ودائع لأجل لزيادة و دعم الاستثمارات، و بالتالي ازدادت النقود في شكل أشباه النقود.

1-2-2- مقابلات الكتلة النقدية و تطورها:

نقصد بمقابلات الكتلة النقدية الأصول التي على أساسها يتم إصدار النقود، نميز ثلاث أنواع:

• ذمة على الإقتصاد:

تسمح هذه العملية للشركات بالإقتراض من البنوك لتمويل عملياتها الإستثمارية، أو تمويل إحتياجات الخزينة، و لكي تغطي البنوك التجارية إحتياجات السيولة تلجأ إلى البنك المركزي، لضخ المزيد من الإصدار النقدي، عن طريق إعادة الخصم على أساس معدل فائدة معين.

• ذمة على الخزينة:

هي إحدى مكونات الغطاء النقدي للكتلة النقدية، تسمح للخزينة عن طريق الإصدار من البنك المركزي بالحصول على تسبيقات، أو تفرض على البنوك التجارية لاكتتاب في سندات الخزينة.

• ذمة على الخارج:

تأتي من إيرادات الصادرات لسلع و الخدمات (المحروقات كمصدر أساسي لصادرات الجزائر)، و الدخل الصافية من الإستثمارات الخارجية المباشرة و الغير مباشرة، و تحويلات أحادية للقطاع الخاص و العام (مساهمة المهاجرين الجزائريين بالخارج)، إضافة إلى ما تملكه الدولة من سبائك و عملات ذهبية، و عملات أجنبية حرة التداول.

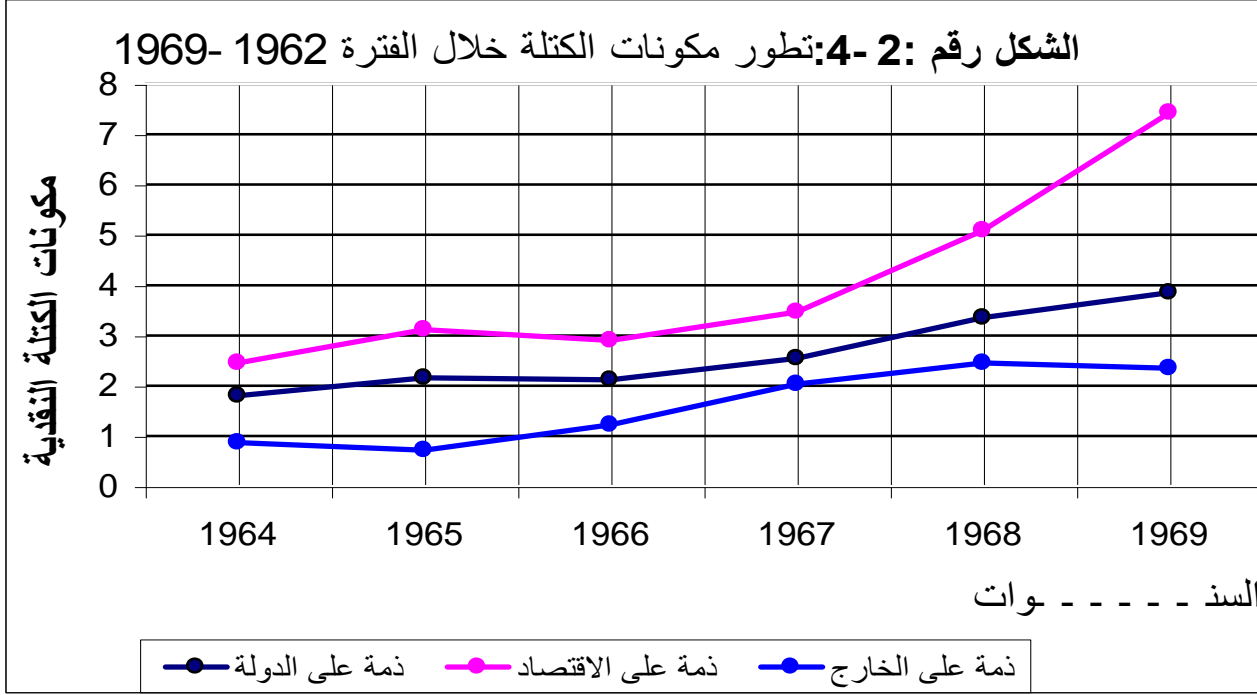
يعتبر الدين على الخزينة العامة، اخطر أنواع الديون المذكورة سابقا، إذ أنه يشكل إختلال كبير في الإقتصاد (التوازن الإقتصادي)، و يمثل خطرا على إستقرار أسعار، خاصة إذا وجهت هذه الديون إلى تغطية الإستهلاك أو الإستثمارات التي لا تعطي سلعا و خدمات مباعة. إذن: هناك خطر على الديون القصيرة الأجل التي تحصل عليها الخزينة من المصرف المركزي على شكل تسبيقات.

السنوات	1964	1965	1966	1967	1968	1969
ذمة على الدولة	1.801	2.153	2.117	2.542	3.352	3.851

7.429	5.090	3.467	2.901	3.119	2.454	ذمة على الاقتصاد
2.348	2.453	2.033	1.221	0.714	0.869	ذمة على الخارج

جدول رقم 2-6- تطور مقابلات الكتلة النقدية 1962-1969: الوحدة: مليار دج

Source : Bulletin statistique de la banque d'Algérie, Series Rétrospectives,2006, p : 13,14



Source : Bulletin statistique de la banque d'Algérie, Series Rétrospectives,2006, p13,14

من خلال الشكل يتبين أن ذمة على الاقتصاد تدخل في تكوين مقابلات الكتلة النقدية بنسبة أكبر من المكونات الأخرى، حيث تميزت هذه الفترة بتنفيذ المخطط الثلاثي الأول الذي تطلب صرف أموال، هكذا لجأت الحكومة إلى الجهاز البنكي للحصول على المزيد من النقود، إلا أن الأموال المقدمة إلى الاقتصاد في شكل ديون، أخذت الحصة الأكبر، وبالتالي زادت الكتلة النقدية (بمعدل 17.28 في المتوسط).

ازدياد النقود إذا لم يقابله زيادة في الإنتاج خاصة وان الاستثمارات المتعلقة بالهيكل الصناعية لاتجني مرد وديتها إلا في المدى الطويل، ترتفع الأسعار، حيث وصل معدل ارتفاعها في متوسط الفترة إلى 2%.

2- الأسباب المالية :

دراسة الأسباب المالية لظهور التضخم يتطلب تحليل تطور مكونات الميزانية العامة لدولة .

2-1- مفهوم الميزانية (تعريفها - مراحل تطورها خلال 1962-1969):

ميزانية الدولة هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات و النفقات الخاصة بالتسيير و الاستثمار، و منها نفقات التجهيز العمومي، و النفقات بالرأسمال و ترخص بها .

• مرحلة 1962-1967:

ميزانية الدولة تتكون من :

ميزانية التسيير: يتم إعدادها من طرف وزارة المالية والتخطيط.

ميزانية التجهيز: تقوم مديرية التخطيط والدراسات الاقتصادية بإعدادها، تحتوي على مختلف المعالم الكبرى المسطرة من طرف الصندوق الجزائري للتنمية، ثم البنك الجزائري للتنمية وهذا الأخير مكلف بالتسيير المالي لبرامج التجهيز العمومي .

• مرحلة 1967-1969:

في هذه المرحلة، أسند الأمر لوزارة التخطيط والمالية، لإعداد كل من ميزانية التسيير والتجهيز.

2-2- تحليل تطور مكونات الميزانية العامة لدولة

2-2-1- تحليل تطور الإيرادات العامة لميزانية الدولة :

حتى تستطيع الدولة أن تمارس دورها الإقتصادي والإجتماعي، وتقوم بالنفقات العامة يجب عليها أن تحدد مصادر الإيرادات العامة، يمكن تلخيص هذه المصادر في النقاط التالية:

✓ الإيرادات ذات الطابع الجبائي، والمحصل من الغرامات المالية والمداخيل البترولية (الجبائية).

✓ مداخيل الأملاك التابعة للدولة.

✓ التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤدات ، الاتاوي... الخ

✓ الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات.

✓ الحصة المستحقة للدولة، من أرباح مؤسسات القطاع العمومي.

والجدول الموالي يوضح تطور مداخيل الدولة من 1962-1969 كما يلي:

جدول رقم 2-7- تطور مداخيل الدولة 1962-1969 : الوحدة : مليار دج

السنوات	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
الإيرادات العامة	4.11	4.2	2.862	3.517	4.019	4.568	5.688

Source: Algérie situation des activités économiques: 1963-1991, Bedes, El Biar,

من خلال الجدول، يتضح أنه في مرحلة الستينات كانت النفقات قليلة نوعا ما، كون الجزائر حديثة عهدا بالاستقلال.

ما يمكن استنتاجه أن الموارد المالية تزايدت من سنة إلى أخرى حيث بلغت في سنة 1965 حوالي 2.86 لتصل في سنة 1969 إلى 5.68، و هذا بفضل الجهود التي يبذلها القطاع العام بصفة عامة في تكوين مصادر مالية تزيد من موارد الدولة.¹

2-2-2- تحليل تطور النفقات العامة للدولة:

• تعريف النفقات:

تعرف النفقات العامة، بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة، الجماعات المحلية).

أو أنها مبلغ نقدي، تقوم بإنفاقه (شخص عام) بقصد تحقيق منفعة عامة².

للبحث في أسباب التضخم، يجب البحث في النفقات التي لها أثر في ظهور التضخم. و أهم هذه النفقات:

- ✓ **نفقات التسيير:** هي النفقات الموجهة لتسيير أجهزة الدولة الإدارية، و المتكونة أساسا من أجور الموظفين و مصاريف الصيانة، البنايات الحكومية، و معدات المكتب... إلخ. و هي لا تخلق أي قيمة مضافة، لذلك تسمى بالنفقات الاستهلاكية.
- ✓ **نفقات الاستثمارات:** تتوزع هذه النفقات حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة، و تنقسم إلى ثلاث أقسام:

- نفقات الإستثمار المنفذة من طرف الدولة.

- نفقات تتمثل في إعانات الاستثمارات الممنوحة من طرف الدولة.

- نفقات أخرى برأسمال.

و ما يلفت الإنتباه، أن النفقات العامة هي ظاهرة في تزايد مستمر، إي " أنه كلما حقق مجتمع معين معدلا من النمو الاقتصادي فإن ذلك يتبعه اتساع نشاط الدولة المالي، و بالتالي زيادة الإنفاق العام، بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج الوطني، و هذا تحت تأثير التصنيع"³.

¹ A : Ben Achenhou, op.cit, P19

² - علي لظفي، " المالية العامة : دراسة تحليلية " ، مكتبة عين الشمس، مصر، 1995، ص182.

³ -محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص ص 79 و 104

هكذا المعرفة الدقيقة لمصادر زيادة النفقات، يسهل عملية البحث الدقيق عن مصادر التضخم، لذلك و بغية تشخيص مصادر هذه الظاهرة، سنتطرق إلى مختلف عناصر الميزانية للدولة حسب الجدول التالي:

جدول رقم: 2-8- تطور الإيرادات و النفقات خلال الفترة 1967 – 1969:

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات الكلية	ميزانية التسيير	الإدخار الميزاني	نفقات التجهيز	نفقات الميزانية	الرصيد النهائي
1967	4,1	3,4	0,6	0,8	4,2	-0,2
1968	0,0	3,4	1,2	1,3	4,7	-0,1
1969	5,7	3,6	2,1	1,9	5,5	-0,2

Source : Hamid bali.Op-cit .p242.

من خلال الجدول، يتضح لنا أن نفقات التسيير بلغت: 10.381 مليار دج توجه لتمويل المخطط الثلاثي الأول 1967 – 1969 ، حيث الضرائب العادية استطاعت أن تغطي كل هذه النفقات. أما نفقات التجهيز فبلغت 4007 مليون دج تخصص للمخطط الثلاثي الأول. ما يلاحظ أن نفقات التجهيز كانت مرتفعة من سنة إلى أخرى، في الجزائر هناك نوعان من النفقات: - نفقات تمويل (التجهيز) تمويل من طرف الإعتمادات النهائية و بالتالي الضرائب هي مصدر إمداد هذه الإعتمادات، و من ثم هناك قوى تضخمية تنبع من هذه الضرائب. - نفقات ممولة من طرف إعتمادات مؤقتة: و بالتالي هناك ديون على المشاريع الإستثمارية (المؤسسات) ،يتطلب الإصدار النقدي الغير مغطى تحملها، مما يخلف التضخم. بصفة عامة: تعتبر عملية التنمية، أحد المصادر المنتجة للتضخم في الاقتصاد الجزائري حتى و إن كانت هناك سياسة لتحديد الأسعار.

3 – الأسباب الهيكلية للتضخم:

بعد أن تطرقنا إلى الأسباب النقدية والمالية، نحاول التطرق إلى الأسباب الهيكلية التي قد تكون كمصدر للتضخم في الجزائر خلال الفترة المدروسة. أهم هذه الأسباب نذكر:

- التضخم الناتج بفعل التخلف الاقتصادي.

- التضخم الصادر من عوامل التجارة الخارجية.

- التضخم المرتبط بالتنمية الاقتصادية.

3 - 1 - التضخم الناتج من ظاهرة التخلف الاقتصادي:

يقاس التخلف عادة بمجموعة من المعايير أهمها:

✓ معيار النمو السكاني.

✓ معيار الكفاءة في الإنتاج (الإنتاجية - اليد العاملة).

✓ معيار قلة المؤسسات الإنتاجية.

✓ معيار الثقافة و التعليم.

✓ معيار الصحة... إلخ.¹

بدراسة هذه المعايير، يمكن التعرف على المنابع المؤدية إلى تفشي ظاهرة التضخم.

3 - 1 - 1 - تحليل التزايد السكاني في الجزائر خلال الفترة 1962 - 1969:

● النمو السكاني:

السكان هم عبارة عن مجموعة من الأفراد والأشخاص، يقيمون في منطقة جغرافية معينة، في المدينة أو الريف، للعنصر البشري أهمية كبيرة، حيث يمثل القوة الحية للعملية الإنتاجية، إذ يقوم بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأساس تطور الأمم هو توفر هذا العنصر، بفضل القوة العاملة تستطيع القضاء على التخلف .

غير أن النمو السكاني بوتيرة لا تتناسب مع الإنتاجية، يشكل خطرا يؤدي إلى ضعف الإنتاج ومن ثم ظهور كتلة نقدية فائضة في شكل تضخم يهدد البلاد.

● تطور السكان خلال 1962-1969:

تعد الفترة الأولى من الاستقلال مرحلة لزيادة الكثافة السكانية، هذا يرجع للأسباب التالية:

- حركة السكان الداخلية.

- ارتفاع السكان الموجود في المدن الكبرى كالجزائر، وهران، عنابة) الزحف نحو المدن الصناعية).

- تحسين الظروف الاقتصادية والصناعية وإقبال السكان على تسجيل الوقائع الحيوية بعد الإستقلال

خاصة المواليد، لوجود حوافز مادية وزوال الخوف وانتشار الوعي بين السكان، حيث نجد في سنة

1966 حجم السكان 11820 مليون نسمة² ثم ارتفع في سنة 1969 إلى 13200 مليون نسمة .

أما فيما يخص اليد العاملة، فقد بلغت خلال السنتين 1966، 1969 على التوالي: 682 ألف نسمة

و835 ألف نسمة في المدن الحضرية.

1- انظر كتاب التخلف ل: بن اشهو، تجربة الجزائر لتخطيط والتنمية، 1962-1982، ص19

2 - M.E.Benissad, Sous -développement capitalisme et socialisme -SNED, Alger,

1978, P 05

هكذا يمكن القول أن إرتفاع السكان، ومن ثم زيادة اليد العاملة التي تقلل الكفاءة في إنتاج، ترتب تضخما من خلال خلق فائض في الدخل الذي لا يقابله إنتاج مادي .

3-1-2 - الإختلاف ما بين المناطق من حيث توزيع الموارد الطبيعية :

خلال هذه الفترة ونظرا لمخلفات المستعمر الفرنسي ، حيث كان المعمرون يتمركزون في المناطق ذات النشاط الإقتصادي الواسع ، أما أصحاب الأراضي الحقيقيون (الجزائريون) كانوا يتواجدون في المناطق الريفية، بعد الإستقلال إستمر هذا الوضع، مما دفع السكان إلى النزوح نحو المدن ذات النشاط الإقتصادي الكبير .

3-1-3 - ضعف وهشاشة الهياكل القاعدية :

إمتازت هذه الفترة بقلّة الهياكل القاعدية ، فالجزائر حديثة الاستقلال، وقد ورثت هياكل اقتصادية ضعيفة، هذا مآدى إلى نقص إنتاج وعدم تلبية الطلب الزائد في السوق، مما دفع الأسعار نحو الارتفاع¹ .

3-2 - التضخم الناتج من التجارة الخارجية :

تتداخل كل دولة من دول العالم في علاقات متشابكة من حيث تجارة مع غيرها من الدول الأخرى، الجزائر تصدر وتستورد العديد من السلع وكذلك الحال لباقي دول العالم ، معنى هذا أن كل دولة تعتمد على الغير في إشباع حاجياتها ، لكن ما يثير الإهتمام هو تلك الواردات الآتية من الخارج وبالضبط قيمتها النقدية ، بعبارة أخرى ما علاقة الواردات بالإقتصاد الجزائري، ومن ثم ماذا نعني بالتضخم المتسرب إلى البلد عبر قنوات الواردات.

إنطلاقا من هذا سنقوم بدراسة الخطوات التالية :

- تعريف التجارة الخارجية في الجزائر .

- تحليل تطور الصادرات والواردات في الجزائر في مراحل الستينات، مع التطرق إلى تفسير التضخم المستورد.

3-2-1 - تعريف التجارة الخارجية:

التجارة الدولية ، هي بصفة عامة مجمل حركات السلع والخدمات التي يتم تداولها بين مختلف دول العالم ، أي تتمثل في الإستيراد والتصدير بين البلد وباقي أرجاء العالم .

3-2-2 - تحليل تطور التجارة الخارجية الجزائرية 1962-1969:

¹ - بلغ الناتج الوطني الخام لسنة 1960 و1962 على التوالي: 4440، 2740 مليون دولار.

دراسة التجارة الخارجية للجزائر ذات أهمية كبيرة، حيث من خلالها يتم دراسة أثر العوامل المرتبطة بها بالتضخم، فهي مرآة واضحة للاقتصاد الوطني، وتطوره والسياسة التي توجهه، و الأهداف و المصالح التي يخدمها.

فقبل الاستقلال، كان الاقتصاد الجزائري بيد المستعمر الفرنسي، حيث أن الجزائر تمثل في إستراتيجية فرنسا العامة، نقطة انطلاق و توسع، سواء في الإنتاجية الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية.¹ مع الاستقلال، عملت الجزائر على تطوير التجارة الدولية، حيث تم إنشاء بداية في سنة 1963 الديوان الوطني للتسويق، و 1964 تكوين مجموعات مهنية تتكفل بوظيفة الاستيراد. بصفة عامة: كانت التجارة الخارجية خلال فترة الستينات، تتمثل في الصادرات المكونة من المحروقات، السلع الاستهلاكية، المواد الاولية والانتاج الخام... الخ و الواردات المتمثلة في المواد الاستهلاكية، مواد السلع و الإستهلاك الصناعي، السلع التجهيزية، و مواد أخرى... الخ. الجدول رقم 2-9 يوضح ذلك:

جدول رقم: 2-9 - تطور الصادرات و الواردات خلال 1965 – 1969:

الوحدة: مليون دج

السنوات	الصادرات	الواردات	الرصيد	% تغطية الصادرات للواردات
1962	3781	3602	179	105 %
1963	3746	3437	309	109 %
1964	3588	3472	116	103,3 %
1965	3145	3312	(- 167)	95 %
1966	3080	3153	(- 73)	97,7 %
1967	3572	3154	418	113,25 %
1968	4097	4023	74	102 %

¹ عبد الرحمان رزاق، تجارة الجزائر الخارجية، ش.و.ن.ت، الجزائر 1976، ص42

1969	4611	4981	(-370)	93 %
1970	4980	6025	(-1045)	83 %

المصدر: عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2003، ص:246

الجدول أعلاه، يوضح أن رصيد الميزان التجاري لسنوات 1962 و 1963 و 1964 كان إيجابيا على التوالي بـ 179 و 309 و 116، ذلك يرجع إلى فعالية الإجراءات التي اتخذتها الدولة مباشرة بعد الاستقلال، في مجال مراقبة التجارة الدولية. في حين أن التذبذبات التي شهدتها رصيد هذا الميزان من 1965 إلى 1970، ترجع إلى زيادة الواردات أكثر من النقص في الصادرات، وهو نقص ناتج عن انخفاض الواردات الفرنسية لبعض المنتجات الجزائري، مثل الخمور والحوامض، حيث كانت الجزائر تابعة للسوق الفرنسية خلال فترة الاحتلال.

غير أن زيادة قيمة الواردات، يرجع إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة من جهة، وزيادة حجم الواردات نتيجة زيادة الاستثمارات، بداية من تطبيق المخطط الثلاثي (1967 - 1970)، الذي يهدف إلى إقامة منشآت تمكن في المدى الطويل من تحقيق تنمية متوازنة، ومتكاملة للإسراع بعملية التنمية الاقتصادية في الجزائر من جهة ثانية.¹

أما الانخفاض في قيمة الصادرات، وبصفة خاصة المنتجات الزراعية فيرجع إلى:

- هجرة المعمرين الأوروبيين للأراضي الزراعية الخصبة المقدره بـ 2,5 مليون هكتار.
- جهل الفلاح الجزائري بطرق الاستغلال الزراعي الحديثة، وعدم قدرته على تجديد الاستثمارات الضرورية، ومن تم وضع حد لانخفاض الإنتاجية في الزراعة.
- ضعف مستوى التسيير من قبل أجهزة الدولة في مجال التسيير، ومراقبة القطاع الزراعي.²

أما ترجيح الصادرات نحو الارتفاع خلال الفترة ما بين 1967 - 1969، فيرجع إلى زيادة إنتاج النفط وتصديره، نتيجة تشغيل أنبوب النفط الثالث الرابط بين حوض الحمراء وميناء أرزيو، من خلال زيادة الإنتاج بمقدار 10 مليون طن سنويا.³

ما تلخص إليه من هذه الدراسة:

¹ عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003، ص:246

² - عبد الرشيد بن ديب، مرجع سابق، ص:247

³ - Tehami Mouloud : Aspects économiques du commerce extérieur de l'Algérie, OPU, Algérie 1978, P115.

- الواردات كانت تغطي تقريبا بالصادرات .حيث سجل الميزان التجاري عجزا قدر ب:1.3 مليار دج خلال 1967-1969 ، الأمر الذي دفع بالأسعار نحو الزيادة لولا سياسة تثبيت أسعار الصرف التي تمكنت من كبت هذا التضخم.

- واردات الجزائر تتمثل أساسا في مواد الاستهلاك الصناعي (بناء الهياكل الصناعية و تمويلها بالأجهزة الصناعية خلال المخطط الثلاثي الأول)، وتكلفتها باهضة الثمن، حيث تتسرب إلى الاقتصاد الوطني، فترفع الأسعار الداخلية للبلاد ، وهو ما نطلق عليه بالتضخم المستورد .
- كما أن هذه الواردات لا تعود مرد وديتها إلا على المدى الطويل، وبالتالي ضخامة التكاليف المستوردة. التي تدفع بالاقتصاد نحو التضخم.

3-3 - التضخم الناتج من عملية التنمية الاقتصادية:

شرعت الجزائر بعد الإستقلال في تطبيق إستراتيجية التنمية للنهوض بإقتصاد الدولة، و ذلك من خلال إقامة هياكل و مؤسسات صناعية، هذا ما تطلب بطبيعة الحال أموال باهضة، قد تكون سببا في خلق كتلة نقدية زائدة متداولة في السوق، تعبر في جوهرها عن وجود فجوة تضخمية.

3-3-1- تحليل تطور معدل الإستثمار في الإقتصاد الجزائري:

تطرقنا في المطلب الأول من هذا المبحث، إلى مختلف المخططات التنموية المنتهجة للنهوض بالإقتصاد الوطني، و تعرفنا من خلاله على مختلف التكاليف الباهضة المنفقة على تلك المشاريع الإستثمارية ، في هذا الصدد سنحاول تحليل تطور الإستثمار كسبب من الأسباب الداعية إلى تفشي التضخم.

جدول رقم: 2-10- تطور الاستثمار على الناتج المحلي الخام:

الوحدة: %

السنوات	1967	1969
معدل الاستثمار بالنسبة ل PIB:	14.8	29.8

Source : FMI, Annuaire 1990

نلاحظ من خلال الجدول، أن معدل الاستثمار يتزايد من سنة إلى أخرى، مما يدل على أن حجم الاستثمارات يتزايد كذلك من سنة إلى أخرى، و يتجسد هذا بفعل النفقات الخاصة بمخطط: 1967 – 1969، حيث أن معدل الاستثمار في المتوسط (28.8 %).
(و تجدر الإشارة إلى أن معدلات الاستثمار في دول العالم الثالث "الجزائر" تكون غير فعالة)¹.

¹ - Hocine Benissade ,strategies et experiences de développement , Alger , P22

هكذا فالمشاريع الاستثمارية الهائلة، سوف تخلف أثارا تضخمية، نتيجة تغذيتها للطلب الكلي بسبب توزيع دخول إضافية، مؤدية في النهاية إلى بروز فجوة تضخمية.

3-3-2 - ضخامة الهياكل الصناعية:

الهياكل الصناعية الموجودة في الجزائر (مثل مركب الحجار، مركب السيارات... الخ) ذات أحجام كبيرة، و بالتالي أموال كبيرة لا تأتي بمرء وديتها إلا على المدى البعيد.

3-3-3 - التضخم الإقليمي:

قد يؤدي التطور السريع في المناطق المعزولة، إلى نقص في القواعد الاقتصادية و الصناعية و بالتالي تخصيص مبالغ مالية لبناء هذه المراكز، هذا ما نلمسه من خلال المخطط الثلاثي 1967 - 1969.

3-3-4 - التضخم الناتج عن التباين ما بين القطاعات الاقتصادية:

يعتبر التباين الموجود ما بين القطاعات الاقتصادية (الصناعة و الزراعة و الخدمات) في الجزائر، مصدر لظهور التضخم، حيث أولت الجزائر اهتمامها الكبير بالقطاع الصناعي (صرفت عليه حوالي: 5.4 مليار دج بما فيها المحروقات، أما قطاع الزراعة فكان حوالي 1.6 مليار دج).

• **قطاع السكن:** تركز السكان في المدن بسبب زيادة النزوح الريفي، يؤدي إلى وقوع خلل ما بين الاستهلاك و متطلبات الإنتاج، مما يساعد في خلق التضخم نتيجة غلاء الكراء و البناءات... الخ.¹

• **قطاع الموارد الطبيعية:** تتربع الجزائر على مساحة كبيرة ذات مناطق جغرافية متنوعة، فهناك مناطق غنية بالثروات الطبيعية في حين مناطق فقيرة، حيث تقام المشاريع و الصناعات الإستثمارية في المناطق الثرية بالموارد الطبيعية، مما دفع إلى تركز السكان في تلك المناطق بسبب البحث عن العمل² و بالتالي الإقامة هناك هروبا من تكاليف النقل و بعد المسافة المرهقة، هكذا تزداد الحاجيات مخلفة خلا في العرض العاجز عن تغطيتها، مؤدية إلى فجوات تضخمية كان سببها تباين في الثروات الطبيعية.

3-4-4 - تضخم الندرة :

بسبب الندرة في المواد و السلع (المواد الغذائية) سيحدث عدم التوازن في الإنتاج، مما يربط ارتفاعات مستمرة في جهاز الأثمان منبأة بوجود تيارات تضخمية. هناك أسباب أخرى للتضخم، لكن سوف نتركها للمبحث الثالث نظرا لتناسبها مع تلك المرحلة الحافلة بتغيرات في هيكلية الاقتصاد الوطني.

¹ - سبب النزوح الريفي يرجع بالاساس الى البحث عن العمل و متطلبات العيش ذات الرفاهية، حيث ان المدن الكبرى مثل: قسنطينة، وهران، الجزائر تحظى بهذه المميزات.
² - المناطق الصناعية مثلا: ارزيو بوهران، حاسي مسعود بورقلة .

المبحث الثاني: تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري 1970-1989 :

نقوم في هذا المبحث بتحليل التضخم من خلال الخطوات التالية :

- التعرف على إستراتيجية التنمية وتطور نظام الأسعار في فترة الدراسة .
- تحليل مؤشرات الأسعار للكشف عن التضخم .
- تحليل أسباب التضخم في الجزائر .

المطلب الأول: إستراتيجية التنمية وتطور نظام الأسعار خلال 1970-1989

1- إستراتيجية التنمية:

قامت الدولة الجزائرية بوضع أسس إستراتيجية التنمية الاقتصادية من خلال مجموعة من الموثائق الرسمية، التي تحمل نصوصا أساسية رسمية، حددت فيها نموذجا للتنمية الاقتصادية، وبيّنت فيها السياسات الاقتصادية العامة، وأصبحت تمثل مرجعا ثابتا لتحديد السياسة التنموية.

1-1- الموثائق الرسمية لرسم سياسة التنمية الاقتصادية الجزائرية خلال فترة

1970-1989

ومن أهم هذه الموثائق نجد :

• ميثاق الثورة الزراعية نوفمبر 1971:

وضع إطار تنظيمي للقطاع الزراعي ، يساير التطورات الحاصلة في القطاع الصناعي ، من أجل زيادة مناصب العمل، رفع مستوى الإنتاج الزراعي والصناعي، العمل على توسيع الأسواق لهذا المستوى من جهة أخرى .

• الميثاق الوطني 1976: واهم ما جاء فيه:

- بناء قاعدة صناعية متكاملة، تحركها المركبات والمصانع العملاقة في مختلف القطاعات والفروع الصناعية.¹

- العدالة في توزيع الدخل .

- توفير مناصب العمل، تحسين مستوى المعيشة، زيادة الاستثمار من خلال خلق قيمة مضافة داخل الاقتصاد .

هكذا، المحاور الأساسية لإستراتيجية التنمية المسطرة في الموثائق الرسمية ، تتمحور حول مشكلة البطالة ، التزايد السكاني المرتفع ، وكذا البحث عن تحقيق استغلال اقتصادي امثل للموارد المتاحة كما تحاول هذه الإستراتيجية إعطاء نقاط رئيسية لترقية الصناعة في الجزائر.

• الخطة الخماسية الأولى 1980-1984:

¹ - الميثاق الوطني 1976، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجزائر 1976، ص ص 247 و 254

جاءت هذه الخطة في شكل نصوص مصادق عليها في المؤتمر الرابع والخامس لجبهة التحرير الوطني، من أجل تصحيح الوضعية، المترتبة عن السياسة التنموية في فترة السبعينات. ومن خلال اللائحة الاقتصادية، فإن التنمية الصناعية يجب أن تعمل على تلبية الحاجيات الأساسية للسكان، بإحداث وظائف عمل في غير الصناعة، مع مضاعفة الإنتاج الزراعي، كما تطرقت اللائحة إلى ضرورة التصنيع.

إن الثورة الصناعية تضطلع بوظائفها على الوجه الأكمل، تساعد على رفع المستوى العلمي للبلاد، وتطوير البحث العلمي الذي يتسنى بفضل التحكم في التكنولوجيا.

- تلبية الحاجيات الضرورية ذات الأولوية تدريجيا بفضل الإنتاج الوطني.
- تطوير قطاع الطاقة في اتجاه أولوية توفير حاجيات البلاد، ومواصلة تأدية تراكم العملة الصعبة.
- تطوير الصناعات الأساسية، ذات الأهمية الكبرى في تنمية الإقتصاد الوطني.
- إنجاز الدفعات الأولى للتصدير، قصد ضمان التمويل ما بعد النفط.

• ميثاق 1986:

من خلال هذا الميثاق يمكن وضع الأهداف التالية:

- تزويد البلاد بصناعة شاملة متوازنة، مع مواصلة تنمية الصناعات الأساسية.
- تمكين صناعة وسائل التجهيز من تأدية دور أساسي، وإعتمادا على الإمكانيات الوطنية في الدراسة والإنتاج.

- تحقيق التكامل و الإنسجام بين الصناعات والقطاعات الاقتصادية الأخرى (تكامل قطاعي).

- العمل على تكثيف استعمال وسائل الإنجازات الوطنية، والزيادة في نسبته.

1-2- التجربة الجزائرية لإستراتيجية التنمية خلال 1970-1989:

انطلاقا من الموثيق الرسمية السابقة الذكر، تم تحديد معالم التنمية وفق النقاط التالية:¹

- الأولوية للإستثمار قبل الإستهلاك.

- الإهتمام بالصناعة لتطوير الزراعة.

- تطوير قطاع السلع الصناعية، قبل قطاع السلع الإستهلاكية.

ومع تأميم المحروقات 1971، ارتفعت وتيرة التصنيع والثورة الزراعية، كما كان للدولة الدور الرئيسي في التحكم في التجارة الخارجية (من خلال الرسوم الجمركية)، وما يلاءم إستراتيجية التنمية.

¹ - Hamid Bali op.cit, 1993.P25

وفي سنة 1981 و 1987 صدر قانون الإصلاحات، من أجل تغطية الإحتياجات الضرورية في أسرع وقت ممكن .

كما كانت تهدف هذه المراسيم، إلى التقليل من التبعية للخارج في ميدان التكنولوجيا، ومن ثم الاستعداد لمرحلة ما بعد البترول (أزمة 1986)، بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص وإعطائه أهمية كبيرة .

ويمكن تلخيص مراحل التنمية في الجزائر، في الفترة المدروسة عبر المخططات التالية:

المخطط الرباعي الأول: 1970-1973.

المخطط الرباعي الثاني: 1974-1977.

المخطط الخماسي الأول: 1980-1984.

المخطط الخماسي الثاني: 1985-1989.

والجدول التالي، يوضح ما تم إنجازه عبر هذه المخططات (المخطط الرباعي الأول والثاني).

جدول رقم : 2-11 - توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال: 1970-1979 :

الوحدة :مليون دج

المخطط الرباعي II: 1974 - 1977		المخطط الرباعي I: 1970 - 1973						
التوقعات		التوقعات		الإنجازات		الإنجازات		
المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	
64710	57.70	48000	43.55	17653	53.55	15400	44.80	الصناعة
5825	5.10	12005	10.90	4990	15.14	4140	19.95	الزراعة
41555	37.80	50252	45.60	10318	31.30	11114	40.25	القواعد الهيكلية الإجتماعية و الصناعية
11209	100	11025	100	32961	100	27684	100	المجموع

المصدر: - وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية: التقرير العام للمخطط الرباعي 1970-1973، ص: 85.

- جمال الدين لعويسات، مرجع سابق، ص 40

تميزت إستراتيجية التنمية الاقتصادية خلال 1970-1979 ، بإعطاء السلطات العمومية الأولوية الكبرى للاستثمارات الصناعية¹، حيث بلغت الصناعة في المخطط الرباعي الأول و الثاني، نسبة 53,55% و 57,70% على التوالي من إجمالي الاستثمارات ، في حين نجد قطاع الزراعة لم

¹ -موسى فؤاد، التضخم والتنمية في الوطن العربي، بيروت ،مؤسسة الأبحاث العربية، ط:1983، ص ص 48 و 49

يحظى إلا بنسبة 15,14 و 5,10 على التوالي ، هذا راجع إلى طبيعة السياسة المنتهجة التي تهدف إلى إقامة الصناعة المصنعة، هذا ما يتطلب إنفاق ضخم إلى جانب التكنولوجيا الدقيقة . ما يلاحظ أن القطاع الصناعي لم يصل إلى الأهداف المرجوة منه، وبالتالي أثر سلبا على باقي القطاعات الأخرى.

جدول رقم 2-12- تصنيف الاستثمارات حسب القطاعات في المخطط الخماسي الأول:

1984-1980

الوحدة : 10⁶ دج

رخص المدفوعات		البرامج المسجلة في المخطط الخماسي I			القطاعات
ما بعد	84 - 80	المجموع	البرامج الجديدة	باقي التنفيذ	
57.2	154.50	211.7	132.2	79.5	الصناعة
14.70	63.0	77.7	49.3	28.4	المحروقات
12.30	47.10	59.40	41.60	17.80	الفلاحة
2.80	13.00	15.80	13.40	2.40	النقل
8.2	37.9	56.1	36.2	199	الهيكل الاقتصادية
32.00	60.00	92.50	58.00	34.50	السكن
23.50	42.20	65.70	33.40	30.30	التربية و التكوين
04.70	16.30	21.00	14.30	6.70	الهيكل الاجتماعية
03.70	09.60	13.30	10.90	2.40	التجهيزات الاجتماعية
05.00	20.00	25.00	21.60	3.40	مؤسسات الإنجاز
159.9	400.60	560.50	363.9	196.9	المجموع

source : A.Benachenhou, op, cit, p249.

تحليل معطيات المخطط الخماسي الأول 1984-1980:

يرمي هذا المخطط إلى:¹

¹ - محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 ، ص 5.

- مضاعفة الجهود لإتمام المشاريع المتبقية من الفترة السابقة، في أسرع وقت وبأقل تكلفة ممكنة، مع استدراك التأخر المتراكم في بعض القطاعات.
- مراجعة سياسة التنمية على أساس اعتماد أولوية الاستثمار في قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية بنسبة عالية، هي أكثر من 51% من مجموع استثمارات الفترة.
- إستغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة (سواء مادية أو بشرية) .
- رفع قيمة الإستثمارات العمومية في قطاع الفلاحة و الري.
- البحث على تكامل المشاريع المقبلة، والمشاركة الموسعة أكثر فأكثر للقدرات الوطنية ، كما يجب أن يكون أحد وسائل التأطير نقل التكنولوجيا، الذي لا يمكن أن يتحقق بأي حال من الأحوال بمجرد استيراد التكنولوجيا ، أي استشارة كل الأطراف المعنية بعملية التنمية
- الاستعمال العقلاني للطاقة الوطنية، والتحكم في البرامج الجديدة، والتقييم الصارم لها، من أجل تطوير القدرات الوطنية لعملية التراكم.
- دمج و تأطير القطاع الخاص قصد توجيهه نحو مساهمة فعليه في مجهود التنمية .
- تنظيم الاقتصاد، وإعادة هيكلة المؤسسات واستقلاليتها (التوجه نحو اللامركزية أكثر) إضافة إلى هذه الأهداف الكيفية التي جاء بها المخطط الخماسي الأول في المجال الصناعي ، هناك أهداف أخرى كمية يطمح لتحقيقها ، والمتمثلة في الزيادة السنوية على مستوى الإنتاج الداخلي الخام 8% في المتوسط ، والبرنامج الذي يعمل ويسمح بتحقيق ذلك، يعمل بـ: 400,6 مليار دينار جزائري ، حيث 200 مليار دج موجهة لتمويل البرامج التي شرعت في إنجازها، خلال المخططات السابقة والتي لم يتم إنجازها.
- من جهة أخرى ، فإن إستيراد السلع و الخدمات محدد بحوالي 6% من الميزان المسجل خلال الخطط السابقة ، وقيمة 60 مليار دينار مخصص لخدمة الديون الأجنبية.
- من خلال الجدول رقم 02 نلاحظ أن المخطط الخماسي الأول قد تضمن برنامجين للإستثمار :

- البرنامج الأول: خاص بالمشروعات التنموية السابقة، التي لم يتم بعد إنجازها، حيث بلغت فيه

حصة الصناعة 79.5 مليار دج من أصل مجموع الإستثمارات الباقية 196.9 مليار دج، أي حوالي 40.37% .

- البرنامج الثاني:

يتعلق بالبرنامج الجديد أي الإستثمارات المخصصة للفترة 1980-1984 . من خلال الجدول نلاحظ أن حصة الصناعة تقدر بـ : 132.2 مليار دج من مجموع 363.9، أي نسبة 36.3% ، حيث بلغت حصة

المحروقات 49.3 مليار دج، بنسبة : 37.08% من حصة الصناعة . أي أن السياسة التنموية الجديدة أخذت في توجيه الاستثمارات نحو الصناعات الأخرى، عوض عما كانت عليه في الفترات السابقة.

جدول رقم : 2- 13 - تصنيف الاستثمارات حسب القطاعات في المخطط الخماسي الثاني.

الوحدة:106دج.

المصدر: التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، ص117.

هيكلية المصاريف %	المصاريف المتراكمة			تكاليف البرامج			القطاعات
	المساهمات المؤقتة	المساهمات النهائية	المجموع	المجموع	البرامج الجديدة	ما تبقى من سنة 1984	
14.40	25.50	53.50	79.00	115.42	81.08	34.34	الفلحة و الري
31.60	165.00	9.20	174.20	251.60	198.70	52.9	الصناعة
03.50	19.00	-	19.00	33.20	25.00	8.20	وسائل الإنجاز
02.70	15.00	-	15.00	21.52	15.11	6.41	وسائل النقل
02.90	15.85	-	15.85	25.01	11.36	13.65	التخزين و التوزيع
01.40	7.50	10.50	8.00	14.00	6.65	7.35	البريد و المواصلات
08.30	4.21	41.29	45.50	62.96	27.76	35.20	المنشآت الإقتصادية أساسية
27.20	67.30	82.15	149.45	246.33	130.28	112.05	المنشآت الاجتماعية أساسية
08.40	1.77	42.33	44.00	58.34	25.67	32.67	التجهيزات الجماعية
100	321.13	228.87	550.00	828.38	521.62	306.77	المجموع

تحليل معطيات المخطط الخماسي الثاني: 85-89:

يشكل المخطط الخماسي الثاني، مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد، حيث

يسعى إلى بلوغ غايتين:

• تنظيم مختلف الأنشطة التنموية، مع مراعاة القيود الخاصة بالمرحلة الراهنة، و الوسائل الممكن

تعبئتها من جهة، مع إدراجه في منظور طويل الأجل.

• صورة الجزائر في التسعينات، تتوقف على ما تم إنجازه خلال عام 1985 إلى غاية 1989.

- يهدف المخطط الخماسي الثاني إلى تحقيق مايلي:¹
- تحسين مستوى تلبية حاجيات السكان المتزايدة.
- المحافظة على الإستقلال الإقتصادي، عن طريق التحكم في الموازنات المالية الخارجية.
- المحافظة على موارد البلاد الغير قابلة للتجديد.
- المراقبة الدائمة لشروط تعبئة القروض الخارجية.
- تحسين فعالية جهاز الإنتاج وتحديد المشاريع الجديدة الضرورية منها، والتي يشترط فيها أن تدار بصرامة في عملية إنضاجها قبل إتمامها..
- ترقية و تنمية الإستثمارات المتعلقة بإعادة الهيكلة للصناعة.
- العمل على إنهاء البرنامج الباقي إنجازه من المخطط الخماسي الأول، و التكفل الفعلي بإنجاز البرامج المسجلة خلال المخطط الخماسي 85 - 89.
- إبقاء القطاع الصناعي بمثابة القطاع الرئيسي، لجميع وسائل الدفع الخارجية.
- محاولة القضاء على عدم التوازن ما بين المدن الحضرية و القرى الريفية، من خلال إقامة مشاريع إستثمارية في المناطق المحرومة.
- أما من جانب الأهداف الكمية:
- إرتفاع PIB بمعدل سنوي يفوق 6.5 %.
- زيادة المحروقات بنسبة 4% (نظرا للتقلبات الإقتصادية العالمية).
- الصناعة التحويلية ترتفع ب 9 % سنويا (10% من القطاع الخاص).
- صناعة الحديد و الصلب، يتوقع إرتفاعها ب : 9 %.

يتضح من الجدول رقم: 2- 13- أن:

البرامج الجاري إنجازها إلى غاية 1984، تخصص لها مبالغ مالية تقدر بـ 306.77 مليار دج أي حوالي 55 % من نفاقات الإجمالية للمخطط، حجم إجمالي النفاقات إستثمارية يتوزع بـ: 56.6 % للقطاعات المنتجة (فلاحية، ري....) و 43.5 % للباقي.

ما تجدر ملاحظته أن القطاع الصناعي، قد حظي بأكبر حصة من المصاريف (174.20) من مجموع المصاريف المخصصة لقطاع الإستثمارات.

1-3- تقييم إستراتيجية التنمية خلال الفترة 1970 - 1989:

¹ - التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني، وزارة التهيئة العمرانية، جانفي 1985، ص ص 133 - 142 و 170 .

رغم الإيجابيات التي تحققت خلال هذه الفترة، إلا أنها عرفت عدة إختلالات و نقائص في جميع الميادين.

حيث تم صرف مبالغ ضخمة على القطاع الصناعي، زيادة على تلك التكنولوجيا الدقيقة و المكثفة، الآتية من الخارج، في شكل تجمعات صناعية (مفتاح في اليد منتج في الغد...).

ارتفاع أسعار البترول أدى الى زياد الإستيراد من الخارج لتمويل التنمية، و تحقيق أهدافها بسرعة من جهة و ربح ثقة الموردين الماليين الدوليين من جهة ثانية.

هكذا، نقول أن الجزائر زادت من وارداتها من التجهيزات المصنعة و نصف مصنعة، و غياب إيراداتها من جهة مقابلة، للقيم المضافة الصناعية خارج الموارد الطاقوية (النمو التراكمي للواردات التكنولوجية)، هذا ما خلق تبعية تكنولوجية كبيرة، خصوصا تلك المتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات الغربية.

إن انهيار أسعار المحروقات في 1986، أدى إلى حدوث صدمة اقتصادية للجزائر، فاتضحت جليا الإختلالات الهيكلية التي تميز الاقتصاد الوطني و التي كانت متسّرة طيلة حقبتين من الزمن وراء الصادرات البترولية، بالتالي تمثل هذه الفترة أصعب مرحلة مرت بها التنمية في الجزائر.

يمكن تلخيص مخلفات هذه الإستراتيجية في النقاط التالية:

- زيادة ديون الدولة، بسبب انخفاض أسعار الفائدة لدى الأسواق الدولية.

- إعطاء الأولوية الكبرى للصناعة و إهمال قطاع الزراعة، مما زاد من التبعية الغذائية للخارج.

- فشل القطاع الصناعي، و من ثم عجزه عن تلبية حاجيات القطاع الزراعي، مما دفع بهذا الأخير نحو التدهور.

- ارتفاع نسبة الاستيراد من السلع الاستهلاكية الراجع إلى فشل الثورة الصناعية في تلبية الحاجات

المتزايدة للمجتمع، مما أدى بالاقتصاد الجزائري إلى إستيراد المواد الواسعة الاستهلاك¹

كل هذه النتائج المذكورة و غيرها، كانت كبدائية لوضع إصلاحات اقتصادية جديدة للفترة الموالية (التسعينات)، تمثلت في انتهاج نظام جديد و هو اقتصاد السوق.

2- سياسة الأسعار في فترة 1970 – 1989:

خلال هذه الفترة، تم تعويض سياسة تثبيت الأسعار بسياسة إنتقائية للأسعار، تهدف إلى المحافظة على استقرارها ضمن أهداف الخطة الاقتصادية، من أجل تجنب حدوث قوى تضخمية، أي أن المخطط

¹ Dominique Badillo, projections alimentaires et developpement agricole, analyse des priorites agro-alimentaires de l'Algerie à partir d'une étude prospective, monde en developpement, vol 29, 1980, p109.

الرباعي الأول و الثاني، المخطط الخماسي الأول و الثاني، تأخذ بعين الاعتبار سواء الاسواق الأجنبية أو المحلية في تحديد الأسعار.

و قد تضمنت هذه المرحلة عدة أنظمة لتحديد الأسعار:

2-1 - نظام الأسعار خلال فترة 1972 – 1979:

وتلخص في مايلي¹:

2-1-1 -الأسعار الثابتة "Les prix fixes":

كل المنتجات ذات الإستهلاك الواسع (القهوة، السكر...) و بدون إستثناء، يحدد لها سعر ثابت، من أجل خلق نوع من الإستقرار في الأسعار، هذا النظام معمول به في جميع أنحاء الوطن.

2-1-2 -الأسعار الخاصة: " Les prix speciaux "

يطبق هذا النوع من الأسعار، على المنتجات الزراعية، وعلى بعض المنتجات الصناعية التي تدخل في صناعة المنتجات الزراعية، حيث يتم تحديد أسعار خاصة لهذه المنتجات، مستقلة عن سعر تكلفتها، ليغطي في الأخير الفارق بدعم مدفوع من طرف الدولة.

2-1-3 - الأسعار المستقرة: " Les prix stabilisés "

هذا النوع من الأسعار يطبق على المشاريع الإستثمارية لمواد البناء، مثل الإسمنت، الخشب... الخ، للمحافظة على استقرار الأسعار.

إذن: هذا النظام يهدف إلى القضاء على تقلبات الأسعار لتكلفة إنجاز المشاريع الإستثمارية.

2-1-4 - أسعار المراقبة: " Les prix contrôles "

يخص الأسعار التي لم يتم ذكرها في الأنظمة السابقة، و تكون خاضعة للرقابة المباشرة من طرف الإدارة، عن طريق تحديد سقف الربح أو هامش له².

استمرت هذه الأنظمة إلى غاية 1982، أين تم إدخال نظام جديد للأسعار من خلال المخطط الخماسي الأول.

2-2- نظام الأسعار خلال الثمانينات: 1980 - 1989:

2-2-1 -الأسعار المحددة مركزيا:

¹ -Abd Allah Ali," Toudret, le coût de la vie en Algérie depuis 1962", OPU, Alger, 1982, p13

² -M, H.Benissad, opcit, PP 58et 60.

حسب المرسوم رقم 75-37 المؤرخ في 29 أبريل 1982، فإن نظام الأسعار المحدد مركزيا، يتعلق بالمنتجات و الخدمات الإستراتيجية ذات الإستهلاك الواسع، التي لها انعكاس على القدرة الشرائية للمستهلكين أو الإقتصاد الوطني.

2-2-2- أسرار المراقبة " Les prix surveilles "

يطبق هذا النظام على كل المنتجات و الخدمات التي لم تذكر في النظام الأول، و التي تطورها لا يؤثر على القوة الشرائية للأفراد.

تتم مراقبة هذه الأسعار عن طريق مستوى العلاقات التعاقدية بين الأعوان الإقتصاديين، و عن طريق الوضع الإجباري لأسعار كل المنتجات، و الخدمات المحلية المستوردة والمعروضة في السوق الوطني.

المطلب الثاني: مظاهر التضخم و طبيعته في الاقتصاد الجزائري خلال

1970 – 1989

" التضخم، ظاهرة اقتصادية، تعبر عن الحركة الصعودية المستمرة للأسعار ، تنتج عن فائض الطلب الزائد عن مقدرة العرض ".

من خلال هذا التعريف، تتضح أهمية دراسة حركات الأسعار، من خلال تطور مؤشر الأسعار في الفترة 1970 – 1989، ثم تليها دراسة معامل الإستقرار النقدي، الذي يوضح عما إذا كانت هذه الأرقام القياسية تشكل حقيقة تضخم أم لا ، ومن ثم تحديد طبيعته .

1- تطور الرقم القياسي للأسعار :

حسب الديوان الوطني للإحصائيات:ONS، يمكن قياس مؤشر الأسعار من الأثمان الخاصة بالاستهلاك.

توجد ثلاث مؤشرات لأسعار الإستهلاك هي:

- مؤشر يتعلق بالجزائر (المستوى الوطني).

- مؤشر يتعلق بالمدينة الجزائر وضواحيها.

اقتصرت دراستنا في هذا المجال على المؤشر المتعلق بالجزائر على المستوى الوطني، و يمكن

إيضاح ذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم: 2-14- يمثل تطور مؤشر الأسعار السنوي ما بين 1970-1989:

100=1989

1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980
100	91.5	86.4	80.4	71.6	64.8	59.9	56.2	53.47	46.4
9	6	7	12	10	8	7	5	15	9

source :

Collections statistiques N⁰:125, Rétrospective des comptes économiques de la nation

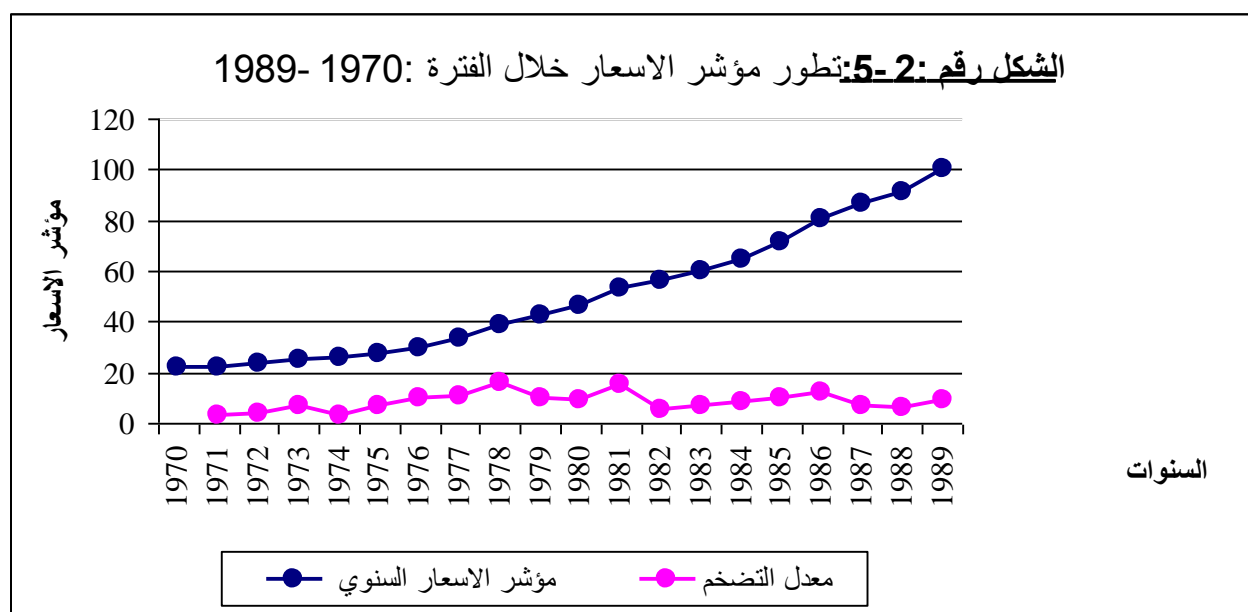
1963à2004, Office National des Statistiques, Alger, 2005

من خلال الجدول ، نلاحظ ان الأسعار تتضاعف من سنة إلى أخرى، هذا يدل على ان هناك حركة

تصاعدية للأسعار تنبئ بوجود فجوات لتضخم .

1979	1978	1977	1976	1975	1974	1973	1972	1971	1970	
42.5	38.5	33.3	30	27.2	25.5	24.8	23.2	22.3	21.7	المؤشر السنوي
10	16	11	10	7	3	7	4	3	5.7	التغيير%

يمكن إعادة بناء معطيات الجدول رقم 2-14 في شكل منحنى بياني في الصورة التالية:



source : Collections statistiquesN⁰:125, Rétrospective des comptes économiques de la nation 1963à2004, Office National des Statistiques, Alger, 2005

من المنحنى يتضح ،أن حركة الأسعار كانت في إرتفاع مستمر، نتيجة طبيعة المرحلة الإقتصادية التي كانت تباشر فيها سياسة التنمية ذات التكاليف الباهظة.

خلال المخطط الرباعي الأول70-73، نلاحظ أن الأسعار تتزايد بمعدلات منخفضة"1973 (حرب أكتوبر)" حيث وصل معدل التضخم في المتوسط الى :4.96%

أما المخطط الرباعي الثاني74-77: نجد أن الأسعار تتزايد بمعدلات متوسطة وصلت إلى6.93% في المتوسط نظرا لزيادة المنشآت القاعدية.

أما المخطط الخماسي الأول: 80-84: نلاحظ أن معدل إرتفاع الأسعار كان يرتفع كذلك بمعدلات متوسطة بسبب نظام تحديد الأسعار (قانون 1982). وصل معدل التضخم في المتوسط إلى 8.23%

أخيرا المخطط الخماسي الثاني: 85-84: مؤشر الاسعار في تزايد مستمر لكن بمعدلات متناقصة، خاصة في سنة 1986 نتيجة أزمة البترول. ووصل معدل التضخم في المتوسط إلى :8.54%

تميزت الفترة1970-1989بارتفاعات متزايدة في الأسعار ، حيث وصل معدل تضخم فيها إلى 7.49%، وهذا راجع إلى تحرير المزيد من الأسعار في تلك الفترة .

2- تطور الرقم القياسي الضمني:

يتم تحليل الرقم القياسي الضمني للاسعار من خلال الجدول التالي:

جدول رقم: 2-15- تطور الرقم القياسي الضمني خلال الفترة 1970 –1989: الوحدة: 10² دج

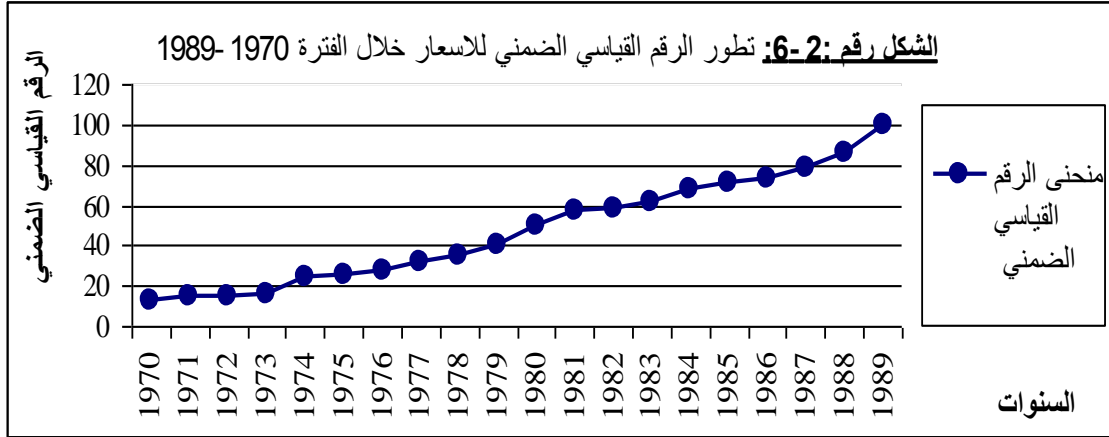
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمراحل تطور التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1962-2007

3,17	13	90 900	24 012	1970
15,38	15	80 599	24 942	1971
0,00	15	102 703	30 318	1972
6,67	16	106 619	34 505	1973
50,00	24	114 610	55 227	1974
8,33	26	120 392	61 445	1975
7,69	28	130 489	73 817	1976
14,29	32	137 351	86 966	1977
9,38	35	150 008	104 559	1978
14,29	40	161 225	128 097	1979
25,00	50	162 500	162 500	1980
14,00	57	167 375	191 400	1981
1,75	58	178 087	207 600	1982
6,90	62	187 704	233 700	1983
9,68	68	198 215	267 600	1984
4,41	71	205 549	291 300	1985
2,82	73	206 371	299 500	1986
8,22	79	204 927	323 700	1987
8,86	86	202 877	349 500	1988
16,28	100	211 804	423 300	1989

Source: World Development Indicators database, World Bank, Avril 2005 .

من خلال الجدول، يتضح لنا أن الرقم القياسي الضمني يتزايد من سنة إلى أخرى، مما يدل على أن الأسعار في تزايد مستمر.

يمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البياني التالي:



source: World Development Indicators database, World Bank, Avril 2005

تميزت سنوات بارتفاعات عالية في معدلات التضخم، المكشوف عليه بمعيار الرقم القياسي الضمني للأسعار، حيث سجل أعلى معدل له سنة 1974 (50%)، أما سنة 1972 فشهدت استقرار نقدياً (0%) ، واخيراً وصل معدل تضخم للمؤشر الضمني في متوسط الفترة إلى: 8.95%

3- معامل الاستقرار النقدي في الجزائر :

بناء على معطيات و إحصائيات البنك الجزائري، يمكن وضع الجدول التالي الخاص بتطور معامل الاستقرار النقدي من سنة 1970-1989.

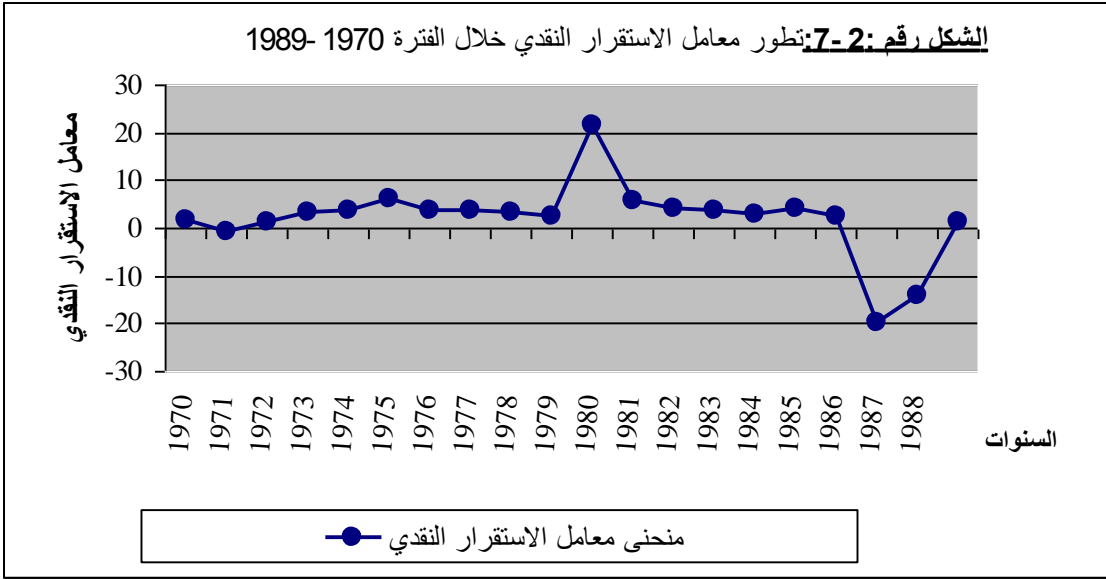
جدول رقم 2-16- تطور معامل الإستقرار النقدي 1970-1989:

الوحدة: 10⁶ دج

السنوات	حجم الكتلة النقدية	معدل نمو الكتلة النقدية	الناتج المحلي الإجمالي الثابت	معدل نمو PIB	معامل الاستقرار النقدي	ملاحظات
1970	13 075	13	90 900	8,86	1,47	تضخم
1971	13 925	7	80 599	-11,33	-0,62	انكماش
1972	18 139	30	102 703	27,42	1,09	استقرار
1973	20 362	12	106 619	3,81	3,15	تضخم
1974	25 770	27	114 610	7,49	3,60	تضخم
1975	33 748	31	120 392	5,05	6,14	تضخم
1976	43 604	29	130 489	8,39	3,46	تضخم
1977	51 951	19	137 351	5,26	3,61	تضخم
1978	67 459	30	150 008	9,21	3,26	تضخم
1979	79 689	18	161 225	7,48	2,41	تضخم
1980	93 539	17	162 500	0,79	21,52	تضخم
1981	109 154	17	167 375	3	5,67	تضخم
1982	137 890	26	178 087	6,4	4,06	تضخم
1983	165 926	20	187 704	5,4	3,70	تضخم
1984	194 717	17	198 215	5,6	3,04	تضخم
1985	223 860	15	205 549	3,7	4,05	تضخم
1986	227 016	1	206 371	0,4	2,50	تضخم
1987	257 896	14	204 927	-0,7	-20,00	انكماش
1988	292 965	14	202 877	-1	-14,00	انكماش
1989	308 147	5	211 804	4,4	1,14	استقرار

Source : Bulletin statistique de la banque d'Algérie, op.cit, p14 et 29

يمكن إعادة صياغة الجدول رقم 2-16 ، في شكل منحنى بياني يفسر تطور معامل الإستقرار النقدي خلال الفترة: 1970-1989.



Source : Bulletin statistique de la banque d'Algérie, op.cit, p 14 et 29

سنتي 1970 و1972 عرفت استقرارا نقديا، حيث وصل معدل الاستقرار فيها إلى 1.47 و1.09 على التوالي.

أما سنة 1971 فشهدت حالة انكماش، تفسر ببطئ الناتج المحلي الإجمالي في تغطية كمية النقود الفائضة .

سنوات: 1973-1979:

بلغ معامل الاستقرار النقدي أقصى حد له سنة 1975: (6.14) وترجع أسباب ارتفاع هذا المعامل إلى عدة أسباب من أهمها:

- زيادة الإنفاق الحكومي لتمويل حرب أكتوبر 1973.
- تأميم المحروقات يعتبر ضمان أحسن لاستمداد العملات الصعبة الضرورية لشراء الأجهزة، ومن جهة ثانية اطمئنان الممولين الأجانب عن مقدرة الجزائر في الوفاء لديونها¹، وبالتالي زيادة حجم الاستثمارات من خلال مخططات التنمية.

• كما أن ارتفاع أسعار البترول يمثل ارتفاعا في مقابلات الكتلة النقدية

أما مرحلة الثمانيات : (1980-1989):

نلاحظ من الجدول رقم 2-16 :

¹ - احمد هني ، المديونية ، سلسلة المعرفة الاقتصادية ، موفم لنشر ، الجزائر 1992، ص76

- أن وسائل الدفع المتاحة في الجزائر عرفت انتعاشا وتطورا خطيرا ، حيث انتقلت الكتلة النقدية M2 من 93,53 مليار دج سنة 1980 إلى 308,15 مليار دينار سنة 1989 ، أي أنها تضاعفت بـ: 2.3 مرة ، وبالمقابل نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة منخفض، بحيث لم يتضاعف سوى بـ: 0.3 مرة، بانتقاله من 162.5 مليار دينار سنة 1980 إلى 211.804 مليار دج سنة 1989
- هذا مايفسر ارتفاع معامل الاستقرار النقدي حيث وصل إلى : 21.52 سنة 1980، وتراوحت قيمته ما بين 5 و6 ما بين 1981 و1986، بينما سنتي 1987، 1988 فقد شهدت انكماشات نقدية:-20،-14 واخيرا سنة 1989 تميزت باستقرار نقدي .

المطلب الثالث: مصادر التضخم في الجزائر خلال سنة 1970-1989:

بعد أن تطرقنا لمظاهر التضخم ومحدداته في الجزائر، تبين لنا مدى أهمية دراسة أسبابه، لأن معرفة منابعه، تعتبر قاعدة أساسية يركز عليها في بناء خطة كفيلة بمعالجته.

كما للتضخم أسباب ظاهرية، هناك أسباب خفية، تستدعي القيام بدراسة عميقة له، تتمحور حول تحليل مختلف الميكانزمات التي تحرك الإقتصاد الوطني، وعلاقة ذلك بالتشكيلة الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع، كما يجب علينا دراسة مختلف الأزمات الإقتصادية (1986 مثلا) التي لها علاقة بالتضخم.

انطلاقا من هنا، فالبحث في مصادر التضخم في الجزائر، يعني البحث في تفسيرات النظريات المرتبطة بالنظرية النقدية، نظرية ميزان المدفوعات ونظرية تقسيم الدخل، حيث ان تزايد الطلب الداخلي الناتج عن الإرتفاعات المستمرة في المداخل، الغير مبررة لا بتحسين إنتاجية العمل، ولا بنقص اليد العاملة، فارتفاع تكاليف الإنتاج ليس فقط الناتجة عن ارتفاع الأجور، ولا عن أسعار السلع التجهيزية و المنتوجات الوسيطة فحسب، بل أيضا الناتجة عن التسيير الغير محكم لوسيلة الإنتاج ونهب أصول الشركات، باستعمال وسائل غير قانونية، خلق النقود عن طريق ديون الإستغلال والإستثمار، التي لم يتم فيها أبدا إكمال هذه الحلقة في المدة المحددة لها¹.

وعليه سنحاول حصر أسباب التضخم في النقاط التالية:

إرتفاع الطلب، التزايد في تكاليف الإنتاج، خلق النقود بدون مقابل.

أي: هناك أسباب نقدية ومالية، أسباب هيكلية بالإضافة إلى الأسباب المؤسسية.

1- الأسباب النقدية والمالية :

1-1- الأسباب النقدية:

عرض النقود غير مستقل عن التنمية الإقتصادية وطبيعة التسيير، ونظرا لسياسة التسيير المخطط المنتهجة غداة الإستقلال من طرف الجزائر، فإنه من الضروري توفير الإحتياجات المالية اللازمة لتمويل هذه المشاريع التنموية، لكن وأمام نقص الإدخار الوطني كمصدر لتمويل هذه الإستثمارات، أصبح اللجوء إلى الإقتراض المحلي أو الأجنبي أمرا ضروريا ومحتما، بالإضافة إلى الإعتماد على مزيد من الإصدارات النقدية من طرف البنك المركزي، مما زاد من حجم الكتلة النقدية، في حين أن القطاعات كانت تتميز بضعف مردوديتها (سواء قطاع الصناعة، الفلاحة، الخدمات...)، وهو ما دفع بالإقتصاد نحو التضخم،

¹ - Mourad Benachenhou, " Inflation, dévaluation et marginalisation", Dar Echarifa, Alger, 1993, P5

لتنتمى الأسواق الغير رسمية، وتنخفض أحجام السلع المعروضة بسبب الإحتكار وسيطرة القطاع الخاص¹.

في هذا الشأن يقول الأستاذ أحمد هنى :

(نلاحظ أن البلدان التي تهدف في إطار خطتها للتنمية، إلى إخضاع النقود والعملة إلى هذه الخطة، هي البلدان التي لم تتمكن من جعل هذه العملة والنقود كوسيلة نشيطة في التنمية، أو في علاقاتها الدولية).

كما يقول أيضا الإقتصادي pierre berger في كتابه " la monnaie et ses mécanismes " :
(النقود مثل الأكسجين الضروري للحياة، تحرق المنشأة إذا توفرت بإفراط ، وتعتبر وسيلة و ميكانيزم لتطور الإقتصاد ، لكن في بعض المرات تترك إختلالا خطيرا ، عندما تصدر النقود بسهولة تامة دون مراقبة)².

من هذا المنطق، ارتأينا تقسيم الدراسة إلى العناصر التالية:

- مختلف الهيئات الممولة للإستثمارات المسطرة عبر المخططات التنموية، لتسليط الضوء على المصادر المسؤولة أو المتسببة في الإفراط النقدي.
- دراسة تطور الكتلة النقدية و مكوناتها.
- مقابلات الكتلة النقدية و تقلباتها.
- تطور ميزانية الدولة (من حيث النفقات و الإيرادات).

1-1-1 الهيئات الممولة للإستثمارات خلال 1970 – 1989:

● مرحلة السبعينات: 1970 – 1979:

إنطلاقا من سنة 1970 ، أصبح تمويل الاستثمارات العمومية من مهام النظام المصرفي، حيث يقوم هذا الأخير بمنح قروض متوسطة الآجال، وفق إمضاء إتفاقية القرض بين البنك الممول و المؤسسة المكلفة بالمشروع، هكذا يحق للمشاريع الإستثمارية و المدرجة عبر المخططات، و المعتمدة من طرف البنك الجزائري للتنمية، في الحصول على تمويلات من الجهاز المصرفي، غير أن المشاريع الأخرى الغير إنتاجية، أو ذات إنتاجية طويلة (الهيكل القاعدية...)، فتحصل على قروض ذات آجال طويلة من طرف الخزينة العمومية.

● مرحلة الثمانينات: 1980 – 1989:

¹ - بلعزوز بن علي ،مرجع سابق،ص166

² - Berger pierre, la monnaie et ses mécanismes, édition bouchene, Alger, 1993, P108.

حسب المرسوم الوزاري رقم 975 بتاريخ 06 فيفري 1979، تم اتخاذ عدة إجراءات تتعلق بإعادة النظر في حلقة تمويل الإستثمارات المخططة، و هذا بالإعتماد على:

- وضع معدل فائدة متغير حسب كل قطاع.
- إعادة النظر في مدة القروض، و بصورة إستثنائية مدة الإعفاء من التسديد.
- منح قروض، من أجل تدعيم رأس المال العامل للمؤسسات العمومية.
- الأخذ على عاتق الدولة نفاقات الهياكل القاعدية و التكوين.

1-1-2 عرض النقود:

1-1-2-1 الكتلة النقدية و تطورها خلال 1970 – 1989:

إن الباحث في مجال تطور الكتلة النقدية، يلاحظ أن هناك زيادة شديدة في مكوناتها نتيجة الإصدارات النقدية المتكررة، أو ربما نتيجة عملية خلق النقود من طرف البنوك التجارية. و لتحليل الوضعية الإقتصادية يمكن وضع الجدول التالي:

جدول رقم: 2-17- تطور الكتلة النقدية و مكوناتها خلال الفترة 1970 – 1989:

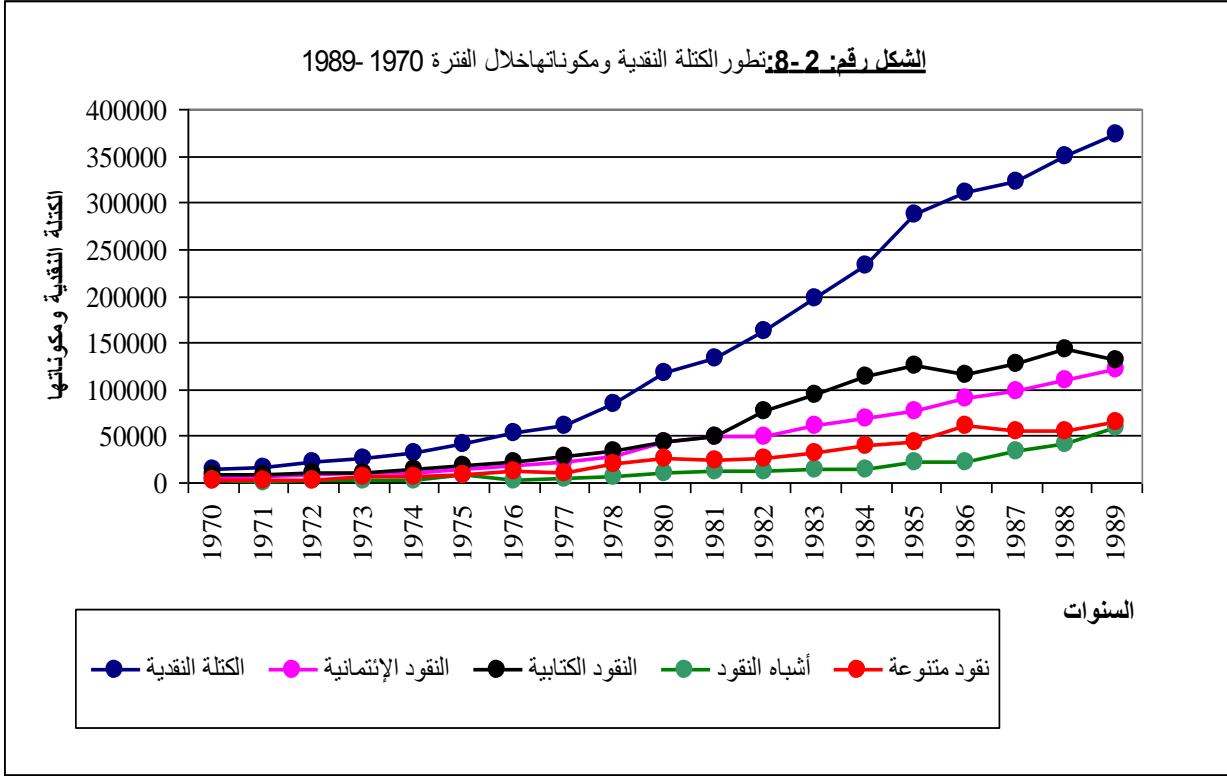
الوحدة: مليون دج

السنوات	الكتلة النقدية	النقد الإئتمانية	النقود الكتابية	أشباه النقود	نقود متنوعة
1970	14405	4735	6890	1451	1329
1971	15928	5699	7252	974	2003
1972	21043	7049	9699	1393	2310
1973	25859	8817	10288	1437	5314
1974	30955	10450	12982	1524	5999
1975	40719	12742	17842	7252	8362
1976	53129	17241	22395	2529	10964
1977	60181	20573	27425	3402	8781
1978	84729	27369	33343	5238	18779
1980	118000	42300	42100	9100	24400
1981	132500	48000	49200	11200	23200
1982	162900	49100	76100	12500	24900
1983	197000	60000	92700	13100	30900
1984	232837	67461	112973	14284	38119
1985	287762	76642	125587	21630	42272
1986	309526	89360	115458	22199	60309
1987	321936	96865	127041	33990	55040
1988	348509	109754	142451	40758	55544
1989	373104	121169	130142	58134	63658

Source : Bulletin statistique de la banque d'Algérie, op.cit, pp 14 et 29

نلاحظ أن مكونات الكتلة النقدية، تتزايد من سنة إلى أخرى، غير أن أشباه النقود إنخفضت في سنة 1971 إلى غاية سنة 1973، ثم ارتفعت في سنة 1974 إلى 1.524 مليون دج و: 7252 مليون دج سنة 1975، ثم انخفضت في سنوات 76-77-78 على التوالي، ثم بعد ذلك بدأت في الارتفاع تدريجيا إلى غاية 1989.

و بصفة عامة: أشباه النقود كانت في مرحلة السبعينات في تذبذب بسبب إرتفاع و إنخفاض الودائع لأجل، غير أنه في سنة 1980 و إلى غاية سنة 1989، عرفت أشباه النقود زيادة مستمرة. و يمكن تلخيص معطيات الجدول رقم 07 في صورة منحني كمايلي:



Source : Bulletin statistique de la banque d'Algérie, op.cit, pp 14et29

إن اتجاه منحني حجم الكتلة النقدية تصاعدي، حيث تتزايد الكتلة النقدية من سنة إلى أخرى، نتيجة الإصدار النقدي لتمويل مختلف عمليات التنمية المنتهجة آنذاك.

2-2-1-1 مقابلات الكتلة النقدية و تطورها:

بعد أن تطرقنا لتطور مكونات الكتلة النقدية، يجب معرفة مختلف العناصر المقابلة لهذه الكتلة ، لأنها تساعد على تحليل أسباب زيادة الكتلة النقدية، و من ثم الجهة المسؤولة على ظهور التضخم. يمكن توضيح تطور مقابلات الكتلة النقدية وفق الجدول التالي:

جدول رقم: 2-18- تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال 1970 – 1989:

الوحدة: 10⁶دج

السنوات	ذمة نحو الاقتصاد	ذمة نحو الدولة	ذمة نحو الخارج
1970	6925	5969	1511
1971	8429	5974	1525
1972	13611	5326	2296
1973	18469	5379	4580
1974	21851	3842	7160
1975	29009	7314	6485
1976	37253	8863	9817
1977	40109	14375	9076
1978	51664	24795	11023
1980	68530	33000	16500
1981	88540	25100	18819
1982	112817	36100	13900
1983	132968	52600	11345
1984	155031	67742	9315
1985	174615	76633	14885
1986	176922	101087	9318
1987	180608	123188	9140
1988	191944	147245	9271
1989	209387	157204	6513

Source : Bulletin statistique de la banque d'Algérie, op.cit, pp 14et29

ما يمكن ملاحظته، ذمة نحو الاقتصاد تزيد بمعدل نمو مرتفع، بالمقارنة مع ذمة نحو الدولة و ذمة نحو الخارج، و هذا يرجع إلى تطور و إرتفاع مداخل البترول، التي تقلل من فائدة البنوك، ثم زيادة الطلب على القروض.

2-1 تطور ميزانية الدولة خلال فترة: 1970 – 1989:

طبقا لقانون المالية 1970، تم دمج الميزانيتين (ميزانية التجهيز و التسيير) معا في ميزانية واحدة، حيث هناك نفقات للتجهيز و نفقات للتسيير، يقابلها إيرادات تمويل هذه النفقات.

1-2-1- مكونات ميزانية الدولة:

تتكون الميزانية العامة لدولة من نفقات وإيرادات لتمويلها .

1-1-2-1 الإيرادات العامة وتطورها في الفترة 1970-1989:

هي عبارة عن مجموع الإيرادات التي تتحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة¹، من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الإقتصادي، نجد في قمتها الجباية البترولية والضرائب الأخرى، وقد اهتمنا هنا بالإيرادات الضريبية، لكونها عامل أو سبب يخلف مجالات عديدة للتضخم .

الضرائب : هي أهم مورد مالي في ميزانية الدولة، تتنوع بتنوع المداخل المفروضة عليها، وأهم هذه الضرائب نذكر :

• الضرائب على الدخل :

لقد ظهرت الضرائب على الدخل في إنجلترا من سنة 1799 ، لتطبق بعد ذلك على جميع بلدان العالم² ، يتم اقتطاعها مباشرة من الدخل، وبالتالي تدخل في تحديد سعر التكلفة ، ليتحملها المستهلك بصفة مباشرة في حالة اقتطاعها من أصحاب الأعمال، وفي الأخير ارتفاع الضرائب يزيد من ارتفاع الأسعار .

• الضريبة على النفقات :

مثل TVA ، وهي ضريبة غير مباشرة تفرض بنسب متفاوتة ومختلفة على إنتاج السلع والمواد وتقديم الخدمات .

• الضريبة الآتية من المداخل البترولية :

وهي عبارة عن تلك الأموال التي تتحصل عليها الدولة، من خلال فرض نسبة معينة من ضرائب على العائد البترولي.

• الضرائب على رؤوس الأموال :

هناك نوعان: ضريبة على التركة وضريبة على الثروة، إلا أن مجال دراستنا يهتم أكثر بالضريبة على الثروة لأن لها آثار على التضخم بصفة عالية. بعد أن تعرف على مختلف مصادر الإيرادات في ميزانية الدولة، والتي لها علاقة بالتضخم، نحاول و باعتماد على معطيات ONS ، بناء جدول لتطور الإيرادات العامة للدولة.

¹ -Louis Trotabas : Finances publiques ,Daloz, 1967 pp210et 211

² -د. ناصر مراد ،فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق ،ص:100.

جدول رقم : 2-19- تطور الإيرادات العامة للدولة : الوحدة مليون دج

السنوات	الضرائب العادية	الجبائية البترولية	إيرادات أخرى	مجموع الإيرادات
1970	4106	619	850	6306
1971	4334	1648	937	6919
1972	5156	3278	744	9178
1973	5842	4114	1111	11067
1974	8000	3399	2039	23438
1975	9732	33462	1058	25052
1976	1739	14237	3042	28018
1977	13260	18019	2200	3479
1978	18014	17365	1394	36773
1979	1828	26516	1585	46429
1980	2362	37658	1574	59594
1981	25760	5954	2670	79304
1982	27990	41458	4798	74246
1983	37141	37711	5762	8644
1984	45550	43841	10886	100277
1985	46897	46787	12283	105967
1986	59000	48000	16000	123000
1987	58000	22000	160000	96000
1988	62300	24200	16500	103000
1989	72700	43800		

Source: - Algérie situation des activités économiques, Ons, op.cit, P 56

- Collections statistiques N°:111 Rétrospective des comptes économiques de 1963-2001, Ons, Alger, 2003.

من خلال الجدول، نلاحظ أن الإيرادات العامة للدولة (خاصة البترول)، تتزايد ابتداء من سنة 1970 حتى سنة 1989 بمعدل متزايد بل متضاعف، حيث نجد في سنة 1973 الجبائية البترولية تبلغ 4114 مليون دينار جزائري، لتتضاعف سنة 1974 إلى 13399 نتيجة آثار الحرب 23 أكتوبر 1973. بصفة عامة: إيرادات الدولة هي في تزايد مستمر، وهذا ما ساعدها على تمويل المخططات الإستثمارية بشكل واسع¹.

¹ - Abd Allah Ali, Toudret, opcit, p80

2-1-2-1- تطور النفقات العامة لدولة خلال فترة 1970 ، 1989 :

المعرفة الدقيقة لمصادر زيادة النفقات يسهل عملية التدقيق عن مصادر التضخم، لذلك وبغية تشخيص مصادر هذه الظاهرة، سوف نتطرق إلى مختلف عناصر ميزانية الدولة، حسب الجدول التالي:

جدول رقم 2-20- تحليل تطور ميزانية الدولة 1970-1989: الوحدة : مليون دج

السنوات	الإيرادات الكلية	ميزانية التسيير	الإدخار الميزاني	نفقات التجهيز	نفقات الميزانية	الرصيد النهائي
1970	6306	4253	2053	1623	5876	430

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمراحل تطور التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1962-2007

22-	6941	2254	2232	4687	6919	1971
981	8197	2832	3813	5365	9178	1972
1078	9989	3719	4797	6270	11067	1973
10030	13408	4002	14032	9406	23438	1974
5984	19068	4125	11346	13656	25052	1975
6067	20118	6948	13045	13170	26215	1976
8006	25473	10191	18197	15282	43479	1977
6676	30106	12531	19207	17575	36782	1978
12914	33515	13425	26339	20090	46429	1979
15578	44016	17227	32805	26789	59594	1980
21729	57655	23450	45179	34205	79384	1981
1801	72445	34499	36250	37996	74246	1982
6681-	87325	42934	36253	44361	80644	1983
5302	94976	44705	50007	50271	100278	1984
12486	103471	48370	51666	54601	105.967	1985
6000	117000	61000	56000	6700	123000	1986
12000	108000	45000	36000	63000	96.000	1987
3500	112500	47500	38000	65000	103000	1988
1500	115000	45000	46500	70000	116500	1989

Source: Algérie situation des activités économiques, op.cit, P 56

- Collections statistiques N⁰:111 Rétrospective des comptes économiques de la nation

1963-2001, Ons, op.cit

من خلال ميزانية الدولة نلاحظ أن:

● **نفقة التسير:**

إن النفقات الموجهة لتمويل المخططات الأربعة كانت على النحو التالي:

20.575 مليار دينار جزائري تخصص للمخطط الرباعي الأول (1970-1973) .

51.514 مليار دينار جزائري تخصص للمخطط الرباعي الثاني (1974-1977) .
193.652 مليار دينار جزائري تخصص للمخطط الخماسي الأول (1980-1984).
319.081 مليار دينار جزائري تخصص للمخطط الخماسي الثاني (1985-1989).
وكانت زيادة النفقات من مخطط إلى آخر بالمعدلات التالية وعلى التوالي: 13.25% ، 27.20% ،
20.04% ، 6.05% .

وهذا راجع إلى سياسة الصناعات المصنعة خلال السبعينات، وما تتطلب من نفقات لتمويل هذه
الإستثمارات، وكذا النفقات الموجهة لتمويل المخططين الخماسيين الأول والثاني .
أما في ما يخص تمويل النفقات فإن الضرائب العادية إستطاعت أن تلبى وتغطي كل هذه النفقات .

• نفقات التجهيز: فكانت حسب المخططات كالاتي:

19.43 مليار دينار جزائري تخصص للرباعي الأول.

25.26 مليار دينار جزائري تخصص للرباعي الثاني.

162.765 مليار دينار جزائري تخصص الخماسي الأول.

247.370 مليار دينار جزائري تخصص الخماسي الثاني.

ما يمكن ملاحظته، زيادة نفقات التجهيز من سنة إلى أخرى عبر كافة المخططات التنموية.

وفي الجزائر هناك نوعان من النفقات :

- نفقات التجهيز ممولة من طرف الإعتمادات النهائية ، وبالتالي الضرائب هي مصدر إمداد هذه
الإعتمادات، ومن ثم هناك قوى تضخمية تنبع من هذه الضرائب.

- نفقات ممولة من طرف إعتمادات مؤقتة ، وبالتالي هناك ديون المشاريع الاستثمارية (المؤسسات)
يتطلب الإصدار النقدي الغير المغطى تحملها مما يخلق تضخم .

خلاصة:

عبر مخططات التنمية المنتهجة، كانت الجزائر تهدف إلى تطوير اقتصادها، مما دفعها إلى صرف
مبالغ ضخمة، لبناء قاعدة الهياكل الصناعية ،حسب الميزانية العامة للمؤسسة هناك بصفة عامة
ضخامة للتكاليف، نتيجة سياسة التنمية ،خلال هذه المرحلة اعتمدت الجزائر على سياسة تثبيت
الأسعار ، هذا ما دفعنا إلى القول بأن مرحلة السبعينات، تميزت بوجود تضخم بنسبة ضئيلة جدا
ويسمى بالتضخم المكبوت أو المقيد، في فترة الثمانينات ،وأمام ضعف وإن لم نقل انعدام الأموال

الخاصة للمؤسسات الوطنية، من أجل ضمان تمويل دورة استغلالها ، فما بالك بعملية تمويل استثماراتها، هو ما جعل اللجوء إلى المديونية الحل الوحيد، لإيجاد منفذ لتمويلها من طرف النظام البنكي، والنتيجة النهائية، أنها فترة تميزت بظهور قوى التضخم .

2- الأسباب الهيكلية:

قد تعود أسباب التضخم إلى أسباب غير تلك النابعة من النقود ، وتكون البنية الاقتصادية للبلد هي السبب في ظهور هذا التضخم و أهم هذه الأسباب نذكر¹:

- النمو السكاني الهائل.

- ضعف المردودية للعامل.

كما يعود التضخم إلى التجارة الخارجية، حيث يستطيع التضخم أن يمر عبر قنوات التجارة الدولية إلى داخل البلد من عملية الإستيراد، و يخلق ارتفاعا في الأسعار.

من جهة أخرى، هناك قوى أخرى تدفع التضخم إلى تفشيه، تتمثل في تلك العمليات التنموية التي تباشرها معظم دول العالم الثالث (التنمية الشاملة و السريعة). إنطلاقا من هنا سوف نقسم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

- التضخم بسبب التخلف.

- التضخم الناشئ من التجارة الخارجية.

- التضخم المخلوق من التنمية.

2-1- عامل التخلف:

التخلف ميزة يشترك فيها معظم بلدان العالم الثالث، إذ أن النقص في كفاءة اليد العاملة و ارتفاع معدل النمو في السكان، قلة المنشآت القاعدية، و اللاتوازن بين الإنتاج و الإستهلاك عبر مناطق الوطن، تعتبر كمصادر ينشأ عنها التضخم.

2-1-1- النمو السكاني:

تكتسي دراسة السكان أهمية بالغة، إذ أن المعرفة الدقيقة لحجم السكان و تطوره، كذا الإحاطة بمختلف فئاته العاملة و الغير عاملة، ذكور و إناث، شيوخ و أطفال... إلخ، تساعد كثيرا في تحديد مصادر التضخم و منابعه.

من خلال بيانات الديوان الوطني للإحصاء، يمكن تلخيص جدول لتطور حجم السكان و اليد العاملة كمايلي:

جدول رقم:2-21- تطور حجم السكان و اليد العاملة خلال 1970 – 1989:

¹ -Hamid Bali ,opcit,P150

الوحدة: مليون نسمة

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
حجم السكان	13.31	13.74	14.17	14.65	15.16	15.77	16.45	17.06	17.60

السنوات	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
حجم السكان	18.12	18.67	19.26	19.88	20.52	21.18	21.85	22.50	23.13	23.77	24.40

Source: IMF, Statistique Financières Internationales.ed:2003

من هذا الجدول نلاحظ أن حجم السكان ارتفع بمعدل 40% ما بين سنة 1970 و 1980 و: 31% ما بين 1980 و 1989 ، هذا راجع إلى طبيعة البنية التي يعيش فيها الفرد الجزائري، "أغلبهم يتزوجون في سن مبكرة 18 سنة حسب العادات و التقاليد"، بالتالي هناك دخل فائض يقدم للعامل، هذا الأخير حتما سوف يقوم بصرفه، مما يزيد في طلبه على الاستهلاك، و من ثم النقص في الإنتاج (العرض) و هذا يخلق تضخم.

2-1-2 - التضخم الجهوي:

يظهر هذا النوع من التضخم، بسبب إختلال التوازن ما بين الإنتاج و الإستهلاك لمنطقة محددة، هو ما ينتج عنه حدوث تبادل بين المناطق المختلفة، الذي يسمح بتدفق الدخول و السلع¹. الجزائر كغيرها من الدول تسعى للقضاء على هذا المنبع للتضخم ، من خلال مختلف البرامج التنموية التي انتهجتها.

2-1-3- التضخم الناتج عن قلة المنشآت القاعدية:

المنشآت القاعدية هي عبارة عن هياكل أو البنى التحتية، التي بفضلها يتم نقل الأشخاص أو البضائع من ولاية إلى أخرى، و تصريف المنتجات من داخل الوطن إلى خارجه، أو العكس، و كذلك أماكن التخزين، و إذا ما عجزت هذه المنشآت القاعدية عن تلبية الحاجيات، التي تتزايد مع التطور الإقتصادي فإن الأسعار سوف ترتفع، مسببة من وراء ذلك فجوة يتراكم فيها التضخم، و خير مثال على ذلك:

¹ -Denis Lambert, les inflations sud - américaines, Institut des hautes études de L'Amérique latine, paris,1959,p397

نجد أن أصحاب القرى المتواجدة في المناطق التي يوجد بها منابع المياه الصالحة للشرب، يدفعون أجور المياه أقل من تلك المناطق البعيدة عن المياه، ذلك راجع إلى عدم وجود قنوات بكثرة لنقل المياه، من المناطق كثيرة المياه إلى المناطق القليلة المياه.

2-2 - التضخم الناشئ عن التجارة الخارجية.

سبق لنا و أن تطرقنا في الجانب النظري لمفهوم التضخم المستورد، الذي يرجع سببه إلى عملية الإستيراد، إما يدخل عبر الصادرات في شكل مداخيل بترولية (الجزائر خاصة)، أو عن طريق السلع المستوردة التي تحمل تضخما في أسعارها، مما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار المحلية، و من ثم تفشي ظاهرة التضخم.

2-2-1 تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر:

إبتداء من جويلية 1972، تم إصدار مجموعة من مراسيم تجسد عملية الإحتكار لإستيراد السلع و المنتجات الأجنبية لقطاع كل مؤسسة وطنية، حيث يهدف هذا الإحتكار، إلى تحسين تسيير التدفقات التجارية و جعلها في خدمة المخططات الإقتصادية و الإجتماعية، أما في سنة 1974¹ تم و بصفة رسمية وضع أسس إحتكار الدولة للتجارة الخارجية، و يترجم إستعمال الإحتكار بواسطة الرخصة الإجمالية للإستيراد AGI ، حيث هناك 3 أنواع²:

● الرخصة الإجمالية للإستادات الإحتكارية:

تمنح إلى هيئات القطاع العام، و بصورة عامة إلى مؤسسات الموكل لها عملية إحتكار واردات الدولة.

● الرخصة الإجمالية للإستغلال:

يتم منحها من أجل تغطية البرامج و الصيانة للمؤسسات العمومية.

● الرخصة الإجمالية لإستيراد السلع لتحقيق أهداف المخطط:

تمنح للمؤسسات بهدف تسهيل عملية إقتناء السلع و الخدمات الضرورية لتحقيق المشاريع الموضوعة ضمن الخطة. أما القطاع الخاص الإنتاجي، فإمكانه الحصول على رخص الإستيراد، بشرط أن يكون قادرا على تقديم برنامج سنوي لإحتياجات المراد إستردادها، و تطبيقا لتوجيهات الميثاق الوطني المصادق عنه سنة 1976، أصدر قانون رقم 78-02 المؤرخ في 11/02/1978 و المتعلق بتأميم التجارة الخارجية كما تنص عليه.

المادة الأولى ، حيث يطبق هذا القانون سواء على الصادرات او الواردات.

¹ - المرسوم المؤرخ في: 1974/01/30

² - A.Bouzidi, Les années 90 de l'économie , algérienne , Alger,ENAG éditions,1999, PP 89et 90

يعتمد هذا القانون على 03 عناصر رئيسية:¹

- التأكيد على شكل وأساس تدخل الدولة على المستوى التبادل الخارجي .
- منع كل أشكال التدخل على مستوى التجارة الخارجية ، للمتعاملين الخواص ووطنين أو اجانب لحسابهم الخاص .
- منع أشكال التداخل على مستوى التجارة الخارجية، للمتعاملين الخواص الذين يمارسون نشاط لحساب مؤسسات وطنية ، وقد نص قانون 02 / 78 على انه يجب على كل عمليات الاستيراد والتصدير ، أن تتم في إطار برنامج عام سنوي ، يتم تحديده من طرف الحكومة .
- و بموازاة مع القانون 02/78 المتعلق بتأميم التجارة الخارجية ، صدرت في الثمانينيات عدة تعليمات ومراسيم ، تهدف إلى ترقية الصادرات والحد من الواردات ، مع بعض التعديلات التي كانت تنص عليها قوانين المالية إلى غاية سنة 1988 ، وتحت وطأة الأزمة الاقتصادية، قامت الجزائر بعدة إصلاحات من اجل الخروج من الوضعية المزرية التي يعرفها الاقتصاد الوطني ، ونظرا للدور الذي تلعبه التجارة الخارجية ، فإنها عرفت هي الأخرى عدة إجراءات إصلاحية بهدف تحريرها من احتكار الدولة لها .
- طبقا للقانون 29-88 المؤرخ في 19 جويلية 1988، والمتضمن ممارسة الدولة لاحتكار التجارة الخارجية عن طريق الوكالات ، فقد تم استبدال تراخيص الاستيراد بميزانية العملة الصعبة السنوية .

2-2-2- تطور التجارة الخارجية في الجزائر :

يمكن تحليل هذا التضخم، من خلال الجدول التالي، الذي يبين تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر، خلال فترة 70-89.

جدول رقم 2-2-2- تطور التجارة الخارجية خلال الفترة: 1970-1989 :

الوحدة: 10⁹دج

1979	1978	1977	1976	1975	1974	1973	1972	1971	1970	
36.8	24.2	24.4	22.2	18.6	19.6	7.5	5.9	4.2	5.0	الصادرات
32.4	34.4	29.5	22.2	23.8	17.8	8.9	6.7	6.0	6.2	الواردات
4.4	-10.2	-5.1	0.0	-5.2	1.8	-1.4	-0.8	-1.8	-1.2	صافي الصادرات
1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	

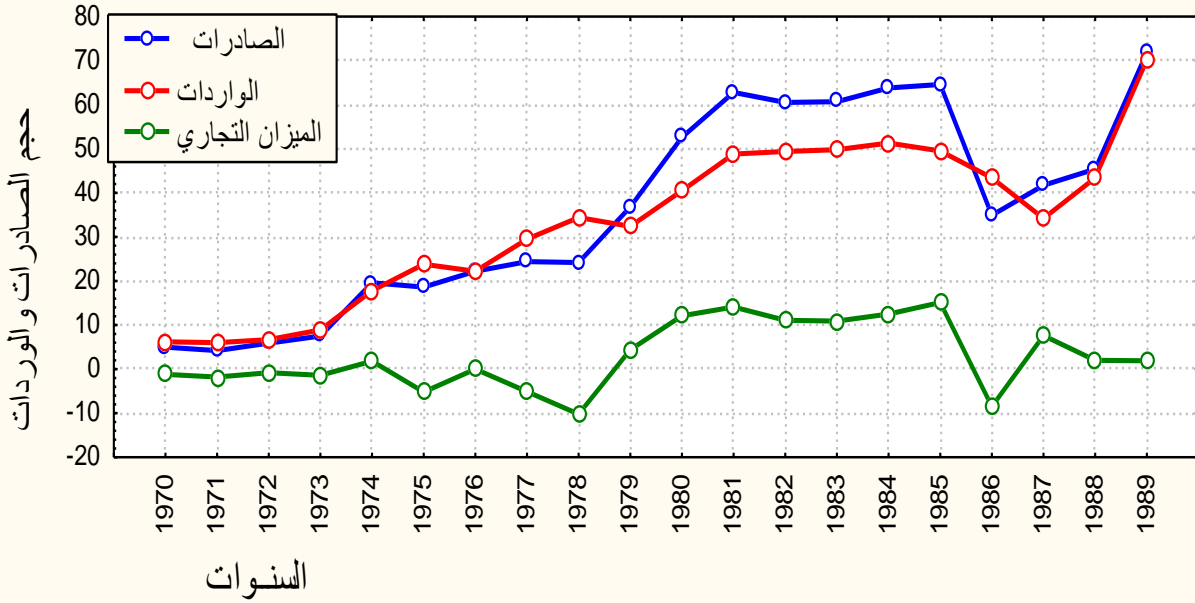
¹ - Nachida bouzidi , "le monopole de l'Etat sur le commerce extérieur :l'expérience Algérienne", OPU,Alger,P228

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمراحل تطور التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1962-2007

71.9	45.4	41.7	34.9	64.6	63.8	60.7	60.5	62.8	52.6
70.1	43.4	34.2	43.4	49.5	51.3	49.8	49.4	48.8	40.5
1.9	2.0	7.6	-8.5	15.1	12.5	10.9	11.1	14.1	12.1

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات. عدد خاص رقم 35، ص 57.

الشكل رقم: 9-2 تطور الصادرات والواردات خلال الفترة 1971-1989:



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، عدد خاص رقم 53:

من خلال معطيات الجزائر للتجارة الخارجية 1970-1989 يمكن ملاحظة مايلي :

- سجل ميزان التجاري عجزا في السنوات الأولى: 1970 إلى 1974، قدر بـ 1840، مما يعني أن الواردات تفوق الصادرات، حيث أن الجزائر في هذه المرحلة، كانت تستورد بكثرة لبناء الهياكل الصناعية، وبالتالي إستيراد التكنولوجيا الدقيقة الضخمة .

هكذا، وان لم تتحصل الدولة على المبالغ اللازمة لتمويل هذا العجز اعتماد على: احتياط الصرف، قد تلجأ إلى إصدار النقود ومن ثم ارتفاع الأسعار، مسببة التضخم .

- مما لاشك فيه إن سنوات 1985-1986، أتت فجأة لتظهر ضعف وهشاشة التوازن الاقتصادي، حيث بلغ السعر المتوسط للبتروول 14,5 دولار، وهو ضعيف بمقارنة مع السنوات السابقة 30 دولار للبرميل، كذلك مستويات التبادل هبطت هي الأخرى إلى 50%، هكذا أثرت هذه الأزمة على وتيرة الاستثمارات، حيث أوقفت المشاريع الجديدة وأعيد توجيه الاستثمارات إلى قطاعات أخرى

(غير منتجة)، وأخضع الجهاز الصناعي العمومي إلى ما يسمى بإعادة الهيكلة ، ففي الوقت الذي كانت فيه حصة الإستثمارات في صناعة تقدر بـ: 56.5% بين 1967-1973، لم تصبح إلا 35% بين 1984-1980 لتتخفف إلى معدل 31% في 1986، وانخفض معدل النمو الاقتصادي من 4.6% في سنة 1985 إلى -1.9% في سنة 1987 ثم إلى -2.9% في سنة 1988. هذا ما دفع بطبيعة الحال، إلى ظهور أزمات اقتصادية داخلية مثل أزمة البطالة (في شكل تسريح للعمال)، وظهور التضخم نتيجة ارتفاع الأسعار، حيث امتنعت الدولة عن تدعيمها لأسعار المنتجات ذات الإستهلاك الواسع، مما أحدث ارتفاع في مؤشر الأسعار بمقدار 46.7% سنة 1985-1986. بصفة عامة: سنوات الثمانينات عرفت ظاهرة التضخم، وأصبح الأخير يكاد يكون صريحا.

2-3 - تضخم التنمية :

لقد تبنت الدولة الجزائرية غداة الاستقلال، برنامجا تنمويا للخروج من دائرة التخلف ، لكن هذا البرنامج أظهر بعض المشاكل والأخطاء كأبي برنامج تنموي لأي بلد آخر.

2-3-1- تطور معدل الإستثمار :

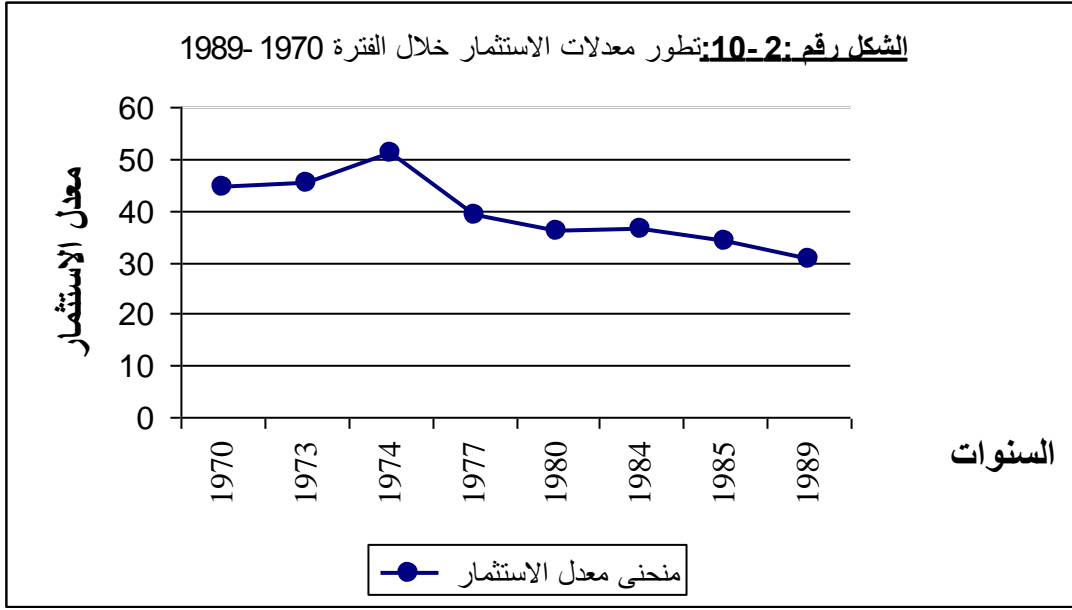
يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 2-23- تطور معدل الإستثمار عبر مخططات التنمية 1970-1989: الوحدة: %

السنوات	1970	1973	1974	1977	1980	1984	1985	1989
الإستثمار PIB	44.5	45.3	51.0	39.1	36.1	36.4	33.9	30.7

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية،

مطبعة حلب، الجزائر، 1993، ص 184.



المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مرجع سابق، ص184.

نلاحظ أن نسبة استثمار الناتج المحلي الخام، يتزايد في فترة السبعينات، مما يبرر ضخامة حجم الاستثمارات، حيث وصل إلى 38.7 % خلال المخطط الرباعي الأول، لينتقل إلى 48.4 % خلال المخطط الرباعي الثاني

هكذا فالمشاريع الاستثمارية الكبيرة، تحمل في جوهرها تضخما حيث أن : تسديد نفقاتها المالية يتطلب توزيع دخول نقدية إضافية تؤدي إلى تغذية الطلب الكلي، ومن ثم اتجاه الأسعار نحو الأعلى ، لكن مع بداية الثمانينات وصل إلى 39.1 % ، لينخفض أخيرا في سنة 1989 إلى 30.7 % هذا يرجع إلى تدهور سعر البترول (1986) ، ومن ثم التوجه إلى الإهتمام بالصناعات الغير منتجة ، وارتفاع من وراءه حجم المديونية ، والتخلي عن دعم الأسعار ، وبالتالي ارتفاع هذا الأخير منبئا بظهور التضخم .

2-3-2- التوزيع اللامتساوي للسكان :

يتمركز سكان الجزائر في المناطق الشمالية، نظرا لطبيعة البيئة الصحراوية، وبالتالي تمركز الدخل الموزعة ، مما يخلف طلب إضافي يجب تلبيةه ، ومن جهة أخرى هناك نقص كبير في قطاع السكن نظرا لعدد السكان الهائل ، هذا ما يدفع الأسعار نحو الإرتفاع (أسعار الكراء ترتفع في القطاع الخاص).

2-3-3- التضخم الناتج من اللاتوازن في الموارد الطبيعية :

تحتل الجزائر المراتب الأولى في إفريقيا من حيث المساحة و شساعة أراضيها، و بالتالي نجد:

- تباين كبير في توزيع الموارد الطبيعية، إذ تتركز في مناطق معينة و تنعدم في مناطق أخرى، الأمر الذي يدفع بالسكان إلى التمرکز في المناطق المتوافرة على الموارد الطبيعية و بالتالي: إنشاء مشاريع صناعية ضخمة، مما يخلق فجوات للتضخم نتيجة قلة بعض المنتوجات في المناطق الفقيرة بالموارد مما يتطلب تمويلها بالسلع و من ثم ارتفاع الأسعار نتيجة ارتفاع تكاليف النقل.

2-3-4 - التناقض بين القطاعات المختلفة:

إن نمو القطاعات داخل الاقتصاد الجزائري ذات ميزة غير تناسبية، حيث نجد أن القطاع الفلاحي ينمو بنسبة غير تلك التي تتزايد بها القطاعات الصناعية و الخدماتية. هذا التباين في القطاعات ، يتبع أسواقا غير متكاملة تترك آثارا متباينة على الإنتاج و الإستهلاك و الإدخار و الإستثمار، يمكن التطرق إلى القطاعات الجزائرية لدراسة العلاقة الموجودة ما بين التطورات المتفاوتة للقطاعات ، و المسببة للتضخم.

• القطاع الفلاحي:

إن الإعتماد على سياسة الصناعات المصنعة ، و جعله كقطاع يلبي إحتياجات القطاع الفلاحي أدى إلى إهمال هذا الأخير، حيث أن الأسعار الزراعية ارتفعت بشكل كبير (خاصة بعد تحرير الأسعار الزراعية سنة 1974) نتيجة الطلب المتزايد عليها من المناطق الجنوبية.

قطاع المحروقات:

أولت الجزائر إهتمامها الكبير لقطاع المحروقات ، حيث خصصت له النسبة الأكبر من عمليات التنمية بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، هذا الإنفاق الكبير إذ لم يقابله مردود من المداخيل البترولية ، فسوف يؤدي إلى التضخم الناشئ بسبب تكاليف إنشاء القطاع.

• قطاع النقل و الخدمات:

يعتبر قطاع النقل و الخدمات بمثابة المحرك الرئيسي لدوران عجلة التنمية، فهو يمول القطاعات الأخرى بمختلف أجهزة الإتصال و وسائل النقل.

ففي الجزائر ، تميز هذا القطاع بنقص كبير من حيث إنخفاض مردودية النقل البري ، خلال المخطط الرباعي الأول (74-77)، علاوة عن ذلك، فإن قطاع السكك الحديدية لم يعرف أي عملية هيكلية منذ وراثته على الإستعمار الفرنسي، بغض النظر عن التجديدات التي لا تعد إلا صيانة للسكك الحديدية.

أما قطاع التجارة، فكان حكرا على القطاع الخاص بنسبة 70 % من مجموع النشاط التجاري لسنة 1978، و أمام هذا الإحتكار إرتفعت الأسعار لمعظم المواد الضرورية للمستهلكين، و بالتالي اتساع فجوة التضخم.

● قطاع البناء و الأشغال العمومية:

رغم المجهودات التي بذلتها الجزائر لتلبية حاجات المواطن، المتمثلة في بناء السكنات الاجتماعية لهم، إلا أن هذا القطاع عرف ركودا كبيرا، نتيجة التزايد السكاني الهائل بسبب النزوح الريفي نحو المدن الكبرى، و بالتالي زيادة الطلب على السكنات، و في ظل ضعف مقدرة العرض في تلبية طلبات المواطنين إرتفعت الأسعار مخلفة من وراءها التضخم.

4- الأسباب البنائية :

ظاهرة التضخم في الجزائر ذات طابع خاص، يعود إلى الدور الذي يلعبه في تسيير و توجيه الإقتصاد، هذا ما ترك تباينا كبيرا في مختلف دواليب الإقتصاد الوطني، بسبب ضعف عملية التخطيط و سوء التنظيم، كما أن السلوك المالية للمنتجين و المستهلكين له دور كذلك في إنشاء التضخم. فالتضخم المؤسستي يأخذ مظهر تضخم بالطلب أو مظهر التضخم بالتكاليف، و من أهم التضخمات المؤسستية بالجزائر نذكر.

تضخم الندرة:

يمكن أن تظهر الندرة في شكل: ندرة للسلع و الخدمات، و يمكن أن تأخذ عدة أنماط. هذا النوع من التضخم نجده في الدول التي تعاني من ندرة السلع و الخدمات، سواء كانت هذه الندرة محلية أو ندرة على المستوى الخارجي ذات حجم كبير أو صغير. فندرة السلع و الخدمات في منطقة معينة و توفرها في منطقة أخرى، يتطلب عملية توزيع مكثفة، و في حالة غيابها تظهر ندرتها، و بالتالي زيادة الطلب عليها، مما يخلق زيادات في مستوى أسعارها مخلفة من وراءها تضخما يرجع سببه إلى الندرة. هناك مصادر أخرى للتضخم المؤسستي في الجزائر، و الإحاطة بها يستوجب دراسة عميقة، تناسب فترة الإقتصاد الحر.

المبحث الثالث: مرحلة التضخم الصريح خلال الفترة 1990-2007:

مؤشراته وأسبابه:

يعرف عالم اليوم موجة انتقالية نحو اقتصاد السوق، الجزائر إحدى هذه الدول التي مرت من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، حيث تم تحرير الأسعار، والمبادلات التجارية بالإضافة إلى فك القيد عن سعر الصرف.

انطلاقاً من هذا، يثار لدينا سؤال: ما موقع التضخم في ظل هذه الإصلاحات الاقتصادية؟ نعالج هذا الموضوع، من خلال التعرف على اقتصاد السوق ومبادئه، ثم تشخيص التضخم بدراسة مؤشراته و تحديد مصادره، إلى أن يتم تحليل مختلف أثاره على الاقتصاد، وفي الأخير التطرق إلى مختلف السياسات المطبقة في الجزائر لتقليص من مخلفات هذه الظاهرة .

المطلب الأول: التوجه نحو اقتصاد السوق وتحرير الأسعار :

يمكن تعريف مرحلة الانتقال إلى اقتصاد الحر، بأنها المرحلة التي يتم فيها التحول من نظام اقتصادي مركزي إلى نظام يستند لقوى السوق، من خلال وضع ميكانيزمات، تسيير السوق و تشجيع الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، و انتهاج سياسة اقتصادية من النوع الليبرالي¹:

1- الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة 1990-2007:

إصلاحات ما قبل 1989:

شرعت الجزائر منذ 1988 في إصلاحات اقتصادية، و مراجعات للإطار التشريعي و القانوني المتعلق بالقطاع العام و القطاع الخاص، بهدف التحول التدريجي من نظام الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق الحر، الذي ترجم بصدور العديد من القوانين، الأوامر و المراسيم و القرارات التي تمس كل جوانب الاقتصاد الوطني ومن أهمها:

- قانون الاستثمار 82 / 11: الذي قنن الاستثمار الأجنبي و سمح له بالاشتراك مع المؤسسات العمومية على أن لا تفوق حصته 50%.

- قانون رقم 87/19 مؤرخ في 8 ديسمبر 1987 واهم ماجاء فيه :السماح بالانتفاع الدائم بأراضي التسيير الذاتي، حل التعاونيات الفلاحة الاشتراكية، و خصوصاً تسييرها لصالح العمال، عدم تدخل الدولة لمساعدة التعاونيات العاجزة ماليا .

- قانون رقم 88/29 مؤرخ في 19 جويلية 1988 بخصوص التجارة الخارجية و فتح المجال للشركات الوطنية، لإنجاز المبادلات مع الخارج، و وضع حدا لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية.

¹ - Hocine Benissad, " L'ajustement stricturel, objectifs et expérience", Alem éditions Alger, 1999,P73.

- قانون رقم 01/88 إلى 06/88 مؤرخ في 80/01/12 بخصوص استقلالية المؤسسات العمومية.
- قانون جويلية 89 يتعلق بنظام الأسعار، أعطى للمؤسسة الحرية في تحديد الأسعار حسب قوانين المنافسة.

- قانون: 06-88 المعدل والمتمم للقانون 86-12 المتعلق بالنقد والقرض: يتعلق بإعطاء لاستقلالية للبنوك، في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات، دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية، يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي.

إذن: من هذا المنطلق فإن الإصلاحات الاقتصادية الذاتية في الجزائر تقوم على مبدأ تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

يمكن تقسيم الإصلاحات الاقتصادية في إطار الدخول إلى اقتصاد السوق إلى :

- إصلاحات مدعومة من الهيئات المالية الدولية .
- إصلاحات الاقتصادية المتبعة.

1-1 - الإصلاحات المدعومة من طرف الهيئات المالية الدولية :

حصلت الجزائر على الدعم الدولي لسياساتها الإصلاحية، من خلال موافقة كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي.

1-1-1 - الاتفاق مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي:

نظرا لتفاقم الديون و خدمة المديونية (7 ملايين دولار سنة 1989¹)، لجأت الدولة الجزائرية إلى كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، للحصول على مزيد من القروض و المساعدات.
بدا دور الصندوق يتعاظم في توجيه الاقتصاد، خاصة بعد الخطاب الذي أرسله وزير المالية سنة 1989 (مارس) إلى مدير هذه الهيئة المالية الدولية، حيث تعهدت فيه الحكومة الجزائرية على الانخراط في اقتصاد السوق.

و جاء في هذه الرسالة مايلي : "المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا، و خلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار، على أساس المسؤولية المالية و الربحية ، و اعتماد الكبير على ميكانيزم الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف"².

التزمت الجزائر على تنفيذ برنامج التكيف و الاستقرار ،المبرم مع صندوق النقد الدولي لأول مرة في ماي 1989، و الاتفاقية المبرمة مع البنك الدولي في شهر سبتمبر من نفس السنة. و بالتالي

1 - عبد الوهاب كيرامان ،الاقتصاد الجزائري بين الاستقرار وإصلاح الهيكلية ،الملحق الثاني :تطور الديون الخارجية ، بنك الجزائر ،ص21.

2 -التقرير الاستراتيجي العربي 1989، القاهرة 1990، ص354

تدعم الصندوق في إعادة تكييف الاقتصاد الجزائري من خلال: الاعتماد على العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة و الصرف، وتقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها، تحرير التجارة الخارجية.

أما الاتفاق الثاني مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي كان في جوان 1991، و الذي أكد على منح الاستقلالية الكلية للمؤسسات، في اتخاذ القرارات المالية و الإدارية، بناء على قواعد السوق و مؤشرات الربحية الاقتصادية و المالية، و حرية تحديد الأسعار و تقليص دور خزانة الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات.

كما مست هذه الإصلاحات نظام الأجور و إلغاء التميز بين القطاع العام و الخاص، من ناحية منح القروض و أسعار الفائدة، و تغيير سياسات الدعم و الإعانات... الخ.

على خلاف إتفاق جوان الذي جاء في سرية تامة، فإن الإتفاق المبرم في سنة 1994 يغطي الفترة :

(1 أبريل 1994 – 31 مارس 1995)، و إتفاق آخر مبرم سنة 1995 يغطي الفترة:

(31 مارس 95 – 1 أبريل 1998) برنامج تكييف الهيكل المتوسط، كما تم إمضاء إتفاق برنامج

التعديل الهيكلي مع البنك العالمي لمدة سنتين.

1-1-2 - الإتفاق مع نادي باريس و نادي لندن:

توجهت الجزائر في عام 1994 إلى نادي باريس، حيث تم إبرام إتفاق ما بين ممثلي الدول النامية و الجزائر، على منح مساعدات و تسهيلات لهذه الأخيرة في تسديد ديونها (إعادة جدولة الديون)، ما دامت الجزائر تسير في خطى تنمashi و اقتصاد السوق.

أما الديون الخاصة (البنكية)، فكانت من نصيب نادي لندن "أكتوبر 1994"، و تم إعادة جدولة ديون الجزائر وفق شروط محددة في هذا الإتفاق¹.

1-2-2 - السياسات الاقتصادية المتبعة:

بصفة عامة مست هذه الإصلاحات عدة جوانب:

1-2-1- الجانب التنظيمي:

¹- Si Zoubir L'yes, "Le Fond Monétaire au cours du régime", le monde diplomatique, mars 1995, p6 et 7

شملت جميع القوانين و التشريعات التي تضمن الإطار التنظيمي، و الضروري للدخول في اقتصاد السوق و نوجزها في مايلي:

- ✓ تعويض الاقتصاد الموجه باقتصاد السوق (من خلال دستور 1989).
 - ✓ إعطاء استقلالية أكبر لمؤسسات القطاع العام (قانون 01/88).
 - ✓ منح فرص أكبر للقطاع الخاص للمشاركة في تطوير الاقتصاد.
 - ✓ تحرير الأسعار (قانون 12/89)¹.
 - ✓ استقلالية البنوك التجارية و بنك الجزائر اتجاه الخزينة (قانون 10/90).
 - ✓ إدخال المفهوم التعاقدي بين المستخدمين و العمال من خلال قانون (10/90).
 - ✓ تحرير التجارة حسب قانون 10/90، المتضمن القانون التكميلي لقانون المالية لسنة 1990.
 - ✓ إصلاح النظام الجبائي.
 - ✓ إصدار القانون التجاري 1993 (قانون الاستثمارات و الانفتاح على الخارج).
- كما أعطى قانون 10/90 للبنك المركزي مكانته كبنك للدولة، و مسؤول على تسيير السياسة النقدية للبلاد.

1-2-2- الجانب الاقتصادي:

إن الإصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها الجزائر في ظل اقتصاد السوق، تهدف أساسا إلى وضع سياسات نقدية و مالية، من شأنها التحكم في الإقتصاد لجعله يتماشى و السوق الحر، و أهم هذه السياسات نذكر:

• السياسة المالية:

تمثل سياسة الإصلاح المالي أحد المصادر الرئيسية ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي، التي تهدف إلى السيطرة على العجز في الميزانية العامة للدولة.

هناك نوعان من الإصلاحات، إحداهما تتعلق بزيادة الإيرادات العامة والأخرى بتخفيض النفقات. أهم هذه الإصلاحات نذكر :

- إدخال نظام الرسم على القيمة المضافة: 7 % ، 13 % ، 21 % ، 40 % . حيث يطبق هذا المعدل على قائمة من منتجات المعنوية، و لكن في سنة 1997 تم تخفيضه إلى 14 %، بينما في سنة 2001 تم إعادة الهيكلة لمعدلات الرسم، لتصل إلى معدلين فقط 7 % معدل مخفض و معدل عادي 17 % .

- إدخال ضريبة على الدخل الإجمالي¹ IRG، ضرائب على أرباح الشركات...إلخ.

1 - القانون: 12/89 المؤرخ في: 05-07-1989 والمتعلق بالأسعار.

أما في ما يخص تخفيض النفقات العامة نذكر:

- انخفضت النفقات من 33.6 % من الناتج الداخلي الإجمالي 1993م إلى 31.5 % من الناتج الداخلي الخام 1998، أي الانخفاض كان ب: 5, 10 % (خلال 1993-1998 م).
- تم تقليص رواتب عمال الوظيف العمومي (تمثل 42 % من ميزانية في سنة 1993 و أصبحت سنة: 1998: 40 %).
- كما انخفضت نفقات تحويلات الجارية من: 39 % من ميزانية التسيير 1993 إلى 30 % سنة 1998 ... إلخ.

● السياسة النقدية:

- أصبح البنك المركزي، بموجب قانون النقد والقرض 10/90 المسؤول الوحيد على تسيير السياسة النقدية وباستقلالية تامة، حيث كان الهدف من هذا القانون، هو الفصل بين السياسة النقدية والمالية من جهة، والتحكم في الكتلة النقدية من جهة أخرى عن طريق:
- ✓ الحد من توسع في القرض المصرفي و اللجوء إلى الإصدار النقدي.
 - ✓ عدم التميز بين الأعوان الاقتصاديين بخصوص منح القروض.
 - ✓ وضع نظام مصرفي عصري و فعال، في مستوى تعبئة وتوجيه الموارد.²

● تحرير التجارة الخارجية:

- ابتداء من سنة 1989، بدأت السلطات في تنفيذ برنامج لتحرير المبادلات التجارية، حيث تم إلغاء القيود على الاستيراد الذي كانت تحتكره المؤسسات العمومية، كما ساهم قانون النقد والقرض 10/90 في إلغاء قانون الاحتكارات، من خلال فتح المجالات لاستيراد الاستثمارات الأجنبية، أما سياسة تحرير الأسعار، فسوف يتم التطرق إليها كفرع ثاني في هذا المبحث .

● سياسة تحرير الأسعار:

- في نطاق سياسات التحرير المتبعة من طرف الدولة الجزائرية، تم تحرير سعر العديد من السلع بشكل كبير.

فمن خلال قانون 12/89 المتعلق بالأسعار، نميز بين نوعين من الأسعار:

الأسعار الإدارية:

- خاضعة لإدارة الدولة، وتهدف إلى تدعيم القدرة الشرائية للأفراد والنشاط الإنتاجي، وتضبط حسب أسعار الهوامش والأسعار القصوى، مثل أسعار الخبز والحليب .

1 -د. ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة 1992-2003، منشورات بغدادية، ص 98
2 -الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 199.

الأسعار الحرة: تركز على المبادئ التالية:

- يصرح الأعوان الاقتصاديين بالمنتجات والأسعار المرغوبة لدى المصالح التجارية.
- يلتزم الأعوان بتلك الأسعار.
- وفي مواصلة الإصلاحات صدر في جانفي 1995 ، الأمر 95-06 الذي يرمي الى تحرير الأسعار، وأخيرا في سنة 1997، تم إلغاء كل الدعم على أسعار المواد الغذائية والطاقوية¹.
- نظرا لتحرير الأسعار، أصدرت الدولة عدة قوانين لحماية أصحاب الدخول الضعيفة منها: قانون² 1992 (نسبة التعويض تقدر ب2% من الناتج المحلي الخام) الذي استبدل بقانون 1993، حيث تم منح تعويضات للأشخاص المعطوبين الذين يفوق سنهم 60 سنة.. الخ، وهذا في إطار ما يسمى ببرنامج الشبكة الاجتماعية.
- هكذا، الجزائر تعمل على غرار الدول الأخرى، على النهوض بالاقتصاد الوطني، و بصفة خاصة القطاع الزراعي، من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي 1991 – 2004 ، 2005 ، 2009 .

المطلب الثاني: مؤشرات التضخم خلال الفترة 1990-2007:

- يتخذ التضخم صفات معينة، يمكن الكشف عنها بمؤشر أسعار الاستهلاك ، الرقم القياسي الضمني ، معامل الاستقرار النقدي .. الخ .
- ارتأينا القيام بدراسة تحليلية لمؤشرات أسعار المواد الغذائية، كسلسلة شهرية تمد على فترة طولها 18 سنة، ليتم بعد ذلك إجراء مقارنة بين هذه المواد، لمعرفة الأكثر تضخما في سلة المواد الغذائية للمستهلك ، وتأكيد ذلك من خلال دراسة إحصائية، لتحليل مصفوفة الارتباط ما بين هذه الأسعار

¹ الأمر رقم 06/95 المؤرخ في جانفي 1995.

² - Préliminaire sur les effets économiques et sociaux du P.A.S- C.N.E.S, projets de rapport 17 Nouvember, 12eme session, 1998, P28

، وأخيرا متابعة تحليل المؤشر العام لأسعار الاستهلاك على المستوى الوطني، ثم الانتقال إلى معيار الرقم القياسي الضمني كما مؤشر ثاني على وجود التضخم، ونفس الحال لمؤشر الاستقرار النقدي .

1- تحليل تطور مؤشر الأسعار الاستهلاكية في الفترة " 1990-2006 ":

1-1-دراسة تحليلية لمؤشر أسعار المواد الغذائية خلال الفترة:1990-2006 (سلسلة شهرية):

يقاس التضخم بالمؤشر العام لأسعار الاستهلاك، الذي يسمح بمتابعة تغيرات الأسعار لمجموعة من المواد المشتراة من طرف المستهلك، حيث تقتصر الدراسة على مجموعة من المواد الاستهلاكية، مثل: الخبز، الخضرا، البطاطا، الفواكه، مواد غذائية مصنعة .

هكذا، نقوم بتحليل أسعار كل مادة على حدى، لمعرفة أسباب تضخم أسعارها، ثم في الأخير نجري مقارنة بين مؤشرات أسعار هذه المواد، لاستخراج المادة الأكثر تضخما في سلة المواد الغذائية للمستهلك، و تجدر الإشارة إلى أن البيانات المستخدمة في التحليل، تم أخذها مباشرة من معطيات الديون الوطني للإحصائيات .

1-1-1- تحليل تطور مؤشر أسعار الخبز خلال الفترة "1990-2006"(سلسلة شهرية):

يعتبر الخبز، مادة غذائية ضرورية لحياة الإنسان والفرد الجزائري بصفة خاصة، فهو يسعى إلى البحث عن العمل اللازم في سبيل الحصول على مداخيل، تساعد في اقتناء هذه المادة لكن السؤال المطروح:

هل يستطيع أن يحافظ عبر الزمن على اقتناء نفس الكمية من الخبز، مع اعتبار ان الأشياء الأخرى تبقى على حالها؟ .

بعبارة أخرى:

ماهي، حركات أسعار الخبز على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري؟
فيمايلي جدول يلخص تطورات أسعار الخبز خلال الفترة المدروسة .

جدول رقم:2-24- تطور مؤشر أسعار الخبز ومعدل تضخمه خلال الفترة:

تطور مؤشر أسعار الخبز خلال الفترة: 1989-2006.....=100													
السنة	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوت	جويلية	جوان	ماي	افريل	مارس	فيفري	جانفي	السنة
1989	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
1990	109.9	109.9	109.8	108.2	108.2	108	107.1	107.1	107.1	104.9	104.9	104.8	107.5
1991	130.4	130.4	129.6	123.7	123.7	124	120.7	120.7	120.6	113.2	113.2	113	121.9
1992	226.7	226.7	226.4	211.4	211.4	211	161.2	144.1	145.4	138.4	139.8	137.3	181.6
1993	251	249	248.2	244.3	244.3	244	239	239	239	236.1	236.2	235.9	242.2
1994	509.9	457.4	456.6	420	420	420	359.2	359.2	358.6	277.6	277.6	269.2	382
1995	777.2	777.2	777	751.5	751.5	723	641.7	631.4	631.3	556.9	556.9	556.4	677.7

1 - مادة الخبز تتكون من السميد،الفرينة،الخبز الجاهز(المخصص للاستهلاك اليومي)،وكل السلع المصنوعة من الدقيق مثل:الشربة.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمراحل تطور التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1962-2007

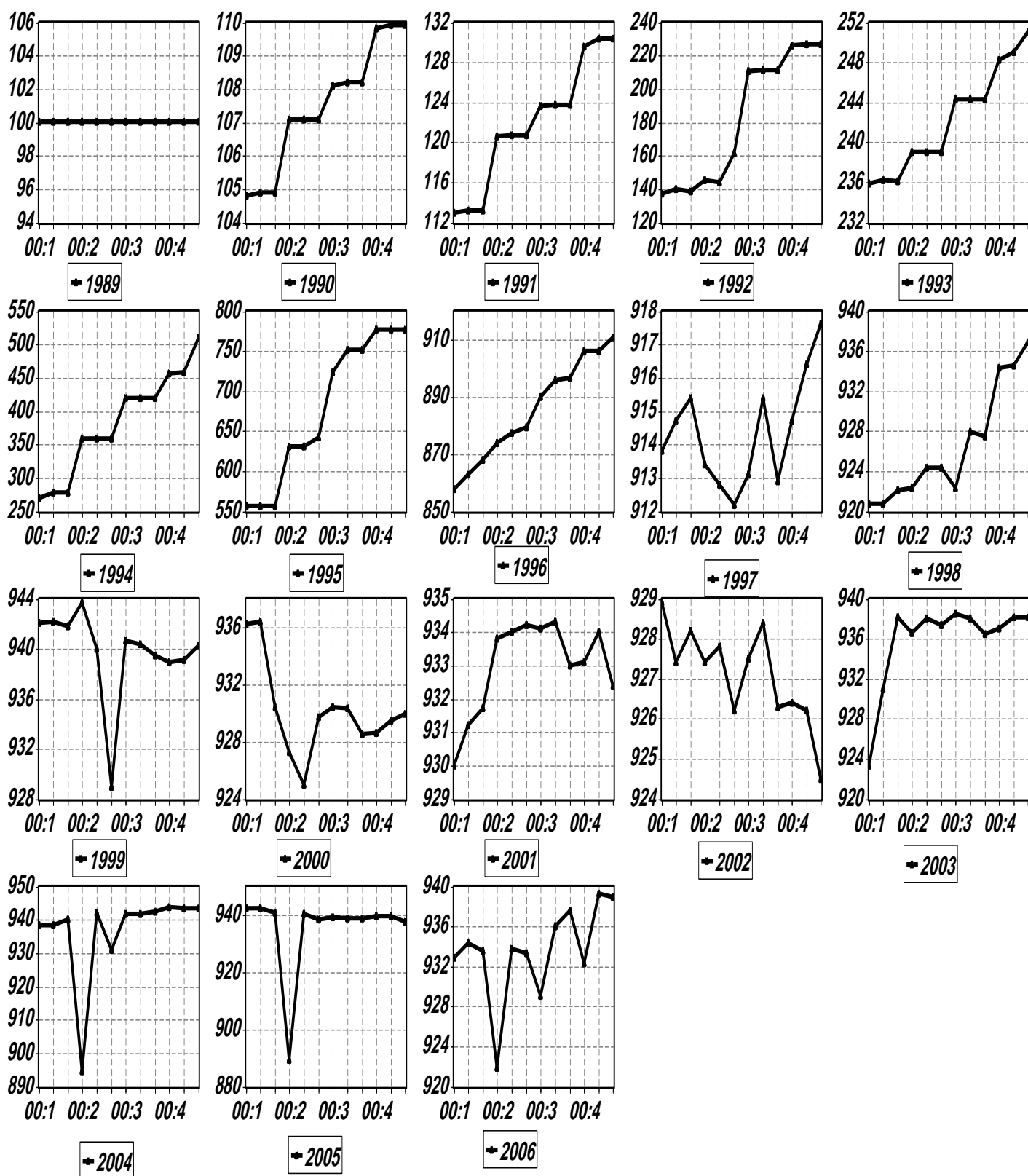
1996	857.5	862.9	868	873.7	877.2	879.4	890	895.7	896.6	905.9	906	910.7	885.3
1997	913.8	914.7	915.4	913.4	912.8	912.2	913	915.4	912.9	914.7	916.4	917.6	914.3
1998	920.7	920.7	922.1	922.3	924.3	924.3	922	927.9	927.5	934.3	934.5	936.9	926.5
1999	942.1	942.2	941.8	943.7	940	928.9	941	940.4	939.5	938.9	939.1	940.3	939.8
2000	936.2	936.4	930.4	927.3	925	929.7	930	930.3	928.5	928.6	929.5	929.9	930.2
2001	930	931.2	931.7	933.8	934	934.2	934	934.3	933	933.1	934	932.4	933.3
2002	928.9	927.4	928.2	927.4	927.8	926.2	928	928.4	926.3	926.4	926.2	924.5	927.7
2003	923.3	931	938.1	936.6	938	937.4	939	938	936.5	937	938.1	938.2	936.2
2004	938.4	938.4	940.1	894.7	942.2	930.8	942	941.7	942.4	943.8	943.5	943.4	936.8
2005	942.5	942.5	940.9	889.1	940.2	938.4	939	938.9	938.6	939.4	939.6	937.8	935.6
2006	932.9	934.3	933.5	921.9	933.8	933.3	929	936	937.6	932.3	939.3	938.9	933.6
تطور معدل تضخم أسعار الخبز خلال الفترة: 2006-1989:.....(%)													
1989	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
1990	5%	5%	5%	7%	7%	7%	8%	8%	8%	10%	10%	10%	8%
1991	8%	8%	8%	13%	13%	13%	14%	14%	14%	18%	19%	19%	13%
1992	22%	23%	22%	21%	19%	34%	70%	71%	71%	75%	74%	74%	49%
1993	72%	69%	71%	64%	66%	48%	16%	16%	16%	10%	10%	11%	33%
1994	14%	18%	18%	50%	50%	50%	72%	72%	72%	84%	84%	103%	58%
1995	107%	101%	101%	76%	76%	79%	72%	79%	79%	70%	70%	52%	77%
1996	54%	55%	56%	38%	39%	37%	23%	19%	19%	17%	17%	17%	31%
1997	7%	6%	5%	5%	4%	4%	3%	2%	2%	1%	1%	1%	3%
1998	1%	1%	1%	1%	1%	1%	1%	1%	2%	2%	2%	2%	1%
1999	2%	2%	2%	2%	2%	0%	2%	1%	1%	0%	0%	0%	1%
2000	-1%	-1%	-1%	-2%	-2%	0%	-1%	-1%	-1%	-1%	-1%	-1%	-1%
2001	-1%	-1%	0%	1%	1%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%
2002	0%	0%	0%	-1%	-1%	-1%	-1%	-1%	-1%	-1%	-1%	-1%	-1%
2003	-1%	0%	1%	1%	1%	1%	1%	1%	1%	1%	1%	1%	1%
2004	2%	1%	0%	-4%	0%	-1%	0%	0%	1%	1%	1%	1%	0%
2005	0%	0%	0%	-1%	0%	1%	0%	0%	0%	0%	0%	-1%	0%
2006	-1%	-1%	-1%	4%	-1%	-1%	-1%	0%	0%	-1%	0%	0%	0%

200 (سلسلة شهرية) :- 1989

Source : - Indice des prix a la consommation, "Evolution : 1989-1999", collections statistiques
N°:91,ONS, Alger, Mars2000.p:40-49

- Indice des prix a la consommation "Evolution : 1994-2006", collections statistiques
N°:133,ONS, Alger, Avril2007.p:46-58

الشكل رقم : 11-2: تطور مؤشر أسعار الخبز خلال الفترة 2006-1989. "سلسلة شهرية "



من بيانات الجدول، نتوصل إلى الملاحظات التالية :

شهدت السنوات الأولى "1990-1996"، تطورات مستمرة في أسعار الخبز و بنسب مرتفعة، حيث وصل مؤشر أسعارها في سنة 1990 إلى 104.8 (معدل تضخم 5 %) في شهر جانفي ، ثم 7 % في جوان و 8 % في جويلية ، و أخيرا 10 % في ديسمبر من نفس السنة، أي بمعدل سنوي (8%) .

استمرت الأسعار في الارتفاع ،حيث تضاعفت مرتين في سنة 1992 من شهر جويلية (210.7) بمعدل تضخم(70 %) ، ثم ارتفعت بـ 5 مرات مما كانت عليه، (509.9 سنة 1994 من شهر ديسمبر) أي من معدل 59 % إلى 107 % ، في شهر جانفي من السنة الموالية ، لتبدأ معدلات التضخم في الانخفاض تدريجيا، حيث وصل إلى 39 % سنة 1996 من شهر ماي، و 1 % من شهر جانفي لسنة 1998 ، ثم تذبذبت معدلات التضخم في السنوات الباقية ،أين وصل التضخم إلى الحد الأدنى له في سنة 2004 من شهر أفريل (-4 %) ، و استقر إلى 0 % في شهر ديسمبر 2006.

بصفة عامة :

خلال السنوات الأولى من التسعينات ، تم تحرير العديد من أسعار السلع و من بينها أسعار الخبز¹، بالإضافة إلى غلاء المواد الداخلة في صناعة الخبز، مثل القمح اللين (سنة 1994 خاصة)،حيث تحتل واردات هذه المادة النسبة الأكبر من بين الواردات الكلية ،وما تضمنته تلك المرحلة من تطورات متزايدة في اسعار الصرف، الهجرة الريفية إلى المدن، نقص الخبرة في استخدام الأسمدة الكيماوية في استصلاح الأراضي الزراعية الخ. و بعد سنة 1997 تراجعت هذه المعدلات وذلك راجع لمجموعة من الأسباب،من أهمها:

منح الدعم لملاك الأراضي بهدف زيادة المحاصيل الزراعية، ترقية المدن الريفية (توصيلها بالغاز و الكهرباء..)،زيادة اسعار البترول ومن وراءه زيادة الاستثمارات التي زادت من حجم الناتج المحلي الحقيقي.

1-1-2- تحليل تطور مؤشر أسعار اللحم خلال الفترة "1990-2006"

(سلسلة شهرية):

يتكون لحم المستهلك الجزائري من: لحم الغنم، الأبقار، الماعز، لحم الأسماك، الدواجن.

يمكن وضع الجدول التالي: انطلاقا من معطيات ONS :

جدول رقم:2-25- تطور مؤشر أسعار اللحم ومعدل تضخمه خلال الفترة:1989- 2006(سلسلة شهرية):

1- كل اسعار الخبز تم تحريرها باستثناء الخبز الجاهز فسعره محدد من طرف إدارة الدولة.

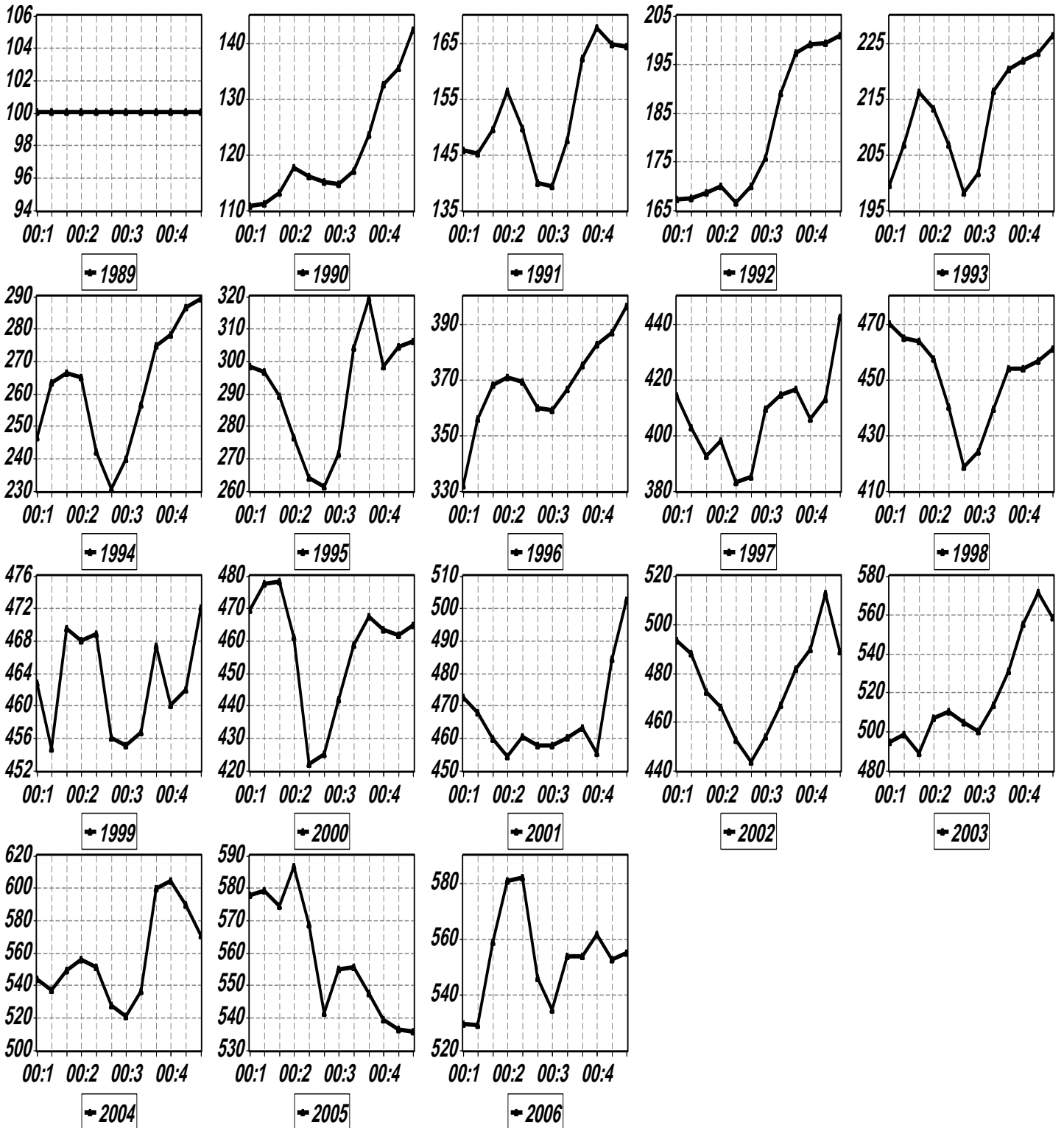
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمراحل تطور التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1962-2007

Source : - Indice des prix a la consommation, "Evolution : 1989-1999", collections statistiques Op .cit, p : 40-49

تطور مؤشر أسعار اللحم خلال الفترة: 1989-2006..... 1989=100												
	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
1989	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
1990	110.72	111.18	113.14	117.54	116.04	114.92	114.62	116.90	123.50	132.46	135.42	142.34
1991	145.62	145.1	149.54	156.42	149.72	139.72	139.26	147.48	162.18	167.8	164.74	164.46
1992	167.1	167.3	168.4	169.8	166.5	169.92	175.7	189	197.2	198.9	199.4	200.8
1993	199.46	206.76	216.08	213.22	206.78	198.02	201.6	216.42	220.18	221.84	223.12	226.38
1994	246.2	263.3	266.1	264.7	242.1	230.64	239.5	256.36	274.7	278	286.6	289.2
1995	298.36	296.68	289.22	276.36	263.92	261.1	271.42	304.1	319.04	298.34	304.48	305.96
1996	331.7	355.6	368	370.6	369.2	359.62	359	366.32	375.1	382.3	386.9	396.3
1997	413.92	402.72	392.48	397.78	382.9	385.1	409.16	414.32	416.22	405.78	412.66	442.4
1998	470.1	464.9	463.9	457.4	440.08	418.46	424.1	439.38	453.9	453.8	456.6	460.8
1999	462.7	454.58	469.52	467.98	468.82	455.94	455	456.66	467.24	460.04	461.86	472.04
2000	469.4	477.4	478.3	460.8	421.74	424.84	441.7	458.58	467.5	463.2	461.8	464.8
2001	472.3	467.6	459.56	454.2	460.28	457.5	457.68	459.96	463.14	455.36	484.16	502.36
2002	493.1	487.7	472.3	465.7	452.16	443.56	453.8	466.82	481.6	489.5	512.5	488.7
2003	494.56	498.52	488.7	506.72	510.3	504.48	499.78	513.5	530.92	554.94	571.1	558.54
2004	543.2	536.5	548.5	555.5	551.02	527.02	520.3	535.9	599.5	604.5	589.5	570.1
2005	577.78	579.04	574.3	586.6	568.66	541.34	554.72	555.36	547.2	539.4	536.36	535.7
2006	529.4	528.7	558.6	580.6	581.94	545.72	534.5	553.62	553.5	561.3	552.5	554.7
200% (..... تطور معدل تضخم أسعار اللحم خلال الفترة: 1989-)												
1989	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
1990	11%	11%	13%	18%	16%	15%	15%	17%	24%	32%	35%	42%
1991	32%	31%	32%	33%	29%	22%	21%	26%	31%	27%	22%	16%
1992	15%	15%	13%	9%	11%	22%	26%	28%	22%	19%	21%	22%
1993	19%	24%	28%	26%	24%	17%	15%	15%	12%	12%	12%	13%
1994	23%	27%	23%	24%	17%	16%	19%	18%	25%	25%	28%	28%
1995	21%	13%	9%	4%	9%	13%	13%	19%	16%	7%	6%	6%
1996	11%	20%	27%	34%	40%	38%	32%	20%	18%	28%	27%	30%
1997	25%	13%	7%	7%	4%	7%	14%	13%	11%	6%	7%	12%
1998	14%	15%	18%	15%	15%	9%	4%	6%	9%	12%	11%	4%
1999	-2%	-2%	1%	2%	7%	9%	7%	4%	3%	1%	1%	2%
2000	1%	5%	2%	-2%	-10%	-7%	-3%	0%	0%	1%	0%	-2%
2001	1%	-2%	-4%	-1%	9%	8%	4%	0%	-1%	-2%	5%	8%
2002	4%	4%	3%	3%	-2%	-3%	-1%	1%	4%	7%	6%	-3%
2003	0%	2%	3%	9%	13%	14%	10%	10%	10%	13%	11%	14%
2004	10%	8%	12%	10%	8%	4%	4%	4%	13%	9%	3%	2%
2005	6%	8%	5%	6%	3%	3%	7%	4%	-9%	-11%	-9%	-6%
2006	-8%	-9%	-3%	-1%	2%	1%	-4%	0%	1%	4%	3%	4%

- Indice des prix a la consommation "Evolution : 1994-2006", collections statistiques Op .cit, p : 46-58

الشكل رقم 2-12: تطور مؤشر أسعار اللحم خلال الفترة 1989-2006. "سلسلة شهرية"



سجلت أسعار اللحوم (البيضاء - الحمراء - الدواجن) ارتفاعات مستمرة و متفاوتة ، من شهر إلى آخر و من سنة إلى أخرى ، حيث وصل مؤشر أسعار استهلاك اللحم إلى 110.72 في جانفي من سنة 1990 بمعدل تضخم 11 %، ليزداد في الشهر الموالي إلى 111.18 (11 % معدل التضخم)، استمر المؤشر في الارتفاع إلى أن وصل إلى 117.54 في شهر أفريل بمعدل تضخم 18 %، ليتراجع هذا المؤشر إلى 116.04 (16 % معدل تضخم) ، ثم إلى 114.92 بمعدل (15 %) في جوان ليرتفع مرة أخرى إلى 123.5 في شهر سبتمبر (24 % معدل تضخم) ، و أخيرا في شهر ديسمبر إلى 142.34 (بمعدل تضخم الأسعار 42%)

بصفة عامة :

تميزت سنة 1992 بارتفاعات مستمرة في الأسعار (32% ، 31% ، 33% ، شهور الأولى) ، ثم بدأ معدل التضخم في التراجع. شهدت السنوات (1991-1996) ارتفاعات متتالية في أسعار اللحم ، حيث نجد معدل التضخم (42% في شهر ديسمبر 1990 ، 40 % في شهر ماي 1996). وهي الحدود القصوى لها . أما السنوات الباقية، فقد تذبذبت أسعار اللحم فيها ، إلى أن بدأت تستقر في السنوات الأخيرة "2005-2006".

نلاحظ من كل سنة، أن أسعار اللحوم تنخفض في الأشهر الثلاثة (ماي -جوان-جويلية)، وهي تمثل فصل الصيف، حيث يميل المستهلك إلى قتناء المواد الغذائية ذات الاستهلاك الخفيف مثل : الطماطم ،البطيخ...الخ.

يمكن إرجاع أسباب تضخم اللحم إلى:

- زيادة أسعار الأغذية المقدمة لمصادر اللحم (الغنم، البقر، السمك، الماعز، الدواجن)، حتى أن المربين في بعض الحالات لجئوا إلى شراء المواد الغذائية من الخواص المرتفعة الأسعار، بسبب عجز الديوان الوطني عن تلبية حاجياتهم.
- ارتفاع أسعار الأدوية المخصصة للمواشي.
- زيادة الأمطار تعتبر من المصادر الرئيسية التي تدفع (خاصة أصحاب المواشي) ، إلى الامتناع عن بيع مواشيهم ، بسبب الأمل في الحصول على الغذاء، و بالتالي نقص عرض مصادر اللحم للبيع و من ثم ارتفاع أسعارها.
- الاعتماد على الاستيراد في تلبية الطلب الداخلي ، نتيجة عجز العرض الوطني عن توفير الكميات اللازمة، وبفعل اسعار الصرف المرتفعة ، استطاعت ان تتسرب التضخمات الخارجية إلى داخل الوطن .

- تعتبر الفيضانات هي الأخرى (هلاك الآلاف من رؤوس المواشي)، عامل من عوامل نقص عرض مصادر اللحم، و بالتالي غلاءها.

- زيادة المشاريع الاستثمارية، التي تتطلب بالمقابل تمويلات ضخمة مثلا: إنشاء مزارع لتربية المائيات المتواجدة في عين تموشنت (500 مليون دينار جزائري).

1-1-3- تحليل مؤشر أسعار الخضر خلال الفترة "1990-2006" (سلسلة شهرية):

شهدت أسواق الخضر الجزائرية تقلبات و تغيرات مستمرة في مؤشرات أسعارها، التي أصبحت تأخذ منحى الصعود لا الهبوط.

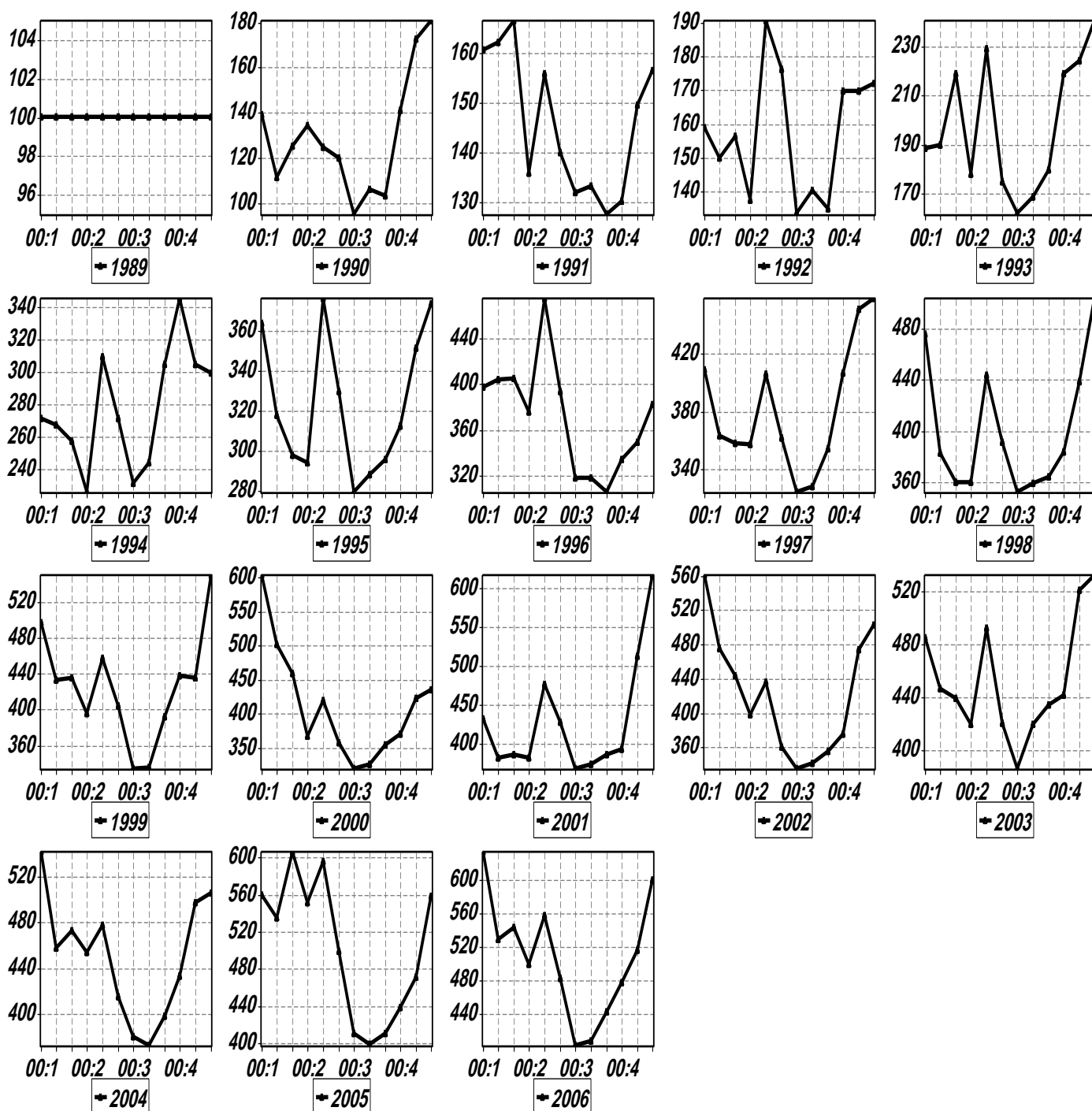
فما هي آثار هذه الارتفاعات على قدرة المستهلك، في اقتناء ما يلزمه لسد حاجاته اليومية ؟
من أجل هذا ارتأينا أخذ البيانات من الديوان الوطني للإحصائيات ، الخاصة بأسعار الخضر و إجراء التحليل اللازمة عليها وفق الجدول الآتي :

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمراحل تطور التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1962-2007

تطور مؤشر أسعار الخضار خلال الفترة: 1989-2006.....100=1989												
السنة	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوت	جويلية	جوان	ماي	افريل	مارس	فيفري	جانفي
1989	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
1990	180.5	172.7	141.2	103.3	106.4	95.5	119.9	124.8	134.2	125.4	111.7	139.4
1991	156.6	149.6	130.2	127.6	133.1	131.8	139.9	156	135.8	166.5	162.2	160.7
1992	172.1	169.8	169.7	135	140.5	133.5	176.3	190.4	137.6	156.5	150	158.8
1993	240.3	224.1	219	179.8	168.7	161.9	175	229.1	177.8	218.8	189.9	188.4
1994	299.7	305	345.2	304.9	244.1	231	271.3	309.4	226.3	257.4	267.3	271.3
1995	373.5	351.4	312.4	295.7	287.9	279.6	329.6	376.1	293.8	298	317.6	364.1
1996	382.8	349.1	333.7	306.1	317.5	318.3	394	474.9	376.1	405.3	404.7	397.9
1997	457.8	450.6	406.4	354.6	327.9	324.9	361.6	406.1	357.4	358.4	363.7	408.8
1998	503.7	438.5	383.5	364.1	358.6	352.4	391.3	443.8	359.4	359.3	382.9	476.4
1999	549.1	435.9	437.8	391.4	334.9	334.8	403.6	456.7	395.5	435.2	432.5	496.8
2000	435.6	422.2	370.6	355	326.5	321	357.5	419	366.9	459.4	501.6	602.2
2001	616.5	513	392.5	386.2	372.6	368.4	427	476.9	381.4	385.4	381.4	431.6
2002	502.4	473.9	375.1	355.8	342.3	336	360.8	436.2	398.5	444.3	475	560.3
2003	531.9	520.9	441.9	434.8	419.6	386.8	420.9	492.4	419.8	439.4	446.4	485.4
2004	505.2	496.9	433.2	398	373.3	380.5	415.1	477.4	454.3	472.7	457.2	541
2005	557.9	471.4	438.8	410.6	398.4	410.6	499.1	595.2	551	605.6	534.7	559.9
2006	600.2	515.9	477.7	442	407.7	402.6	481.9	557.3	499.8	543.9	528.6	633.5
تطور معدل تضخم أسعار الخضار خلال الفترة: 1989-2006.....(%)												
السنة	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوت	جويلية	جوان	ماي	افريل	مارس	فيفري	جانفي
1989	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
1990	81%	73%	41%	3%	6%	-5%	20%	25%	34%	25%	12%	39%
1991	-13%	-13%	-8%	24%	25%	38%	17%	25%	1%	33%	45%	15%
1992	10%	14%	30%	6%	6%	1%	26%	22%	1%	-6%	-8%	-1%
1993	40%	32%	29%	33%	20%	21%	-1%	20%	29%	40%	27%	19%
1994	25%	36%	58%	70%	45%	43%	55%	35%	27%	18%	41%	44%
1995	25%	15%	-10%	-3%	18%	21%	21%	22%	30%	16%	19%	34%
1996	2%	-1%	7%	4%	10%	14%	20%	26%	28%	36%	27%	9%
1997	20%	29%	22%	16%	3%	2%	-8%	-14%	-5%	-12%	-10%	3%
1998	10%	-3%	-6%	3%	9%	8%	8%	9%	1%	0%	5%	17%
1999	9%	-1%	14%	7%	-7%	-5%	3%	3%	10%	21%	13%	4%
2000	-21%	-3%	-15%	-9%	-3%	-4%	-11%	-8%	-7%	6%	16%	21%
2001	42%	22%	6%	9%	14%	15%	19%	14%	4%	-16%	-24%	-28%
2002	-19%	-8%	-4%	-8%	-8%	-9%	-16%	-9%	4%	15%	25%	30%
2003	6%	10%	18%	22%	23%	15%	17%	13%	5%	-1%	-6%	-13%
2004	-5%	-5%	-2%	-8%	-11%	-2%	-1%	-3%	8%	8%	2%	11%
2005	10%	-5%	1%	3%	7%	8%	20%	25%	21%	28%	17%	3%
2006	8%	9%	9%	8%	2%	-2%	-3%	-6%	-9%	-10%	-1%	13%
السنة	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوت	جويلية	جوان	ماي	افريل	مارس	فيفري	جانفي

Source : - Indice des prix a la consommation, "Evolution : 1989-1999", collections statistiques Op .cit, p : 40-49
 - Indice des prix a la consommation "Evolution : 1994-2006", collections statistiques Op .cit, p : 46-58

الشكل رقم: 2-13: تطور مؤشر أسعار الخضار خلال الفترة 1989-2006. "سلسلة شهرية"



نلاحظ أن مؤشر الأسعار وصل إلى 139.4 (معدل تضخم 39%) في شهر جانفي 1990، ثم انخفض في الشهر الموالي، ليرتفع في شهر مارس إلى 25% ثم إلى 34% في ماي، ليبلغ الحدود القصوى له في شهر أكتوبر 41%، ونوفمبر 73%، وديسمبر 81%، أي: بمعدل سنوي 30%، لتتخفض بعد ذلك معدلات التضخم في السنة الموالية إلى 15% في شهر جانفي، و تصعد إلى 45% في شهر فيفري، و إلى 33% في مارس، وبمعدل سنوي 13% .

بصفة عامة:

ارتفعت معدلات التضخم في سنوات "1992-1997"، حيث بلغت الحد الأقصى لها 70% في شهر سبتمبر من سنة 1994، أما السنوات الباقية فتذبذبت فيها معدلات التضخم و انخفضت إلى 1% في شهر ديسمبر 2006.

وترجع أسباب تضخم أسعار الخضر إلى العوامل التالية:

- تعتبر الشاحنات أو البواخر التي تحمل الخضروات من الدول المستوردة، أحيانا سببا من أسباب زيادة الأسعار ، حيث أن انخفاض وسائل النقل يؤدي إلى تقليل الواردات، وبالتالي نقص العرض المحلي أمام الطلب مما يرفع الأسعار.
- نقص الدعم فيما يخص إصلاح الأراضي الزراعية، وبالتالي قلة الإنتاج (نقص العرض).
- نقص الخبرة و الحداثة في الأجهزة المستخدمة في عملية الزراعة.
- الهجرة نحو المدن خاصة سنوات التسعينات.
- قلة الأمطار.
- ضعف الإرشادات الزراعية ، حيث تتكدس المنتجات في أوقات معينة من السنة .

1-1-4- تحليل تطور مؤشر اسعار البطاطا خلال الفترة " 1990-2006" (سلسلة شهرية) :

تمثل البطاطا أحد المكونات الرئيسية للاستهلاك الغذائي للإنسان ، وبصفة خاصة المستهلك الجزائري . حيث يتحصل هذا الأخير عليها من السوق الوطني، وبأسعار معينة ، تتذبذب حسب تغيرات عوامل العرض والطلب في أسواق السلع .

لذلك ندرج في الأتي بيانات مقتبسة من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، تتضمن تطورات مؤشرات أسعار البطاطا، ومعدلات تضخم أسعارها خلال الفترة المدروسة :

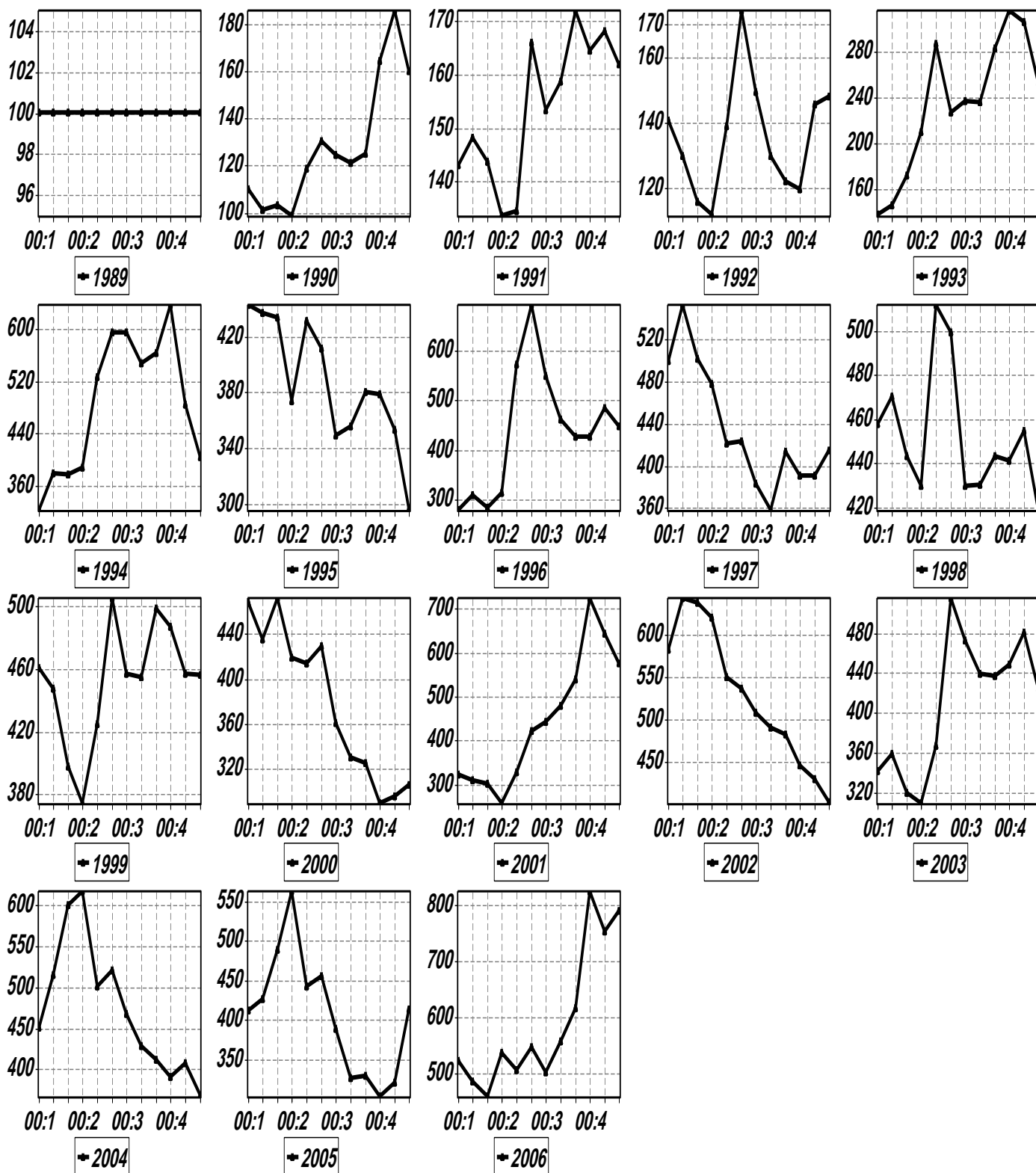
جدول رقم: 2-27- تطور مؤشر أسعار البطاطا ومعدل تضخمه خلال الفترة: 1989 - 2006 (سلسلة شهرية):

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمراحل تطور التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1962-2007

تطور مؤشر أسعار البطاطا خلال الفترة: 1989 - 2006.....1989=1000													
السنة	جانفي	فيفري	مارس	افريل	ماي	جوان	جويلية	اوت	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	السنة
1989	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
1990	110	101.3	103.1	99.1	118.7	130.6	124.6	121.4	125.3	164.4	185.5	160.2	192.2
1991	143	148.1	143.6	133.7	134.5	165.9	153.3	158.8	171.9	164.4	168.1	161.9	153.9
1992	140.8	129.7	115.8	111.8	139.1	174.2	149.5	129.7	122.2	119.8	145.5	148	135.5
1993	137.1	145.7	171.5	209.7	286.9	226.7	236.9	235.8	283.1	315.7	305.8	253.1	234
1994	323.8	378.9	376.8	388.2	526.9	594.5	593.9	547.4	563.6	635.8	484.4	403.5	484.8
1995	442.2	436.7	433.7	373.7	431.3	411.6	349.5	355.7	380.4	378.5	353.1	296.2	386.9
1996	280.5	310.3	284.5	314.5	572.2	690.7	550.1	461.6	426.2	426.4	485.2	446.5	437.4
1997	499	552.2	502.2	477.3	420.9	423.4	383.5	358.8	413.6	390.7	391.1	414.4	435.6
1998	458.1	470.1	443.2	429.6	511.7	499.3	429.8	430.3	443.4	441.1	454.7	419.1	452.5
1999	460.8	447.5	398	374.9	424.8	504.5	456.7	454.8	498.2	486.8	457	456.2	451.7
2000	468.4	435.7	471.5	419.1	414.3	429	361.5	330.6	325.9	290.4	296.1	306.5	379.1
2001	322	310.4	300.7	258.7	327.3	422.5	443.7	478.5	539	723.3	644.2	575.3	446.7
2002	582.4	643.1	639	621	550.9	537.4	507.9	491	483.1	445.4	429.4	402	529
2003	341.5	359.2	319.9	309.9	367.4	514.6	472.9	439.2	437.1	448.3	480.2	424.2	410.4
2004	450.4	514.5	600.3	616.4	501	521.1	468	428.5	412.1	390.7	407.7	367.7	473.2
2005	411.4	426.4	489.2	562.1	442.5	455.6	388.5	325.7	329.6	303.8	320.7	413.5	405.7
2006	522.6	484.1	459.4	535.6	505.1	546.2	502.4	557.7	615.4	824.4	753.6	791.2	591.5
تطور معدل تضخم أسعار البطاطا خلال الفترة: 1989 - 2006.....(%)													
1989	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
1990	10%	1%	3%	-1%	19%	31%	25%	21%	25%	64%	86%	60%	92%
1991	30%	46%	39%	35%	13%	27%	23%	31%	37%	0%	-9%	1%	-20%
1992	-2%	-12%	-19%	-16%	3%	5%	-2%	-18%	-29%	-27%	-13%	-9%	-12%
1993	-3%	12%	48%	88%	106%	30%	58%	82%	132%	164%	110%	71%	73%
1994	136%	160%	120%	85%	84%	162%	151%	132%	99%	101%	58%	59%	107%
1995	37%	15%	15%	-4%	-18%	-31%	-41%	-35%	-33%	-40%	-27%	-27%	-20%
1996	-37%	-29%	-34%	-16%	33%	68%	57%	30%	12%	13%	37%	51%	13%
1997	78%	78%	77%	52%	-26%	-39%	-30%	-22%	-3%	-8%	-19%	-7%	0%
1998	-8%	-15%	-12%	-10%	22%	18%	12%	20%	7%	13%	16%	1%	4%
1999	1%	-5%	-10%	-13%	-17%	1%	6%	6%	12%	10%	1%	9%	0%
2000	2%	-3%	18%	12%	-2%	-15%	-21%	-27%	-35%	-40%	-35%	-33%	-16%
2001	-31%	-29%	-36%	-38%	-21%	-2%	23%	45%	65%	149%	118%	88%	18%
2002	81%	107%	113%	140%	68%	27%	14%	3%	-10%	-38%	-33%	-30%	18%
2003	-41%	-44%	-50%	-50%	-33%	-4%	-7%	-11%	-10%	1%	12%	6%	-22%
2004	32%	43%	88%	99%	36%	1%	-1%	-2%	-6%	-13%	-15%	-13%	15%
2005	-9%	-17%	-19%	-9%	-12%	-13%	-17%	-24%	-20%	-22%	-21%	12%	-14%
2006	27%	14%	-6%	-5%	14%	20%	29%	71%	87%	171%	135%	91%	46%

Source : - Indice des prix a la consommation, "Evolution : 1989-1999", collections statistiques
Op .cit, p : 40-49
- Indice des prix a la consommation "Evolution : 1994-2006", collections statistiques
Op .cit, p : 46-58

الشكل رقم: 2-15 : تطور مؤشر أسعار البطاطا خلال الفترة 1989-2006. "سلسلة شهرية"



من خلال البيانات أعلاه يتضح أن :

مؤشر أسعار البطاطا في تزايد مستمر حيث :

تميزت سنة 1994 بارتفاعات هائلة في مؤشرات الأسعار، التي وصلت إلى 323.8 في شهر جانفي أي بمعدل ارتفاع 136 % ، ثم في الشهر الموالي وصل معدل تضخم إلى 160 %، لينخفض في شهر مارس إلى 120 %، ثم إلى 85 % في شهر أفريل وارتفع إلى 162 % في شهر جوان ، وأصبح في شهر جويلية 151 % .

وأخيرا بلغ التضخم في المتوسط السنوي 107%، ثم بعد ذلك انخفض معدل التضخم لكن بنسبة قليلة. استمر تضخم أسعار البطاطا في ارتفاع، حيث سجل في سنة 1997 معدل : 78 % في شهر جانفي و فيفري ، كما تميزت سنة 2002 بالارتفاعات مذهلة في معدلات التضخم مقارنة ل 81 % في شهر جانفي و 107% في شهر فيفري و 113 % في شهر مارس ، و أقصى حد لها 140 % شهر أفريل ، لتبدأ بعد ذلك في الانخفاض ، و ارتفعت كذلك في الشهور الأولى من عام 2004 وكانت نسبة:

99 % المسجلة في شهر مارس كأقصى حد لمعدل التضخم، ثم تنازلت معدلات التضخم وتذبذبت بعد ذلك.

ترجع أسباب ارتفاع معدلات تضخم البطاطا إلى:

- غلاء الأسمدة الكيماوية لتخصيب الأراضي المخصصة لزراعة البطاطا، وهو ما صرح به رئيس اللجنة الجزائرية لتجار الخضر و الفواكه، (مصطفى عاشور) صحيفة اليوم (العدد 159) .
- ندرة الأمطار، خاصة سنوات "1993-1994-1997-2002"، في هذه السنوات انخفضت كمية الأمطار المتساقطة، و بالتالي جفاف التربة التي لم تعطي الإنتاجية اللازمة لحاجيات المستهلكين.
- ارتفاع أسعار بذور البطاطا.
- المضاربة في الأسعار.

- سياسة الاحتكار التي عمد إليها التجار، بحيث تم تخزين كميات هائلة من البطاطا في الثلاجات الموجودة في المخازن، ليتم إخراجها في المناسبات ،مثل شهر رمضان لرفع أسعارها بنسب تكاد تكون جنونية للأصحاب الدخول المحدودة، في هذا الإطار عملت الجزائر على مراقبة الأسعار ،من خلال إنتاج كميات كبيرة (في سنة 2007) 53.3 مليون قنطار، و استوردت 89 ألف طن من البطاطا لسد حاجيات المستهلكين و القضاء على ظاهرة الاحتكار.

1-1-5- تحليل مؤشر أسعار الفواكه خلال الفترة "1990-2006" (سلسلة شهرية):

تتكون سلة الفواكه من البرتقال، التفاح، الموز... الخ، وتعتبر من المواد الأساسية لبعض المستهلكين، كما تعتبر مادة ثانوية للبعض الأخر، كل حسب دخله.

ما نهدف إليه من هذه الدراسة ، هو البحث في تطورات اسعار الفواكه ، كمؤشرات على وجود التضخم او عدم وجوده ، مع إعطاء بعض الأسباب لتواجد التضخم.
تنطلق الدراسة من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات من خلال الجدول التالي :

جدول رقم: 2-28- تطور مؤشر أسعار الفواكه ومعدل تضخمه خلال الفترة: 1989 - 2006 (سلسلة شهرية):

تطور مؤشر أسعار الفواكه خلال الفترة 1989-2006.....1989=100												
السنة	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوت	جويلية	جوان	ماي	أفريل	مارس	فيفري	جانفي
1989	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
1990	137	142.1	146.2	154.3	140.7	111.4	168.2	129.3	128	136	135.8	136

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمراحل تطور التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1962-2007

1991	167	163.3	161	155	158.3	154.7	122.2	134.2	143.2	141.8	151.9	149.7	150.2
1992	187	186.5	182	185	197.9	205.4	143.6	165.4	175.1	166.6	177	164.9	178
1993	177	175.7	177	159	175.5	197.4	154.5	167.6	195.4	191.5	206.5	192.8	180.9
1994	233	265.6	240	235	253.9	305.1	211.4	221	279.7	283	282.6	286.5	258
1995	358	397.4	448	431	411.2	382.9	239.8	242.4	274.9	249	292.1	269.4	333
1996	322	342.5	351	333	381.6	482.2	240.6	285.3	311.7	321.2	320.3	322.4	334.5
1997	364	392.3	379	394	397.6	448.4	310.5	308.6	381.3	423.6	390.2	365.6	379.5
1998	439	448.4	450	476	456.2	476.1	297.6	335.3	406.3	383.6	374.6	359.5	408.5
1999	451	461.6	434	452	419.3	378.6	249.3	295.6	383.1	382.4	410.3	427.1	395.4
2000	502	504.5	502	449	402.9	402.7	303.5	331.7	391.5	364.9	382.8	426.4	413.7
2001	487	480	502	460	426.1	453.1	331.3	332.9	391.3	365.6	432.8	485.4	428.7
2002	541	532.2	525	467	452.1	441.6	313.4	328.4	370.7	335.8	420.6	469.7	433.3
2003	567	561.1	535	475	457.2	479.2	326.9	374.4	437.5	408.9	473.2	523.6	468.5
2004	616	608.2	588	564	485.4	510.6	394	396	453.1	423.4	527.7	540.9	508.9
2005	649	605.3	573	526	514.1	464	336.1	391.9	425.3	400.3	504.3	538.9	494
2006	614	590.8	531	488	428.6	461.9	341.4	374	455	418.3	502.9	548.1	479.5
تطور معدل تضخم أسعار الفواكه خلال الفترة 1989-2006 (%)													
1989	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
1990	36%	36%	36%	28%	29%	68%	16%	11%	41%	54%	46%	42%	37%
1991	23%	20%	19%	21%	22%	-8%	5%	20%	2%	-8%	4%	5%	10%
1992	12%	14%	13%	19%	25%	33%	18%	23%	22%	17%	17%	10%	19%
1993	-5%	-6%	-2%	-14%	-11%	-4%	8%	1%	12%	15%	17%	17%	2%
1994	32%	51%	35%	48%	45%	55%	37%	32%	43%	48%	37%	49%	43%
1995	53%	50%	87%	83%	62%	25%	13%	10%	-2%	-12%	3%	-6%	29%
1996	-10%	-14%	-22%	-23%	-7%	26%	0%	18%	13%	29%	10%	20%	0%
1997	13%	15%	8%	18%	4%	-7%	29%	8%	22%	32%	22%	13%	13%
1998	21%	14%	19%	21%	15%	6%	-4%	9%	7%	-9%	-4%	-2%	8%
1999	3%	3%	-3%	-5%	-8%	-20%	-16%	-12%	-6%	0%	10%	19%	-3%
2000	11%	9%	16%	-1%	-4%	6%	22%	12%	2%	-5%	-7%	0%	5%
2001	-3%	-5%	0%	2%	6%	13%	9%	0%	0%	0%	13%	14%	4%
2002	11%	11%	5%	2%	6%	-3%	-5%	-1%	-5%	-8%	-3%	-3%	1%
2003	5%	5%	2%	2%	1%	9%	4%	14%	18%	22%	13%	11%	8%
2004	9%	8%	10%	19%	6%	7%	21%	6%	4%	4%	12%	3%	9%
2005	5%	0%	-3%	-7%	6%	-9%	-15%	-1%	-6%	-5%	-4%	0%	-3%
2006	-5%	-2%	-7%	-7%	-17%	0%	2%	-5%	7%	4%	0%	2%	-3%

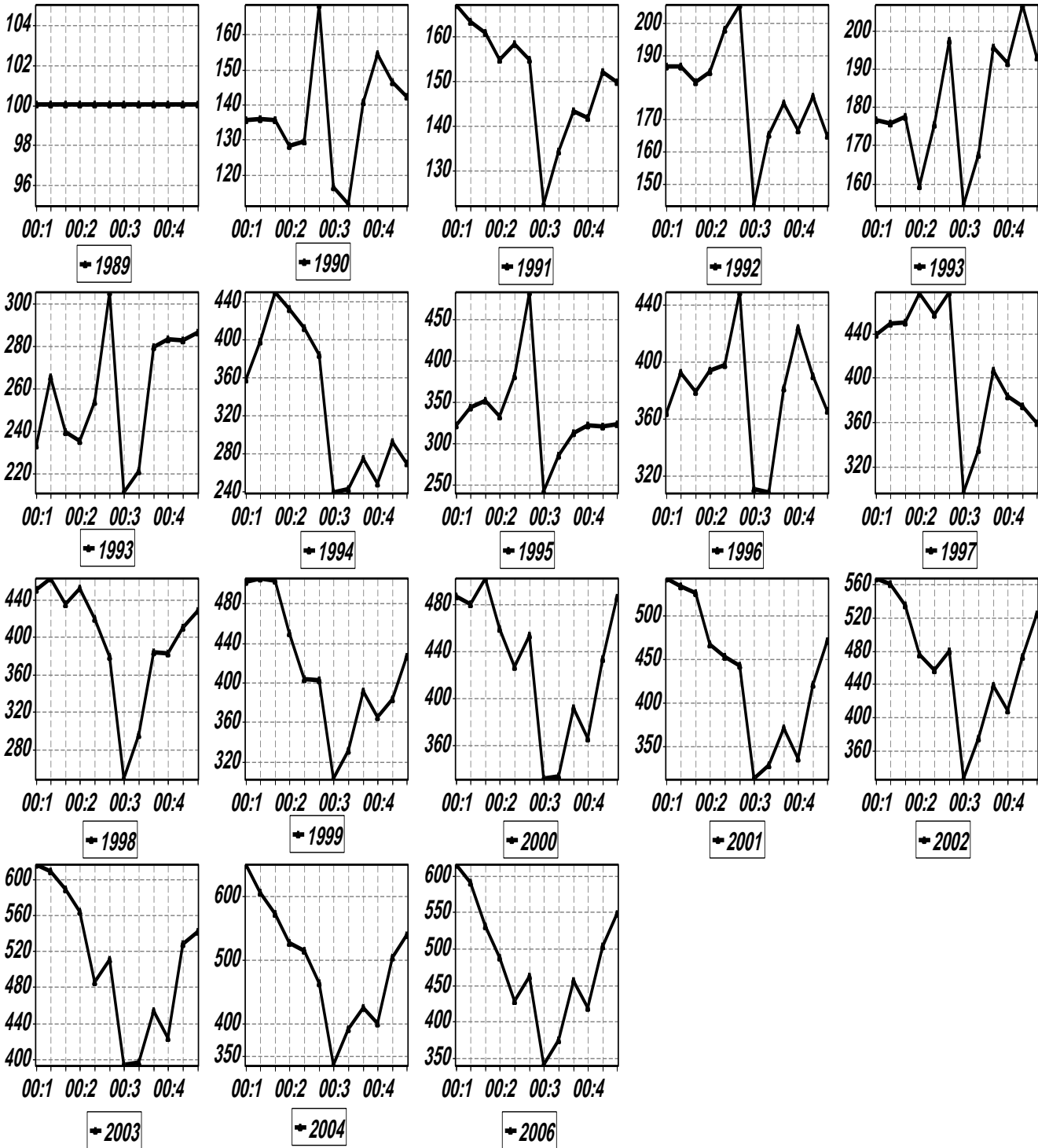
Source : - Indice des prix a la consommation, "Evolution : 1989-1999", collections statistiques

Op .cit, p : 40-49

- Indice des prix a la consommation "Evolution : 1994-2006", collections statistiques

Op .cit, p : 46-58

الشكل رقم 2-15: تطور مؤشر أسعار الفواكه خلال الفترة 1989-2006. "سلسلة شهرية"



شهدت سنوات (1990-1998) تقلبات و تغيرات تصاعدية في مؤشرات أسعار الفواكه، حيث بلغت 135.6 % في شهر جانفي من عام 1990 بمعدل تضخم (36 %)، استمر الارتفاع حتى وصل إلى 168.2 في شهر جوان من نفس العام بمعدل تضخم 68% في الأسعار.

بصفة عامة :

بلغ معدل التضخم أعلى مستوياته في سنة 1995 بمعدل 53 % في شهر جانفي، 50 % في شهر فيفري، 87 % شهر مارس، 83 % شهر افريل، أما السنوات الباقية فانخفضت فيها أسعار الفواكه، إلى أن استقر فيها المعدل إلى 0 % شهر فيفري 2005 ، و 0 % شهر نوفمبر 2006.

من المصادر الرئيسية لزيادة أسعار الفواكه نذكر:

- ارتفاع أسعار المواد الداخلة في زراعة الفواكه.
- الاتجاهات نحو المضاربات العقارية، بدلا من التوجه لزراعة الفواكه.
- تحسن أحوال الطقس يؤدي إلى زيادة العرض، لان معظم الفلاحين يتحاشون دخول مزارعهم وهي غارقة بالمياه، حيث ترتفع الأسعار في تلك الفترات.
- كما تعتبر كميات الأمطار المتساقطة، محدد من محددات ارتفاع الأسعار في الاسوق الجزائرية، خاصة خلال سنوات التسعينات، التي تميزت بالجفاف بالمقارنة مع سنوات 2005 – 2007 - 2008 .

1-1-6- تحليل أسعار الحليب و مشتقاته خلال الفترة 1990 - 2006 (سلسلة شهرية)

يعد إنتاج الحليب فرعا من فروع الزراعة، يهتم بصناعة الحليب ، الزبدة و الحليب المكثف، المثلجات، و الجبن، بالإضافة إلى الحليب المجفف و منتجاته. تتوفر الجزائر على مجموعة من المزارع، لاستخراج الحليب، عن طريق حلب المواشي (الأبقار خاصة).

إذن: فالمواشي يتم تربيتها في حظائر (حظائر مغلقة و حظائر مفتوحة).

كما يوفر لها المربون ما تحتاجه من أكل (سواء عن طريق الرعي في حالة حظائر مفتوحة، أو تقديم الغذاء لها في شكل أعلاف في حالة حظائر مغلقة).

ومجموع هذه العمليات، يتطلب بطبيعة الحال صرف أموال ، تدخل ككلفة لإنتاج الحليب و مشتقاته، و حتى يحقق المربي أكبر قدر ممكن من الربح، يقارن أسعار بيع هذا الحليب بالمصاريف المنفقة عليه. لكن، ما هو حال المستهلك الجزائري، أمام تزايد أسعار الحليب، خاصة و أنه مادة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها.

فيما يلي : نعرض جدول يشرح تطورات أسعار الحليب و مشتقاته كالآتي:

جدول رقم : 2 - 29- تطور مؤشر أسعار الحليب ومشتقاته ومعدل تضخمه خلال الفترة:

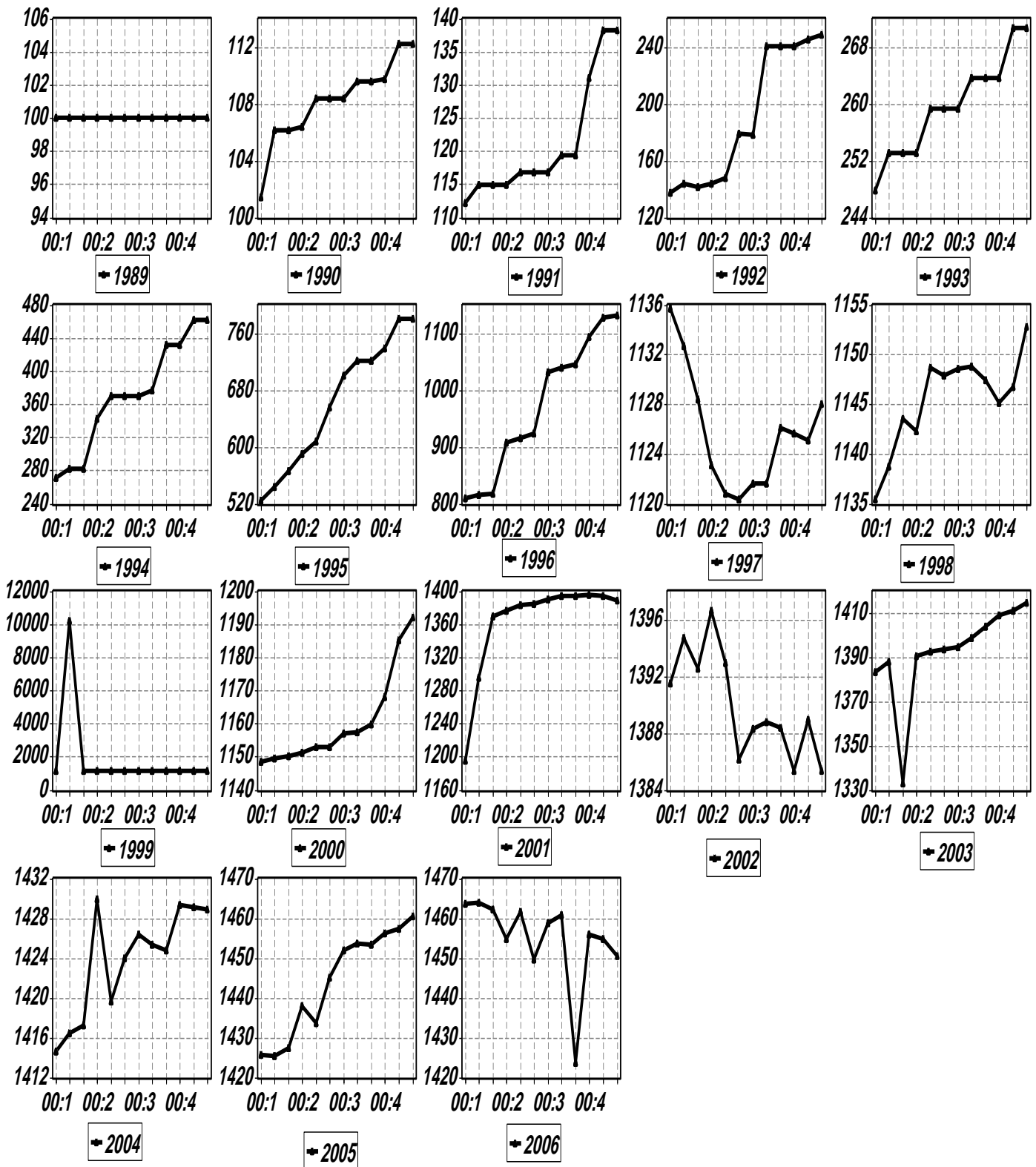
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمراحل تطور التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1962-2007

السنة	جانفي	فيفري	مارس	افريل	ماي	جوان	جويلية	اوت	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	السنة
1989	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
1990	101.4	106.1	106.1	106.4	108.4	108.4	108.4	109.6	109.6	109.7	112.2	112.2	108.2
1991	112.2	114.9	114.9	114.9	116.8	116.8	116.8	119.4	119.4	131	138.2	138.2	121.1
1992	136.9	143.8	141.2	143.8	147.4	178.5	178.2	240.1	240.1	240.1	245.5	248.5	190.3
1993	247.8	253.1	253.1	253.1	259.3	259.3	259.3	263.6	263.6	263.6	270.6	270.6	259.8
1994	270.6	282.1	282.1	341.8	369.9	369.9	369.9	376.8	431.7	431.7	462	462	370.8
1995	523.7	542.6	566.3	590	606.9	655.7	699.6	720.6	720.6	738.9	780.5	780.5	660.5
1996	808.8	815.2	817	906.9	914.8	923.6	1030.9	1039.2	1045	1093.8	1126.1	1130	971
1997	1135.7	1133	1128.4	1123.1	1120.8	1120.3	1121.6	1121.6	1126	1125.6	1125.1	1128	1125.8
1998	1135.4	1139	1143.5	1142.3	1148.7	1147.9	1148.6	1148.8	1147	1145.1	1146.7	1152.8	1145.5
1999	1150.5	10151	1149.4	1150.3	1144.7	1146.1	1149.4	1146.4	1148	1150.1	1149	1151.2	1148.8
2000	1148.3	1150	1150	1151	1152.9	1152.9	1157	1157.3	1160	1167.8	1185	1191.8	1160.3
2001	1194.8	1295	1369.2	1375.7	1382.5	1383.9	1390.1	1393.6	1394	1395.3	1393.8	1388.2	1362.2
2002	1391.5	1395	1392.5	1396.6	1392.9	1386.1	1388.3	1388.8	1388	1385.3	1388.9	1385.3	1388.6
2003	1383	1388	1332.7	1390.3	1392.6	1393.6	1394.8	1398.7	1404	1409	1411	1414.5	1391
2004	1414.6	1416	1417.2	1429.9	1419.6	1424	1426.3	1425.3	1425	1429.3	1429.1	1428.9	1423.8
2005	1425.7	1425	1427.3	1437.9	1433.7	1444.9	1451.8	1453.5	1453	1456.1	1457.2	1460.3	1443.9
2006	1463.6	1464	1462.2	1454.6	1461.7	1449.5	1458.8	1460.7	1424	1456	1454.7	1450.5	1455
تطور معدل تضخم أسعار الحليب ومشتقاته خلال الفترة: 1989 - 2006.....(%)													
1989	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
1990	1%	6%	6%	6%	8%	8%	8%	10%	10%	10%	12%	12%	8%
1991	11%	8%	8%	8%	8%	8%	8%	9%	9%	19%	23%	23%	12%
1992	22%	25%	23%	25%	26%	53%	53%	101%	101%	83%	78%	80%	57%
1993	81%	76%	79%	76%	76%	45%	46%	10%	10%	10%	10%	9%	37%
1994	9%	11%	11%	35%	43%	43%	43%	43%	64%	64%	71%	71%	43%
1995	94%	92%	101%	73%	64%	77%	89%	91%	67%	71%	69%	69%	78%
1996	54%	50%	44%	54%	51%	41%	47%	44%	45%	48%	44%	45%	47%
1997	40%	39%	38%	24%	23%	21%	9%	8%	8%	3%	0%	0%	16%
1998	0%	1%	1%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	2%
1999	1%	791%	1%	1%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%
2000	0%	-89%	0%	0%	1%	1%	1%	1%	1%	2%	3%	4%	1%
2001	4%	13%	19%	20%	20%	20%	20%	20%	20%	19%	18%	16%	17%
2002	16%	8%	2%	2%	1%	0%	0%	0%	0%	-1%	0%	0%	2%
2003	-1%	0%	-4%	0%	0%	1%	0%	1%	1%	2%	2%	2%	0%
2004	2%	2%	6%	3%	2%	2%	2%	2%	1%	1%	1%	1%	2%
2005	1%	1%	1%	1%	1%	1%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	1%
2006	3%	3%	2%	1%	2%	0%	0%	0%	-2%	0%	0%	-1%	1%

1989 - 2006 (سلسلة شهرية)

Source : - Indice des prix a la consommation, "Evolution : 1989-1999", collections statistiques
Op .cit, p : 40-49
- Indice des prix a la consommation "Evolution : 1994-2006", collections statistiques
Op .cit, p : 46-58

الشكل رقم: 16-2 : تطور مؤشر أسعار الحليب ومشتقاته خلال الفترة 1989-2006 "سلسلة شهرية"



من خلال البيانات المتوفرة، يتبين أن مؤشر أسعار الحليب¹ في تزايد مستمر، حيث بلغ 101.4 في شهر جانفي 1990 ليرتفع إلى 106.1 في مارس و أفريل، أي بمعدل تضخم 6 % ثم إلى 108.4 في (ماي، جوان، جويلية) بمعدل تضخم 8 % ، أما (أوت، سبتمبر، أكتوبر) فوصل إلى 109.6 أي 10 % كمعدل تضخم للأسعار، و أخيرا 112.2 في شهر نوفمبر و ديسمبر (12% معدل تضخم) و 8 % كمعدل سنوي للتضخم.

من خلال بيانات الجدول السابق نتوصل إلى:

السنوات الأولى (1991 - 1997) تزايدت فيها مؤشرات الأسعار بصفة استمرارية، حيث بلغ معدل التضخم الحدود القصوى له في شهر مارس 1 % و جويلية 89 % من سنة 1995 ، لنتراجع بعد سنة 1998 أسعار الحليب، إلى أن استقرت في بعض الشهور (جانفي معدل التضخم 0 % عام 1998) ، حتى و إن عاود الارتفاع في سنة 2001 (20% معدل تضخم في أفريل) إلا أنه في السنوات الموالية انخفض .

هكذا يمكن إرجاع أسباب ارتفاع أسعار الحليب إلى :

- ضخامة الاستثمارات المخصصة لمصادر الحليب (الأبقار....) ، و تشمل ثمن الأرض و الأبقار، الأبنية والمعدات، بالإضافة إلى أجور العمال.
- غلاء المادة الغذائية (العلف مثل: التبن، القمح، الشعير.....الخ) ، خاصة بعد الجفاف الذي أصاب الجزائر في سنوات 97 ، 98 ، 99.
- ضعف الكفاءة الإنتاجية (ما زالت الجزائر تعتمد على الطرق التقليدية في تسيير و إدارة المواشي).
- نقص الكفاءة فيما يخص الفحوصات الطبية للمواشي، وانعدام التلقيح الاصطناعي ، ارتفاع أسعار الأدوية الصحية.
- في بعض الحالات (خاصة فصل الصيف) يفسد الحليب و مشتقاته، بسبب عدم توفر ثلاجات كفيلة بحفظ و سلامة الحليب و نقله إلى المناطق البعيدة، و المحتاجة إليه .

1- كل أسعار الحليب محررة ، باستثناء الحليب المبستر.

1-1-7- تحليل تطور مؤشر اسعار المواد الغذائية المصنعة خلال الفترة 1990-2006 (سلسلة شهرية).

نقصد بالمواد الغذائية المصنعة تلك المواد التي يتحصل عليها المنتج، عن طريق المزج بين مجموعة من المواد الغذائية ومواد إضافية أخرى، مثل عصير البرتقال حيث يتم عصر حبات البرتقال ووضعها في علب كرتونية لبيعها في السوق وكذا الحال لزيت الطعام... الخ.

لكن ما يثير الاهتمام، هو تلك الزيادات المتواصلة في اسعار المواد الغذائية المصنعة، خاصة في الجزائر، حيث أرهقت الأسعار المرتفعة القدرات الشرائية لذوي الدخل المحدود، والمواطنين البسطاء.

لهذا، نقوم بدراسة تحليلية لتطورات هذه المؤشرات، لنتعرف على مختلف أسباب ومظاهر التضخم لأسعار هذه المواد.

فيما يلي ملخص لمعطيات الديوان الوطني للإحصائيات كالتالي :

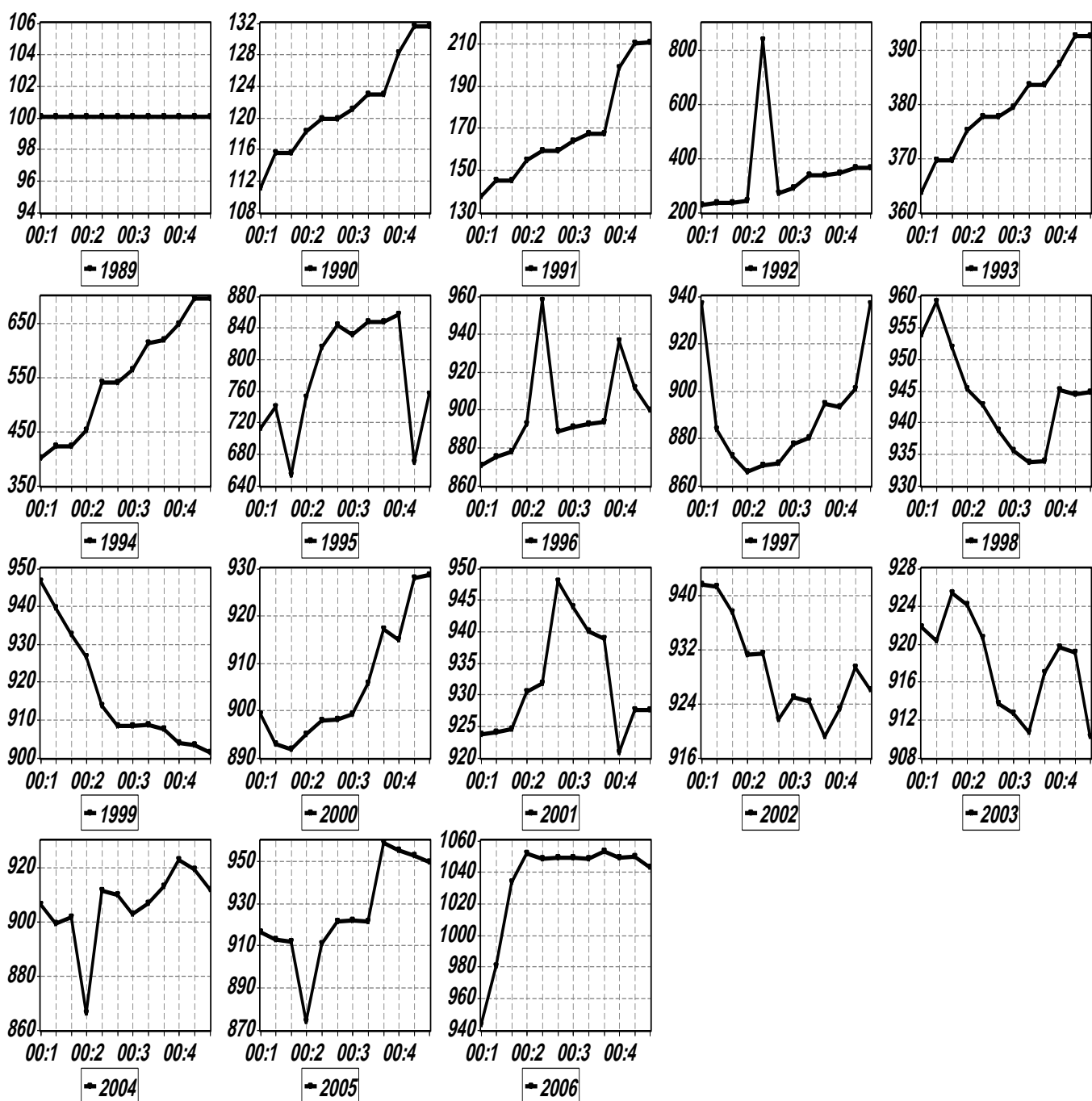
جدول رقم: 2-30- تطور مؤشر أسعار المواد الغذائية المصنعة ومعدل تضخمه خلال الفترة:

1989 - 2006 (سلسلة شهرية)

تطور مؤشر أسعار المواد الغذائية المصنعة خلال الفترة: 1989-2006.....100=1989													
السنة	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	السنة
1989	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
1990	111	115	115.5	118.1	119.78	119.8	121	122.9	122.9	128	132	132	121.5
1991	137	145	145.1	154.4	159.26	159.3	163	167.3	167.3	199	210	211	168.2
1992	226	233	233.1	239.9	835.28	269.4	289	336.1	336.1	344	363	363	291
1993	364	370	369.6	375.1	377.58	377.6	379	383.4	383.4	387	393	393	379.3
1994	401	423	422.4	451.8	540.62	540.6	563	613.4	618	649	696	696	551.1
1995	712	739	653.3	751.1	814.93	843	830	846.7	846.7	856	669	755	787.3
1996	871	875	877.7	892.3	957.5	888.1	890	892.5	893.4	936	911	900	893
1997	937	884	872.6	865.6	868.5	869.1	877	880	894.2	893	901	936	885.9
1998	954	959	951.8	945.3	942.66	938.6	936	933.6	933.7	945	944	945	944
1999	947	940	932.4	926.6	913.62	908.4	908	908.6	907.5	904	903	901	916.6
2000	899	893	891.8	894.9	897.74	898.1	899	905.7	917	915	928	929	905.6
2001	924	924	924.5	930.3	931.78	947.9	944	939.9	938.8	921	927	928	932.1
2002	942	941	937.4	931.2	931.3	921.6	925	924.2	919.1	923	929	926	929.4
2003	922	920	925.4	924.1	920.68	913.6	913	910.6	916.9	920	919	910	917.9
2004	906	899	901.7	865.9	911.32	909.8	903	906.6	912.8	923	919	912	906.3
2005	916	913	911.7	873.9	910.5	921.1	922	921.1	958.8	955	953	950	925.6
2006	943	980	1033	1051	1048.1	1049	1049	1048	1053	1049	1050	1043	1033
تطور معدل تضخم أسعار المواد الغذائية المصنعة خلال الفترة: 1989-2006 (%)													
1989	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
1990	11%	15%	15%	18%	20%	20%	21%	23%	23%	28%	32%	32%	21%
1991	24%	25%	26%	31%	33%	33%	35%	36%	36%	55%	60%	60%	38%
1992	64%	61%	61%	55%	424%	69%	77%	101%	101%	73%	73%	72%	73%
1993	61%	59%	59%	56%	-55%	40%	31%	14%	14%	13%	8%	8%	30%
1994	10%	14%	14%	20%	43%	43%	48%	60%	61%	67%	77%	77%	45%
1995	78%	75%	55%	66%	51%	56%	47%	38%	37%	32%	-4%	9%	43%
1996	22%	18%	34%	19%	17%	5%	7%	5%	6%	9%	36%	19%	13%
1997	8%	1%	-1%	-3%	-9%	-2%	-1%	-1%	0%	-5%	-1%	4%	-1%
1998	2%	9%	9%	9%	9%	8%	7%	6%	4%	6%	5%	1%	7%
1999	-1%	-2%	-2%	-2%	-3%	-3%	-3%	-3%	-3%	-4%	-4%	-5%	-3%
2000	-5%	-5%	-4%	-3%	-2%	-1%	-1%	0%	1%	1%	3%	3%	-1%
2001	3%	3%	4%	4%	4%	6%	5%	4%	2%	1%	0%	0%	3%
2002	2%	2%	1%	0%	0%	-3%	-2%	-2%	-2%	0%	0%	0%	0%
2003	-2%	-2%	-1%	-1%	-1%	-1%	-1%	-1%	0%	0%	-1%	-2%	-1%
2004	-2%	-2%	-3%	-6%	-1%	0%	-1%	0%	0%	0%	0%	0%	-1%
2005	1%	2%	1%	1%	0%	1%	2%	2%	5%	4%	4%	4%	2%
2006	3%	7%	13%	20%	15%	14%	14%	14%	10%	10%	10%	10%	12%

Source : - Indice des prix a la consommation, "Evolution : 1989-1999", collections statistiques Op .cit, p : 40-49
 - Indice des prix a la consommation "Evolution : 1994-2006", collections statistiques Op .cit, p : 46-58

الشكل رقم: 17-2 : تطور مؤشر أسعار المواد الغذائية المصنعة خلال الفترة 1989-2006 "سلسلة شهرية"



شهدت السنوات الأولى "1990-1995" تطورات متباينة و مستقرة في مؤشرات الأسعار حيث بلغت في سنة 1992 : 336.1 خلال شهر سبتمبر ،مسجلة بذلك أقصى حد للتضخم.

أما السنوات الباقية، فتميزت بانخفاض في معدلات التضخم ،حتى وصلت إلى 0 % في شهر جوان 2004 و 10 % في ديسمبر 2006.

انطلاقا من هذه التحاليل يمكن أن نجمل أسباب ارتفاع هذه الأسعار في ما يلي:

- غلاء المادة الأساسية الداخلة في إنتاج هذه المنتجات، خاصة في سنوات التسعينات.
- زيادة الطلب على هذه المنتجات نتيجة زيادة السكان، و بالتالي زيادة حاجياتهم، و كذلك زيادة الطلب في الشهور على حساب شهور أخرى، مثل شهر رمضان.
- علاقة هذه المنتجات بالكميات المتساقطة من الأمطار.
- تأثرها بالمواد المستوردة من الخارج.
- ضعف و تخلف أساليب الإنتاج و التصنيع.
- الاحتكار في بعض الأحيان من طرف التجار، خاصة في فصل الصيف (احتكار المشروبات الغازية لرفع أسعارها).

1-1-8- مقارنة بين تطورات المؤشرات السنوية لأسعار المواد الغذائية خلال الفترة :

2006-1990

تعتبر المواد الغذائية احد المصادر الرئيسية لمكونات الطلب الاستهلاكي، حيث شهدت الأسواق الجزائرية ارتفاعات مستمرة و متتالية في أسعار هذه المواد.

من هذا المنطلق نعالج التطورات لمؤشرات أسعار الغذائية كسلسلة سنوية، تمتد من سنة

1990 – 2006، تحمل أسعار الخضر، الخبز، الفواكه، الحليب... الخ.

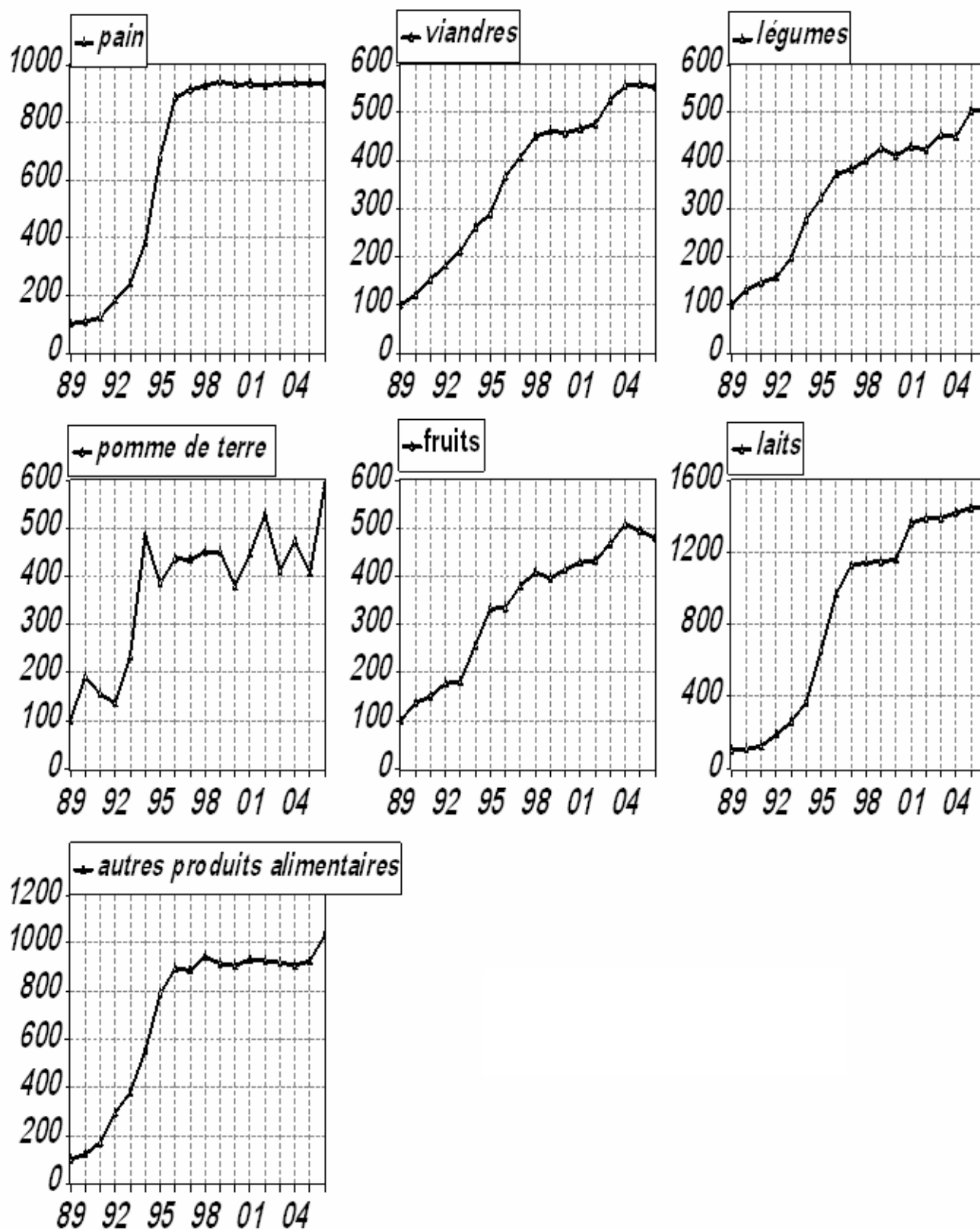
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمراحل تطور التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1962-2007

تطور مؤشر الاسعار السنوي للمواد الغذائية.....100=1989							
السنة	الخبز	اللحم	الخضر	البطاطة	الفواكه	الحليب	المواد الغذائية المصنعة
1989	100	100	100	100	100	100	100
1990	107.5	120.76	129.6	192.2	137	108.2	121.48
1991	121.9	152.68	145.8	153.9	150.2	121.1	168.16
1992	181.6	180.84	157.5	135.5	178	190.3	291.02
1993	242.2	212.5	197.7	234	180.9	259.8	379.32
1994	382	261.4	277.7	484.8	258	370.8	551.08
1995	677.7	290.78	323.3	386.9	333	660.5	787.28
1996	885.3	368.4	371.7	437.4	334.5	971	893
1997	914.3	406.28	381.8	435.6	379.5	1125.8	885.9
1998	926.5	450.28	401.2	452.5	408.5	1145.5	944.04
1999	939.8	462.7	425.4	451.7	395.4	1148.8	916.64
2000	930.2	457.42	411.5	379.1	413.7	1160.3	905.62
2001	933.3	465.9	428.3	446.7	428.7	1362.2	932.14
2002	927.7	475.78	422.8	529	433.3	1388.6	929.36
2003	936.2	526.02	453.5	410.4	468.5	1391	917.94
2004	936.8	556.8	450.4	473.2	508.9	1423.8	906.3
2005	935.6	558.04	502.8	405.7	494	1443.9	925.64
2006	933.6	552.94	507.6	591.5	479.5	1455	1033
تطور معدل التضخم السنوي لاسعارالمواد الغذائية.....(%)							
1989	-	-	-	-	-	-	-
1990	7.5%	20.8%	29.6%	92.2%	37.0%	8.2%	21.5%
1991	13.4%	26.4%	12.5%	-19.9%	9.6%	11.9%	38.4%
1992	49.0%	18.4%	8.0%	-12.0%	18.5%	57.1%	73.1%
1993	33.4%	17.5%	25.5%	72.7%	1.6%	36.5%	30.3%
1994	57.7%	23.0%	40.5%	107.2%	42.6%	42.7%	45.3%
1995	77.4%	11.2%	16.4%	-20.2%	29.1%	78.1%	42.9%
1996	30.6%	26.7%	15.0%	13.1%	0.5%	47.0%	13.4%
1997	3.3%	10.3%	2.7%	-0.4%	13.5%	15.9%	-0.8%
1998	1.3%	10.8%	5.1%	3.9%	7.6%	1.7%	6.6%
1999	1.4%	2.8%	6.0%	-0.2%	-3.2%	0.3%	-2.9%
2000	-1.0%	-1.1%	-3.3%	-16.1%	4.6%	1.0%	-1.2%
2001	0.3%	1.9%	4.1%	17.8%	3.6%	17.4%	2.9%
2002	-0.6%	2.1%	-1.3%	18.4%	1.1%	1.9%	-0.3%
2003	0.9%	10.6%	7.3%	-22.4%	8.1%	0.2%	-1.2%
2004	0.1%	5.9%	-0.7%	15.3%	8.6%	2.4%	-1.3%
2005	-0.1%	0.2%	11.6%	-14.3%	-2.9%	1.4%	2.1%
2006	-0.2%	-0.9%	1.0%	45.8%	-2.9%	0.8%	11.6%
متوسط معدل التضخم	16.14%	10.98%	10.59%	16.52%	10.41%	19.09%	16.49%

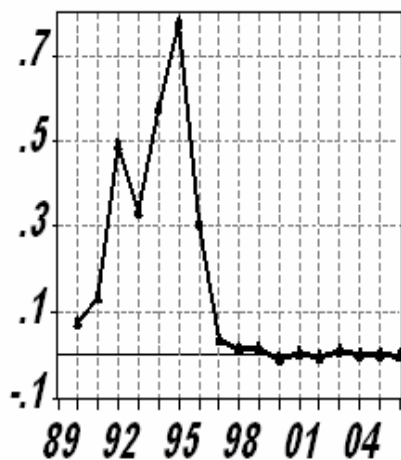
Source : Indice des prix à la consommation, "Evolution : 1989-1999", collections Statistiques, Op .cit, pp 40 et 49

- Indice des prix à la consommation"Evolution : 1994-2006", collections statistiques, Op .cit, pp 46 et 58

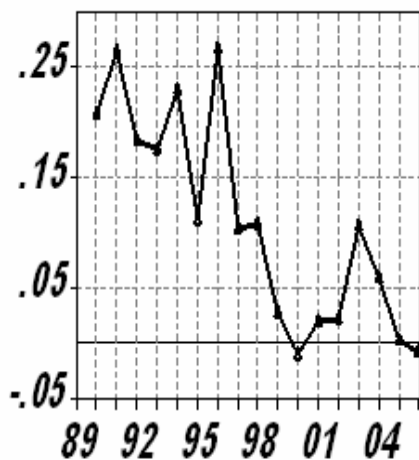
الشكل رقم 2-18 : تطور مؤشر الأسعار السنوي للمواد الغذائية خلال الفترة 1989 - 2006



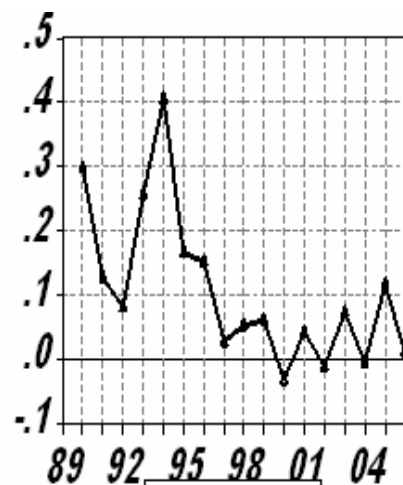
الشكل رقم 19-2: تطور معدل التضخم السنوي للمواد الغذائية خلال الفترة 1989-2006



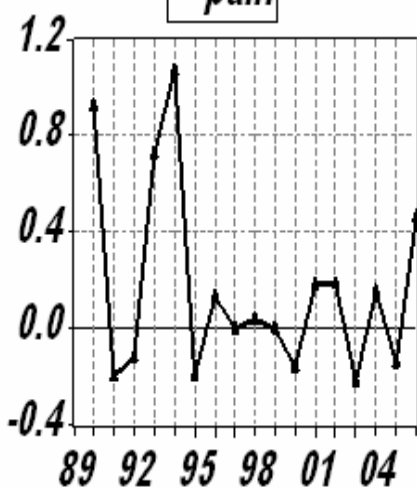
→ pain



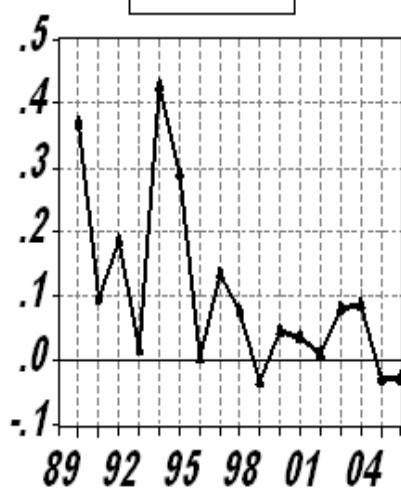
→ viandes



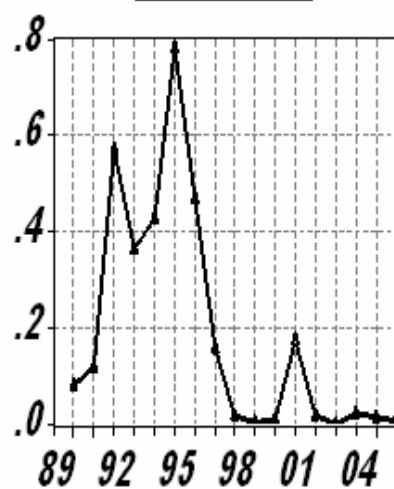
→ légumes



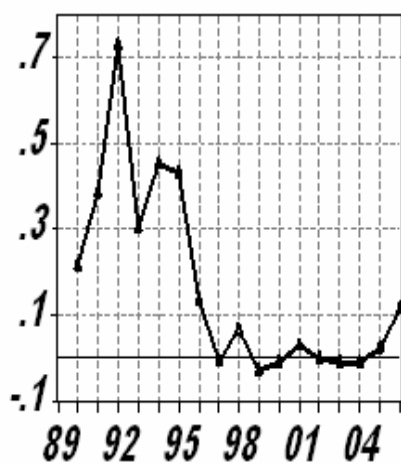
→ pomme de terre



→ fruits



→ laits



→ autres -produits alimentaires

خلال سنة 1990 سجلت أسعار الفواكه و الخضر بما فيها البطاطا، أعلى درجات الارتفاع في الأسعار وعلى التوالي: 137 ، 129.6 ، 129.2 بمقارنة مع أسعار المواد الغذائية. أما في سنة 1991 ، سجلت أسعار المواد الغذائية 168.5، و أسعار البطاطا 153.9، و هي عالية مقارنة مع أسعار المواد الأخرى.

سنة 1992 قفزت أسعار الخبز إلى 181.6 ، و نفس الشيء لأسعار اللحم 180.84، أما البطاطا فانخفضت إلى 135.5 ، على خلاف أسعار الحليب 190.3، و المواد الغذائية المصنعة 291 .

بصفة عامة :

بلغت معدلات تضخم أسعار المواد الغذائية الحدود القصوى لها، في سنوات التسعينات (الفواكه 37 % "1990"، مواد غذائية مصنعة 38 % سنة 1991، و الحليب و المواد الغذائية المصنعة على التوالي، 49 %، 57 %، 73 % سنة 1992.

البطاطا 73 % سنة 1993، و 107 % سنة 1994، كما بلغ الخبز معدل تضخم 77 %، و الحليب 78 % في سنة 1995، و 47 % كمعدل تضخم لأسعار الحليب في سنة 1996، لتتخفص معدلات بعد عام 1996، حيث وصل معدل التضخم لقفزة المواد الغذائية الأرقام التالية : (تضخم الحليب إلى 16 % سنة 1997، و معدل تضخم اللحم إلى 11 % سنة 1999، و الخضر 6 % من سنة 2000، 5 % للفواكه عام 2001، لترتفع أسعار الحليب و البطاطا من جديد عام 2002، أين وصلت معدلاتها إلى 17 %، 18 % على التوالي)، و أخيرا بلغت معدلات تضخم البطاطا 46 % في سنة 2006

أما فيما يتعلق بمعدلات التضخم السنوية في متوسط الفترة، فقد سجلت اسعار الحليب أعلى معدل 19.09 % بمقارنة مع اسعار السلع الغذائية الباقية، قد يعود ذلك إلى زيادة تكاليف إنتاج الحليب من سنة إلى أخرى، خاصة في سنوات الجفاف 1994-2001، حيث ارتفعت تكاليف أعلاف المقدمة للأبقار، و تأتي أسعار البطاطا في المرتبة الثانية (16.49 %)، ثم اسعار المواد الغذائية المصنعة ب: 16.49 %، الخبز 16.17 %، اللحم (10.98 %)، الخضر (10.59 %)، الفواكه (10.59 %). وقد بلغ تضخم أسعار المواد الغذائية الإجمالية في متوسط الفترة (1990-2006) معدل: 14 % ويعد من بين المعدلات الأكبر بمقارنة مع باقي المواد الأخرى المستهلكة حيث:

مجموعات السلع والخدمات الاستهلاكية ¹	%	Poids	حصة كل مادة في تكوين معدل التضخم
Aliment, boissons non alcoolisées.....	12.6%	440.1	5.1%
Habillement, chaussures.....	9.6%	115.8	1.3%
Logement, charges.....	13.2%	56.4	0.7%
Meubles et art d'ameub.....	8.5%	68.2	0.8%
Santé et hygiène corporelle.....	12.9%	33.8	0.4%
Transport et communic.....	12.5%	114.9	1.3%
Educat .culture loisirs.....	10.6%	65.1	0.8%
Divers (N.D.A).....	13.3%	105.7	1.2%
Taux d'inflation Général.....		11.6%	1000
			11.6%

هكذا، فالمواد الغذائية تأخذ الحصة الأكبر في تكوين معدل التضخم، حيث تساهم بنسبة 44.1% أي 5.1% من مجموع معدل التضخم العام.

تعود أسباب ارتفاع معدلات تضخم المواد الغذائية بصفة عامة إلى:

- ارتفاع أسعار منتجات الطاقة و البذور.
 - موجة الجفاف التي ضربت الجزائر خاصة فترة التسعينيات.
 - انخفاض متوسط المخزون العالمي من الغذاء.
 - رفع الدعم على أسعار السلع، نتيجة التوجه نحو اقتصاد السوق.
 - الهجرة نحو المدن الصناعية.
 - قلة المشاريع الاستثمارية، فيما يخص استصلاح الأراضي، و تنويع المنتجات التي تعتبر كبديل للمنتجات الأساسية.
 - زيادة تكاليف النقل و التصنيع للمنتجات الزراعية.
 - زيادة الطلب على الغذاء، بسبب زيادة الكثافة السكانية، و تحسن نمو الاستهلاك، و الوعي الغذائي.
- هكذا، فالجزائر تعمل على غرار الدول الأخرى، على النهوض بالاقتصاد الوطني، و بصفة خاصة القطاع الزراعي، من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004 ، 2005 ، 2009 .

الدراسة الإحصائية : تحليل مقاييس التشتت:

¹ :

- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2007, Juin 2008, p54.
- Collections statistiques N⁰ :125, Rétrospective des compets économiques de la nation 1963à2004, Op.cit.

لدينا الجدول التالي :

جدول رقم :2-32- بيانات الإحصاء الوصفي

	Moyenne	Médiane	Somme	Minimum	Maximum	Etendue	Variance	Ec-Type
الخبز	0.161	0.014	2.744	-0.010	0.774	0.784	0.060	0.245
اللحم	0.110	0.106	1.866	-0.011	0.267	0.278	0.009	0.096
الخضر	0.106	0.073	1.800	-0.033	0.405	0.438	0.014	0.119
البطاطة	0.165	0.039	2.809	-0.224	1.072	1.296	0.161	0.401
الفواكه	0.104	0.076	1.770	-0.032	0.426	0.458	0.019	0.138
الحليب	0.191	0.082	3.245	0.002	0.781	0.779	0.058	0.241
المواد الغذائية المصنعة	0.165	0.066	2.804	-0.029	0.731	0.760	0.049	0.222

ملاحظة: عدد المشاهدات يساوي 17

المصدر: مستخرج من برنامج Statistica

نلاحظ من الجدول:

- أن قيمة المتوسط الحسابي لسلسلة معدل تضخم أسعار الحليب ومشتقاته (1.191)، هي القيمة الأكبر من بين قيم الأوساط الحسابية لسلاسل الأخرى، وبالتالي الأكثر تضخما في متوسط الفترة 1990-2006.

- عند مقارنة القيمة الكبرى Max مع القيمة الصغرى Min، نتحصل على ما يسمى بالمدى العام Etendue ، أي كم يبتعد اعلي معدل لتضخم الأسعار عن اقل معدل تضخم للأسعار لنفس السلسلة. حيث نجد معدل تضخم أسعار البطاطة يحتل المرتبة الأولى من حيث ابتعاد القيمة الأولى عن القيمة الأخيرة (1.296) .

- الانحراف المعياري:

يعبر عن متوسط الانحرافات المربعة لمعدلات تضخم الأسعار عن متوسطها الحسابي . ونظرا لكونه يعطي قيمة كبيرة يتم إدخاله تحت الجذر .

حسب السلسلة المدروسة، نجد معدل تضخم أسعار اللحم هي الأقل انحرافا من معدل تضخم أسعار السلاسل الأخرى 0.096 . في حين معدل تضخم أسعار البطاطة لديها اكبر انحراف 0.401 . لو اعتمدنا على هذه المقاييس، لتبين أن معدل تضخم أسعار البطاطة هي الأكثر تشتتا، لكن يحدث العكس عندما نحسب معامل الاختلاف CV، الذي يساوي إلى النسبة بين المتوسط الحسابي و

الانحراف المعياري $CV = \frac{\bar{X}}{\sigma}$ أي : $CV = 0.41$ إذن: سلة معدل تضخم أسعار البطاطة هي الأقل

تشتتا بالنسبة للمتوسط، مما يدل على تمركزها أو انتشارها حول المتوسط ، ثم تأتي في المرتبة الثانية سلة الخبز، ، ثم المواد الغذائية المصنعة بما فيها الزيت، وهذا راجع إلى السياسة المنتهجة في

تحديد أسعار المواد الأساسية ، ويتحصل معدل تضخم الفواكه ، الحليب ، الخضرواخيراللحم على المراتب الأخيرة وعلى الترتيب . هكذا، فمعدل تضخم اللحم هو الأكثر تشتتا بالنسبة للمتوسط.

تحليل مصفوفة الارتباط ما بين معدلات تضخم المواد الغذائية:

ترتبط معدلات تضخم أسعار السلع - والمواد الغذائية خاصة- فيما بينها ، حيث أن زيادة معدل تضخم سلعة ما يؤدي إلى زيادة معدل تضخم سعر السلعة الأخرى، وهذا الأخير يعكس نتائجه على معدلات تضخم أسعار السلع أخرى وهكذا ، إذن :دراسة العلاقة بين معدلات تضخم الأسعار للسلع والمواد مهمة في تحليل التضخم العام ،من اجل تحليل أسبابه و آثاره على الاقتصاد، وفي الأخير العمل على إيجاد الطريقة المثلى لمحاربته .

يهدف تحليل هذه العلاقات نضع الجدول التالي:

جدول رقم :2- 33- يمثل مصفوفة الارتباط ما بين معدلات تضخم أسعار المواد الغذائية .

Corrélations (adstudy.sta)							
Corrélations significatives marquées à $p < 0.5$							
N=17 (Suppression des Observ. à VM)							
	الخبز	اللحم	الخضر	البطاطة	الفواكه	الحليب	الدواذ الغذائية المصنعة
الخبز	1.000	0.546	0.607	0.174	0.606	0.953	0.817
اللحم	0.546	1.000	0.689	0.306	0.527	0.527	0.636
الخضر	0.607	0.689	1.000	0.694	0.687	0.478	0.546
البطاطة	0.174	0.306	0.694	1.000	0.458	0.072	0.188
الفواكه	0.606	0.527	0.687	0.458	1.000	0.483	0.575
الحليب	0.953	0.527	0.478	0.072	0.483	1.000	0.764
الدواذ الغذائية المصنعة	0.817	0.636	0.546	0.188	0.575	0.764	1.000

المصدر: مستخرج من برنامج Statistica

يتبين من الجدول أن : معدل تضخم أسعار الخبز يرتبط بمعدل تضخم أسعار الحليب بمعامل 95% ، أي هناك علاقة متينة بينهما ،حيث أن ارتفاع معدل تضخم أسعار الحليب ، تدفع المستهلكين خاصة ذوي الدخل الضعيفة إلى التقليل منه ،وزيادة الكميات المشتراة من مادة الخبز .وبالتالي ارتفاع الطلب على هذه الأخيرة ، متسببا في زيادة أسعارها .

بصفة عامة : ترتبط معدلات تضخم اسعار المواد الغذائية المكملة لبعضها البعض ارتباطا شديدا فيما بينها ، حتى أن معامل الارتباط يقترب من الواحد الصحيح .

2-1- تحليل تطور المؤشر العام لأسعار الاستهلاك خلال الفترة 1990-2007:

في الأتي جدول لتطورات الاسعار العامة للاستهلاك:

جدول رقم:2- 34 :تطور مؤشر الأسعار الاستهلاكية على المستوى الوطني خلال الفترة:

.2007-1990

100=1989

1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنة المؤشر
550.7	518.4	488.8	406.2	316.3	240.2	197.5	150.8	120.2	مؤشر الاسعار
6.2	6.1	20.3	28.4	31.7	21.6	31	25.5	20.2	معدل التضخم

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999
689.81	663.9	652.5	639.8	611.8	591.29	578.2	558.7	562.2
3.9	1.8	1.9	4.6	3.5	2.2	3.5	-0.6	2.1

Source : Collections statistiques N⁰ :125, Rétrospective des compets économiques

de la nation 1963à2004, Op.cit.

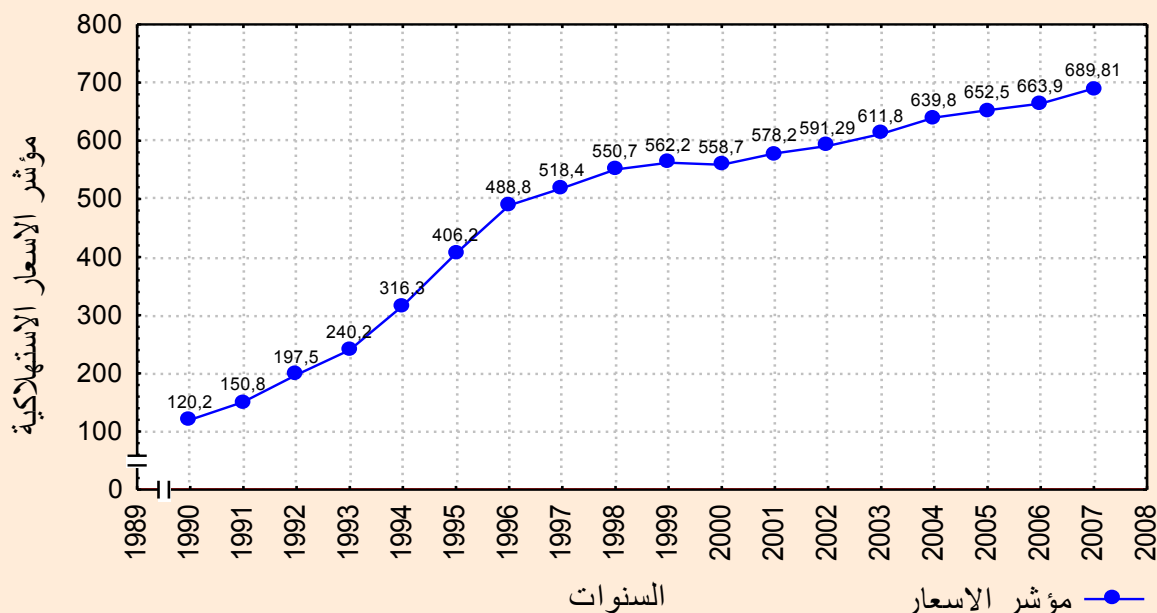
-Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie,
Rapport 2007, Juin 2008, p54

يتضح من الجدول أن مؤشر الأسعار يرتفع من سنة لأخرى ، هذا راجع للسياسة المتعلقة بتحرير الأسعار من خلال رفع الدعم عليها.حيث يمثل مؤشر الأسعار في مجمله أسعار المنتجات الغذائية و غير كحولية (60% من متوسط إنفاق الاستهلاكي لغالبية السكان)¹.فقد ارتفعت الأسعار من 120.2 سنة 1990 إلى 316.3 في سنة 1994 والى 689.81 سنة 2007 ، بالتالي نلاحظ أن هناك زيادة مستمرة و متوالية للأسعار تدل على وجود فجوات للتضخم خاصة في سنوات التسعينات، (تضخم وصل في المتوسط الفترة إلى 11.88%).

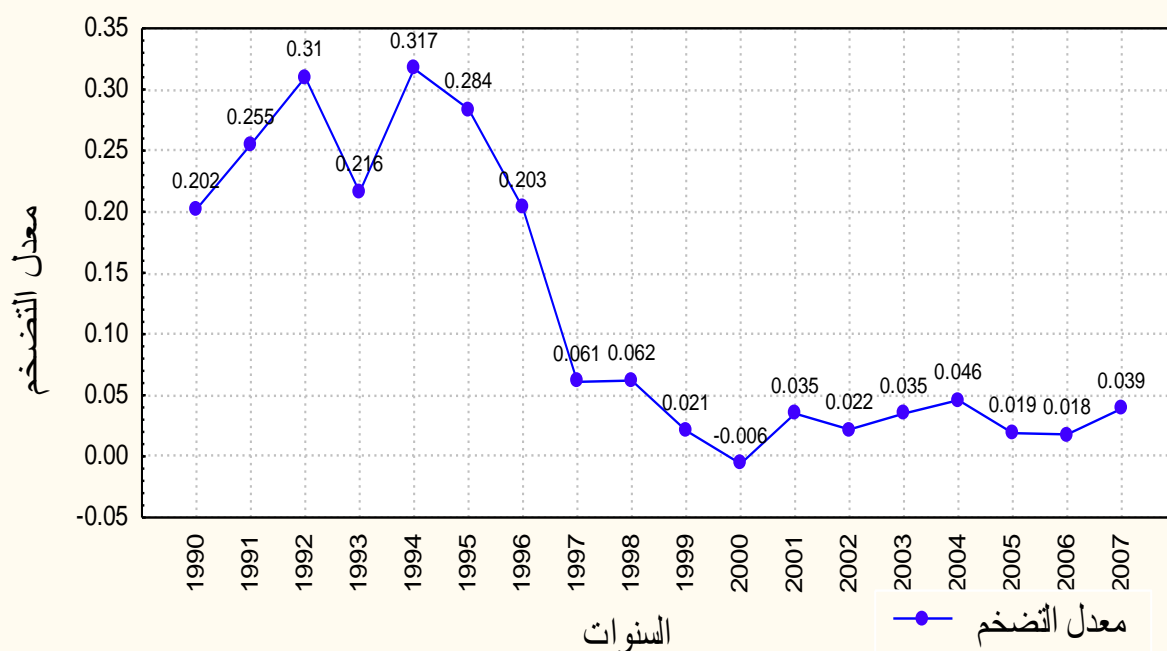
من أجل توضيح ذلك نحول معطيات الجدول، إلى رسم بياني يبين بصورة جيدة تزايد الأسعار خلال التسعينيات كمايلي:

¹ - Abdelmadjid. Bouzidi 1999 op. cit , P159.

الشكل رقم: 02-2 تطور مؤشر اسعار الاستهلاك خلال الفترة 7002-0991:



الشكل رقم: 12-2 تطور معدل التضخم خلال الفترة 7002-0991:



source : Collections statistiques N⁰:125, Rétrospective des compets économiques de la nation 1963à2004, Op.cit.

-Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2007, Juin 2008, p:54

نلاحظ من خلال المنحنى أن المؤشر الأسعار يتزايد، حتى يبلغ أقصى معدل له في سنة 1994 (31.7%) ، وهذا راجع إلى الاتفاق مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي 1994-1995 في إطار تحرير الأسعار ، حيث وصلت نسبة السلع المحررة الى 84% من اجمالي السلع¹، ثم بدا في الانخفاض حتى وصل معدل تضخم في سنة 1997 إلى (6.1%) ، ثم استمر في الانخفاض حتى بلغ 1.9% عام 2005 و1.8 عام 2006.

هذا يدل على تلك السياسة المنتهجة في إطار تطبيق قواعد اقتصاد السوق، الرامية الى تحرير الأسعار.

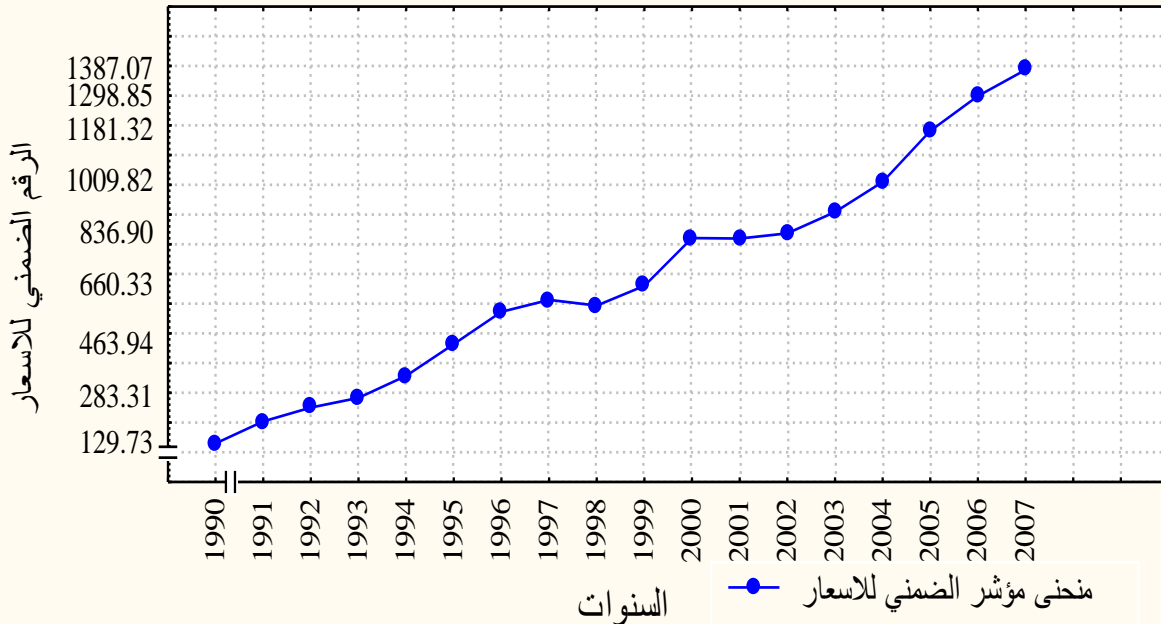
خلاصة القول : التضخم في الجزائر، استطعنا الكشف عنه في هذه المرحلة انطلاقا من مقياس مؤشر أسعار الاستهلاك، وتم تحديد طبيعته حيث تميز بالجموح (1990-1998 بمتوسط 18.4 %) نتيجة تحرير الأسعار (85% من السلع تم تحريرها) و سعر الصرف، أما بعد سنة 1998 اخذ طبيعة التضخم الصريح (المكشوف: 2.54% في متوسط الفترة 1999-2007) .

وهذا نتيجة ارتفاع المحروقات، كعامل أساسي في زيادة إيرادات الدولة على غرار العوامل الأخرى.

2- تحليل تطور الرقم القياسي الضمني للأسعار :

باعتقاد على الملحق رقم 04 نرسم المنحنى الآتي :

الشكل رقم: 2-22 تطور مؤشر الاسعار الضمني خلال الفترة 1991-2002:



source: World Development Indicators database, World Bank, Avril 2005

من خلال المنحنى يتضح أن الرقم القياسي الضمني في تزايد مستمر إلى غاية نهاية سنة 1997،

1- الهادي الخالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دارهوم، الجزائر، 1994، ص209

حيث بلغ في سنة 1990: 129.73 لينتقل إلى 204.20 في السنة المالية أي بمعدل ارتفاع: 57%، ثم إلى 463.94 (30%) في سنة 1995، ليتراجع بعد سنة 1997، ويسجل انخفاضا في سنة 1998 بمعدل 3% أي بمؤشر: 593.82، ليتصاعد من جديد بعد هذه السنة، حيث بلغ معدل ارتفاع المؤشر الضمني للأسعار لسنتين المواليين وعلى التوالي المعدلات التالية: 11%، 24%، واستقر في سنة 2001، ثم تذبذبت معدلاته بعد ذلك بين 2% و9%.

بالتالي نقول: أن الرقم القياسي الضمني كمؤشر، كشف لنا أن التضخم بدأ عنيفا وجامحا في السنوات الأولى من التسعينات، ثم بفضل سياسات الإنعاش الاقتصادي، وتطور مدا خيل الجباية البترولية، التي أدت إلى امتصاص فائض الطلب الكلي وزيادة العرض، أصبح تضخما صريحا .

3- معامل الاستقرار النقدي:

إن هدف كل بلد هو تحقيق الاستقرار النقدي و التقليل من حدة التضخم، و يعتبر معامل الإستقرار النقدي أحسن مؤشر لقياس هذا الإستقرار.

تحليل تطور مؤشر معامل الاستقرار النقدي:

من خلال معطيات الديوان الوطني للإحصائيات نضع الجدول الموالي:

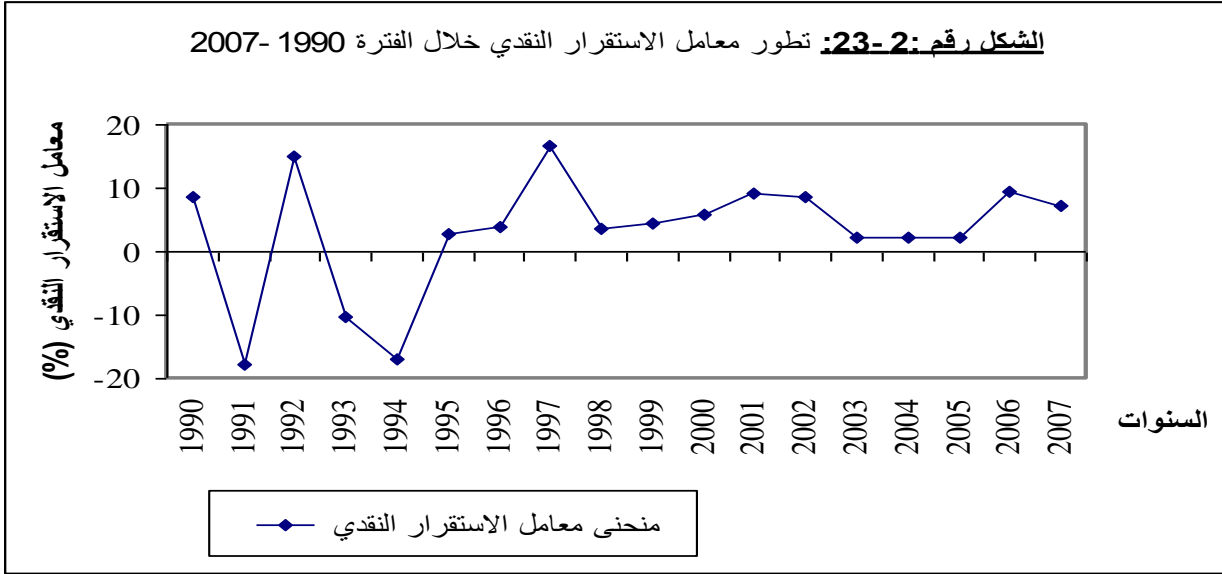
جدول رقم: 2- 35 - تطور مؤشر الاستقرار النقدي خلال 1990-2007.

1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
1.1	3.8	3.8	-0.9	-2.1	1.6	-1.2	1.3	PIBR%
18,2	14,44	10,5	15,31	21,61	24,01	21,28	11,31	M2%
16,55	3,80	2,76	-17,01	-10,29	15,01	-17,73	8,70	معامل الاستقرار النقدي

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998
3.0	2.0	5.1	5.2	6.9	4.7	2.7	2.2	3.2	5.1
21.5	19.1	10,7	11,5	15,6	40,32	24,62	13	14,01	19,07
7,17	9,55	2,10	2,21	2,26	8,58	9,12	5,91	4,38	3,74

source : -Collections statistiques N⁰:125, ons, Op.cit, 2005.

-IMF, Alegria: Annexes statistiques, Rapport N⁰:09/111, Avril 2009



source : -Collections statistiques N⁰:125, ons, Op.cit, 2005.

-IMF, Alegria: Annexes statistiques, Rapport N⁰:09/111, Avril2009

عرفت السنوات 1990-2007، تزايدت متوالية في حجم الكتلة النقدية بلغ متوسطها 17.87 % بينما معدل النمو السنوي للإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي فكان متوسطه خلال نفس الفترة 2.64 % ، هذا ما ترجمه معامل الاستقرار النقدي 3.16 % ، مما يفسر الدور الذي تلعبه كمية وسائل الدفع في زيادتها عن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تغذية الضغوط التضخمية .

إن: معامل الاستقرار النقدي يفسر مدى استجابة الناتج المحلي لنمو الكتلة النقدية.

1990-1992: تميزت باتجاهات تضخمية، قياساً بمعامل استقرار النقدي الذي بلغ على الترتيب

8.70 %، 15.01 %، في الحين تميزت سنوات: 1991-1993-1994 بانكماشات نقدية، و التي بلغ

فيها معامل استقرار النقدي على التوالي : -17.73 %، -10.29 %، -17.01 %.

أما سنوات 1995-1999 فهي الأخرى سجلت تضخماً، بلغ فيها معامل الاستقرار النقدي أقصى حد

له سنة 1997 (16.55)

2000-2007: تراوح فيها معامل الاستقرار النقدي ما بين 2 و 7 اي بمتوسط: 5.86 نتيجة السياسة

المنتجة (إنعاش اقتصادي 2001 – 2004) .

الخلاصة:

سنوات التسعينات تميزت بمعدلات تضخم مرتفعة، أثرت على جميع الميادين الاقتصادية، المالية... الخ، حتى و إن تمكنت الدولة من تحويل مساره إلى تضخم صريح بعد سنوات: 1997 – 1998 – 2000، إلا أنه في سنة 2001 تم تغذيته من جديد بفعل سياسة التنمية، المتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).
إذن : التضخم في الوقت الحالي هو بصفة نسبية منخفض لكن تبقى محاولات القضاء عليه جارية بعد تشخيص أسبابه.

المطلب الثالث: تحليل مصادر التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة

1990-2007:

تستجيب متغيرات الأسعار إلى مسلمات قاعدية، تتمثل في زيادة الطلب بفعل مجموعة من الدوافع، تتمثل في ارتفاع الإنفاق الحكومي وزيادة استهلاك العائلات.. الخ ، كما أن انخفاض العرض النسبي لأسباب متعددة، منها الندرة لسلع والخدمات يؤدي الى ظهور التضخم .

1- المصادر النقدية والمالية :

1-1- التضخم الناتج من الاصدارات النقدية المتكررة :

التضخم يتحقق عندما تصبح الزيادة في كمية السلع و الخدمات المنتجة ، غير متناسبة مع حجم الزيادة في أدوات الدفع¹ .

هذه النظرية تركز على ان التضخم ينتج عن ذلك الخلل الذي يقع ما بين كمية النقود الزائدة (بفعل الصدارة للبنوك)، التي لايقابلها إنتاج مادي وبين حجم الدخل الحقيقي .

انطلاقاً من هذا، سوف نحاول القيام بدراسة اقتصادية لتطورات الكتلة النقدية خلال الفترة المدروسة، وقبل هذا يجب تحديد طبيعة الإصدار النقدي في الجزائر.

1-1-1- طبيعة الإصدار النقدي في الجزائر:

تعد وظيفة الإصدار النقدي من مهام مسؤوليات النظام البنكي، وهو مانتصت عليه المادة رقم 04 من قانون النقد والقرض 90/10: "يعود لدولة امتياز إصدار الأوراق النقدية ، والقطع النقدية في التراب الوطني ، ويفوض حق ممارسة هذا الامتياز للبنك المركزي الخاضع لأحكام الباب الثاني للكتاب الثاني من هذا القانون دون سواه"² .

كما يمكن للبنك المركزي التخلي عن التعامل بأوراق معينة، أي سحبها من التداول ، وهو مانتصت عليه المادة 07 من قانون 10/90 "في حالة سحبها من التداول ،تفقد الأوراق النقدية المعدنية إجراء السحب والتي لم يتم تقديمها لصرف في اجل عشر(10) سنوات تفقد قيمتها الابرائية ..."³ إذن: تتمثل عملية الإصدار النقدي في قيام بنك الجزائر وبنوك التجارية بتزويد السوق بالنقود مطابقة للقانون من حيث الشكل والموصفات، وتصبح عملية الإصدار النقدي نافذة بمجرد انتقال الورقة النقدية من خزائن البنك الداخلية الى خارج الجهاز المصرفي ، إذ تتحول الورقة من ورقة عادية الى ورقة نقدية تحمل قوة ابرائية.

اما حجم الإصدار فيتوقف على حجم النشاط الاقتصادي من جهة، وعلى طبيعة السياسة النقدية المنتهجة من جهة أخرى¹.

1 - مبارك محمد ، اقتصاد النقود، منشورات دار الأديب، 2006، ص: 138.

2 - انظر المادة 4 من قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 افريل 1990.

3 - انظر المادة 07 من قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 افريل 1990.

ويتم تغطية كل اصدار نقدي في الجزائر، وفق ما اشارت إليه المادة رقم 59 من قانون النقد والقرض: "لا يجوز أن يصدر النقد من قبل البنك المركزي، إلا ضمن شروط التغطية، تحدد بنظام يوضع وفقا لأحكام الفقرة (أ) من المادة 44 اعلاه .

لا يمكن أن تتضمن تغطية النقد إلا العناصر التالية :

- السبائك و عملات الذهب .

- عملات أجنبية حرة التداول.

- سندات مصدرة من الخزينة الجزائرية .

- سندات مقبولة تحت نظام الأمانة أو المحسومة أو المرهونة. "

إن تطرقنا لموضوع الإصدار النقدي في الجزائر، إنما هو لأجل التعرف على طبيعة الإصدار وحقيقته، لان هناك علاقة وطيدة ما بين الكتلة النقدية ومؤشرات الاختلال على المستوى الاقتصادي.

1-1-2 - تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة : 1990 - 2007 :

لدينا الجدول رقم 2-6 الذي يوضح تغيرات الدفع من سنة لأخرى: (1990-2007) ، و قد تم نقل معطياته مباشرة من معلومات الديوان الوطني للإحصائيات.

جدول رقم: 2-36- تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-2007:

الوحدة :مليار دج

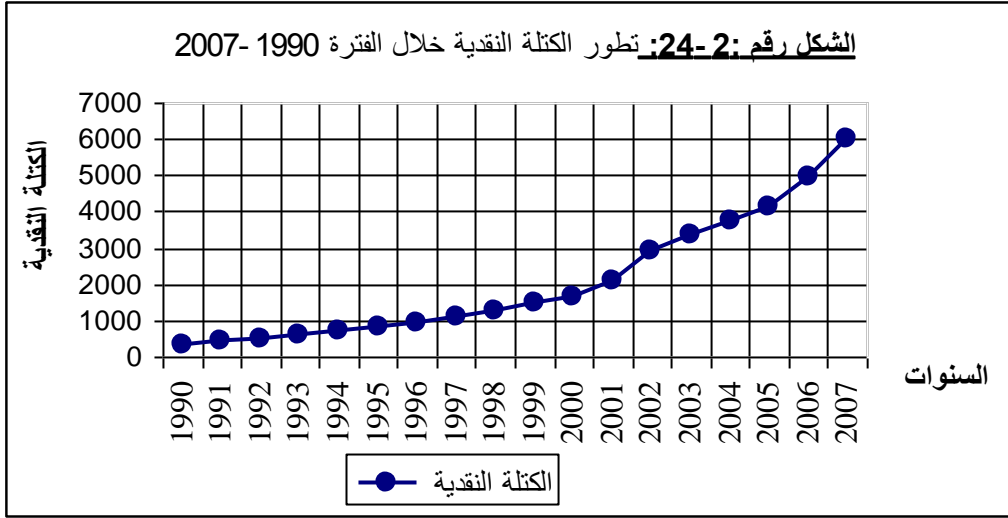
1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	M ₂ السنوات
1081.5	915	799,5	723,5	627,4	515,9	416,2	343	الكتلة النقدية M ₂
18,2	14,44	10,5	15,31	21,61	24,01	21,28	11,31	معدل تطور الكتلة النقدية

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998
5994.6	4933.7	4146,9	3738	3354,4	2901,5	2067,8	1659,2	1468,3	1287,8
22	19	10,94	11,43	15,6	40,32	24,62	13	14,01	19,07

Source: -Bulletin statistique de la banque d'Algérie, op.cit, p 14et29

1 - فؤاد مطاطة، "النظام المالي وإصلاح أدوات السياسة النقدية- حالة تطبيقية على الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1997، ص 48

-Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie,
Rapport 2007, Juin 2008, p199



Source: -Bulletin statistique de la banque d'Algérie, op.cit, p 14,29

-Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie,
Rapport 2007, Juin 2008, p199

من خلال الجدول نلخص الملاحظات التالية :

الكتلة النقدية تتزايد من سنة إلى أخرى، حسب الفترة المدروسة.

في سنتي: 1991-1992 ارتفعت وسائل الدفع بنسبة 24% ، وهذا راجع لزيادة الائتمان في

الاقتصاد بصورة ملحوظة، لتلبية الطلبات للمؤسسة العمومية، نتيجة ضخامة الأجور.

إذن: التضخم المسجل في سنتي 1990-1992 قد يعود سببه الى زيادة التوسع النقدي (توسع مفرط)

، كما أن ارتفاع تكاليف العمل ، نقص المواد الاستهلاكية تعد كعوامل أساسية في دفع حجم النقود الى

ارتفاع، ومن ثم زيادة الأسعار كمؤشر لخطر التضخم .

1993-1994:

نلاحظ أن معدلات الزيادة في الحجم وسائل الدفع انخفضت تدريجيا ، ففي سنة 1993-1994 اصبح

معدل الزيادة 21%، 15% اقل مما كان في سنتين السابقتين ، وهذا راجع الى سياسة الانفاق

المبرمة مع الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، حيث جعل معدل تدخل البنك الجزائري في السوق

النقدية 20% ومعدل السحب على المكشوف للبنوك على البنك الجزائري 24% ، التخلي عن

الوسائل المباشرة وإحلال الوسائل الغير مباشرة لمراقبة قروض الاقتصاد¹ .

1995-1998:

¹ -بنك الجزائر، عرض برنامج اقتصادي ومالي، مرجع سابق.

في هذه الفترة تم عقد اتفاق مابين الصندوق النقد الدولي والجزائر ،حيث تم منح قرض للجزائر قدر ب: 1169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي 127 % من حصة الجزائر ومن بين اهم اهدافه سياسة الضبط المالي لتخفيف من حدة التضخم ¹. وبصفة عامة : الكتلة النقدية ارتفعت بمعدلات نتيجة القرض المقدم للجزائر وهو احد مكونات الكتلة النقدية .

2005-2001:

تميزت هذه السنوات ، بالرجوع الى إستراتيجية التنمية، حيث تم تسطير برنامج لتنمية الاقتصاد الوطني ،أطلق عليه برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004 ، ثم تلاه البرنامج التكميلي 2004-2009 ، وهذا ماتطلب زيادة في الاصدارات النقدية ، نتيجة احتياطات الخزينة لتمويل هذه المشروعات، لكن ونظرا لتشابك المتغيرات فيما بينها فان معدل التضخم لم يرتفع في هذه السنوات إلا بمعدلات ضعيفة 1% ، 2% في 2004-2005 (تضخم بطئي وصريح).

1-1-3- تحليل تطور مكونات الكتلة النقدية:

لدراسة التضخم والوقوف على أسبابه، لا يكفي معرفة تطورات وسائل الدفع فقط بل مكوناتها ، لان هذه الأخيرة تحكمها مجموعة من العوامل تعتبر من الأسباب الكامنة في انتشار التضخم. والجدول التالي يوضح تطورات مكونات الكتلة النقدية 1990-2007.

جدول رقم:2-37 - تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة : 1990-2007:

الوحدة:مليار دج

مقابلات الكتلة النقدية	ذمة نحو الدولة	ذمة نحو الاقتصاد	ذمة نحو الخارج
السنوات			
1990	167.043	246.979	10.423

1 -الهادي الخالدي، مرجع سابق، ص ص209 و 213.

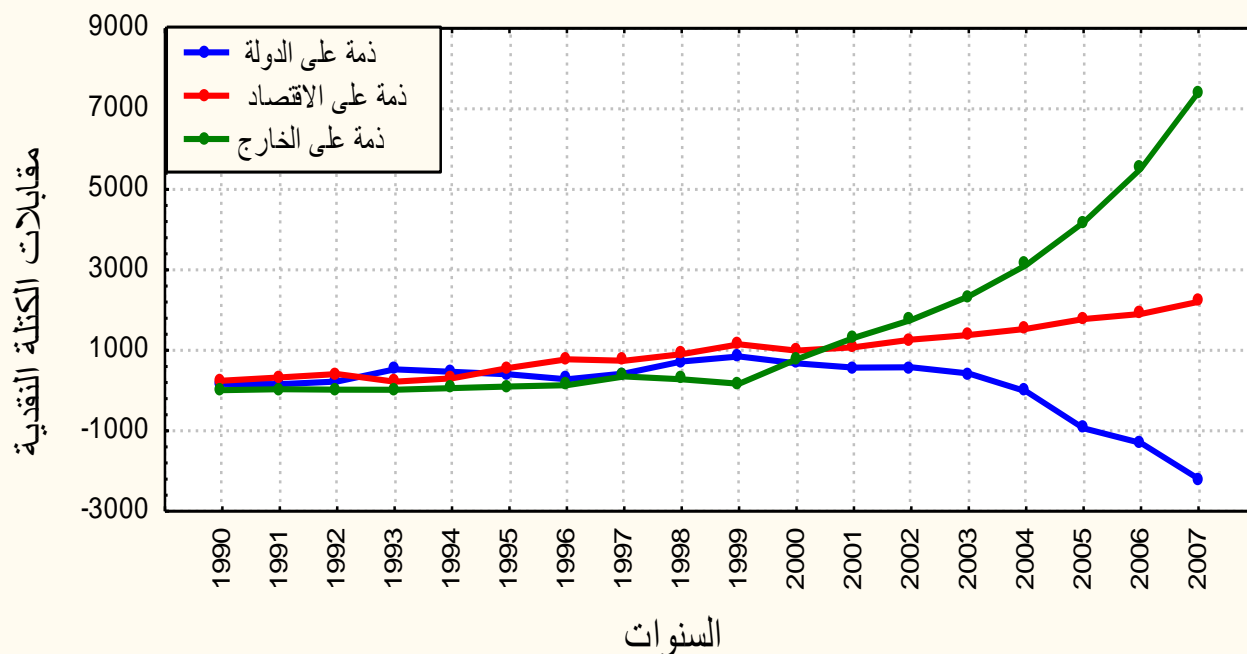
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمراحل تطور التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1962-2007

35.498	325.848	158.970	1991
22,64	412,31	226,93	1992
19,61	220,25	527,83	1993
60,4	305,84	468,54	1994
26.29	565,64	401,59	1995
133,95	776,84	280,55	1996
350,3	741,28	423,65	1997
280,71	906,18	723,18	1998
169,61	1150,73	847,9	1999
775,94	993,73	677,48	2000
1310,74	1078,44	569,72	2001
1755,7	1266,8	578,7	2002
2342,66	1380,16	423,4	2003
3119,17	1535,02	-20.596	2004
4179.390	1778.28	-939.242	2005
5515.0	1905.4	-1304.1	2006
7415.5	2205.2	-2193.1	2007

source:

- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2001, Juillet 2002.
- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2007, Juin 2008, p:199
- Retrospective Statistique.ons, 1970-1996, Ed : 1999.
- L'Algérie en quelque chiffre, Résultats:1998-1999, ONS, Ed : 2001

الشكل رقم 2-52 تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 1991-2007:



source:

- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2001, Juillet 2002.

- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2007, Juin 2008, p:199

. - Rétrospective Statistique.ons, 1970-1996, Ed : 1999

. - L'Algérie en quelque chiffre, Résultats:1998-1999, ONS, Ed : 2001

1993-1990

مكونات الكتلة تتزايد من سنة الى أخرى ، حيث ارتفعت ذمة الاقتصاد من (246,98مليار دينار) في سنة 1990 إلى (325.85 مليار دينار) في سنة 1991، ثم انخفضت إلى 220.25 مليار دينار جزائري سنة 1993، نتيجة انخفاض معدل الاستثمار في تلك السنة الراجع الى ارتفاع معدلات الفائدة.

ذمة الدولة هي الأخرى تتزايد من سنة الى أخرى.نتيجة زيادة النفقات الحكومية لدولة من تجهيزات للمؤسسات الغير إنتاجية مثل المدارس...الخ.

في الأخير: يمكن القول أن مقابلات الكتلة النقدية في هذه الفترة، كانت من وراء ارتفاع وسائل الدفع

1994-1995: خلال هذه السنوات، اعتمدت الجزائر على قروض بشكل كبير ، حيث بلغ معدل نمو ذمة نحو الاقتصاد 38.9%، 84.9% (انظر اتفاق 1994-1995¹). كما سبق وان اشرنا ان الزيادة في القروض تعني الزيادة في وسائل الدفع، التي هي منبع من المنابع الأساسية للتضخم .

1997-1998:

انخفض معدل القروض للاقتصاد الى -4.6، -1.4، أي تعطيل القروض الموجهة للتنمية .

2001-2005:

زادت فيها ذمة نحو الاقتصاد، نتيجة انتهاج السلطة لبرنامج التنمية الاقتصادية 1999-2004 (الإنعاش الاقتصادي)، كما ارتفعت الذمم نحوى الخارج، نتيجة ارتفاع أسعار البترول، وبالتالي زيادة وسائل الدفع، إلا إن تشابك العوامل الأخرى مع التضخم، قلل من نسبته في هذه الفترة.

1-2- تطور المالية العامة للدولة خلال فترة 1990 – 2007:

شهدت هذه الفترة عدة إصلاحات مست مكونات الميزانية العامة للدولة: من ضرائب وقروض (انظر صفحة 141).

أما فيما يخص النفقات العامة لدولة فتم تقليص رواتب العمال الوظيف العمومي، حتى أصبحت 40% من ميزانية التسيير في سنة 1998 بعدما كانت 42 % من الميزانية (سنة 1993 و 2001). نفقات التحويلات الجارية 39 % من ميزانية التسيير سنة 1993م إلى 30 % سنة 1998م ، كما قامت الدولة بتخفيض الدعم تدريجيا على أسعار السلع: القمح ، الفريضة ، الزيت ، السكر... إلخ أما نفقات التجهيز فقد انخفضت نسبتها من الميزانية العامة للدولة (8.7 % سنة 1993 إلى 7.6 % من الميزانية سنة 1998... إلخ).

و تجدر الإشارة إلى أنه في سنة 2001 و بموجب المادة 10 من قانون الميزانية، تم إدخال صندوق لضبط الموارد² مهمته امتصاص الفائض من الإيرادات الجبائية البترولية الذي يفوق توقعات قانون المالية حيث يقوم ب:

- تسوية العجز في الميزانية العامة للدولة.
- تسوية المديونية العمومية.
- تسديد المديونية الخارجية و الداخلية.

1-2-1 - تحليل علاقة التضخم بالإيرادات العامة لدولة :

لدينا الجدول التالي:

1 - تصريح بن بيتور وزير المالية سابقا ، جريدة الخبر : العدد 1095، جوان 1994.
2 - الجريدة الرسمية ، المرسوم رقم 37 الصادر في 28 جوان 2000.

جدول رقم 2-38- تطور الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة 1990-1997. الوحدة:مليار دج

السنوات								البيان
1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
927	825	612	477	314	312	249	153	ايرادات الدولة
593	496	336	222	179	194	162	76	منها المحروقات

Source: Ons, Rétrospective Statistique 1970-2002, édition 2005

جدول رقم 2-39 - تطور الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة 1998-2007. الوحدة:مليار دج.

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998
3082,6	2241,9	1966,6	1603,2	1505,5	1578,1	950,5	774,6
2352,7	1486	1350	1007,9	1001,4	1213,2	588,3	425,9

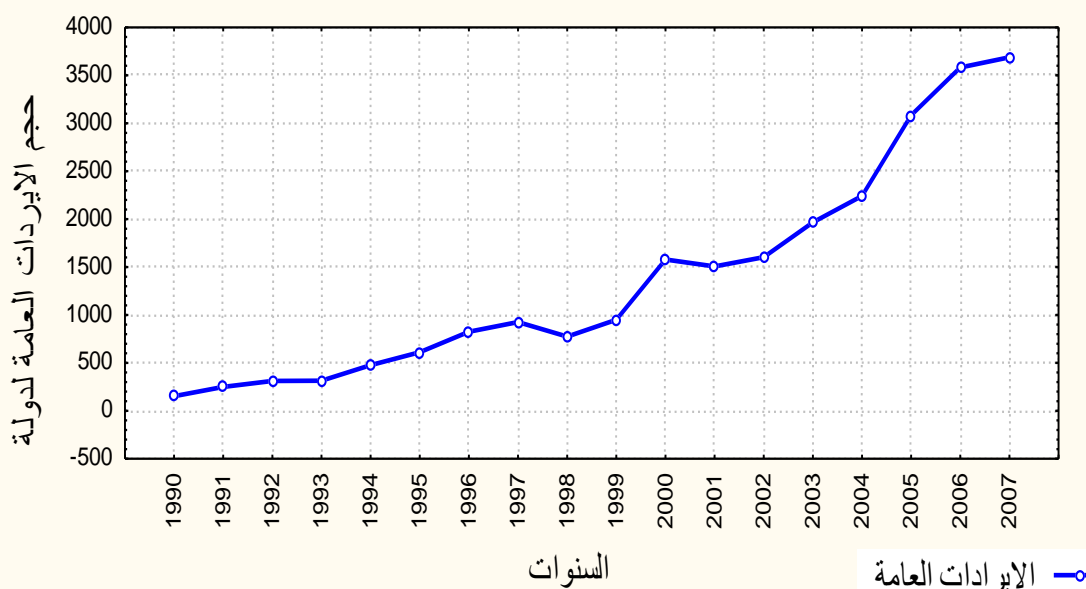
2006	2007
3582.3	3688.5
2799	2796

Source: - Media Bank, N: 77, Bank of Algeria, Avril/Mars2005.

- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2002, Juin2003.

- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2007, Juin 2008,p195

2-26: قر الشل: تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 1991-2002



source: - Media Bank, N: 77, Bank of Algeria, Avril/Mars2005

- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2002, Juin2003.
- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2007, Juin 2008, p195

في السنوات الأولى 1990-1996 كانت الإيرادات في تزايد مستمر.

1997 – 1999: انخفضت الإيرادات نتيجة انخفاض أسعار المحروقات، حيث بلغت المحروقات حوالي: 588 ، 1126 مليار دينار جزائري في سنتي 1998 ، 1999 على التوالي.

2000 – 2001: تميزت هذه المرحلة في بدايتها بالارتفاع الشديد في أسعار المحروقات، حيث وصل سعر البترول إلى 28.5 دولار، مما أدى إلى ارتفاع مستوى الإيرادات الناتجة عن الجباية البترولية .

أما سنتي 2001 – 2002: بلغ سعر البترول فيها على التوالي 24.3 دولار أمريكي و 25.2 دولار أمريكي.

2003 – 2007: بلغ سعر البترول خلال سنة 2003 حوالي 28.9 دولار أمريكي، ثم في سنة 2004: 31 دولار ثم ارتفع بنسبة كبيرة حتى تجاوز 100 في سنة 2007 ، وهذا ما أعطى وفرة كبيرة للموارد المالية في الميزانية العامة (66% من إيرادات الدولة)¹.

بصفة عامة: سنوات (2000 – 2007) تميزت بثراء الخزينة العامة للدولة، لكن هل استطاعت هذه الموارد تغطية مجمل النفقات التي هي في ازدياد مستمر.

¹- Abdelmajid Bouzidi, Op.cit ;P 160

من أجل ذلك يجب التطرق إلى دراسة النفقات العامة للدولة، و تطوراتها بالأرقام، ثم إعطاء مختلف التحليلات اللازمة.

1-2-2- تحليل العلاقة الموجودة بين التضخم والنفقات العامة للدولة :

النفقات العامة أقل ما يقال عنها أنها في تزايد مستمر، حيث ان زيادة النفقات الحكومية يعني زيادة الناتج المحلي الخام، وبالتالي زيادة الطلب الكلي، وإذا لم يقابل هذه الزيادة ارتفاعات في العرض، سوف يتعرض بنيان الاقتصاد الى خلل منتهيا بظهور تضخم .
تتمثل النفقات العامة لدولة في نفقات التجهيز و نفقات التشغيل، وحسب معطيات الصندوق النقد الدولي والبنك الجزائري يمكن وضع الجدول التالي:

جدول رقم 2-40 - تطور النفقات العامة للدولة خلال الفترة 1990-1997.

الوحدة:مليار دج

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
النفقات العامة	136,5	212,1	420,13	476,62	566,32	759,61	724,6	845,1

Source:- Ons, Rétrospective Statistique 19970-2002, Edtion 2005.

جدول رقم 2-41- تطورا لنفقات العامة لدولة خلال الفترة:1997-2007.

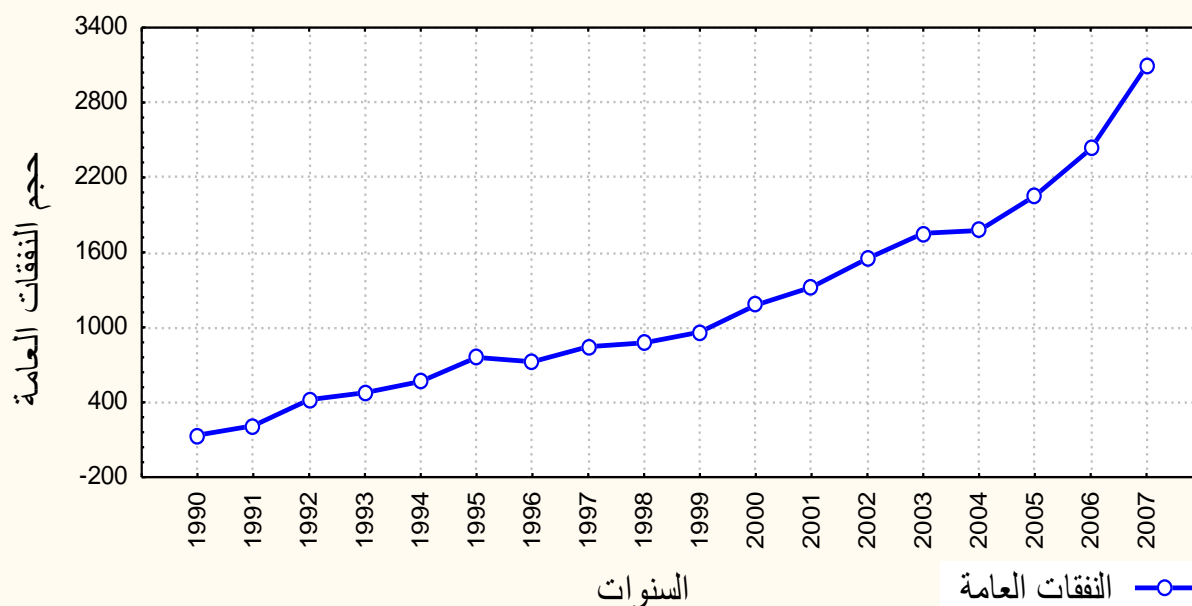
الوحدة:مليار دج

source:

- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2002, Juillet 2003
- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2007, Juin2008,P195

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998
3092,7	2428,5	2052	1775, 3	1752,7	1550,6	1321	1178,1	961,7	876

الشكل رقم: 72-2 تطور النفقات العامة خلال الفترة 1991-2007:



source:

- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2002, Juillet 2003
- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2007, Juin 2008, P195

من خلال قراءتنا للجدول رقم: 2-27 يتبين أن النفقات انتقلت من 136.5 مليار دينار في سنة 1990 إلى 3092.7 مليار دينار في سنة 2007 ، وترجع أسباب زيادة النفقات الى مجموعة من الأسباب أهمها زيادة عدد السكان ومن وراءه زيادة حاجياتهم ، حيث النمو الديمغرافي راجع الى تحسن ظروف المعيشة ، خاصة الصحية منها¹ (توفير مراكز صحية عصرية) ، إضافة الى تحسن نوعية الغذاء.

الجدول الموالي يوضح تطور الصحة العمومية ما بين 1990-1998 كالآتي:

¹ -د.صالح الرويلي ، اقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الرابعة 1992، ص26.

جدول رقم:2-42- تطور النفقات العمومية للصحة في الجزائر ما بين 1991-1998.

1998		1993		1991		السنوات النفقات
القيمة الثابتة	القيمة الجارية	القيمة الثابتة	القيمة الجارية	القيمة الثابتة	القيمة الجارية	
36.18	104.66	40.11	54.83	32.13	32.13	النفقات العمومية للصحة (مليون دج)
1.22	3.54	1.5	2.03	1.26	1.26	النفقات العمومية للصحة (مليون /نسمة بالدينار)
61		87		68		النفقات العمومية للصحة (مليون /نسمة بالدولار)

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة

2000 نوفمبر 2001، ص 89

نلاحظ أن هناك زيادات معتبرة في النفقات العمومية الموجهة لتحسين الصحة، مما يدفع اويكون في بعض الأحيان سببا لظهور التضخم .

كما ان تركز السكان في العواصم والمدن ،من شأنه زيادة المصاريف (هذا السبب سوف نتطرق إليه عند التحدث عن الأسباب الهيكلية).

وترتفع من جهة أخرى النفقات العمومية لأسباب سياسية ،مثل الانتخابات الرئاسية، البلدية ،تشريعية ، وهذا في اطار ديمقراطية الحكم ،بالإضافة الى المصاريف المدفوعة كالتعويضات لزلزال والكوارث الطبيعية، مثل زلزال بومرداس وفيضانات باب الوادي بالجزائر سنة 2001.

أما الأسباب الاقتصادية فتمثلت في إستراتيجية التنمية للسنوات الأخيرة 2001،في من خلال مشروع الانعاش الاقتصادي 2001-2004، والذي خصص له مبلغ 525مليار دج وهو مبلغ ضخم من شأنه رفع التكاليف مسببا بذلك تضخم بالتكاليف .

الاستنتاج العام :

ان زيادة النفقات العامة بنسبة عالية وكبيرة في السنوات الأخيرة (2000-2006)، وعدم تكيف المالية كأداة لتغطية هذه النفقات، من شأنه أن يوقع الدولة في اضرار التضخم، حيث تعبر ضخامة تكاليف الغير مغطاة من الموارد المتوفرة لدولة ، عن فجوة من فجوات التضخم.

إن: الجزائر في هذه الفترة تميز اقتصادها بوجود تضخم قليل: 1 % ، 2%.

2- الأسباب الهيكلية لتضخم 1990-2007 :

إن تحليل هيكل أو بنية مجتمع ما، يعني البحث عن العناصر التي يؤدي التوليف بينهما و العلاقات القائمة ضمنها، إلى إعطاء هوية خاصة بالمجتمع تكون مستقرة نسبياً عبر الزمن (كون الهياكل تتطور ببطئ)¹.

انطلاقاً من هذا، يتبين أن هناك دوافع هيكلية خاصة بالمجتمع الجزائري تتحكم و تخلف مظاهرها للتضخم، و من بين هذه العوامل نجد:

- التضخم الناتج من التجارة الخارجية.
- التضخم بسبب التخلف الاقتصادي.
- التضخم بالتنمية.

2-1- التضخم من خلال التجارة الخارجية خلال الفترة 1990 – 2007:

تعتبر التجارة الخارجية منبعاً أساسياً من منابع التضخم، حيث يتسرب عبر قنواتها إلى داخل الوطن.² إذن التضخم المستورد ينتج من تأثير العوامل الخارجية على الأسعار المحلية للبلد، فكلما كان تأثير هذه العوامل كبير كلما كانت نسبة التضخم كبيرة و العكس صحيح.

كما أن التضخم المستورد يظهر في صورة تضخم بالطلب، يغذى بالدخول الموزعة بعد عملية التصدير، كما يمكن أن يكون تضخماً بالتكاليف يحمل في سعر السلع المستوردة المستعملة في الإنتاج المحلي، أي أن الفجوات التضخمية تنشأ في السوق المحلي، و هذا عن طريق عجز أو فائض في ميزان المدفوعات.³

2-1-1- علاقة التضخم الوطني بالتضخم المستورد :

فيمايلي جدول لتطورات معدلات التضخم الخارجي والتمتأتي من البلدان الصناعية الكبرى .

جدول رقم :2-43- تطور معدلات التضخم المستورد خلال الفترة 1990-2007:

¹ - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 235.

2- Mourad Benachenhou OP, cit, P 12.

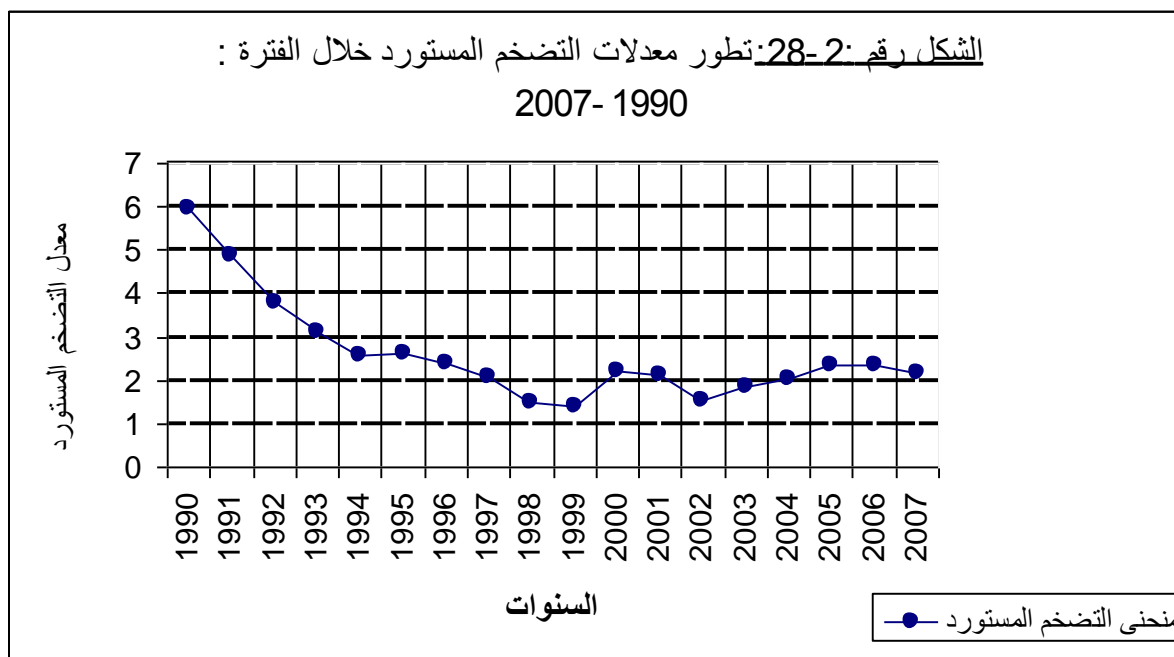
³ - رمزي زكي وآخرون، التضخم في العالم العربي، دار الشباب لنشر، بيروت 1986، ص 52

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمراحل تطور التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1962-2007

1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
2.07	2.40	2.60	2.58	3.13	3.78	4.90	5.98	المعدل %

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998
2.15	2.35	2.33	2.01	1.84	1.54	2.14	2.22	1.39	1.48

source: International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, Avril 2009



source: International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, Avril 2009

نلاحظ أن معدلات التضخم الخارجي في تناقص مستمر، حيث بلغ في سنة 1990 معدل 5.98%، ليتراجع في السنوات الموالية حتى إلى سنة 1999، والسبب في ذلك راجع إلى انخفاض تكاليف الواردات نتيجة تحرير سعر الصرف، هكذا استطاعت الأسعار الخارجية المضخمة، المرور إلى الوطن مخلفة من وراءها انخفاضا في القيمة النقدية للعملة المحلية، ومن جهة ثانية فانخفاض قيمة الصادرات يعني انخفاض في الدخل النقدي للبلاد وبواسطة آلية المضاعف ينخفض الاستثمار، ومن ثم ينخفض الدخل الحقيقي للبلاد، حتى يتفوق الطلب الكلي على العرض الكلي تاركا فجوة تضخمية . مايلحظ هوان التضخم المستورد لم يؤثر كثيرا على التضخم في السنوات الأولى من الفترة المدروسة.

اما التضخم الحاصل بعد سنة 2000 فقد كانت نسبة تأثير الأسعار الخارجية فيه ذات فعالية، ويمكن ربط ذلك بالارتفاعات المتتالية في اسعار المحروقات وعلاقتها بارتفاع سعر صرف العملة الوطنية .

2-1-2- تحليل تطور مكونات التجارة الخارجية خلال الفترة 1990-2007:

جدول رقم: 44-2- تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2007

الوحدة:مليار دج:

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الصادرات	11,51	10,41	8,9	10,26	13,22	13,82	10,14	12,32
منها المحروقات	10,98	9,88	8,61	9,73	12,65	13,18	9,77	11,91
الواردات	8,3	7,99	9,15	10,1	9,09	8,13	8,63	8,96

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
60.59	54.75	46,38	32,22	24,47	18,71	19,09	21,65
59.60	53.60	46	31,55	44	18,11	18,53	21,06
26.35	20.68	19,857	17,95	13,32	12,01	9,48	9,35

Source:

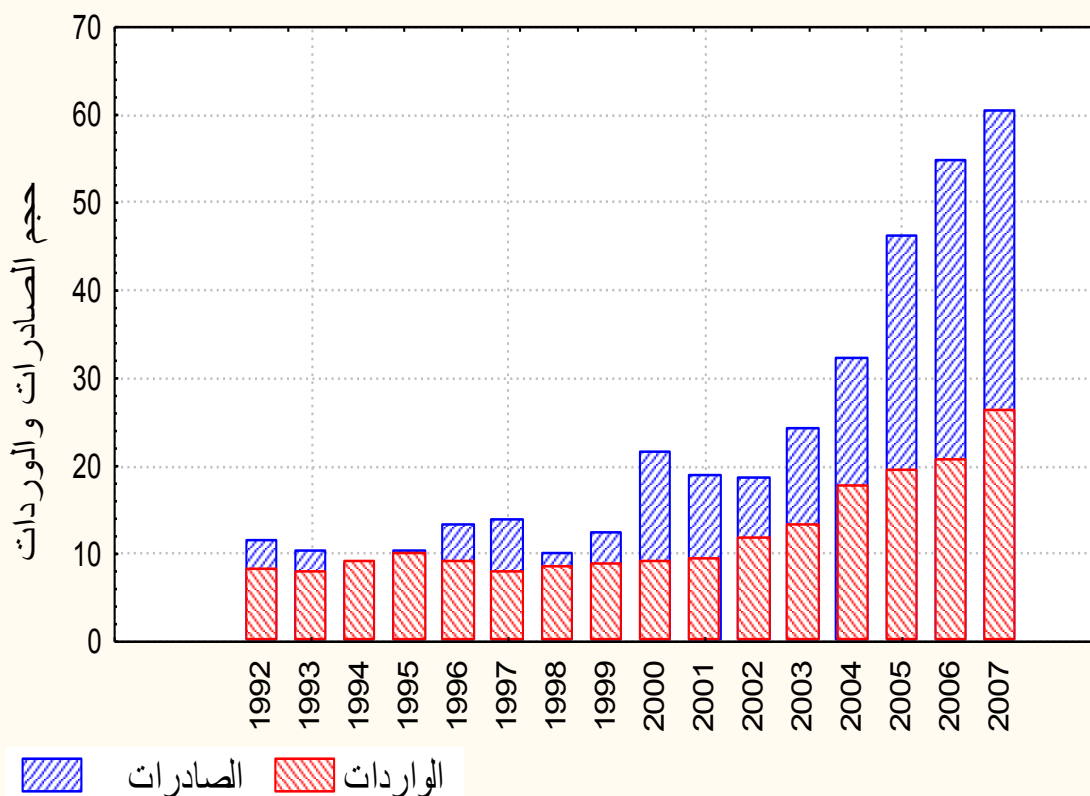
-Bulletin statistique de la banque d'Algérie, op.cit, p 72 et 73

-Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2006, Juin2007, p61

- www.Douanes,Cnis,DZ.

- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2007, Juin 2008, p206

الشكل رقم: 92-2- تطور التجارة الخارجية خلال الفترة 1991-2007:



1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	السنوات
------	------	------	------	------	------	------	---------

Source:

- Bulletin statistique de la banque d'Algérie, op.cit, p72 et 73
- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2006, Juin2007, p61
- www.Douanes,Cnis,DZ
- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2007, Juin 2008, p206

من خلال الشكل رقم: 2-29 : و بالنظر إلى التركيب السلعي للواردات، يتبين الخلل الهيكلي للقطاع الإنتاجي في الجزائر، و الاعتماد المتزايد على السوق الخارجية في تلبية الحاجات الأساسية، باعتبار الجزء الأكبر من الواردات يتكون من مجموعة السلع الغذائية، حيث كانت الواردات من السلع الغذائية حسب الأتي :

جدول رقم: 2-45 - تطور واردات السلع الغذائية خلال الفترة : 1997-2006:

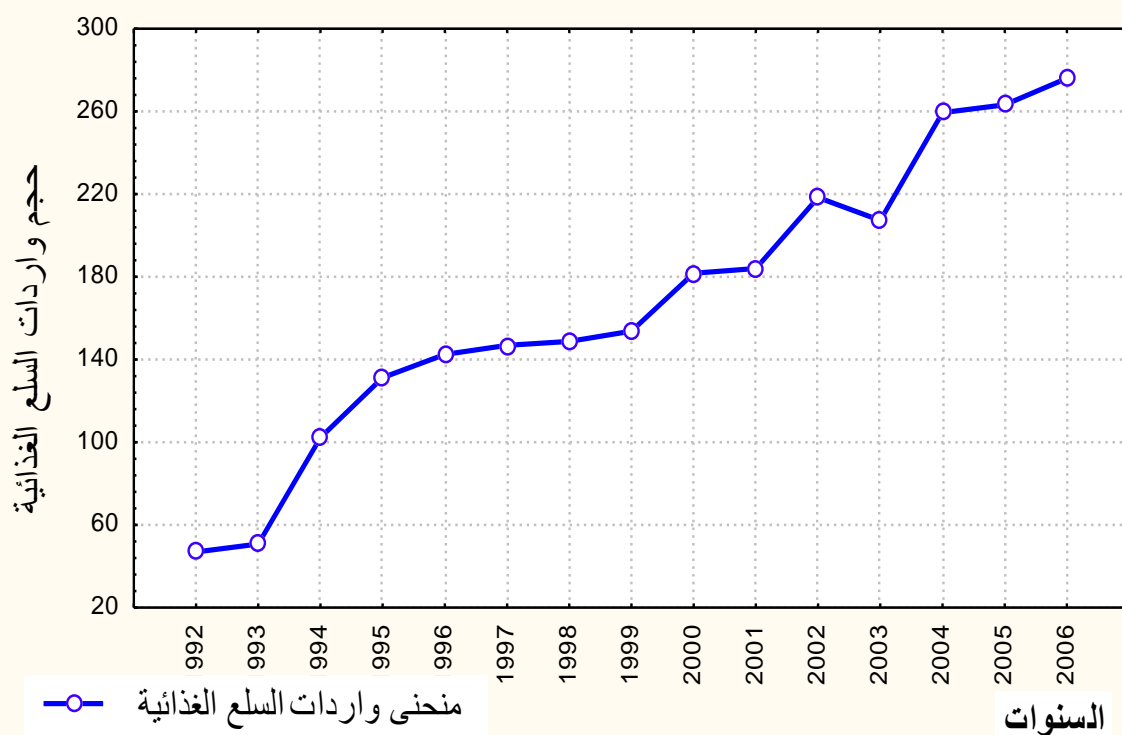
الوحدة:مليار دج

							الوردات من السلع الغذائية
148,78	146,85	142,45	131,28	102,23	50,78	46,91	

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999
276,03	263,21	259,43	207,28	218,39	184,02	181,78	153,73

source: Ons: 7/11/2008, Page d'accueil: Statistiques: Commerce Extérieur, <http://www.ons.dz/comex/titres.htm>

الشكل رقم: 03-2 تطور واردات السلع الغذائية خلال الفترة 1991-2002:



source: Ons: 7/11/2008, Page d'accueil: Statistiques: Commerce Extérieur, <http://www.ons.dz/comex/titres.htm>

من خلال هذه المعطيات، يتضح أن الوردات كانت في تزايد من سنة إلى أخرى ، وازدادت بجم كبير سنة 2002 نتيجة التمويل بمواد غذائية (نقص في الغذاء)، أما سنة 2003، فقد عرفت تراجع لكن مع بداية 2003 إلى نهاية 2006 ازدادت كمية الوردات الغذائية .

إذن فالسلع الغذائية تمثل فجوة أو ثغرة خطيرة، يتسرب من خلالها التضخم إلى البلد المحلي، حيث أن

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
---------	------	------	------	------	------	------	------	------

ارتفاع أسعار الواردات للسلع الاستهلاكية له المساهمة الأكبر، في رفع الرقم القياسي لتكلفة المعيشة بسبب الارتفاع العالمي في أسعارها، وازدياد الاحتياجات نتيجة زيادة نمو نسبة السكان. حتى وإن مثلت التجهيزات المستوردة نسب عالية من مجموع الواردات، فذلك لا يعكس المستوى المتطور لصناعة، وإنما يجسد المحافظة على النسيج الصناعي في الجزائر، وهذه الحالة تسمى باقتصاد الحرب (أصحاب الدخل الثابتة هم الذين يتضررون).

فأسعار السلع الغذائية المستوردة بلغت في سنة 1995 حوالي 52.9 مليار دج للوحدة. في حين كانت في سنة 1996: 201.6، ثم بعد ذلك تذبذبت الأسعار الوحوية الخارجية للمواد الغذائية .

بصفة عامة:

كانت في تزايد نتيجة ظاهرة الندرة للمواد الغذائية (يعني الطلب عليها دائما اكبر من العرض). أما فيما يخص تطور التجارة الخارجية:

فالميزان التجاري سجل عجزا قدر بـ: 15.8 في سنة 1994، ثم انخفض العجز في سنة 1995 إلى 14.7 واختفى سنة 1996، حيث عرف الميزان التجاري فائضا قدر بـ 242.5 وازدادت بعد ذلك الصادرات.

أما فيما يخص معدل تغطية الواردات فهو يتزايد حتى سنة 1997، حيث انخفض إلى 106.6% سنة 1998 بعدما كان 157.9% سنة 1997، مما يدل على انخفاض المحروقات كمورد في تغطية النفقات، أما السنوات الأخرى فقد عرفت تذبذبات، مما يفسر زيادة النفقات الغذائية في المجتمع الجزائري خاصة بعد 1999، أين أصبح الاستقرار الأمني موجود وتكلفة المعيشة قد انخفضت، مما دفع باللجوء إلى الواردات لزيادة السلع التي توجه لسد الطلب الاستهلاكي المتصاعد .

اذن:

التضخم المستورد يعتمد بدرجة الأولى على الطبيعة الهيكلية للواردات، حيث أن السلع الاستهلاكية تأخذ الحصة الأكبر في تراكم التضخم.

2-1-3- أثر سعر الصرف على التضخم:

تعتبر حركات أسعار الصرف من بين المنابع الرئيسية لتطور معدلات التضخم، ومن أجل تحليل آثار هذه الحركات على الاقتصاد الوطني نضع الجدول التالي :

جدول رقم: 2-46- تطور العلاقة ما بين سعر الصرف والتضخم 1990-2007: الوحدة: مليار دج

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمراحل تطور التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1962-2007

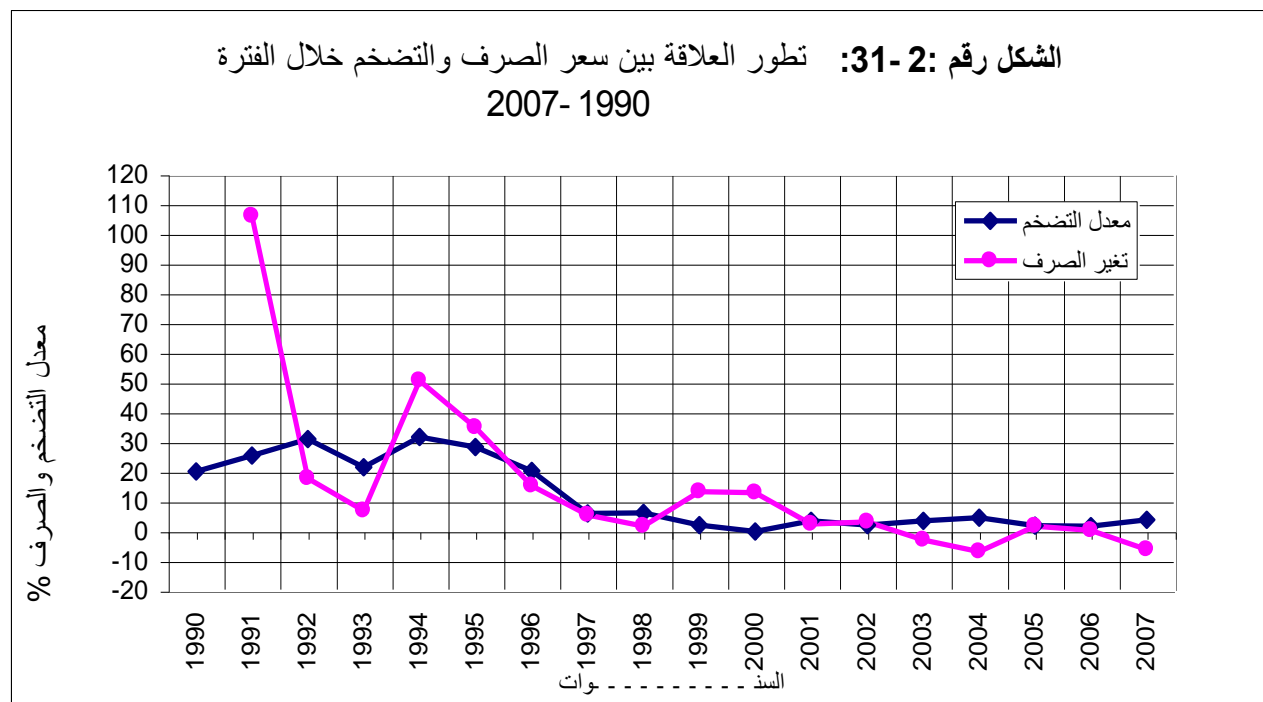
57.7	54.7	47.4	35.1	23.3	21.8	18.5	9.0	سعر الصرف
5	15	35	51	7	18	106		تغير الصرف %
6.1	20.3	28.4	31.7	21.6	31	25.5	20.2	معدل التضخم %

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998
69.2	73.7	73.4	72.1	77.4	79.7	77.2	75.3	66.6	58.7
-6.1	0.4	1.8	-6.8	-2.9	3.2	2.5	13.1	13.5	1.7
3.9	1.8	1.9	4.6	3.5	2.2	3.5	0.6-	2.1	6.2

source :- Banque mondiale, République Algérienne Démocratique et Populaire :

Une revue des Dépenses publiques, Rapport n0:36270-DZ, Septembre 2007.

- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2007, Juin 2008, p195



source :- Banque mondiale, République Algérienne Démocratique et Populaire : Une revue des. Dépenses publiques, Rapport n0:36270-DZ, Septembre 2007.

- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2007, Juin 2008, p195

يتضح من الجدول:

- أن ارتفاع معدل تضخم أسعار الصرف (تدهور قيمة النقد)، يؤدي الى ارتفاع معدل التضخم، وهذا مانلمسه في سنوات التسعينيات خاصة سنة 1994، حيث وصل معدل تضخم أسعار الصرف إلى 51 %، ولما كانت أسعار البترول منخفضة، فان حجم الصادرات كان قليل وبالتالي مداخيل قليلة، مما اثر سلبا على الاستثمار، كما أن الجزائر تعتمد في تلبية بعض الحاجات الأساسية بالاعتماد على الواردات، الذي سمح لتضخم المستورد بالدخول الى الوطن، ومن ثم انخفاض تنافسية المؤسسات المحلية، لينتج في أخير خلل في الطلب الكلي والعرض الكلي، مخلفا ارتفاعا في الأسعار، قدر بمعدل تضخم: 31.7% في سنة 1994.

- انخفاض معدل تضخم أسعار الصرف أدى إلى ارتفاع معدل التضخم، حيث زادت الواردات لانخفاض تكلفة استيرادها، وبالتالي التضخم المستورد، وهذا ماتحقق في سنة 1992، حيث وصل معدل تضخم أسعار الصرف الى 18 % بعدما كان 106% في السنة السابقة، ومعدل التضخم النقدي 31 % بعدما كان 25.5% في سنة 1991.

- ارتفاع معدل تضخم أسعار الصرف (سنة 2005 بلغ 1.8 %) يؤدي الى زيادة الصادرات، خاصة وان أسعار البترول قد ارتفعت في السنوات الأخيرة، مما يزيد في حجم الدخل الوطني ومن ثم زيادة الاستثمارات، وانتعاش الاقتصاد الوطني، مما يؤدي إلى تقليص معدل التضخم النقدي الى 1.9 . فزيادة أسعار الصرف موازاة مع ارتفاع أسعار البترول، اكسب الجزائر احتياطا في الصرف، يستعمل كمصدر لمواجهة الأخطار المستقبلية، حيث وصل هذا الاحتياط إلى 18.2 مليار دولار سنة 2001 في الحين لم يكن يتجاوز 1.1 مليار دولار سنة 1994، مما عكس نتائج متفائلة على الاقتصاد الوطني .

لكن، ماهو الحال لما ينخفض سعر الصرف، لهذا يتطلب من السلطات النقدية والمالية، العمل على تنشيط الاقتصاد في حالات الانتعاش الاقتصادي لمواجهة تلك الحالات التي تتضاعف فيها معدلات التضخم .

- نلاحظ من خلال المنحنى، أن معدل التضخم النقدي والصرف تقريبا متطابقان في السنوات الأخيرة، مما يدل على أن أسعار الصرف تلعب الدور الأول في تفسير التضخم .

2-2 التضخم بسبب التخلف الاقتصادي:

يمكن قياس التخلف بمجموعة من المعايير، هذه الأخيرة تعتبر كعوامل لإنتاج التضخم و أهم هذه العوامل نذكر:

2-2-1 عامل النمو الديمغرافي:

بناء على معطيات ONS لدينا المعطيات التالية:

جدول رقم 2-47- تطور حجم السكان خلال 1990-2007:

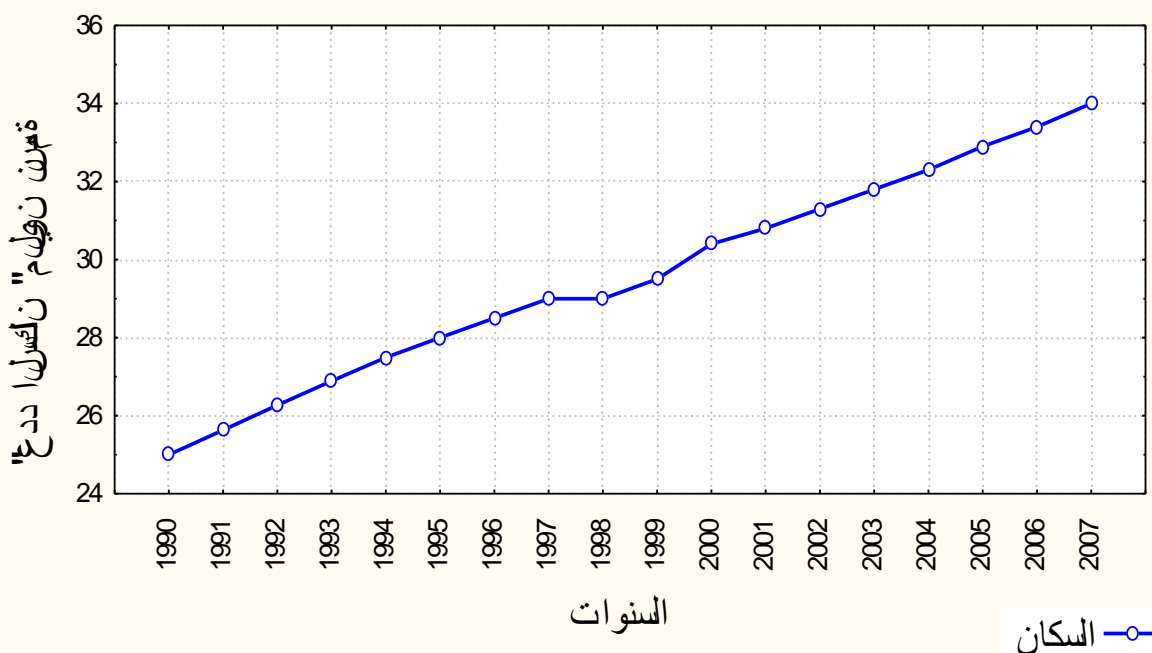
الوحدة: مليون نسمة

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
السكان	25	25,63	26,27	26,89	27,49	28	28,5	29

1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
29	29,5	30,4	30,8	31,3	31,8	32,3	32,9	33,4	34

source: International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, Avril 2009

الشكل رقم 2-23 تطور السكان خلال الفترة 1991-2007



source: International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, Avril 2009

نلاحظ أن معدلات نمو السكان مرتفعة، و تتزايد من سنة إلى أخرى ، هذا راجع لتحسن مستوى المعيشة ، وكذلك طبيعة البنية للسكان (الغالبية تتمثل في فئة الشباب).

لكن مايفت الانتباه حاجيات هؤلاء الشباب المتزوجين (بلغ عددهم في سنة : 1990 حوالي: 14345 ثم تضاعفت هذه الفئة في سنة 2007 الى 325485). وبالتالي حاجيات متزايدة ، ترفع من الطلب الكلي مخلفة تضخما .

2-2-2- التضخم الناتج عن التوزيع اللامتساوي لنشاطات الاقتصادية :

يحدث هذا النوع من التضخم، نتيجة وجود اختلالات ما بين إنتاج والاستهلاك لمنطقة محددة .

حيث أن المناطق الغنية بالإنتاج و الصناعات، تتدفق فيها الدخول أكثر من تلك المناطق المعزولة، و بالتالي تغذية الطلب الداخلي و من وراءه التضخم.

2-2-3 تقادم الهياكل القاعدية نتيجة التطور الاقتصادي :

التطور الاقتصادي مرتبط بالهياكل القاعدية، فكلما كان هناك تطور اقتصادي كلما زادت الحاجة الى زيادة وسائل النقل الداخلية و قواعد للمبادلات الخارجية. فالأموال المصروفة على هذه الحاجيات تعبر عن فجوات لتضخم .

في هذا الإطار ، خصصت الجزائر مبلغ 10 ملايين دينار، لإنشاء حظيرة معلوماتية لتأمين نقاط الدخول على مستوى الموانئ والمطارات والمنشآت القاعدية للاتصالات السلكية واللاسلكية، وهذا من خلال برنامج الدعم الاقتصادي 1999-2004 .

2-2-4- ضعف الإنتاجية:

الإنتاجية هي مقدار ما تنتجه الوحدة الواحدة من عوامل الإنتاج، و هناك نوعان: إنتاجية جزئية لرأسمال و العمل و إنتاجية كلية للعوامل.

هكذا فالإنتاجية تقيس مدى فعالية القطاع الإنتاجي و تطوره ،حيث أن الإنتاجية بلغت خلال سنوات

1990 – 1995 – 2000 المعدلات التالية: 0.25 – 0.12 – 1.0.20¹

و هذا ما يترجم ضعف الإنتاجية في الجزائر و هذا للأسباب التالية:

* ضعف التكوين نتيجة قلة المؤطرين و نقص الخبرة.

* نقص حوافز العمل.

إذن:

ضعف الإنتاجية في الجزائر من شأنه خلق كمية من الدخل بدون مقابل إنتاجي (هذا الدخل يتمثل في أجور العمال) محدثا بذلك تضخما.

3- التضخم من منظور نظرية العرض والطلب :

1 - مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 00 السداسي الثاني 2004، كلية العلم الإنسانية والاجتماعية ، حسيبة بن بوعلي ، شلف، الجزائر ، ص98.

يعتبر العامل المؤسسي في اقتصاد الجزائر، من بين منابع الهامة لضخ التضخم، فهو يتمثل في التصرفات المالية للمنتجين و المستهلكين معاً، و يعبر عن الهياكل المؤسسات العمومية ضمن النشاط المالي و الاقتصادي للدولة¹.

كما أن هذا التضخم يتمثل في صورة تضخم بالطلب أو تضخم بالعرض، مما يستلزم القيام بالتدقيق في الأسباب و العوامل الدافعة لارتفاع الطلب من جهة، و انخفاض العرض من جهة أخرى.

3-1 - الندرة في السلع و الخدمات:

يحدث التضخم عندما ما لا تستطيع السلع و الخدمات المحلية مضافا إليها الواردات من تغطية الطلب الكلي،

وخير مثال على ذلك: النقص في الغذاء العالمي، حيث عرفت الجزائر خلال التسعينات انخفاضا في عرض المنتجات الفلاحية، مسببا في ذلك نقصا في المستوى الغذائي، حيث ان القطاع الزراعي لا يستغل سوى 3% من المساحة الصالحة لزراعة، فهو بالتالي لا يسد الحاجيات الغذائية الا بنسبة 0.25 من حاجيات الجزائرية الكلية، هكذا تكون الجزائر من الدول الأكبر في العالم في استيراد القمح الخشن².

3-2- الترخيم الناتج عن التحول الى اقتصاد السوق:

يعد التباين الموجود ما بين تلك التحولات السريعة في الهياكل الاقتصادية و اجتماعية، و درجة التطور ما بين المناطق و القطاعات من جهة، و من جهة ثانية هذا التباين يصاحب عملية التصحيح الهيكلي لقوى العرض و الطلب على كافة مستويات الوطن، كعامل رئيس لدفع الأسعار نحو الإرتفاع و من ثم ظهور التضخم الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث، قد مرت بمرحلة انتقالية (الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق).

هذه المرحلة، احتاجت بطبيعة الحال إلى مجموعة من التعديلات (إعادة تقييم سعر الصرف – تحرير الأسعار – جدولة الديون.... إلخ)، هذه التصحيحات و التعديلات أدت إلى ارتفاع الأسعار.

3-2-1- إصلاحات سعر الصرف الأجنبي:

¹ Denis Lambert: OP, cit, P 83.

² - كريم النشاشيبي، "تحقيق الاستقرار و التحول الى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي"، واشنطن، 1998: ص03.

كان التحديد الإداري للدينار الجزائري قبل الإصلاحات الاقتصادية ظاهرة مألوفة، حيث أدى السعر المرتفع و غير الحقيقي للدينار الجزائري إلى عجز الحساب الجاري الخارجي للدولة، مما ساعد على نشوء سوق موازية للعمات الخارجية، أين تفوق فيها سعر الصرف الدينار على نظيره في السوق الرسمية.

و في ظل الإصلاحات الاقتصادية، قررت السلطات النقدية تخفيض سعر الصرف لدينار الجزائري، حيث ارتفع من 6.03 دينار مقابل كل دولار سنة 1989 إلى 12.2 سنة 1990 ، و استمر سعر الصرف في الانخفاض ،حيث في السنوات التسعينات زاد فائض الطلب النقدي أجنبي و ذلك للأسباب التالية:

✓ إختلالات الداخلية في اقتصاد الكلي.

✓ صعوبات و التأخير في تعبئة القروض الخارجية.

✓ بلوغ خدمة الديون نسباً عالية لم يحسب لها حساب.

إن ارتفاع المديونية و تراكم نسبة خدمة الديون سنة 1994 ، و اقتراب آجال التسديد لكل أنواع الديون الأجنبية، أدخل اقتصاد الجزائر الى مأزق كبير، حيث وجدت الجزائر نفسها أمام خيارين إما التخلي عن تسديد الديون و انتظار مقاطعة دولية لتجارتها، أو الدخول في مفاوضات لإعادة جدولة ديونها، تحت شروط معينة منها تحرير تجارتها الخارجية.

حيث انحصرت الأهداف الفورية للبرنامج التصحيح الهيكلي في عام 1994، في تصحيح القيمة المغالى فيها للدينار الجزائري حسب قوى السوق، و جعل نظام سعر الصرف أكثر شفافية، فتم تخفيض سعر الصرف في أفريل 1994 ، و قدرت قيمته ب 50 % من قيمة الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي، و الذي انتقل من 24 دينار إلى 36 دينار، من أجل تحقيق التوازن الخارجي الذي يؤدي إلى توفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية، ثم حدث تخفيض ثاني في الدينار في سبتمبر 1994 بنسبة 13.8 %، وأصبح الدولار الأمريكي يعادل 41 دينار جزائري، وفي نفس اشهر فقدت العملة الوطنية 70 % من قيمتها و كذلك الحال لسوق الموازية التي انخفض بها سعر الدينار بضعفين مقارنة بالسعر الرسمي¹ .

في عام 1995 تم استعمال العملة الصعبة بالسعر الرسمي لأغراض النفقات المتعلقة بالتعليم و الصحة، و نفس إجراء للسياحة في سنة 1997.

1 - كريم النشاشيبي ،مرجع سابق ،ص115.

فهذه الإجراءات المتخذة، أدت إلى بروز مظاهرات التضخم بفعل ارتفاع أسعار الواردات و تدني قيمة القدرة الشرائية للمواطنين، و كذلك تراكم حجم المديونية¹ كما أدى انخفاض قيمة الدينار في سنة 1999 الى زيادة الدين العام بأكثر من 100 مليار دينار، و مع دخول شهر سبتمبر اكتملت قابلية تحويل الدينار للمعاملات (الجارية منذ 1991).

في سنة 2003 تحسن الدينار مقارنة بالدولار و تدهور مقارنة مع أورو نتيجة الإستراتيجية المتبعة من طرف الدولة، ثقل المحروقات في هيكل الصادرات، و كذلك المديونية الخارجية، و تنافسية المنتوجات الجزائرية خارج المحروقات في السوق الأوروبية

و بفضل تطور رصيد الميزان التجاري، و المدفوعات، حيث وصل في سنة 2004 إحتياط الصرف إلى 43.11 مليار دولار، أي بزيادة 3.5 مرة بالمقارنة مع سنة 2000.

سنة 2005 بلغ سعر الصرف حوالي 73.35 دولار و 91.31 أورو، أما سنة 2006 وصل سعر الصرف إلى 72.64 دولار و 91.22 أورو.

من خلال هذه المؤشرات، يتبين لنا أن هناك تحكم قوي في معدلات التضخم، وهناك توقعات قريبة من الواقع تثبت انخفاضه، لكن اثر التضخم يبقى سلبي نتيجة ارتفاع الاورو (سنة 2005 بلغت احتياطات الصرف 55.6 مليار دولار) وهذه الاحتياطات مرهونة بالتسيير الجيد لتقليل من انخفاض النقد .

3-2-2- تحرير الأسعار:

في الاقتصاد الحر، السوق هو المحدد الأساسي للسعر، أي ان قوى العرض و الطلب هي الكفيلة بتحديد السعر و هذا عن طريق جهازا لاثمان².

ففي سنة 1992، نلاحظ أن بعض المواد ارتفعت بمعدلات تفوق 300 % مثل الزيت – السكر.

إذن : سياسة تحرير الأسعار تؤدي إلى ارتفاعها معبرة عن فجوات تضخمية.

3-3 تطور حجم المديونية في الاقتصاد الجزائري:

إن نسبة المديونية الخارجية التي لجأت إليها الجزائر، ما فتئت تعمل على زيادة التوترات على مستوى التوازنات المالية الخارجية. و تزداد صعوبة إدارتها خصوصا عند اقتراب موعد آجال تسديد الدين.

و حسب الجدول الموالي يتم تحليل تطور المديونية في الجزائر:

جدول رقم: 2-48- تطور المديونية الخارجية خلال 1990-2007 .

¹ - تومي صالح، النمذجة القياسية لتضخم في الجزائر: 1988-2000، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر، ص 344.

² - أبو علي، الأسعار و تخصص الموارد، دار المعارف 1976، ص 255.

الوحدة:مليار دولار

1999	1998	1997	1996	1995	1994	السنوات
28,31	30,47	31,22	33,65	31,57	29,48	الديون الخارجية
2,15	2,8	2,12	2,43	2,85	3	نسبة الديون إلى الصادرات

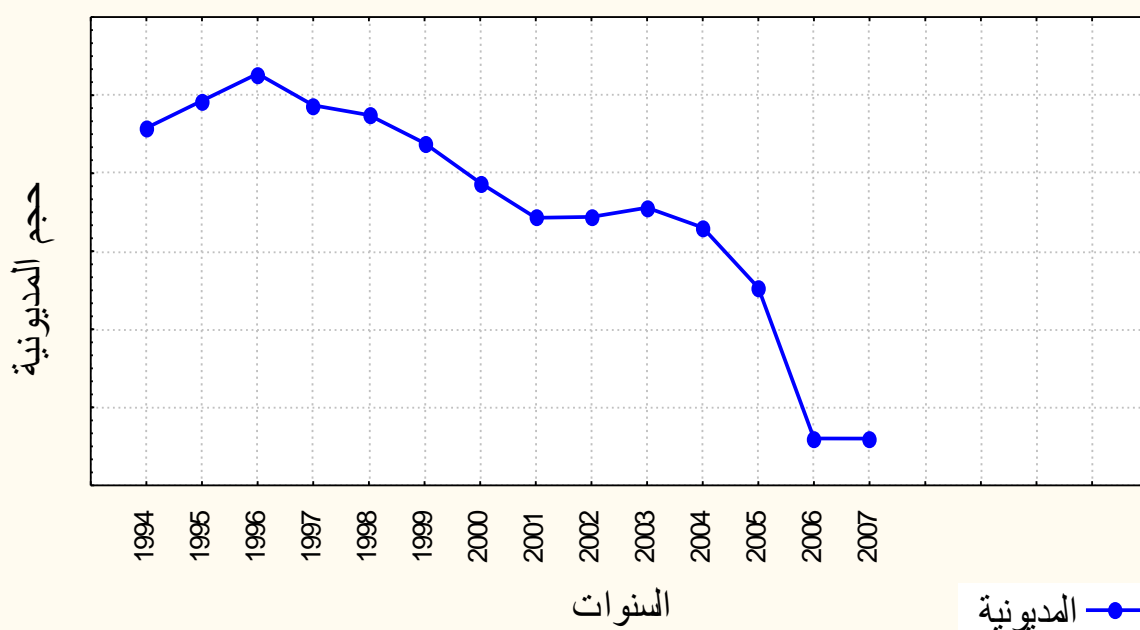
2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
5.60	5.61	17,19	21,82	23,35	22,64	22,57	25,26
0.09	0.10	0,35	0,64	0,9	1,18	1,12	1,11

source : Ons: 7/11/2008, Page d'accueil: Statistiques: Comptes économiques,

<http://www.ons.dz/comptes/dette-ext.htm>.

- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2007, Juin 2008, p208 .

الشكل رقم : 2-3 تطور المديونية الخارجية خلال الفترة 1991-2002



source : - Ons: 7/11/2008, Page d'accueil: Statistiques: Comptes économiques,

<http://www.ons.dz/comptes/dette-ext.htm>.

- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2007, Juin 2008, p208.

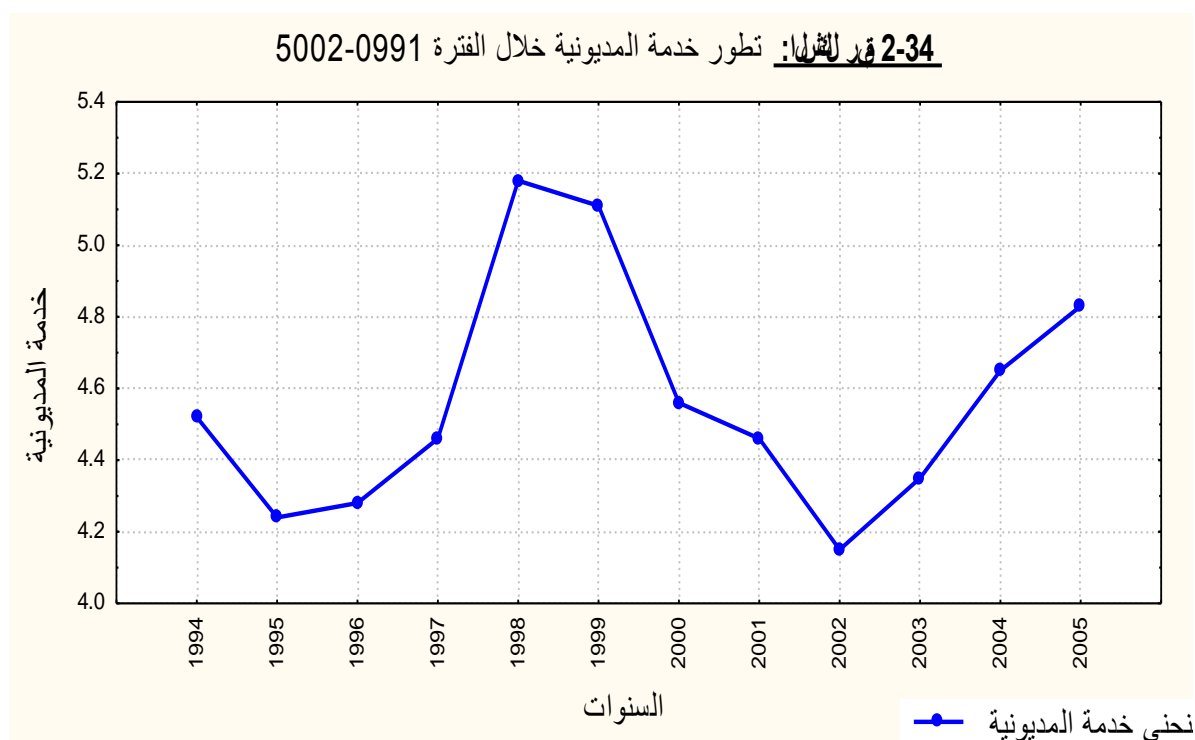
الوحدة:مليار دولار.

جدول رقم : 2-49- تطور خدمة المديونية خلال 1990-2005

1999	1998	1997	1996	1995	1994	السنوات
5,11	5,18	4,46	4,28	4,24	4,52	خدمة المديونية
39.1	48	30.3	30.9	38.8	47.1	نسبة خدمة المديونية إلى الصادرات

2005	2004	2003	2002	2001	2000
4,83	4,65	4,35	4,15	4,46	4,50
12	16,6	17,7	21,6	23.4	20.8

Source : Ons: 7/11/2008, Page d'accueil: Statistiques: Comptes économiques,
<http://www.ons.dz,Op.cit>.



source: Ons: 7/11/2008, Page d'accueil: Statistiques: Comptes économiques,
<http://www.ons.dz,Op.cit>.

من خلال الجدول يتضح أن نسبة خدمة الديون كانت 87.5% سنة 1993، مما يترجم هروب جل الإيرادات نحو الخارج دون مقابل مادي، و بعبارة أخرى أصبحت الجزائر تدفع كل ثلاث سنوات ما يعادل مديونيتها في صورة خدمات لدين خارجي. و مع سنة 1994 و إعادة جدولة الديون، انخفضت نسبة خدمة الديون إلى 4.5 مليار دولار سنة 1994 اي(47%)، بعدما كانت 9 مليار دولار سنة (1990 – 1993)، ثم انخفضت سنة 1996 إلى 30.9% لترتفع في سنة 1998 خدمة الدين إلى 5.2 مليار دولار أي (47.5%) و هذا بسبب انخفاض أسعار البترول، مع إرتفاع أقساط الدين المستحقة الدفع، رغم انخفاض أسعار الفائدة سنة 1998.

أما سنوات 2000 – 2004 : فقد بلغ فيها المتوسط حوالي 22% و هو مقبول عالميا (30 % عالميا يعد مقبول).

نستطيع القول أن: الجزائر نجحت في تخفيض مديونيتها إلى مستويات جد منخفضة .
انطلاقا من هذه التحاليل: نخلص إلى أن تراكم حجم المديونية و خدمة الدين، يؤدي إلى نقص إيرادات الدولة، و من ثم ضعف الدخل الوطني، الذي ينخفض من جراء الإستثمار، و من ثم إنخفاض العرض، مما يجعل الأسعار تتجه نحو أعلى.
الجزائر في بداية التسعينات كانت تعاني من الإستدانة، و بالتالي معدلات التضخم مرتفعة، لتتخفف في السنوات الأخيرة إبتداءا من سنة 2000.
إن: المديونية هي عامل من العوامل المتحركة في ظهور التضخم.

المبحث الرابع: انعكاسات التضخم على الاقتصاد وطرق محاربهه :

التضخم له آثار اقتصادية و اجتماعية تتجاوز خاصيته النقدية ، فهو يترك آثارا مختلفة ، تنعكس على مختلف أشخاص النظرية الاقتصادية و أيضا على البناء الاقتصادي و الاجتماعي و متغيراته الكلية¹

انطلاقا مما تم دراسته في المباحث السابقة ، حيث تم التعرف على مختلف مظاهر و أسباب التضخم في الاقتصاد الجزائري، سوف نحاول دراسة الآثار و الانعكاسات المترتبة على الاقتصاد ، ليتم بعد ذلك التطرق إلى مختلف السياسات المتبعة في معالجة هذه الظاهرة.

المطلب الأول: نتائج التضخم على الاقتصاد الوطني .

من خلال التضخم ، تنشأ عملية إعادة توزيع المداخل بين مختلف المتعاملين الإقتصاديين. يتحمل عبئ التضخم ذوي الدخل المحددة (المدخرون - المتقاعدون - الأجراء)، كما يتأثر من التضخم الدائنون على خلاف المدينين الذين يستفيدون من آثار هذه الظاهرة.

1- اثر التضخم على الإستهلاك و الادخار:

يعتقد أصحاب الدخل المحدودة في فترات التضخم ، أن إرتفاع الأسعار محدود لكن سرعان ما ينخفض ، فيلجئون إلى مدخراتهم لتعويض النقص في مستوى المعيشة الذي كان سائدا قبل التضخم². في المفهوم التقليدي تبدأ العوائل بالادخار قبل الإستثمار، غير أنه في الوقت الراهن، قليلا ما نجد عوائل تدخر للإستثمار ، أو أننا نجد مؤسسات تدخر لترفع قدراتها الإنتاجية ، و هذا ما عبر عنه كيز "الإدخار ما هو إلا رصيد حساب"³.

كان مستوى الادخار للعائلات بعد الاستقلال ضعيف، حيث بلغ في سنة 1964 حوالي : 0.09مليار دينار جزائري ، و 0.13 مليار دينار جزائري في سنة 1965، وفي سنة 1966 وصل إلى 0.27 مليار دينار جزائري ، هذه الأرقام تعكس لنا نظام المعيشية المتوسط للعوائل ، حيث أن العوائل تتقاضى اجورا بسيطة وصلت في سنة 1966 إلى : 1.53 مليار دج ، توجه غالبا لتسديد حاجيات الاستهلاك، نجد كذلك الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط هو المؤسسة الوحيدة التي تعتنى بادخار العائلات⁴، علاوة عن ضعف الجهاز المصرفي من ناحية طرق جلب المدخرات من الأفراد في تلك المرحلة.

¹ - أنظر الجانب النظري. ص60

² - رمزي زكي وآخرون، مرجع سابق، ص227.

³ - John Maynard Keynes , Théorie générale de l'emploi de l'intérêt et de la monnaie, Livres I à III, op.cit, P61

⁴ - تاسس الصندوق الوطني لتوفير و الاحتياط بموجب قانون 10 اوت 1964 رقم : 227/64

أما فترة 1967 – 1969: شهدت تنفيذ المخطط الثلاثي، الذي زاد من مستوى مداخيل العائلات، و بالتالي زيادة الأجور. مما انجري عنه تحسن في مستوى المعيشة، وبالتالي زيادة المدخرات، حيث بلغت في سنة 1967 و 1968 و 1969 المبالغ التالية وعلى التوالي: 0.58 مليار دج، 0.99 مليار دج، 1.36 مليار دج.

تطور الادخار خلال الفترة 1970 – 1989:

انطلاقا من معطيات FMI، يمكن وضع الجدول التالي:

جدول رقم 2-50- تطور الادخار خلال: 1970- 1989

الوحدة: مليار دج

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
الادخار	0,14	0,33	0,22	0,26	0,34	0,41	0,66	1,11	1,51	2,72

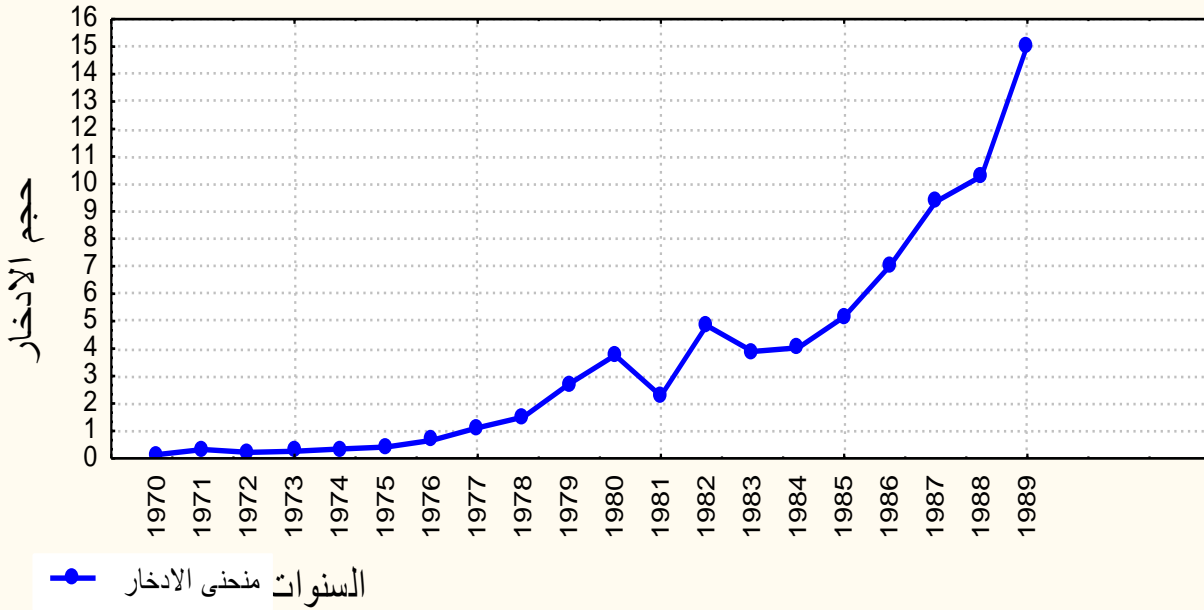
السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الادخار	3,76	2,27	4,84	3,89	4,03	5,16	7,01	9,35	10,28	15,05

المصدر: د . محمد شيخي و احمد سلامي، تقدير دالة الادخار في الجزائر: 1970- 2005 ،

مجلة الباحث، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر : 2008 ،ص141

F.M.I, statistiques financières internationales, Washington, 1990.

الشكل رقم: 2-53 تطور الادخار خلال الفترة 0791-9891:



المصدر: د . محمد شيخي و احمد سلامى ،تقدير دالة الادخار في الجزائر :1970- 2005 ، مجلة الباحث، العدد 06،جامعة قاصدي مرباح بورقلة ،الجزائر : 2008 ،ص141
F.M.I, statistiques financières internationales, Washington, 1990

من خلال الرسم، يتبين لنا أن الادخار في تزايد مستمر. في الفترة: 1970 – 1980 وصل معدل الادخار إلى 29% في المتوسط، حيث تميزت هذه الفترة بتنفيذ المخططين: الأول و الثاني، الذي ساعد على زيادة مردودية الاستثمار و من ثم ازدهار الاقتصاد الوطني، و ارتفاع الدخل المتاح للعائلات، لكن في فترة 1981 – 1989 توقفت الاستثمارات التي انعكست سلبا على توزيع المداخيل و انخفاض الادخار (16% في المتوسط). ما نخلص إليه، أن هذه الفترة و المتميزة بالتضخم المكبوت (نظرا لسياسة الأسعار المطبقة آنذاك) دفعت بأشخاص الى الادخار لإشباع حاجياتهم الغير متوقعة في المستقبل.

• تطور الادخار خلال الفترة 1990 – 2005:

لدينا الجدول التالي :

جدول رقم 2- 51 - تطور الادخار للعوائل: 1990-2005.

الوحدة: مليار دج

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
ادخار العوائل	12,08	15,75	17,12	19,22	16,06	21,98	37,50	45,02	55,05

1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
67,03	81,42	98,90	124,08	167,51	216,09	274,44

Source: F.M.I, statistiques financières internationales, 1990, washington.

د . محمد شيخي و احمد سلامي ،تقدير دالة الادخار في الجزائر :1970- 2005 ، مرجع سابق،ص141.

في ظل اقتصاد السوق، و تحرير التجارة الخارجية و الأسعار، أصبحت الأسر الجزائرية توجه غالبية مداخيلها لتسديد حاجياتها اليومية ،حتى أنها في سنة 1995 سحبت معظم مدخراتها لتوجيهها نحو الاستهلاك أين تراجع عدد المدخرين إلى 5111944 مدخر¹ .

و بحلول سنة 2000 شهد الاقتصاد الجزائري استقرارا نقديا ، الذي من شأنه أعاد التوازن في توزيع مداخيل الأسر، خاصة بعد ارتفاع أسعار البترول.

ما نخلص إليه : أن ارتفاع الأسعار باستمرار يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية و نقص قيمة المدخرات، التي يتسارع أصحابها لإنفاقها.

كما أن للتضخم آثار إيجابية على الدائنين حيث يستفيدون من انخفاض قيمة النقد.

2-انعكاسات التضخم على إعادة توزيع مداخيل العمال:

الأجر هو التعويض الذي يتلقاه العامل من المؤسسة، كما هو معروف لا يمكن للمؤسسة أو الدولة أن تحدد سياسة للأجور كما ترغب هي، و إنما تأخذ بعين الإعتبار مايلي:

- تشريع العمل، مثلا الأجر الأدنى المضمون الذي هو من المشكلات الأساسية في الاقتصاد الجزائري².

- اتفاقيات العمل الفردية و الجماعية.

- شروط سوق العمل.

- أثر سياسة أجور على كتلة الأجور بالمؤسسة، و على بيئة العمل الإجتماعية

¹ - Bulletin des statistiques :la C.N.E.P en chiffres N⁰17, 1995.

² -مولود حشمان ،محددات الأجر في الجزائر :أطروحة دكتوراة دولة ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر،الجزائر،2000، ص06

في الجزائر يمثل الأجراء جزءا معتبرا من فئة المستهلكين للسلع وخدمات، إذن أن طلبهم على السلع وخدمات محدد بدخولهم التي يتحصلون عليها. فكل زيادة في أجور، تعني زيادة في الطلب الاستهلاكي الذي بدوره يرفع الطلب الكلي، وإذا لم يستجب العرض لهذا الخلل، سوف ترتفع الأسعار وهكذا....

و الجدول الموالي يوضح تطور الأجور كآتي:

جدول رقم 2-52- تطور الأجور خلال الفترة 1990-1996 الوحدة : مليار دج

المجموع	تحويلات الأسر		مداخيل المستغلين		رواتب الأجور		السنوات
	معدل النمو	مبالغ	معدل النمو	مبالغ	معدل النمو	مبالغ	
374,6		76,5		125,5		172,6	1990
489,7	18,17	90,4	40,08	175,8	29,49	223,5	1991
692,5	47,35	133,2	35,21	237,7	43,89	321,6	1992
805	25,53	167,2	14,39	271,9	13,77	365,9	1993
957,9	11,78	186,9	25,71	341,8	17,30	429,2	1994
1016,6	27,45	238,2	34,11	458,4	-25,44	320	1995
1520,9	-0,42	237,2	35,03	619	107,72	664,7	1996

source: Collections statistiques N⁰:111 Rétrospective des comptes économiques de 1963-2001, Ons, Alger, 2003

من الجدول نلاحظ ما يلي:

في مرحلة الستينيات، الأجور تتماشى و طبيعة اقتصاد، إذ أن سياسة السعر الثابت من شأنها القضاء على محاولة ارتفاع الأسعار. تميزت سنوات السبعينيات و الثمانينيات بارتفاعات متتالية في أسعار، بسبب النقص في الدخل التي من شأنها تمويل العمليات الاستثمارية، مما استدعى اللجوء إلى بنك الجزائر لزيادة الائتمان لترتفع بذلك أسعار، غير أن سياسة تدعيم الأسعار مازالت تعمل على كبح أي زيادة في الأسعار، بالإضافة

إلى أن الارتفاعات الملموسة في الأجور ترجع إلى سياسة الانتعاش الاقتصادي من خلال المخططين 1970 – 1973 و 1974-1977.

بصورة شمولية ، كانت التطورات المستمرة في انخفاض القدرة الشرائية للاجراء على النحو التالي :

10% في 1994 ، 7% في 1995 ، 3% في 1996 ، 0.5% في 1997¹.

و بحلول سنة 2000 سجل تحول جذري في مسلسل هذه الاضطرابات ، عكس بداية تدارك الأوضاع عقب تطبيق برنامج الاستقرار ، تبعه هبوط في معدلات التضخم بين 2002 و 2005 ، الذي خلف ورتب نتائج سلبية على الأجور الحقيقية ، حيث ازدادت التكلفة الأجرية من 10.48% في سنة 2001 إلى 11.47% في سنة 2004 في المتوسط سنوياً ، و انطلق هذا التحسن من: 956.9 مليار دينار في سنة 2001 إلى 1048.71 مليار دينار، 1137.1، إلى 1272.61 إلى 1356.51 إلى 1493.8 مليار دج لسنوات الباقية وعلى التوالي .

في حين أن العمال الغير أجراء كانت معدلاتهم مرتفعة و غير منتظمة (39.75% سنة 2004 إلى 38.88% سنة 2000)

نستنتج في الأخير: أن التضخم خلال التسعينيات مس أصحاب الدخل المنخفضة، حيث تتأثر قدراتهم الشرائية أكثر من الفئات ذات الدخل المرتفعة.

3- آثار التضخم على ميزان المدفوعات:

بصفة عامة ، يعكس التضخم آثاره على تنافسية الصادرات وتدفق رؤوس الأموال الخارجية.

3-1- آثار التضخم على تنافسية الصادرات الجزائرية:

في الاقتصاد الموجه، كان للتضخم المحلي آثار مباشرة و سلبية على الصادرات الجزائرية ، و ذلك بفعل سياسة سعر الصرف الثابت، حيث أن زيادة الواردات و انخفاض الصادرات يحقق عجزاً في الميزان التجاري، مع كون أن السعر الصرف هو سعر غير حقيقي.

و في سنة 1994 تم تخفيض سعر الصرف بـ 40% مما أثر إيجاباً على ميزان المدفوعات .

3-2- آثار التضخم على تدفق رؤوس الأموال الخارجية:

التضخم يعبر عن عدم الثقة و الخوف من الوقوع في الخسائر، و هكذا فالتضخم الموجود في الجزائر قد أعاق تدفق رؤوس الأموال الخارجية إلى الجزائر ، لكن في السنوات الأخيرة :
2001-2005، نلاحظ أن معدل التضخم انخفض ، و تم عقد عدة اتفاقيات شراكة، لدفع عجلة النمو و ترقية الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

4- أثر التضخم على الاستثمار:

مردودية الاستثمار تزداد في فترات التضخم ، بل تزداد بسرعة و بمعدلات أكبر في قطاعات دون قطاعات أخرى ، حيث تحقق أرباح ضخمة في هذه القطاعات دون القطاعات الأخرى ، فهو يؤثر

1-Abdmadjid bouzidi 1999, op. cit, P160.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمراحل تطور التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1962-2007

سلباً على النشاطات ذات المردودية الضعيفة (لكنها ضرورية) ، في حين يشجع النشاطات ذات المردودية العالية (ليس لها أهمية اجتماعية)¹.

يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول رقم 2-53- تصنيف مشروعات الاستثمار حسب كل قطاع في الجزائر (من 1993 إلى 2000)

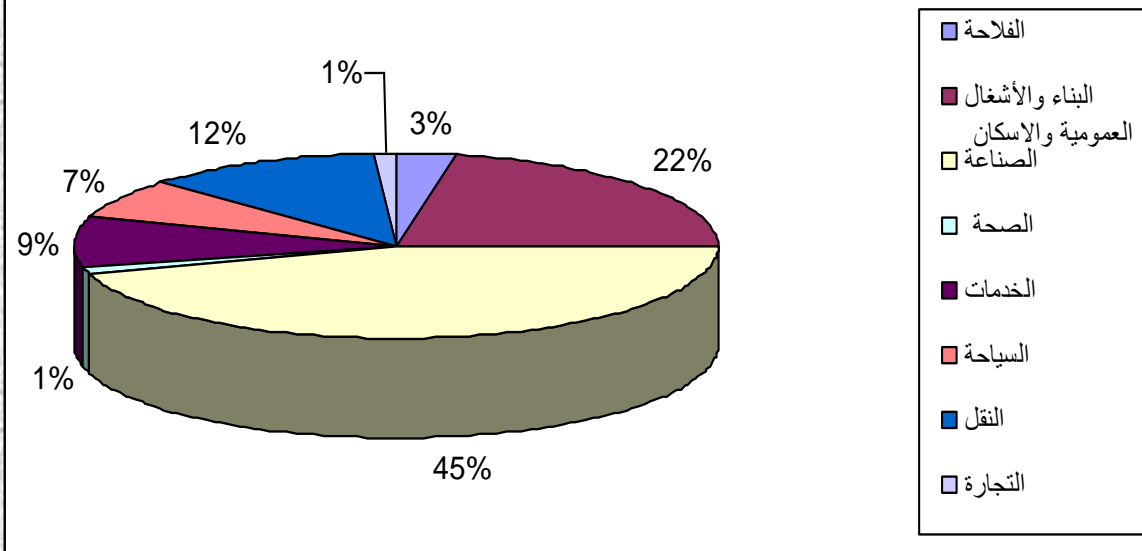
القطاعات	عدد المشاريع	%	التشغيل	%	المبلغ الإجمالي (مليون دج)	%
الزراعة	2.227	5%	55.238	3%	116.070	3%
البناء والأشغال العمومية والإسكان	8.124	19%	453.943	28%	738.995	22%
الصناعة	16.141	37%	638.169	40%	1.503.426	45%
الصحة	732	2%	16.418	1%	37.443	1%
الخدمات	4.099	9%	186.146	12%	301.834	9%
السياحة	1.778	4%	63.347	4%	232.571	7%
النقل	9.681	22%	177.057	11%	385.746	12%
التجارة	431	1%	14.573	1%	27.413	1%
المجموع	43.213	100%	1.604.891	100%	3.343.499	100%

المصدر: عبد القادر بابا ، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة،

رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004 ،ص233

الشكل رقم 2-36: تصنيف المشروعات الاستثمارية حسب كل قطاع خلال الفترة:

2000-1993



المصدر: عبد القادر بابا ، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، رسالة دكتوراة دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004 ،ص233
وبمقارنة حجم الاستثمارات بين الفترة 1985-1989 والفترة:1993-2000 نلاحظ أن: الإنفاق الاستثماري على قطاع الفلاحة انخفض من نسبة 14.36% إلى 3%، في حين عرف قطاع الصناعة زيادة في نسبة الاستثمارات حيث ارتفع من: 31.67% إلى: 45%.
كما ارتفعت معدلات الاستثمار في قطاع السكن والأشغال العمومية من: 13.82% إلى 22% ،ومعدلات الاستثمار في النقل انتقلت إلى 12% بعدما كانت 2.73%.

المطلب الثاني: محاربة التضخم في الجزائر:

العلاج الأساسي للتضخم هو معالجة أسبابه و ليس محاولة التخفيف من حدة آثاره ، و أهم علاج هو ترشيد الاقتصاد، ضمن سياسة نقدية و مالية تسمح بالتضخم في الحدود الدنيا اللازمة لنمو.

بشكل عام: يعالج التضخم بالطلب بالطرق التالية:

- تقييد الائتمان و ضبط إصدار النقود القانونية.
- التخفيف من زيادة الاستهلاك لتقييد القدرة الشرائية.
- الاعتماد على الضرائب لتمويل النفقات الحكومية.

- الاعتماد على سياسة تقليل النفقات الحكومية، في حالة انتهاج سياسة انكماشية.
أما معالجة التضخم بالتكاليف:

- وضع حد أدنى للأجر لا يقل عن حد الإنتاجية الحدية.

- العمل على رفع و سائل الإنتاج من أجل رفع معدل الإنتاجية.

إن معالجة التضخم وفقاً لأسبابه، يتطلب استخدام وسائل عدة تصلح لبلدما ولاتصلح لبلد آخر. و ذلك راجع لخصوصيات الاقتصاد المحلي و درجة التقدم التي بلغها¹.

1- السياسات المتبعة في محاربة التضخم :

1-1- السياسة النقدية:

تعتمد السياسة النقدية في معالجتها لتضخم على مجموعة من الوسائل أهمها، مراقبة الائتمان، تغيير سعر الصرف، سياسة Open Market.

1-1-1- وسائل الرقابة المباشرة:

تعتبر أداة الرقابة على الائتمان أهم أسلوب من أساليب السياسة النقدية المباشرة في كبح التضخم. في الجزائر و منذ صدور قانون النقد و القرض، أصبح هناك اهتمام أكبر بالرقابة على الائتمان، حيث تنص المادة 71 من قانون النقد و القرض الجزائري على " يمكن للبنك المركزي أن يخصم ثمانية، أو يقبل تحت نظام الأمانة من البنوك و المؤسسات المالية لمدة أقصاها ستة أشهر، سندات منشأة لتشكيل قروض متوسطة الأجل.

- يمكن تجديد هذه العمليات، على ألا تتعدى ثلاث سنوات فيجب أن تحمل السندات توقيع شخصين طبيعيين أو معنويين ذي ملاءة أكيدة.

و يجوز إبدال أحد التوقعين بكفالة الدولة.

- يجب أن تهدف القروض المتوسطة الأجل إلى إحدى الغايات التالية:

✓ تطوير وسائل إنتاج.

✓ تمويل الصادرات.

✓ إنجاز السكن.

يجب أن تتوفر في هذه القروض الشروط، التي يفرضها المجلس لتقبل لدى البنك المركزي " انطلاقاً من نص هذه المادة، يتبين لنا أن الرقابة على الائتمان في الجزائر تم استخدامها بعد صدور قانون النقد و القرض، حيث كانت معدلات إعادة الخصم ضعيفة قبل هذا القانون (2.75%)، و هذا عبر مخططات التنمية مما ساعدها في اللجوء إلى القرض بحرية تامة.

¹ - معتوق سمير محمود، البنوك والسياسات النقدية، القاهرة، مكتبة عين الشمس، جامعة حلوان، ص194 .

قانون النقد و القرض أعطى صبغة جديدة لإعادة خصم أوراق النقدية، من خلال فرض معدل قذرب: 10.5% ، و تحت شروط محددة في نص المادة 71.

و كذلك نجد أن من مبادئ سياسة تأطير الائتمان، دراسة الجدوى للمشروع صاحب الإقراض و مردود يته المالية قبل منحه القرض، و حتى المؤسسات العمومية البعض منها – بسبب معدل الخصم – أصبحت لا تستطيع سحب أموالها المجمدة، و بتالي تم دراسة قروض إستغلال الممولة بواسطة السحب على المكشوف ضمن المخطط التمويلي السنوي.

كما حدد القانون 90-10 المبلغ الأقصى للاكتتاب الممنوح للخرينة 10% من مجموع المداخل العادية للميزانية خلال السنة الماضية، و هذا القرض يجب ألا يتجاوز 240 يوم ، و لا يحتفظ البنك المركزي بأكثر من 20% من مجموع إيرادات العادية لدولة على صورة سندات.

1-1-2- أدوات الرقابة غير المباشرة:

تعتمد الأدوات غير المباشرة على استخدام السوق للتعديل النقدي، بهدف التأثير على عرض و طلب النقود، بطريقة تسمح بإدراك الأهداف الوسيطة المتعلقة أساساً بالمجمعات النقدية. و من بين أدوات السياسة نذكر:

• معدل الاحتياط الإجمالي:

تقضي سياسة الاحتياط الإجمالي ، بإلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها، في شكل سائل لدى البنك المركزي، و يستخدم تغيير معدل الاحتياط الإجمالي لتأثير في حجم الائتمان الذي يمنحه للبنوك التجارية ، و طبق هذا المعدل بموجب قانون النقد و القرض 90-10 حيث نص على: " يحق للبنك المركزي أن يفرض على البنوك، أن تودع لديه حساب مجمد ينتج فوائد أو لا ينتجها احتياطاً، يحسب على مجموع توظيفاتها أو على بعض هذه التوظيفات، و ذلك بالعملة الوطنية أو العملات الأجنبية. يدعى هذا الاحتياط بالاحتياط الإجمالي.

لا يمكن أن يتعدى الاحتياط الإجمالي الإلزامي ثمانية و عشرين بالمائة 28% من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه، إلا أنه يجوز للبنك المركزي، أن يحدد نسبة أعلى في حالة الضرورة المثبتة قانوناً... إلخ. كل نقص في الإحتياطي الإلزامي، يخضع البنوك و المؤسسات المالية حكماً لغرامة تساوي 1% من المبلغ الناقص، و يستوفي البنك المركزي هذه الغرامة".

و طبق مبدأ الاحتياط الإلزامي، لأول مرة ب: 2% على مجموع ودائع البنوك التجارية، بموجب التعليمات 94 – 73 لبنك الجزائر المتعلقة بنظام الاحتياط الإجمالي، و الصادرة في 28 نوفمبر 1994.

ففي حالة التضخم، يلجأ البنك المركزي إلى زيادة معدل الإحتياط الإلزامي، لتقليص قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، مما يؤدي إلى إنخفاض الإستثمار و معدلات التوظيف¹، و منه إنخفاض الطلب و بالتالي الأسعار.

ففي سنة 2001، تم تعويض النسبة السابقة ب 4 %، ثم أصبحت في شهر ديسمبر 2001 : 4.25 %، و هذا ما يبين أن البنك المركزي كانت له نية في تحكّم في سيولة البنوك، للتأثير على الأسعار من خلال التحكّم في معدلات الإحتياطي الإلزامي و تغييره، حسب ما تستدعيه الحاجة للقضاء على التضخم.

● سياسة " Open Market " :

يقوم البنك المركزي بدخول إلى السوق النقدية إما مشتريا أو بائعا، مما يؤهله إلى التحكّم في قيمة حجم الأوراق المالية و السندات الحكومية محل التعامل، و هذا ما يمكنه من معالجة التضخم، حيث يقوم بتخفيض الإنفاق الكلي بدخوله إلى السوق النقدي، كبائع للأوراق المالية مما يزيد العرض للأوراق المالية، فتتخفض قيمتها، و بالتالي إنخفاض الأسعار السوقية، هكذا ترتفع أسعار الفائدة، و يزداد الادخار مما يقلل من حجم الطلب.

دخول الجزائر مرحلة إقتصاد السوق، ساعد كثيرا على نجاح السياسة النقدية، حيث أصبح السوق النقدي واسع، و يعتبر إستخدام سياسة Open Market سياسة ناجحة للقضاء على التضخم. في هذا المجال، قام البنك المركزي ببيع كمية من الأوراق المالية، بهدف امتصاص الكتلة النقدية الزائدة في السوق، و كانت أسعار الفائدة على هذه الأوراق المالية تقدر ب: 18.5 % في سنة 1996، أقل مما كانت عليه في أوائل سنة 1996.²

● سياسة سعر الخصم:

يقصد بسعر الخصم معدل الفائدة الذي يتحصل عليه البنك المركزي، عندما يقرض البنوك التجارية أو يعيد خصم الأوراق التجارية و السندات التي تقدمها له، فتحدد معدل الخصم من طرف البنك المركزي يؤثر في قروض البنوك التجارية³ لم تحصى سياسة سعر الخصم المطبقة في الجزائر من طرف البنك المركزي، خلال السبعينات و الثمانينات بالأولوية في تطبيقها، حيث نجد أن معدل سعر الخصم كان ثابتا لمدة طويلة 2.75 %.

1 - خالد واصف الوزاني، احمد حسين الراجعي، مرجع سابق، ص 237.

2 - إحصائيات بنك الجزائر.

3 - فتح الله ولعلو، الإقتصاد السياسي، دارا لحدیثة، بيروت، لبنان، 1981، ص 414.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمراحل تطور التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1962-2007

أما في سنوات التسعينيات، فقد شهدت سياسة سعر الخصم إقبالا ملحوظا من طرف البنك المركزي نظرا للمناخ الاقتصادي المساعد، حيث تم رفع معدل الخصم من 7 % سنة 1990 إلى 15 % سنة 1995، و هذا ما يوضح جدية البنك المركزي في القضاء على التضخم، من خلال التأثير على سيولة البنوك التجارية لتحديدتها.

و ما تجدر الإشارة إليه، انه خلال سنة 2000 تراجع معدل إعادة الخصم إلى 6 %، مما يدل على نجاعة سياسة سعر الخصم في القضاء على التضخم.
الجدول التالي يوضح تطورات معدل الخصم كمايلي:

جدول رقم:2-54- :تغيرات معدل الخصم في الجزائر

الوحدة: %

معدل الخصم %	تاريخ نهاية التطبيق	تاريخ التطبيق
2,75%	à :30/09/1986	à :01/01/1972
5,00%	à :01/05/1989	à :01/10/1986
7,00%	à :21/05/1990	à :02/05/1989
10,50%	à :30/09/1991	à :22/05/1990
11,50%	à :09/04/1994	à :01/10/1991
15,00%	à :01/08/1995	à :10/04/1994
14,00%	à :27/08/1996	à :02/08/1995
13,00%	à :20/04/1997	à :28/08/1996
12,50%	à :28/06/1997	à :21/04/1997
12,00%	à :17/11/1997	à :29/06/1997
11%	à :08/02/1998	à :18/11/1997
9,50%	à :08/09/1999	à :09/02/1998
8,50%	à :26/01/2000	à :09/09/1999
7,50%	à :21/10/2000	à :27/01/2000

à: 22/10/2000	à :19/01/2002	6,00%
à: 20/01/2002	à :2005	6,00%

المصدر: بنك الجزائر.

2-1- السياسة المالية:

تمثل سياسة الإصلاح المالي أحد المحاور الرئيسية ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث تستهدف إلى السيطرة على عجز الميزانية العامة للدولة، الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري، الذي كان يمول بصفة أساسية عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي، كما جاوز المدخرات المحلية و كذلك الإقراض من الخارج، مما أدى إلى تزايد المديونية الخارجية و ارتفاع معدلات خدمة الدين الخارجي، و انعكس على زيادة حدة التضخم، و أعباء خدمة الدين الداخلي و الخارجي، و من ثم انخفاض معدلات التنمية الاقتصادية.

اتخذت الدولة مجموعة من التدابير الفعالة، لزيادة الإيرادات العامة و ترشيد الإنفاق العام، مع الأخذ في الاعتبار أن العلاج الحقيقي لعجز الميزانية، يكمن في زيادة الإنتاج و رفع مستوى الإنتاجية و زيادة النشاط الاقتصادي و الإنتاج الوطني .

فيما يلي أهم أدوات السياسة المالية و دورها في امتصاص التضخم في الاقتصاد الجزائري.

1-2-1 - السياسة الضريبية:

تلجأ الدولة إلى سياسة الضريبة للحد من الارتفاعات المتزايدة في الأسعار، حيث تزيد من معدل الضريبة لامتصاص الكتلة النقدية المتواجدة في السوق، و من ثم زيادة الإيرادات الدولة، و بالتالي انخفاض الطلب الكلي، و أخيرا انخفاض الأسعار¹.

2-2-1 - سياسة سعر الصرف :

تسوية سعر الصرف أحد الأساليب المستخدمة في السياسة المالية لدولة، حيث تعمل على تخفيض قيمة العملة، للتقليل من حجم فائض الطلب، محاولة بذلك كبح معدلات التضخم المتزايدة.

في هذا الإطار، اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من التصحيحات و التدابير، تمثلت في برنامج التعديل الهيكلي، حيث ان البحث عن توازن خارجي، تطلب من السلطات العمومية تخفيض الدينار ب 7.3% في مارس 1994 و 40.17% في أبريل من نفس السنة.

وبصفة عامة تتركز أهداف هذا البرنامج في الأتي :

- رفع قيود الصرف المدخلة سنة 1992، و متابعة تحرير الصرف للوصول الى تمويل الدينار على

¹ - فيما يتعلق بالإصلاحات التي مست الضريبية انظر اتفاق صندوق النقد الدولي وبنك الجزائر 1994.

كل المعاملات الجارية على السلع، التي جرت استثناء على شراء السيارات الفردية النفعية، كما أصبح من الممكن استعمال العملة الصعبة بالسعر الرسمي لأغراض النفقات المتعلقة بالتعليم و الصحة.

- إنشاء سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة، من شأنه أن يسمح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لصالح زبائنها، كما أن نظام الحصص المحددة ألغي ابتداء من جانفي 1996، و ذلك كخطوة أولى في اتجاه نظام تعويم الصرف.

- السماح بإنشاء مكاتب للصرف، تتعامل بالعملة الصعبة ابتداء من ديسمبر 1996.

- تخفيض سعر الصرف، لتضييق الفجوة بين السعر الرسمي و السعر الموازي، ويساعد ذلك في تقليص اللجوء الى السوق السوداء، لكون أن هذا الفارق أصبح في حدود ثلاث فرنكات فرنسية، حيث أن سعر الفرنك الفرنسي يصل الى 14 دينار جزائري في السوق السوداء، و هو في حدود 11 دج مع أواسط سنة 1999.

إن خفض سعر الصرف المتوافق مع تحرير الأسعار، يكون له أنيا أثر إيجابي ماديا لكونه يعوض الريع التنافسية لصالح المؤسسات و الدولة، خاصة إذا ما جرى توحيد أسعار صرف الدينار بين السوقين الرسمي والموازي.

كما أن السلطات و تدعيما لسياسة تحرير الأسعار، لجأت الى تحرير نظام التجارة و المدفوعات الخارجية تحريرا يكاد يكون كاملا، حيث في سنة 1994 تم إلغاء نظام المراقبة الثقيل، كما تم إلغاء نظام العلاوة الإدارية لموارد العملة الصعبة المنشأ سنة 1992، و هذا لاستيراد المنتجات المسموح بها، و أصبح بإمكان المستوردين الحصول على العملة الصعبة حسب احتياجاتهم و استيراد كل المواد ما عدا بعض المواد التي يكون استيرادها ممنوعا بصفة مؤقتة، غير أن قائمة هذه المواد تم إلغاؤها مع نهاية 1994.

يعتبر الآن نظام التجارة الخارجية الجزائري معفى من كل القيود الكمية، إضافة الى هذا فإن السلطات أرجعت المعدل الأعظم لحقوق الاستيراد من 60% سنة 1994 الى 45% في أول جانفي 1997، كما خفضت عدد هذه الحقوق.

إضافة الى هذا، فإنه تم أيضا تحرير مدفوعات السياحة مع نهاية 1997.

تأتي فكرة التخفيضات المتتالية لسعر الدينار، تجسيدا لنظرية أسلوب المرونات المتعارف عليها في سياسات معالجة الاختلال الخارجي لميزان المدفوعات الدولية.

يقوم أسلوب المرونات على تحويل الإنفاق إما من السلع المحلية الى الإنفاق على السلع الأجنبية من طرف المقيمين، و بالتالي زيادة الواردات، أو من الإنفاق على السلع الأجنبية الى الإنفاق على السلع المحلية من طرف غير المقيمين، و بالتالي زيادة الصادرات، بواسطة تغييرات سعر الصرف.

1-2-3- سياسة الرقابة على الإنفاق:

تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخم، من خلال الإنفاق الحكومي، سواء كان الاستهلاكي أو الاستثماري، حيث تتكسر سياسة الإنفاق في إحداث فائض في الميزانية بواسطة التقليل من الإنفاق الحكومي.

كما يمكن التأثير على التضخم من خلال سياسات الرقابة على الأجور و مراقبة الأسعار.

● مراقبة الأسعار:

خلال فترة 1962 – 1989: كان نظام الأسعار يتحدد من طرف الدولة، مما ساعد على تكيفها و جعلها في خدمة الأهداف الاقتصادية (مختلف المخططات الاقتصادية).

و مع قانون المالية لسنة 1991 ، تم تحرير الأسعار باستثناء تلك التي تخص الاستهلاك الواسع.

و حتى هذا القانون أستبدل فيما بعد و تم رفع الدعم على هذه الأسعار خاصة الغذائية منها:

(سكر – الحليب....إلخ)

و ما نعيب به على سياسة الأسعار، أنها تسمح لأصحاب الدخل المنخفضة في تلبية حاجياتهم، لكن أصحاب الدخل المرتفعة سوف يأخذون سلوك المبذر في تصرفاتهم نظرا لإرتفاع مستويات معيشتهم، مما يزيد من الفجوات التضخمية.

● الرقابة على الأجور و الرواتب:

تعتبر الأجور من مكونات التكلفة في العملية الإنتاجية، فزيادة الأجور تؤدي إلى زيادة التكلفة، مما يدفع المنتجين إلى رفع الأسعار¹، و من ثم ظهور التضخم .

إذن : التحكم في الأجور يعني التحكم في معدلات التضخم.

في الجزائر و خلال فترات الستينات وحتى السبعينيات شهدت الأجور استقرار، لكن دخول الجزائر إلى اقتصاد السوق، سمح ببروز نقابات عمالية تطالب بضمان الحد الأدنى للأجر.

1-3- معالجة التضخم من خلال التحكم في الأسباب الدافعة لنقص العرض وزيادة الطلب

من الأسباب الدافعة لنقص العرض ندرة السلع و الخدمات، الضعف المتواجد على هياكل المؤسسات الإنتاجية، قلة وسائل التوزيع، نقص التمويل من الخارج.

القيام بمعالجة هذه الأسباب يعني معالجة التضخم.

● معالجة ظاهرة الندرة: من أجل تغذية الطلب الداخلي، تم اللجوء إلى تطبيق برنامج PAP¹ المضاد

للندرة و تمويل السوق الوطنية بالحاجيات اللازمة لتغذيته (خصص له 5.5 مليار دج).

¹ - Ali Toudert, Op. Cit , P99

- ترقية وتحسين منافذ التوزيع من خلال مرسوم 20 أوت 1990، الذي أكد على تنظيم التجارة بواسطة مجموعة من القوانين، تسهل عملية تزويد و تموين مختلف جهات الوطن.
- الرفع من مستوى الطاقة الإنتاجية، من خلال تدابير الدعم (إنعاش إقتصادي 1999 – 2004)، و كذلك إعادة الهيكلة أنظر مرسوم 80-242 المؤرخ في 14 – 10 – 1980.

2- فعالية السياسة النقدية و المالية في تقليص التضخم في الجزائر:

التضخم ظاهرة من أكثر الظواهر إنتشارا في الحياة الإقتصادية، يرتب جملة من الآثار و الإنعكاسات على مستويات النشاط الاقتصادي ككل. تسعى معظم الدول و من بينهم الجزائر على إتباع مجموعة من السياسات لمحاربتها، حيث تتجلى أهمية هذه السياسات في مدى تخفيفها من آثاره. و السؤال الذي يبقى مطروحا إلى أي مدى وصلت السياسة النقدية و المالية بأدواتها في تقليص التضخم في الجزائر؟

1-2 - اثر السياسة النقدية في مكافحة التضخم:

بفضل السياسة النقدية، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات و التدابير من شأنها تخفيف حدة التضخم. و الجدول التالي يوضح تطورات معدلات التضخم.

جدول رقم:2-55- تطورات معدل التضخم خلال الفترة 1990-2007 .

الوحدة: %

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل التضخم	20,2	25,5	31	21,6	31,7	28,4	20,3	6,1	6,2	2,1

2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
-0,6	3,5	2,2	3,5	4,6	1,9	1,8	3,9

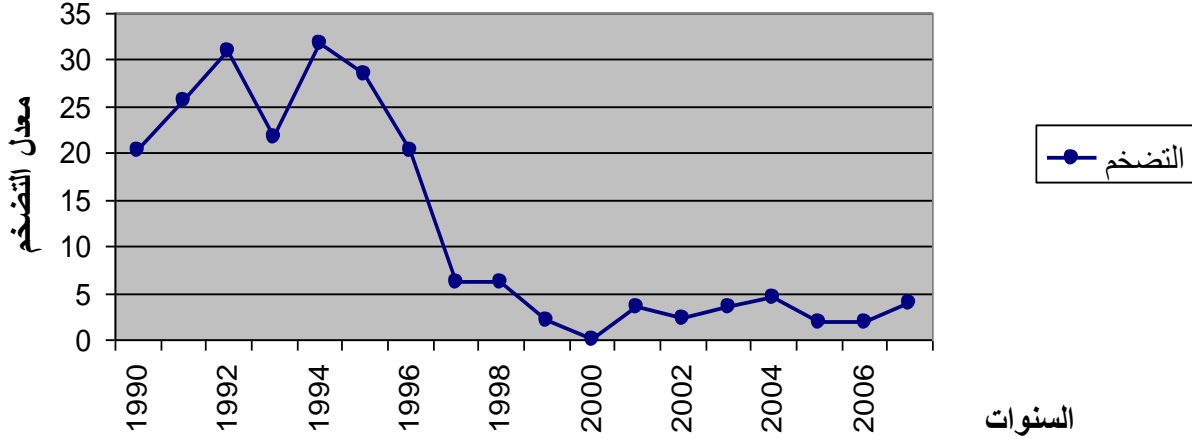
Source :- L'indice des prix a la consommation, collections statistiques N⁰:133, Alger, Office national des statistiques –Mars 2000

- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie,

Rapport 2007, Juin 2008, p192

¹ - Hamid Bali :Op. Cit,P221

الشكل رقم 2-37: تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990-2007



Source : L'indice des prix a la consommation, collections statistiques N⁰:133, Alger, Office national des statistiques –Mars 2000

- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2007, Juin 2008, p192

لقد عرف التضخم تراجع و تناقص ملحوظ في فترة 1996 – 2004، حيث انتقل من 20.3 % سنة 1996 إلى 4.6 % سنة 2004 و يمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى سياسة سعر إعادة الخصم، حيث اتضح أن رفع معدل الخصم إلى 15 % سنة 1994 أدى إلى تقليص معدل تطور نمو الكتلة النقدية خاصة بعد سنة 2001.

أما فيما يخص سيولة المقدمة للاقتصاد: فهي كذلك كانت تسير في اتجاه تنازلي، راجعة إلى سياسة الاحتياط الإلزامي، المفروض من البنك المركزي لتقليص حجم السيولة في البنوك التجارية. (تقليص التضخم بواسطة التقليل من خلق النقود من خلال حجم الائتمان).

والخلاصة:

يمكن القول أن أدوات السياسة النقدية استطاعت إلى حد كبير التحكم في معدلات التضخم، لكن يبقى البحث متواصل في إيجاد أساليب حديثة و أكثر نجاعة، تمكن السلطات النقدية من التخفيف من آثاره الظاهرة.

2-2 - أثر السياسة المالية في مكافحة التضخم:

تكن أهمية فعالية السياسة المالية من خلال تحكمها في التضخم بواسطة سياسة الضرائب و سياسة الإنفاق المطبقة ضمن الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة في الجزائر.

2-2-1- سياسة تقليص النفقات:

جدول رقم:2- 56 - تطور معدلات النفقات العامة وعلاقتها بمعدلات التضخم خلال الفترة:

1993- 2000

الوحدة: %

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المعدل السنوي لنمو النفقات	13,45	18,82	34,13	-4,61	16,63	3,66	9,79	22,5
نسبة النفقات ل: PIB	40,06	38,08	37,89	28,19	30,4	30,95	29,7	28,74
معدل التضخم	20,58	29,18	32,1	21,6	3,87	4,28	2,66	0,3

Source: - Banque Mondiale, la transition vers l'économie de Marché, 1993, P3

<http://www.bank-of-algeria.dz/docs.htm>- Banque d'Algérie :1/1/2009, Documents et notes:.

من قراءة معطيات الجدول: يتضح أن نسبة التضخم قد عرفت انخفاضا، حيث بلغت في سنة 1993 : 20.78 % و انخفضت سنة 1997 إلى 3.87 %، ثم إلى 0.3 % سنة 2000.

الفترة 1993 – 1994: ¹ نلاحظ أن هناك ارتفاع في معدل التضخم يرجع إلى زيادة معدل النفقات. هذا يفسر بعدم نجاعة سياسة الإنفاق في تخفيض هذه الظاهرة، و ذلك لسياسة تحرير أسعار 1994.

1995 – 1996: انخفاض في معدل التضخم، يرجع إلى تقليص حجم النفقات. من 34.13 % إلى 4.16 %، وانخفض معدل التضخم من 32.10 % إلى 21.60 %.

ثم استمرت معدلات التضخم في انخفاض حتى إلى سنوات 2000. و هذا راجع بصفة عامة لتلك السياسة المنتهجة للتقليل من معدلات نمو النفقات.

2-2-2- سياسة تمويل العجز:

الجدول الموالي يبين تطور طرق تمويل العجز بالمقارنة مع التضخم في الجزائر.

جدول رقم:2- 57- التغير في طرق تمويل العجز في الموازنة بالنسبة لتضخم 1993-2007

الوحدة:مليار دج

السنوات	نسبة الرصيد إلى: PIB	الرصيد (عجز او فائض)	تمويل بنكي	تمويل غير بنكي	تمويل خارجي	معدل التضخم
1993	-8,87	-100,5	72,8	13,1	19,6	20,58%
1994	-4,39	-65,36	-100,89	29,06	141,37	29,18%

¹ - بحيات مليكة، إشكالية التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2005، أطروحة دكتوراة دولة، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، الجزائر 2007، ص 212

1995	-1,41	-28,24	-129,19	-22,97	172,15	32,10%
1996	2,93	75,25	-127,4	-7,36	104,54	21,60%
1997	2,38	66,12	-60,03	-23,14	-69,45	3,87%
1998	3,82	-108,13	4,4	15,6	83,52	4,28%
1999	-0,51	-16,49	-10,19	24,66	2,02	2,66%
2000	9,72	398,5	-407,48	105,68	-97,05	0,30%
2002	0,23	-10,5	31,6	32,8	-74,9	2,2
2003	- 8,36	-438,5	-209,2	-138,4	-90,9	3,5
2004	- 7,11	-436	-412,4	29,6	53,2	4,6
2005	- 11,88	-896,4	-1002,2	221,5	-115,7	1,9
2006	- 13,59	-1150,6	-976,9	-15	-158,7	1,8
2007	- 4,72	-443,5	-715,7	281,7	-9,5	3,9

Source : - F.M.I, statistiques financières internationales, 2001, washington.

- Bulletin Statistique de la Banque d'Algérie, Series Retrospectives, Op.cit.
- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2007, Juin 2008, p195

من خلال معطيات الجدول رقم: 2-25 يتبين لنا مايلي:
1993: بلغ معدل التضخم 20.58 %، و عجز الميزانية تم تمويله من المؤسسة البنكية، بنسبة أكبر من تلك الممولة من طرف اللجوء إلى القروض، و تمويلات أخرى (الإصدار النقدي هو المسبب في ظهور التضخم).

1994: معدل التضخم ارتفع إلى 29.18 %، رغم أن الخزينة بدأت تتخلص من اعتمادها على البنك في تمويلها للعجز، و قد اعتمدت هذه المرة على حجم المديونية، إلا ان معدل التضخم زاد و ذلك راجع إلى سعر الدينار الجزائري، وحدث نفس الشيء لسنة 1995.

غير أن سنوات **1996:** انخفض فيها معدل التضخم إلى 21.60 %، و هذا ما يفسر بثمار سياسة التخلي عن إصدارات البنك المركزي لتمويل العجز.

و استمر الوضع بالانخفاض في المعدل حتى إلى 2007 (3.9%)، حتى وان كان العجز في السنوات الاخيرة ممول بنسبة كبيرة من البنك الا ان التضخم انخفض وذلك راجع لارتفاع اسعار الصرف بالموازاة مع ارتفاع البترول ..

2-2-3- دور الإصلاحات الضريبية في تخفيض معدلات التضخم في الجزائر :

الجدول الموالي يبين تطور معدلات التضخم، وفق تطور نسبة الإيرادات الكلية لنواتج المحلي الخام و نسبة الإيرات الجبائية للنواتج المحلي الخام.

جدول رقم: 2-58- تغيرات معدلات التضخم وعلاقتها مع نسبة الإيرادات لـ: PIB والإيرادات

الجبائية بالنسبة لـ: PIB

السنوات	نسبة الايرادات الجبائية إلى PIB (%)	نسبة الايرادات إلى PIB (%)	معدل التضخم (%)
1993	26,38	10,21	20,58
1994	32,08	11,84	29,18
1995	30,51	12,07	32,1
1996	32,11	11,31	21,6
1997	21,31	11,29	3,87
1998	15,05	11,65	4,28
1999	18,17	9,72	1,66
2000	29,6	8,53	0,3
2001	23,61	9,39	4,28

Source : Collections statistiques N⁰:125, Rétrospective des comptes économiques de la nation 1963à2004, Ons, op.cit

سنة 1993: انخفض معدل التضخم إلى 20.58 % بعدما كان 31.71 % سنة 1992، نتيجة زيادة نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الخام (10.13 % إلى 10.21 % سنة 1992).

سنة 1994: ارتفاع معدل التضخم رغم السياسة الضريبية (11.84 % تمثل نسبة الضرائب للناتج الداخلي الخام) و هذا يفسر بانخفاض سعر الدينار 50 % مقابل الدولار الأمريكي.

سنة 1996: رغم انخفاض نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي، إلا أن معدل التضخم انخفض نتيجة ارتفاع نسبة إيرادات الناتج الداخلي الخام إلى 32.11 %.

سنتي 1997 – 1998: انخفاض معدلات التضخم نتيجة السياسة الضريبية.

و نفس الأمر للسنوات الباقية. أما الإنخفاض في نسبة الإيرادات للناتج المحلي فهو راجع لإرتفاع أسعار البترول.

الخلاصة:

ما يمكن أن نستخلصه من الدراسة مايلي :

- التضخم ظاهرة ملموسة لدى جميع أفراد المجتمع الجزائري خلال فترة الدراسة، ويظهر في شكل ارتفاعات في أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية.
- يتم الكشف عن التضخم بعدة معايير :
 - مؤشر أسعار الاستهلاك .
 - الرقم القياسي الضمني للأسعار .
 - معامل الاستقرار النقدي.
- والمعيار الأكثر استخداما لقياس التضخم هو المؤشر الأول.
- تم تحليل التضخم في ثلاث مراحل :
 - مرحلة:1962-1969 : تميزت بانخفاض نسبة التضخم وضعفه.
 - مرحلة:1970-1989: عرفت بالتضخم المكبوت.
 - مرحلة 1990-2007: التي كان فيها التضخم مكشوفاً وصريحاً.
- ترجع أسباب التضخم في الجزائر إلى:
 - أسباب نقدية:تمثلت في زيادة الإصدارات النقدية (خاصة تمويل المخططات التنموية).
 - أسباب مالية:تظهر في العجز المتواجد في ميزانية الدولة.
 - أسباب هيكلية:تتمثل في العوامل التالية:

- أ- التخلف: يتمثل في زيادة معدل النمو السكاني، مقارنة بمعدل نمو الإنتاج، ضعف الكفاءة الإنتاجية، قلة المؤسسات الصناعية، ضعف المستوى الثقافي والتعليمي... الخ.
- ب- العامل الخارجي: يتسرب التضخم الخارجي إلى الجزائر، عبر قنوات التجارة الخارجية، حيث يتم استيراده من الدول المتطورة.
- ج - التنمية: تتحصر في ضخامة الهياكل القاعدية، التباين ما بين القطاعات الاقتصادية، التضخم الإقليمي .

• انعكاسات التضخم:

- اثر التضخم سلبا على الادخار، حيث وصل معدله في سنة 1994 الى: 16.06 مليار دج.
- يعيد توزيع مداخيل الأفراد، خاصة ذوي الدخل المحدودة، حيث انخفضت قدرتهم الشرائية من: 10% سنة 1994 الى 7% في سنة 1997.
- مع تحرير أسعار الصرف، استطاع الميزان التجاري أن يحقق فائضا في سنة 1994، حيث تم تخفيض الصرف الى 40%.

• في إطار محاربة التضخم، اتخذت الجزائر عدة سياسات:

- السياسة النقدية: وتتجلى من خلال:

- أ- تاطير الائتمان: حيث وصل معدله في سنة 1990 الى 10.5%.
- ب- معدل الاحتياط الإلزامي كان في سنة 1994: 2% لينتقل الى 4.25% في سنة 2001.
- ج - سياسة "open market": أين تم تخفيض اسعار الفائدة إلى 18.5% سنة 1996.
- د- سعر الخصم: تم رفع معدلات الخصم من 2.5% في سنوات الثمانينيات الى 7% (1990)، 5% في سنة (1995).

- السياسة المالية: تمثلت في: الرقابة على الضريبة من خلال مجموعة من الإصلاحات التي باشرتها الجزائر في سنوات التسعينيات، أما الرقابة على الإنفاق فتمت بمراقبة الأسعار خلال الفترة: 1962-1989، إلا انه في فترة الاقتصاد الحر تم تحرير الأسعار، فضلا عن الرقابة على الأجور .
- كما عملت الجزائر على تحرير أسعار الصرف، حيث انخفض الدينار من 7.3 في مارس 1994 الى 40.17 في افريل من نفس السنة .

• فعالية السياسات الإصلاحية في الجزائر:

- لقد أظهرت الجزائر صرامة في تطبيق برامج تحقيق الإستقرار الاقتصادي و التصحيح الهيكلي، الذي بدأته عام 1994 بدعم من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، فقد حقق الناتج المحلي الخام نمو بلغ 3% سنويا في المتوسط من عام 1999 – 2000، و تحقق أداء مماثل في نمو قطاع خارج المحروقات و غير الزراعي، تصدره نمو حقيقي قوي في القيمة المضافة من الصناعات التحويلية،

التي يقوم بها القطاع الخاص بنسبة 5%، حيث بلغ نمو الناتج الإجمالي 4.1% في عام 2002، وحولت أسعار البترول العليا، و التحكم الجيد في اغلب الحالات ، العجز المالي المتواجد في الحساب الجاري إلى فوائض مالية كبيرة بحلول عام 2001، و انخفض التضخم من 20% في عام 1994 إلى 1.4% عام 2002.

تعتبر الجزائر من بين الدول الأكثر حاجة إلى استخدام القياس الاقتصادي، ذلك راجع إلى التناقض ما بين تخلفها الاقتصادي، و ضرورات تسريع و تأثير التنمية من جهة ،ومن جهة أخرى فهي تفتقر إلى البوادر الفنية و تقاليد التخطيط.

فأساليب التجربة و الخطأ فوت عليها فرصا للتنمية هي بأشد الحاجة إليها، في حين ذلك نجد أنها قد بدأت ببعض الممارسات في استخدام القياس الاقتصادي ، نظرا لتزايد الحاجة للتطور الاقتصادي الواسع، و ضرورة التطوير على أساس برامج دقيقة التخطيط نسبيا. فالنماذج الاقتصادية- القياسية، أصبحت وسيلة في غاية الأهمية، لتفسير الظواهر الاقتصادية للتنبؤ بسلوكها المستقبلي .

على هذا الأساس نحاول بناء نموذج لظاهرة التضخم، انطلاقا من قاعدة البيانات المتوفرة ، أي أننا نقوم بتحويل الدراسة الاقتصادية المتطرق إليها في الفصل الثاني، إلى نماذج رياضية تفسر سلوك التضخم من خلال العوامل المتحكممة فيه.

المبحث الأول: الصياغة ونماذج القياس الاقتصادي للتضخم:

في هذا المبحث يتم التطرق إلى أهم نماذج القياس الاقتصادي لتضخم التي صاغها كل من :

Cagan, Wallace Sargent, Mamit deme and BichaKa Fayissa

المطلب الأول: القياس الاقتصادي وطبيعة المتغيرات الاقتصادية:

1- منهجية الاقتصاد القياسي:

لقد أستخدم القياس الاقتصادي لأول مرة سنة 1926م، و يعود الفضل في ذلك إلى الاقتصادي Fisher، إذ أن القياس الاقتصادي يعبر عن ذلك العلم الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية، من خلال بيانات واقعية، بغرض إختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية الاقتصادية، أو تفسير بعض الظواهر الاقتصادية، أو رسم بعض السياسات أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية.¹

يتخذ القياس الاقتصادي طرق الإحصاء الرياضي أساسا في التحليل، ذلك لملائمتها لطبيعة العلاقة القائمة بين المتغيرات الاقتصادية، فهو يمدنا بأساليب و طرق القياس مثل الإنحدار و الارتباط، إضافة إلى البيانات الواقعية المبوبة.

كما يلعب الإحصاء الاقتصادي دورا مهما في القياس الاقتصادي، إذ أنه يغذي هذا الأخير بالمادة الأولية اللازمة للتحليل، في صورة بيانات مجمعة و مبوبة، حيث أنه بدون هذه البيانات تصبح عملية

¹ عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، القياس الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000، ص03

القياس الاقتصادي أمرا مستحيلا (الاقتصاد الرياضي يصيغ لنا العلاقات النظرية في شكل معادلات رياضية قابلة للقياس).

أما النظرية الاقتصادية فهي تزودنا بمختلف العلاقات الاقتصادية المراد قياسها، من خلال مجموعة من الفروض المفسرة التي تقدمها. ما تجدر الإشارة إليه أن القياس الاقتصادي لا يرتبط بصفة كلية بهذه الفروع، وإنما هو فرع متميز عن كل واحدة منهما.

بصفة عامة: تنحصر أهداف القياس الاقتصادي في النقاط التالية:

✓ تحليل هيكل العلاقة و تسيير الظاهرة الاقتصادية.

✓ التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية.

✓ تقييم و رسم السياسات الاقتصادية.

يسعى الباحث في وضع منهجية معينة و ثابتة، في القياس الاقتصادي في المراحل التالية:

(1) تحديد النموذج في شكل معادلة أو معادلات إجمالية، معتمدا بذلك على النظرية الاقتصادية.
(2) جمع البيانات الخاصة بمتغيرات النموذج Econométrie، مستعينا بالوسائل الإحصائية في جمع البيانات.

(3) تقدير النموذج باستخدام الوسائل الإحصائية المناسبة .

2- طبيعة العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية:

إن دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية ، تساعد كثيرا في تحديد المعادلات و نماذج القياس الاقتصادي، حيث أن عملية تحديد الأسباب الصحيحة، تعطي نتائج قريبة جدا من الواقع، و من ثم تسهل عملية بناء سياسات لإتخاذ قرارات أو إجراءات، و خطط تنمائي و الوضعية الاقتصادية.

2-1- العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية:

تقوم العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية من الناحية الفلسفية على أسس سببية، حيث يراد بالعلاقة السببية شكل تأثير الارتباطي بين الحقائق الموضوعية، سواء أكانت في صورة أشياء أم عمليات أم أنظمة، إذ يكون البعض منها تحت ظروف معينة (سببا) في حدوث ظاهرة أخرى معينة تسمى نتيجة. فالعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية تمارس تأثيرها على بعضها البعض، بصورة مستقلة عن إرادة الإنسان، و مثال ذلك ، زيادة الإنفاق الحكومي (كسبب) يؤدي إلى زيادة نفقات الدولة (كنتيجة). و بطبيعة الحال يسبق السبب النتيجة من الناحية الزمنية .

فكلما كان هناك سبب ظهرت نتيجة مماثلة له ، لكن قد يحدث السبب و لا تتبعه النتيجة الملائمة، و ذلك راجع لأسباب معينة أخرى، مثال: قد تزداد الأسعار لكن لا يصاحبها إنخفاض في الطلب للأفراد ،و ذلك يعود مثلا ،إلى زيادة دخولهم بوتيرة أسرع من وتيرة إرتفاع السعر.

كما نجد في بعض الأحيان، أن العلاقة السببية بين المتغيرات الإقتصادية تكون متبادلة. فالسبب يحقق النتيجة و النتيجة تصبح سببا و هكذا ...، مثال ذلك ظاهرة التضخم، حيث أن انخفاض الطلب الكلي بمقارنة مع العرض الكلي يؤدي إلى فجوة تضخمية، هذه الفجوة سوف تدفع أصحاب الدخل (الدخل الثابتة خاصة)، إلى سحب مدخراتهم وتوجيهها إلى تمويل إنخفاض قدراتهم الشرائية للاستهلاك، مما ينجر عنه إنخفاض في الإستثمارات (نتيجة إنخفاض الإيداع) ،و من ثم إنخفاض العرض بمقارنة مع الطلب، مما يسبب تضخما ثانيا، و هكذا...، هذا ما يطلق عليه بدورة التضخم.

في إطار هذا بحثنا ،فإن الكشف عن العلاقات السببية بين التضخم و المتغيرات الإقتصادية التي يمكن أن تتسبب فيه ،تنبثق من آراء مدرستين أساسيتين هما:
المدرسة الكينزية ،التي تبحث في متغيرات الكتلة النقدية و تعتبرها المسبب لتغيرات الدخل الإسمي، و من ثم تغيرات الأسعار للإنتاج و العمل، أما على المدى البعيد فتأثيرها يكون مع المستوى العام للأسعار فقط⁽¹⁾

أما المدرسة ما بعد الكينزية: ترى أن الكتلة النقدية متغيرة داخلية (مفسرة) تتسبب فيها تغيرات مستوى النفقة الكلية.

بالنسبة لهذه المدرسة ،النقود لا تؤثر مباشرة في الدخل، و إنما هناك مؤثرات وسطية و مالية تدخل في تحديد النفقة الكلية ، حيث يعتبر سعر الفائدة كا قناة لنقل آثار السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي. نعتمد في هذا البحث ،على إعتبار أن مصطلح السببية يعني تلك العلاقة الموجودة بين متغيرين، أو شرط ضروري ، أو شرط ضروري وكافي في نفس الوقت ،أو أنه عنصر من سلسلة الأسباب.

مثال ذلك:

زيادة أسعار الصرف للجزائر(فترة التسعينيات)انخفاض قيمة الواردات الحقيقية
.....المواصلة في استيراد المواد الأساسية (لتلبية الطلب المتزايد).....ارتفاع الأسعار.

⁽¹⁾Bernard Paulre. La Causalité en économie .signification et portée de la modélisation structurelle, Lyon:presse universitaire, 1985,PP118 -119

هناك مجموعة كثيرة من العلماء اعطوا معاني مختلفة للسببية نذكر منهم:

R.F.Kalm: "نمو الكتلة النقدية هو شرط ضروري للتضخم و ليس سببا له".

G.Goodhart: " يتفق مع فكرة نمو الكتلة النقدية كشرط ضروري و كافي للتضخم ،لكن لا يمكن

أن يكون سببا في التضخم."

2-2 - أنواع السببية :

هناك عدة أنواع لسببية نذكر:

1-2-2- أنواع السببية حسب Granger:

حسب C.W Granger¹: إذا كانت لدينا سلسلتين X_t و Y_t زمنيتين، و أن X_t تستطيع أن تحسن من

Y_t بواسطة توقعاتها.

إذن: نقول عن متغيرة بأنها متغيرة سببية، إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع

لمتغيرة أخرى.

2-2-2- السببية اللحظية بين X_t و Y_t :

توجد سببية لحظية بين X_t و Y_t ، إذا كان توقع القيمة الحالية ل: Y_t ، أفضل توقع لما يتم إدخال توقع X_t في

هذا التوقع.

$$X_t \implies Y_t \text{ si } : \sigma^2(x/\sigma; \bar{Y}) < \sigma^2(x; \bar{U})$$

3-2-2- السببية من خلال التأخر (Y_t نحوي X_t) : Causalite avec retard:

نقول ان X_t تسبب بتأخر Y_t ، إذا كان m هي اصغر قيمة ل: k حيث :

$$\sigma^2\left(\frac{X}{U-Y(k)}\right) < \sigma^2\left(\frac{X}{U-Y(k)}\right)$$

4-2-2- السببية بالتغذية الاسترجاعية :

إذا كانت X_t تتسبب في حدوث Y_t و Y_t تتسبب في حدوث X_t :

$$Y_t \Leftrightarrow X_t \text{ si } \sigma^2(x/\bar{U}) < \sigma^2(x/\bar{U}-\bar{Y})$$

$$X_t \Leftrightarrow Y_t \text{ si } \sigma^2(y/\bar{U}) < \sigma^2(y/\bar{U}-\bar{X})$$

5-2-2- السببية في اتجاه واحد :

X_t يتسبب في Y_t ، إذا كان استعمال كل المعلومات المتوفرة يؤدي إلى تحسن توقع X_t أي:

¹ -Bernard Paulre. La Causalité en économie .signification et portée de la modélisation structurelle. Op.cit, PP147-148

$$X_t \Rightarrow Y_t \sigma^2 \left(\frac{y}{\bar{U}} \right) \times \overline{\sigma^2 \left(\frac{y}{\bar{U}-X} \right)}$$

تمثل كل المعلومات المتوفرة \bar{U}

تمثل جزءا من المعلومات الكلية. $\overline{U-X}$

σ^2 : تباين

" Modèles économétriques de l'inflation " :المطلب الثاني: نماذج القياس الإقتصادي:

1- نموذج " Cagan " :

قام Cagan بصياغة دالة الطلب على النقود في الشكل التالي:¹

$$\frac{M_t^d}{P_t} = EXP^{-\alpha\pi_{t+1}^e}, \alpha > 0 \dots \dots (1)$$

حيث: M_t^d : الطلب على النقود

P_t : المستوى العام للأسعار.

α : معلمة موجبة .

π_{t+1}^e : التضخم المتوقع .

بإدخال اللوغاريتم نجد:

$$\text{Log} \left(\frac{M_t^d}{P_t} \right) = \text{Log} \left(EXP^{-\alpha\pi_{t+1}^e} \right)$$

$$\alpha < 0 \quad \text{مع} \quad \text{Log}(M_t^d) - \text{Log} P_t = -\alpha \text{Log} \pi_{t+1}^e$$

بوضع:

$$\text{Log}(M_t^d) = m_t^d$$

$$\text{Log} P_t = P_t$$

$$\pi_{t+1}^e = p_{t+1} - p_t \quad \text{التضخم المتوقع.}$$

ثابت: γ

الحد العشوائي: ε_t

نجد:

$$m_t^d - P_t = \alpha(p_{t+1} - p_t) - \gamma + \varepsilon_t$$

..... (1)

من اجل التسهيل سوف نهمل γ ، ثم نقوم بعملية الموازنة :

¹- Valérie Lelièvre, Un modèle théorique de la dynamique de l'hyperinflation : " une reformulation du modèle de Cagan, op.cit, p128

$$m_t^d = m_t^s$$

m_t^s هو عرض النقود باللوغاريتمات

اذن:

(2)

$$p_{t+1,t} - p_t = \frac{1-B}{1-BL} (p_{t+1} - p_t) \dots\dots\dots$$

حيث: L معامل التأخير

$$B \geq 0$$

وبتعويض المعادلة رقم (2) في (1) نجد:

$$p_t = \frac{m_t^d}{1+\alpha(1-\beta)} + \frac{1-B}{1+\alpha(1-\beta)} \sum \alpha(1-B)B^j p_{t-1-j} \dots\dots\dots(5)$$

من خلال هذه المعادلة، يتضح لنا أن معدل نمو المستوى العام للأسعار يتأثر بالكميات الحالية للنقود، و معدلات التغير السابقة لكميات النقود.

2- نموذج " Wallace Sargent "

تعطى دالة الطلب على النقود وفق نموذج ¹ Cagan على الشكل التالي:

$$\dots\dots\dots(1) m_t^d - P_t = \alpha \pi_t^e + \varepsilon_t$$

مع: $\alpha > 0$

$$\pi_t^e = \text{Log} \left(\frac{P_{t+1}}{P_t} \right) \quad \text{حيث:}$$

وفرضيات التوقعات الرشيدة على الشكل التالي :

$$\pi_{t+1}^e = E_t (P_{t+1} - P_t)$$

حيث تدل فرضيات التوقعات الرشيدة ،على أنه في حالة أخذنا للمعلومات المتوفرة ،سوف تكون الأخطاء عشوائية لكن مجموعها يساوي الصفر.

¹ -Revue Tiers- Monde , "la fin des hyperinflations en Amérique latine", TXXXIII,N⁰:129, janvier-mars1992,p117

و بالإعتماد على المعادلة رقم (5) و معادلة رقم (1) نجد:

$$\pi_t = \left[\frac{1}{1-\alpha} \sum_{j=1}^{\infty} \left(\frac{-\alpha}{1-\alpha} \right)^{j-1} E_t(m_{t+j} - m_{t+j-1}) \right] - \left[\frac{1}{1-\alpha} \sum_{j=1}^{\infty} \left(\frac{-\alpha}{1-\alpha} \right)^{j-1} (E_t \varepsilon_{t+1} - E_t \varepsilon_{t+j-1}) \right] \dots (4)$$

)

معادلة تحديد العرض:

$$p_t = \frac{1}{1-\alpha} \sum_{j=1}^{\infty} \left(\frac{-\alpha}{1-\alpha} \right)^j E_t m_{t+j} \dots (5)$$

يتحقق الاستقرار إذا كان:

- ✓ الأعران الاقتصاديون يتميزون بسلوك رشيد (الأعران الاقتصاديون ليس لديهم أي معلومة حول مراحل تطور عملية خلق النقود).
- ✓ الإستقرار يكون فعال، إذ تم تطبيق سياسة نقدية و مالية.
- ✓ عرض النقود دالة تابعة لمعدل التضخم المتوقع.
- ✓ النفقات الواجب تمويلها بعملية عرض النقود تكون ثابتة.
- من خلال هذا النموذج نتوصل إلى أن:
- ✓ أفضل التنبؤات لمعدلات التضخم و خلق النقود، تعتمد على معدلات التضخم السابقة و الحالية.
- ✓ معدلات التضخم السابقة تؤثر في خلق النقود، و لكن خلق النقود السابق لا يؤثر في التضخم، في حالة الأخذ بعين الإعتبار التضخم السابق.
- ✓ خلق النقود السابق لا يمكن له تحسين التنبؤات.

3- نموذج " Mamit deme and Bichaka Fayissa "

يكتب هذا النموذج بشكل مختصر على النحو التالي¹:

$$p_t = a_0 + \sum_{i=0}^{\infty} \alpha_i M_{t-i}^s + \sum_{i=0}^{\infty} B_i Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{\infty} \gamma_i P E_{t-i} + \sum_{i=0}^{\infty} W_i I F_{t-i} + \sum_{i=0}^{\infty} \lambda_i E_{t-i} + \sum_{i=0}^{\infty} \eta_i P F_{t-i} + a_t \dots (1)$$

a_t : يعبر عن الخطأ العشوائي.

¹ - Mamit deme and Bichaka Fayissa, "Applied economics", 1995. decembre N⁰:12 pp1219-1224

$$\sum_{t=0}^{\infty} B_t \langle 0; \sum_{t=0}^{\infty} \alpha_t; \sum_{t=0}^{\infty} \gamma_t; \sum_{t=0}^{\infty} W_t; \sum_{t=0}^{\infty} \lambda_t; \sum_{t=0}^{\infty} \eta_t \rangle > 0$$

يتخذ هذا النموذج صيغة خطية، حيث أن المستوى العام للأسعار مشروح بمجموعة من المتغيرات و هي M_t^s العرض النقدي، و الطلب النقدي الحقيقي M_t^d ، و هذا الأخير تحكمه مجموعة من المتغيرات، هي الدخل الوطني الحقيقي، معدل الفائدة المحلي و معدل الفائدة الخارجي، معدل التضخم المتوقع، معدل التضخم الخارجي، و معدل الصرف. أي:

$$M_t^d = f(Y_t; I_t; P E_t; I F_t; E_t; P F_t)$$

فالعلاقة بين M_t^d الطلب الحقيقي لنقود و الدخل الوطني الحقيقي هي موجبة

- معدل الفائدة الخارجي يرتبط سلبيا بالطلب على النقود.

- معدل التضخم الخارجي يرتبط عكسيا مع الطلب على النقود.

- معدل الفائدة يرتبط سلبيا مع الطلب على النقود.

4-نموذج التضخم المتعلق بسعر الصرف :

نعتمد في اشتقاقنا لدالة التضخم، على فكرة أن كل زيادة في مستوى الأسعار و باستمرار سوف ينتج عنها فجوة تضخمية.

هكذا، فإن عملية بناء دالة للتضخم يتطلب بناء دالة للأسعار، و بحساب معدلات تغير هذه الأخيرة، سنتحصل على معدلات تفسر التضخم.

فبالأسعار تأخذ في شكلها البياني دالة أسية، و ذلك راجع إلى طبيعة الزيادة المطلقة و المفرطة للأسعار، حيث أننا نهتم في مجال بحثنا هذا بالمتوسط الهندسي للأسعار، الذي يكتب بالصياغة الرياضية التالية:

$$p_t = \sqrt[c_1]{(p_t^n)^{c_1} (p_t^T)^{c_2}}$$

حيث:

c_1 يمثل النفقات المصروفة على السلع المعمرة:

c_2 يمثل النفقات المصروفة على السلع الغير المعمرة:

p_t^n : اسعار السلع المعمرة

p_t^T : اسعار السلع الغير المعمرة

الأسعار: p_t

النفقات الكلية: G

متغير الزمن: t

نفترض أننا أمام سوق محلية تعرض سلعتين فقط ، سلع معمرة و سلع غير معمرة ، مع اعتبار كذلك أن النفقات كلها موجهة لتسديد نفقات هاتين السلعتين أي: $(G = C_1 + C_2)$

$$p_t = \left(p_t^n\right)^{\frac{c_1}{G}} \left(p_t^T\right)^{\frac{c_2}{G}}$$

لدينا:

$$\frac{C_2}{G} = 1 - \alpha \text{ نجد: } \frac{C_1}{G} = \alpha$$

$$p_t = \left(p_t^n\right)^\alpha \cdot \left(p_t^T\right)^{1-\alpha}$$

بإدخال اللوغاريتم نجد:

$$\text{Log } p_t = \alpha \text{Log } p_t^n + (1-\alpha) \text{Log } p_t^T \dots\dots\dots(1)$$

و في مرحلة ثانية: نفترض أن السوق المحلية غير قادرة على تلبية كل الحاجيات، من السلع المعمرة ، وبالتالي اللجوء إلى السوق الأجنبية لسد هذه الحاجيات، و من ثم ظهور معادلة جديدة تفسر الأسعار لسلع الدولية داخل السوق الوطنية.

$$p_t^T = E_t p_t^e$$

حيث: E_t يمثل سعر صرف العملة المحلية بالعملة الأجنبية.

p_t^e يمثل سعر الواردات لسلع المعمرة الغير الموجودة في السوق الوطنية.

و بالإدخال اللوغاريتم نجد:

$$\text{Log } p_t^T = \text{Log } E_t + \text{Log } p_t^e \dots\dots\dots(2)$$

أما الأسعار الغير المعمرة، فإنها تتحدد داخل السوق الوطنية (السوق النقدي). أين يتحقق التوازن عندما تتساوى الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة من النقود ، فيحاول أصحاب الطلب على النقود عرض أكبر كمية من السلع الغير المعمرة، لجلب أكبر قدر ممكن من تلك السيولة المحتفظ بها

من قبل أصحاب العرض لنقود، و بالتالي فإن تفاعل قوى العرض و الطلب هي المحدد الرئيسي

$$M_t^s = M_t^d \text{ :أي: تحديد الأسعار، و توازن السوق،}$$

و بالنظر إلى دالة الطلب على النقود عند اقتصادي مدرسة كمبريدج نجد:

$$M^d = kpY$$

$$M^o = C + R$$

$$p = E_t \cdot p_t^e$$

$$\frac{M^s}{p_t^n} = M^d$$

بإدخال اللوغاريتم نجد:

$$\text{Log } p_t^n = B \left(\text{Log } M_t^s - \text{Log } M_t^d \right) \dots \dots \dots (3)$$

حيث أن B يمثل معامل، يقيس تلك العلاقة الموجودة ما بين اختلال السوق النقدي و سعر السلع الغير المعمرة.

أما بالنظر إلى دالة الطلب على النقود لفريدمان:

$$M_t^d = f \left(Y_t^+ ; \pi_t ; R_{t+1}^- \right)$$

$$M_t^d = a_1 - a_2 \pi_t - a_3 R_{t+1} \dots \dots \dots (4)$$

حيث: Y_t يمثل الدخل الحقيقي، ويتحرك ايجابيا مع الطلب على النقود .

R_{t+1} معدل الفائدة للفترة $t + 1$ ، يأخذ اتجاهها معاكسا لدالة الطلب على النقود

π_t . التضخم المتوقع، يأخذ كذلك مسارا عكسيا لدالة الطلب على النقود حيث:

$$\pi_t = dt (\Delta \text{Log } p_{t-1}) + (1 - dt) \pi_{t-1}$$

مع:

π_t : معدل التضخم في الفترة t

$\Delta \text{Log } p_{t-1}$: التضخم في الفترة $t-1$

π_{t-1} : التضخم المتوقع في الفترة $t-1$

فهذه المعادلة للتضخم مبنية على أساس التوقعات المكيفة اي:

$$\pi_t^e = (1-B)\pi_{t-1}^e + B\pi_t$$

حيث:

π_t^e : معدل التضخم للفترة t

π_{t-1}^e : معدل التضخم المتوقع للفترة $t-1$

و إذا افترضنا أن: $dt=1$

نجد ان:

$$\pi_t = \Delta \text{Log } p_{t-1} \dots \dots \dots (5)$$

و الذي يعني أن معدل التضخم المتوقع للفترة t هو نفسه معدل التضخم المحقق.

وكذلك:

$$E(R_{t+1}) = R_t \dots \dots \dots (6)$$

وبتعوويض المعادلة رقم (5) و(6) في المعادلة رقم (3) بعد إدخال اللوغاريتم نجد:

$$\text{Log } M_t^d = a_1 \text{Log } Y_t - a_2 \text{Log } p_{t-1} - a_3 \text{Log } R_t \dots \dots \dots (7)$$

وبتعوويض المعادلة رقم (7) في المعادلة رقم (3) نجد:

$$\text{Log } p_t^n = B(\text{Log } M_t^s - \text{Log } M_t^d)$$

$$\text{Log } p_t^n = B(\text{Log } M_t^s - a_1 \text{Log } Y_t + a_2 \text{Log } p_{t-1} + a_3 \text{Log } R_t) \dots \dots \dots (8)$$

وبتعوويض المعادلة رقم (8) والمعادلة رقم (2) في المعادلة رقم (1) نجد:

$$\text{Log } p_t = \alpha B \left(\text{Log } M_t^s - a_1 \text{Log } Y_t + a_2 \text{Log } p_{t-1} + a_3 \text{Log } R_t + (1-\alpha) (\text{Log } E_t + \text{Log } p_t^e) \right)$$

هذه المعادلة الأخيرة، تمثل علاقة المستوى العام للأسعار بالمتغيرات الأخرى، و هي الكتلة النقدية و الدخل الوطني و الأسعار السابقة و معدل الفائدة بالإضافة إلى التضخم المستورد.

المطلب الثالث: النموذج المقترح للتضخم في الجزائر:

انطلاقاً من النظريات الاقتصادية المفسرة للتضخم في الفصل الأول، نحاول بناء نموذج لظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري، من أجل تحديد المتغيرات التي تتحكم فيه، حيث معرفة هذه المتغيرات، يعني الحصول على الدواء اللازم لمعالجته أو الحد من آثاره، كما يهدف تقدير نموذج التضخم الى إيجاد العلاقة، التي تربط التضخم بالمتغيرات الأخرى، التي تعتبر آثار تنجم عنه، ليتم في الأخير، اختيار أحسن نموذج للتضخم في الجزائر، و تحليل النتائج المتوصل إليها من خلال عملية التقدير .

1- صياغة النموذج حسب النظريات النقدية:

حسب النظرية النقدية، يتم صياغة نموذج التضخم في شكل رياضي كالآتي:

$$\text{Log } p_t = \beta + \sum_{i=1}^{\infty} \gamma_i \text{Log } M_{it} + \varepsilon_t$$

هذه الصياغة، تعبر عن التضخم في شكل دالة خطية لمكونات الكتلة النقدية حيث أن: ε_t : هو متغير عشوائي يصعب قياسه.

M_{it} هي عبارة عن مكون من مكونات الكتلة النقدية في زمن t .

β, γ_i هي عبارة عن معالم يطلب تقديرها.

من أجل التبسيط، يتم جمع كل مكونات الكتلة النقدية في M_t ، و يصبح شكل النموذج الخطي على الصورة التالية:

$$\text{Log } p_t = \alpha + \gamma \text{Log } M_t + \varepsilon_t$$

2- صياغة النموذج حسب نظرية ميزان المدفوعات:

يمكن إيجاد صياغة رياضية للتضخم من خلال نظرية ميزان المدفوعات في الصورة التالية:

$$\text{Log } p_t = \alpha + \gamma_1 \text{Log } D_t + \gamma_2 \text{Log } TH_t + \gamma_3 \text{Log } DB_t + \gamma_4 \text{Log } M_t + \varepsilon_t$$

حيث أن :

$\alpha, \gamma_1, \gamma_2, \gamma_3, \gamma_4$ تمثل معالم النموذج الواجب تقديرها

$\text{Log } p_t$: مستوى الأسعار باللوغاريتمات .

$\text{Log } D_t$: الديون الخارجية باللوغاريتمات.

$\text{Log } TH_t$: معدل الصرف باللوغاريتمات .

$Log DB_t$ عجز الميزانية باللوغاريتمات.

$Log M_t$: الكتلة النقدية باللوغاريتمات.

ε_t : متغير عشوائي

حسب نظرية ميزان المدفوعات، فالتضخم هو ناتج عن ذلك العجز المتواجد في ميزان المدفوعات بسبب الديون الخارجية.

3- صياغة نموذج القياس الإقتصادي العام للتضخم:

من خلال النموذجين المتحصل عليهما من النظرية النقدية و نظرية ميزان المدفوعات ، نقوم بإدماجهما معا ، وإضافة إليهما بعض المتغيرات التي لم يتم إدخالها من قبل في هذه النماذج، لنتحصل على نموذج العام في الصياغة الرياضية التالية:

$$Log p_t = f(Log X_{it}; \varepsilon_t) \text{ أي:}$$

$$Log p_t = \alpha + \sum_{i=1}^{\infty} \beta_i Log X_{it} + \varepsilon_t$$

حيث:

$Log p_t$: لوغاريتم مؤشر الأسعار الاستهلاكية.

هي المتغيرات المستقلة التي تفسر الظاهرة. $\sum_{i=0}^{\infty} Log X_{it} = Log X_{1t} + Log X_{2t} + \dots + Log X_{kt}$

$$\alpha; \beta_1 + \beta_2 + \dots + \beta_k = \sum_{i=1}^k \beta_i \text{ : تمثل معالم النموذج الواجب تقديرها.}$$

ε_t : هو الخطأ العشوائي

المبحث الثاني: مقاييس تقييم نموذج القياس الاقتصادي واختيار النموذج الأحسن:

يتم تقييم النموذج من خلال ثلاث مقاييس: مقاييس النظرية الاقتصادية، النظرية الإحصائية، معايير الأداء

المطلب الاول: مقياس النظرية الاقتصادية:

في النظرية الاقتصادية، يتم تقييم النموذج من خلال النظر إلى إشارة المعالم التي تدخل في النموذج، فإذا كانت العلاقات بين المتغيرات إقتصادية موجبة، لكن عند التقدير أعطى النموذج نتائج معاكسة في هذه الحالة، نقول أن النموذج مرفوض، في حين نقبل النموذج إذا توافقت إشارة معالمه مع مقدراتها. هناك مجموعة من المعايير تركز عليها النظرية الاقتصادية في تقييمها للنموذج، وأهمها المرونات، المضاعفات، الأميال و غيرها.

1- دراسة المرونات :

لتكن دالة كوب دوغلاس¹ على الشكل التالي :

$$\hat{Q}_t = \hat{K}_t^\alpha \cdot \hat{L}_t^\beta \quad \text{حيث:}$$

\hat{Q}_t : حجم الإنتاج المقدر في الفترة t .

\hat{K}_t : حجم رأسمال في الفترة t .

\hat{L}_t : حجم العمل في الفترة t .

t : متغير الزمن.

$\hat{\alpha}$ ، $\hat{\beta}$: معاملات النموذج المقدرة وهي تمثل المرونات.

تعرف المرونة على أنها مدى استجابة المتغير التابع للمتغير المستقل، أي ان المرونة تلك النسبة التي

يتغير بها المتغير التابع لما يتغير المتغير المستقل بنسبة معينة.

وحسب هذا النموذج تحسب المرونات وفق العلاقات التالية :

$$e_k = \frac{\frac{\Delta \hat{Q}}{\hat{Q}}}{\frac{\Delta \hat{K}}{\hat{K}}} = \frac{\Delta \hat{Q}}{\Delta \hat{K}} \cdot \frac{\hat{K}}{\hat{Q}} \quad \text{أي:} \quad e_k = \frac{\frac{\partial \hat{Q}}{\partial \hat{K}}}{\frac{\partial \hat{Q}}{\partial \hat{K}}} = \frac{\partial \hat{Q}}{\partial \hat{K}} \cdot \frac{\hat{K}}{\hat{Q}}$$

(التغير في K بوحدة واحدة يعني التغير في Q ب e_k وحدة)

¹ د. عبد القادر محمد و عبد القادر عطية، القياس الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 783

$$e_k = \frac{\frac{\Delta \hat{Q}}{\hat{Q}}}{\frac{\Delta \hat{L}}{\hat{L}}} = \frac{\Delta \hat{Q}}{\Delta \hat{L}} \cdot \frac{\hat{L}}{\hat{Q}} \text{ أي: } e_L = \frac{\frac{\partial \hat{Q}}{\hat{Q}}}{\frac{\partial \hat{L}}{\hat{L}}} = \frac{\partial \hat{Q}}{\partial \hat{L}} \cdot \frac{\hat{L}}{\hat{Q}}$$

(التغير في L بوحددة واحدة يعني التغير في Q ب e_L وحدة)

اذن فالمرونة تلعب دورا أساسيا في تفسير العلاقات التي تحكم الظواهر الاقتصادية.

2- دراسة المضاعفات :

ليكن النموذج لكينزي التالي:

$$Y = C + I + G + X - M$$

$$C = C_0 + bY_d$$

$$I = I_0$$

$$G = G_0$$

$$X = X_0$$

$$M = M + mY$$

حيث:

Y : الناتج الداخلي الخام.

C : استهلاك العائلات

I : الاستثمار

G : الإنفاق الحكومي

X : الصادرات

M : الواردات

b : الميل الحدي للاستهلاك

m : الميل الحدي للواردات

يدل مضاعف الإستهلاك K_c على عدد المرات التي يتضاعف فيها الإستهلاك التلقائي عندما

$$K_c = \frac{1}{1-b} \text{ : يتضاعف الدخل بوحددة واحدة أي:}$$

وبما ان الناتج المحلي احد المتغيرات الرئيسية المفسرة لتضخم، فتربطه كذلك علاقات بهذا المضاعف

ونفس الشيء للمحددات الأخرى .

المطلب الثاني: مقاييس النظرية الإحصائية.

تعتمد النظرية الإحصائية على مجموعة من المقاييس في تقييمها للنموذج، أي تقترح بعض اختبارات لإيجاد معنوية و دقة هذه المقدرات. و أهم هذه الاختبارات نذكر:

1- معامل التحديد:

1-1- معامل التحديد البسيط:

يتعلق بالنموذج الخطي البسيط، وهو عبارة عن رقم إحصائي وصفي يدل على قوة وجودة التوفيق للنموذج، أي يمثل النسبة ما بين مربع مجموع انحرافات المشروحة و مربع مجموع الانحرافات الكلية، ويرمز له بالرمز: R^2 ¹

فإذا كان R^2 مساوي للواحد الصحيح، فهذا يدل على أن جودة التوفيق قد بلغت حدها الأعلى، و تكون جودة التوفيق معدومة في حالة $R^2=0$ ، و كلما اقترب R^2 من الواحد الصحيح كلما كان النموذج مشروح جيدا.

1-2- معامل التحديد المصحح:

عند تطرقنا للنموذج الخطي المتعدد، هناك مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تشرح النموذج، و حساب R^2 سوف يكون كبيرا نظرا لكون درجة حرية تقل كلما زادت المتغيرات المستقلة، و بالتالي يعدل معامل التحديد بمعامل التحديد المصحح \bar{R}^2 ، الذي يأخذ بعين الاعتبار درجات الحرية.

2- الانحراف المعياري للمتغيرات:

كلما كان الانحراف المعياري كبيرا، كلما دل ذلك على وجود انحراف أكبر بين المقدر و القيمة الحقيقية له.

3- اختبار ستيودنت "Student":

يستعمل هذا الاختبار لقياس جودة معلمة من معالم المجتمع، و نرسم له بالرمز t (اختبار المتوسطات).

4- اختبار فيشر "Fisher":

يستعمل هذا الاختبار لقياس جودة مجموعة من المعالم في آن واحد (التباينات)، عند مستوى معنوية محدد.

5- اختبار ديريين و واتسون: "D . W . Test":

يستعمل هذا الاختبار إحصائية ديريين و واتسون، في اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية في النموذج.

المطلب الثالث: معايير الأداء:

¹ - حسن محمد حسن محمد، أساسيات الإحصاء وتطبيقاته، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص158

من الناحية العملية، قد يحتوي النموذج على عدة بدائل، فمن هذه البدائل ما يتم رفضه اقتصاديا و إحصائيا، لكن هناك بعض البدائل تبقى مقبولة، و من أجل اختيار الأفضل منها نعلمد على معايير، نطلق عليها معايير الأداء و أهمها:

1- اختبار الإستقرارية:1

يرجع الفضل في استخدام هذا الإختبار إلى العالم Chow في سنة 1960، حيث يتم تقسيم الفترة المدروسة إلى فترتين أو أكثر ثم نحسب F^{stat} بالعلاقة التالية:

$$F^{stat} = \frac{\sum_{t=1}^N \hat{U}_t^2 - \left(\sum_{t=1}^{n_1} \hat{U}_t^2 + \sum_{t=n_1+1}^{n_2} \hat{U}_t^2 \right)}{\sum_{t=1}^{n_1} \hat{U}_t^2 + \sum_{t=n_1+1}^{n_2} \hat{U}_t^2} \cdot \frac{N-2K}{K}$$

حيث:

$\sum_{t=1}^N \hat{U}_t^2$: تمثل مجموع مربعات البواقي للفترة المدروسة.

$\sum_{t=1}^{n_1} \hat{U}_t^2$: تمثل مجموع مربعات البواقي للفترة الاولى.

$\sum_{t=n_1+1}^{n_2} \hat{U}_t^2$: تمثل مجموع مربعات البواقي للفترة الثانية .

N : عدد المشاهدات في النموذج المدروس.

K : عدد معالم النموذج.

n_1 : حجم الفترة الأولى.

n_2 : حجم الفترة الثانية.

نقارن F^{stat} ب: F^{tab} وهذه الأخيرة تستخرج من جدول الإحصائي لفيتشر عند مستوى معنوية محدد

أي: $F^{tab} = F_{k;n_1+n_2-2k;\alpha}$ (α تمثل مستوى المعنوية) .

فإذا كان $F^{stat} < F^{tab}$: النموذج مستقر وصالح لتنبؤ، والعكس صحيح.

2- معيار انحراف متوسط مربع الخطأ: " Root Mean square Error "

¹ Clandioaraujo et d'autres Econométrie.11.bd de sébastopol 75001 ,paris,France,p99

في حالة ما إذا وجدت نماذج سليمة بعد إجراء عليها الاختبارات الإقتصادية و الإحصائية مضافا إليها الإستقرارية، نلجأ إلى اختبار آخر يدعى اختبار انحراف متوسط مربع الخطأ: "RMSE"، يأخذ الصياغة التالية:¹

$$RMSE = \sqrt{\frac{1}{N} \cdot \sum_{t=1}^n e_t^2}$$

$$RMSE = \sqrt{\frac{1}{N} \cdot \sum_{t=1}^n (Y_t - \hat{Y}_t)^2}$$

حيث:

N : عدد المشاهدات.

Y_t : قيم المشاهدات .

\hat{Y}_t : القيم المقدرة.

e_t^2 : البواقي .

كلما اقترب هذا الإنحراف من العدد الصفر، كلما كان النموذج المقدر أفضل من بين النماذج الأخرى.

3- معيار متباينة تايل الأول: "Theil First in equality Coefficient"²

تعطى بالعلاقة التالية:

$$TFIC = \frac{RMSE}{\sqrt{\frac{1}{N} \sum_{t=1}^n Y_t} + \sqrt{\frac{1}{N} \sum_{t=1}^n \hat{Y}_t}}$$

ومنه:

$$TFIC = \frac{\sqrt{\frac{1}{N} \cdot \sum_{t=1}^n (Y_t - \hat{Y}_t)^2}}{\sqrt{\frac{1}{N} \sum_{t=1}^n Y_t} + \sqrt{\frac{1}{N} \sum_{t=1}^n \hat{Y}_t}}$$

¹ علواش وردة، ظاهرة البطالة وعلاقتها بالتضخم في الجزائر: دراسة ميدانية لعلاقة منحنيات فيليبس، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2001، ص104.

² -H. Theil., Economics Forecast and policy,Amsterdam,North Holland Publishing ,c.o.1958

إذا كان هذا المعيار قريب من الصفر مقارنة بالمعايير الأخرى فسوف يتم اختياره.

4- معايير أكايك "Akaike Information Criterion":

يعطى بالصياغة الرياضية التالية¹:

$$AIC = \hat{\sigma}^2 \text{EXP}^{2\left(\frac{p+q}{n}\right)}$$

حيث :

$\hat{\sigma}^2 = s^2$ وقد تم حسابها بطريقة المعقولة العظمى، أين يتم قسمة البواقي المربعة على عدد المشاهدات.

بإدخال اللوغاريتم نتحصل على:

$$AIC = \text{Log} \hat{\sigma}^2 + 2\left(\frac{p+q}{n}\right)$$

كما تم تصحيحه وفق العلاقة التالية :

$$NAIC = \frac{AIC}{n}$$

حيث n تمثل عدد المشاهدات .

يمكن ايجاد صياغة لهذا المعيار من خلال علاقته بمعيار log likood كما يلي:

$$AIC = -2\text{LogLikood} + 2K$$

حيث K تمثل عدد المعالم.

5- معيار "Shwarz":

يكتب على الشكل التالي :

$$Bic = \text{Log} \hat{\sigma}^2 + \frac{p+q}{n} \text{Log}(n)$$

6- نموذج "Hannan-Quinn" (1979م):

¹ - مولود حشمان، نماذج وتقنيات التنبؤ القصير المدى، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية: بن عكنون، الجزائر، ط: 1998 ص 172

$$Q(p, q) = \text{Log } \hat{\sigma}^2 + (p, q) C \frac{\log \log(n)}{n}$$

حيث:

$$\hat{\sigma}^2 = s^2 = \frac{\sum \mathcal{E}_t^2}{n}$$

وهي محسوبة بطريقة المعقولة العظمى .

هكذا فالنموذج الذي يتحصل على أصغر تباين في المعايير السابقة،

(AIC - TFIC - RMSE) ، مقارنة مع النماذج النظرية له، يعتبر النموذج المفضل و المستخدم

للتنبؤ به في المستقبل.

الخلاصة:

في هذه الدراسة ، حاولنا إعطاء مختلف المعايير اللازمة و المستعملة في تقييم النموذج، حيث تهتم المقاييس النظرية الإقتصادية بدراسة المرونة، و المضاعفات... إلخ، من أجل قبول أو رفض النموذج.

بينما مقياس النظرية الإحصائية، فهي تعتمد على مجموعة من الوسائل، مثل معامل التحديد، و اختبارات فيشر و Student ، التي تساعدنا في تفسير معنويات النموذج ، من أجل قبولها أو رفضها من النموذج، و بالتالي رفض كل معطيات النموذج . و أخيرا معايير الأداء، حيث يتم اللجوء إلى اختبار استقرارية و اختبار AIK ، و اختبار متباينة تايل الأول ، كمقاييس يعتمد عليها في اختيار أفضل نموذج.

المبحث الثالث: التحليل القياسي لنموذج التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة

1970 – 2006م

نقوم في هذا المبحث على تفسير التضخم في الجزائر في شكل دالة لوغاريتمية، هذا ما يتطلب القيام بالتحديد العملي لمتغيراته، فكلما كانت المتغيرات محددة بصورة جيدة، كلما كان تحليل سلوك التضخم في الجزائر قريبا من الواقع، وصالح أكثر للتنبؤات المستقبلية .

المطلب الأول: التحديد العملي لمتغيرات التضخم في الجزائر:

قبل التطرق إلى إجراء تطبيقي عملي لنموذج التضخم على معطيات الإقتصاد الجزائري. يجدر بنا التطرق إلى نقطة مهمة، تهتم باختيار و تحديد المتغيرات المستخدمة في عملية التقدير. إنطلاقا من الدراسات التي تعرضنا لها في الفصل الأول ، نستعمل المتغيرات التالية في عملية التقدير: الكتلة النقدية ، الدخل ، سعر الصرف، الصادرات والواردات، العجز في الميزانية .

1- متغيرة النقود:

عرف مفهوم النقود تباين بين مختلف نماذج النظرية. ففي النموذج النظري لفيشر (النظرية الكمية للنقود) ، تعتبر النقود وسيلة لتبادل، تتمتع بالقبول العام و سهولة التحويل، و بالتالي فإن السيولة مضافا إليها الودائع تحت الطلب، هما العنصران اللذان يتطابقان مع المفهوم النظري للنقود عند فيشر، و الذي يصطلح عليه بالمجمع M1.

في النموذج المقترح من طرف "ميلتون و فريدمان": ينظر إلى النقود على أنها أصل كباقي الأصول الأخرى، يدر لصاحبه عوائد في شكل دخول. كما يحلل إقتصادي "مدرسة كمبردج" النقود، على أنها النقود التي يتم الاحتفاظ بها من أجل السيولة.

هذه الإختلافات في مفاهيم النقود، أصبحت تطرح مشكل تحديد النقود المستخدمة في النموذج. بناء على هذا ، نقوم بدمج هذه الحالات الثلاث في مصطلح واحد نطلق عليه M2 الذي يحتوي على سيولة الودائع تحت الطلب بإضافة إلى الودائع لأجل، و الودائع على مستوى البنوك و صناديق الإدخار، و بالتالي فالمجمع M2 هو المتغيرة الملائمة لنموذج التضخم في إقتصاد الجزائري. حيث نجد ،حسب معطيات البنك الجزائري أن النقود M2 تتكون من: أشباه النقود، النقود الورقية، الائتمانية... الخ.

2- متغيرة الدخل: من خلال قراءتنا للإنتقادات الموجهة لمعادلة التبادل عند فيشر ($MV = PT$) ،

حيث تم استبدال حجم المعاملات بالدخل من طرف إقتصاديو مدرسة كمبرديج و مدرسة كينز، إلا أن "ميلتون فريدمان" يبتعد كثيرا عن متغيرة الدخل، و يهتم كثيرا بمفهوم الثروة "Wt"، و هي عبارة عن القيمة الحالية لدخول المتوقعة مستقبلا. أي أن الثروة تمثل دخلا دائما. هكذا و بالنظر إلى هذه الاختلافات، نقترح أن تكون متغيرة الدخل عبارة عن الناتج الداخلي الخام .PIB

3- متغيرة سعر الصرف:

سعر الصرف هو عبارة عن الوحدات النقدية الأجنبية، التي تقابل العملة الوطنية، المراد صرفها، وفي الجزائر، نعتمد على صرف الدينار الجزائري بالدولار الأمريكي في السوق الرسمية .

4- متغيرة الصادرات والواردات:

نقصد بها تلك المحسوبة بطريقة fob أي: Importations, (f.o.b) و Exportations, (f.o.b)

5- العجز في الموازنة:

فهو عبارة عن الفرق بين الأيرادات والنفقات التي يتم اخذ قيمها مباشرة من معطيات الديوان الوطني للإحصاء .

نشير إلى أن البيانات المستخدمة في الدراسة التطبيقية، تتمثل في جميع المعطيات المرتبطة بالاقتصاد الجزائري، في شكل سلاسل زمنية سنوية طولها 37 مشاهدة، منذ سنة

1970 – 2006، هذه السلاسل مأخوذة من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، مع إجراء بعض الإتمام عليها بواسطة إحصائيات صندوق النقد الدولي (IMF).

و تعتبر سنة 1989 كسنة أساس مشتركة لجميع هذه السلاسل، و المتغيرات الموافقة لهذه البيانات نعرضها في الآتي:

P: يمثل المستوى العام للأسعار، المعبر عنه بمؤشر أسعار الاستهلاك للجزائر على المستوى الوطني.

MR₂: كمية النقود الحقيقية المتمثلة في مكونات الكتلة النقدية.

PIBR: الناتج الوطني الخام بالأسعار الحقيقية.

DB: يمثل رصيد الميزانية.

DEX: يمثل متغيرة الديون الخارجية.

EX: يمثل الصادرات من السلع و الخدمات.

IM: الواردات المتأتية من الخارج.

Tc: سعر صرف العملة الوطنية بالعملة الأجنبية.

كما يمكن تحويل هذه المتغيرات إلى متغيرات أخرى، مع إبقاء نفس الدلالة من خلال إدخال رمز اللوغاريتم النيبري In لكل متغيرة.

مثال: Lnp لوغاريتم أسعار.

كما نحتاج كذلك إلى متغيرات النمو، المتمثلة في معدلات تطور هذه المتغيرات، و التي نرمز لها بالرمز T حيث:

INF: يمثل معدل التضخم.

T LnIM: يمثل معدل اللوغاريتم لتغيرات صادرات الجزائر.

سنحاول في هذا الإطار، بناء نموذج قياسي لسيرورة الأسعار في الجزائر، و علاقاتها بالمتغيرات الأخرى المتحركة فيها، ليليه بعد ذلك إستنتاج نموذج آخر من خلال معدلات النمو للأسعار، بهدف تحليله و تحديد العوامل التي يرتبط بها في الاقتصاد الجزائري. حيث نعتد في النمذجة على الخطة التالية:

✓ جمع المعطيات من المراكز المختصة بذلك (الديوان الوطني للإحصائيات، IMF.....).

✓ تحويل هذه المعطيات إلى جداول تحدد المتغيرات المستقلة و المتغيرات التابعة لها.

✓ ننقل هذه الجداول إلى برنامج EXCEL لتعديلها، من ما تحتاجه من حسابات (معدلات نمو، اللوغاريتمات....).

✓ القيام بعملية النمذجة، باستخدام برنامج EVIEWS، و اعتمادا على طريقة المربعات الصغرى.

- ✓ دراسة مختلف النماذج المتحصل عليها، لتقييمها إقتصاديا و إحصائيا، ثم المفاضلة بينها بواسطة مجموعة من الاختبارات (معايير أداء).
- ✓ التعليق على النموذج المختار، و القيام بعمليات تنبؤية للمستقبل.

المطلب الثاني: محاولة بناء نموذج قياسي لتضخم في الاقتصاد الجزائري:

1- صياغة النماذج:

لقد تم صياغة النموذج، في شكل دالة خطية لمجموعة من المتغيرات المتحكمة فيه، على الصورة

$$Y=XA+ \mathcal{E}_t$$

الرياضية التالية:

حيث:

$$Y = \begin{bmatrix} y_1 \\ \cdot \\ \cdot \\ y_T \end{bmatrix} \quad \checkmark \text{ Y: عبارة عن مصفوفة للمتغيرات التابعة حسب الزمن:}$$

\checkmark t: متغيرة ممثلة في عنصر الزمن تتغير من 1 إلى T.

\checkmark X: تمثل مصفوفة المتغيرات المستقلة و المفسرة للظاهرة المدروسة :

$$X = \begin{bmatrix} x_{11} & x_{12} & \dots & x_{1k} \\ x_{21} & x_{22} & \dots & x_{2k} \\ \cdot & \cdot & \cdot & \cdot \\ x_{T1} & x_{T2} & \dots & x_{Tk} \end{bmatrix}$$

\checkmark K : تمثل عدد المتغيرات الشارحة.

$$\varepsilon_t = \begin{bmatrix} \varepsilon_1 \\ \cdot \\ \cdot \\ \varepsilon_T \end{bmatrix}$$

\checkmark ε_t : يمثل شعاع الأخطاء العشوائية الممكن ارتكابها أثناء عملية التقدير:

النموذج المستخدم في إطار هذا العمل يتمثل في:

1- نموذج في صورة لوغاريتم للأسعار بدلالة مجموعة من العوامل.

2- نموذج لمعدلات نمو أسعار اللوغاريتمات النبرية بدلالة نفس العوامل السابقة.

بهدف الحصول على عدة نماذج، نختار الأمثل منها و الموافق حسب رأينا للاقتصاد، بناءا على مجموعة من معايير.

تعتبر طريقة المربعات الصغرى الطريقة الملائمة لعملية التقدير، و هي مبنية على الفرضيات التالية¹:

$$(1) \quad E(\varepsilon_t) = 0 \quad \text{متوسط الأخطاء العشوائية معدوم.}$$

$$E(\varepsilon_t \varepsilon_j) = 0 \quad \text{إنعدام الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية.}$$

$$E(\varepsilon_t^2) = \sigma^2 \quad \text{تجانس التباين للأخطاء العشوائية.}$$

¹ -Gqbril Vangrevelighe, Econométrie, Durand-28-luisant Défol légul, premier trimestre, 1973, pp36 - 37

$\det(A) \neq 0$ لا يوجد تعدد خطي (مصفوفة المتغيرات المستقلة)، مصفوفة شاذة محددتها

يختلف
عن القيمة
الصفري.
و فيمائي
نعرض

الاحصائيات	D-W									
	F-stat	453	980	3183		472	3410	3981	10	
	0.36	0.62	1	0.69	0.58	1.82	1.15	0.10	0.00	1.84

جدولين تلخص نتائج التقدير .

المصدر:
مستخرج من
برنامج
Eviews

الرقم	2006-1970	التضخم في الجزائر خلال الفترة 2006-1970		الصياغة الرياضية لنموذج	R ²
		R ²	F-stat		
01	$\text{LnP} = -1.96 + 0.39 \text{LnPIBR}$	0.82	30	2.02	0.97
02	$\text{LnP} = -1.32 - 0.24 \text{LnPIBR} + 0.74 \text{LnTC}$	0.53	0.29LnMR2	0.92	0.98
03	$\text{LnP} = -1.69 - 0.49 \text{LnPIBR} + 0.46 \text{LnM2} + 0.48 \text{LnTC} + 0.18 \text{LnDEX}$	0.36	8	0.72	0.99
04	$\text{LnP} = -0.3 \text{LnPIBR} + 0.44 \text{LnTC} + 0.43 \text{LnDEX} + 3.02 \text{DB} + 0.07 \text{LnEX}$	0.44	8	1.12	0.98
05	$\text{LnP} = -1.30 - 0.29 \text{LnPIBR} + 0.68 \text{LnTC} + 0.28 \text{LnIM}$	0.36	0.68	0.04	0.97
06	$\text{LnP} = 1.17 - 0.29 \text{LnPIBR} + 0.42 \text{LnM2} + 0.46 \text{LnTC} + 0.15 \text{LnDEX} + 0.65 \text{AR}$	0.66	0.42	1.36	0.99
07	$\text{LnP} = 9.61 + 0.37 \text{LnPIBR} + 0.02 \text{LnM2} + 0.38 \text{LnTC} + 0.01 \text{LnEX} + 0.98 \text{AR}$	0.84	0.02	0.38	0.99
08	$\text{LnP} = 4.61 + 1.79 \text{E}-07 \text{DB}$	0.65	14	1.78	0.22
09	$\text{LnP} = 4.81$	0.84	28	1.62	0.00
10	$\text{LnP} = 0.89 - 0.27 \text{LnPIBR} + 0.41 \text{LnM2} + 0.49 \text{LnTC} + 0.18 \text{LnDEX} - 0.0008 \text{AR}$	0.85	0.41	0.49	0.99

جدول رقم 2-3- نماذج معدلات التضخم بالو غاربيتمات خلال الفترة: 1970-2006.

الرقم	الصياغة الرياضية لنموذج التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2006
11	$\ln F = 0.01 - 0.42 \ln \text{PIBR} - 0.3 \ln \text{MR2} + 0.24 \ln \text{TC} + 0.12 \text{PIM}$
12	$\ln F = -0.32 \ln \text{PIBR} - 0.13 \ln \text{MR} + 0.32 \ln \text{TC} + 0.33 \text{PIM}$
13	$\ln F = 0.02 - 0.12 \ln \text{PIBR} - 0.24 \ln \text{MR2} + 0.12 \ln \text{TC}$
14	$\ln F = 0.02 - 0.14 \ln \text{PIBR} - 0.24 \ln \text{MR2} + 0.17 \ln \text{TC} + 0.05 \ln \text{DEX}$
15	$\ln F = 0.08 \ln \text{MR2} + 0.4 \ln \text{TC} - 0.12 \ln \text{DEX} + 0.001 \ln \text{EX} + 0.059 \ln \text{IM} + 9.86 \text{E}-05$
16	$\ln F = -0.34 \ln \text{MR2} + 0.09 \ln \text{TC} - 0.32 \text{PIM} + 0.0001 \text{R}$
17	$\ln F = 0.01 - 0.54 \ln \text{PIBR} + 0.36 \ln \text{TC} + 0.14 \text{PIM}$
18	$\ln F = 0.008 - 0.44 \ln \text{PIBR} - 0.29 \ln \text{MR2} + 0.21 \ln \text{TC} + 0.21 \text{PIM} + 8.54 \text{E}-05 \text{R}$
19	$\ln F = 0.026 - 0.13 \ln \text{PIBR} - 0.23 \ln \text{MR2} + 0.07 \ln \text{TC} + 0.3.53 \text{ TDB} + 0.71 \text{AR}$
20	$\ln F = 0.01 - 0.31 \ln \text{PIBR} - 0.41 \ln \text{MR2} + 0.19 \ln \text{TC} + 0.14 \text{PIM} + 4.76 \text{E}-05 \text{TDB}$
21	$\ln F = 0.01 - 0.35 \ln \text{PIBR} - 0.38 \ln \text{MR2} + 0.18 \ln \text{TC} + 0.21 \text{PIM} + 3.66 \text{E}-05 \text{TDB} + 6.82 \text{E}05 \text{R}$

الرقم	الصياغة الرياضية لنموذج التضخم في الجزائر خلال الفترة 2006-1970	الإحصائيات		
		R ²	F-stat	D-W
22	$\ln F = 0.009 - 0.21 \text{TLnPIBR} - 0.40 \text{TLnMR2} + 0.21 \text{TLnTC} + 0.22 \text{PIM} + 5.11 \text{E}^{-05} \text{TDB} + 6.94 \text{E}^{-05} \text{R} - 0.09 \text{TLnIM}$	0.89	31	2.20
23	$\ln F = -0.22 \text{TLnPIBR} - 0.35 \text{TLnMR} + 0.21 \text{TLnTC} + 0.31 \text{PIM} + 4.23 \text{E}^{-05} \text{TDB} + 0.0001 \text{R} - 0.09 \text{TLnIM}$	0.87		2
24	$\ln F = -0.26 \text{TLnPIBR} - 0.39 \text{TLnMR} + 0.21 \text{TLnTC} + 0.23 \text{PIM} + 0.002 \text{TLnDEX} + 4.77 \text{E}^{-05} \text{TDB} + 0.01 \text{TLnEX} - 0.09 \text{TLnIM} + 6.81 \text{E}^{-05} \text{R}$	0.88		2.12
25	$\ln F = 0.009 - 0.35 \text{TLnPIBR} - 0.44 \text{TLnMR} + 0.19 \text{TLnTC} + 0.23 \text{PIM} + 5.68 \text{E}^{-05} \text{TDB} - 0.08 \text{TLnIM} - 0.04 \text{TLnDEX} + 0.02 \text{TLnEX} + 7.6 \text{E}^{-05} \text{R}$	0.89		1.95

المصدر: مستخرج من برنامج Eviews

2- التقييم الاقتصادي و الإحصائي للنماذج المقترحة:

2-1- التقييم الاقتصادي:

حسب النظرية الاقتصادية، تعتبر النقود أداة للمبادلة كما تعتبر متغير فعال في زيادة مستويات الأسعار، و بالتالي هناك علاقة مباشرة و غير مباشرة بين هذه المستويات للأسعار و بين تلك النقود، حسب النظرية الكمية لنقود، الممثلة في معادلة التبادل لفيشر ، أو حسب نظرية فريدمان و كذا لنظرية كينز.

أما فيما يخص الناتج المحلي الخام، فهو ذو علاقة موجبة مع مستويات الأسعار، و في علاقة عكسية في حالة استخدام الناتج المحلي الخام بالأسعار الحقيقية.

و ما تجدر الإشارة إليه، أن نسبة نمو الناتج المحلي الخام هي ضعيفة في الإقتصاد الجزائري مقارنة مع مستويات الأسعار و مستويات النقود ، حيث أن النسب السالبة تلغى نسب النمو الموجبة ، و بالتالي الثبات و لو أنه نسبي ل: PIB مما يوافق فرضيات فيشر في نظريته التقليدية . و نظرية كينز في المدى البعيد (بلوغ مستويات التشغيل التام)، و نظرية فريدمان. فيما يخص متغيرة سعر الصرف، فيتم النظر إليها من خلال هيكل التجارة الخارجية، حيث نجد نسبة كبيرة من حجم الواردات تمثل المواد الغذائية، اي 50% من أسعار هذه المواد تدخل في تكوين مؤشرات أسعار ، فمن جهة و كما هو معروف فالواردات يتم تقييمها بالعملة الصعبة. مما يلفت انتباهنا اتجاه هذه المتغيرة التي هي في علاقة طردية مع الأسعار ، أما من الجهة المقابلة ، فارتفاع أسعار الصرف بالدولار الأمريكي يعني زيادة مداخل الدولة (زيادة مداخل صادرات البترول)، التي توجه إلى الاستثمارات، و بالتالي إنعاش الإقتصاد الجزائري، أو تمويل ذلك العجز المتواجد في الميزانية، دون اللجوء إلى الإصدارات النقدية، فمتغيرة سعر الصرف في الجزائر ذات الأثر الموجب على مستويات الأسعار.

امامتغيرة الديون الخارجية، فهي ترتبط بمعدلات التضخم ارتباطا ايجابيا ، حيث أن ارتفاع الديون و خدماتها يعني انخفاض الدخل النقدي للبلاد، نتيجة توجيه قسط منه لتسديد هاته الأخيرة ، و من جهة أخرى فهو عامل لزيادة العجز في ميزان المدفوعات، مما يقلل من قيمة النقد.

ما نخلص إليه أخرا، أن تقييم النماذج اقتصاديا، يتم انطلاقا من تحليل المرونات بين المتغيرات التابعة و المتغيرات المستقلة.

فإذا كانت قيمة المرونات توافق النظرية الاقتصادية المعتمد عليها، فيتم الأخذ بنموذج و تواصل عملية التقييم إلى التقييم الإحصائي و هكذا....

أما إذا كانت لا تتفق مع النظريات الاقتصادية، فلا داعي لإجراء الاختبارات الإحصائية و ما إلى ذلك.

2-2- التقييم الإحصائي:

يتم من خلال ثلاث إحصائيات و هي:

1-2-2 إحصائية Student:

تستعمل لمعرفة معنوية المتغير المستقل بالنسبة للمتغير التابع، حيث أن القيمة الإحصائية يتم الحصول عليها مباشرة من نتائج النمذجة من برنامج Eviews، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$T_{stat} = \frac{\hat{B}_i}{\sigma_{\hat{B}_i}}$$

مع \hat{B}_i تمثل المعلمة المقدرة، أما القيمة المجدولة فيتم استخراجها من جدول الإحصائي بدلالة كل من درجة الحرية ونسبة الخطأ (α) ، أي: $t_{tab} = t_{\alpha, n-k}$ ، مع n ، تعبر عن عدد المشاهدات و K عدد معالم النموذج المقدرة .

فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة، فيتم رفض الفرضية العديمة و قبول فرضية البديلة

(H_1)، أي: $\hat{B}_i \neq 0$ وبالتالي هناك معنوية للمعلمة \hat{B}_i والعكس صحيح .

2-2-2 معامل التحديد: R^2 :

إذا كانت قيمة معامل التحديد قريبة من الواحد، فهناك ارتباط قوي ما بين المتغير التابع والمستقل، وإذا كانت أصغر من النصف، فهذا يعني ان النموذج مشروح بالمتغيرات العشوائية أكثر منه بالمتغيرات التابعة له .

في الميدان الاقتصادي، يهتم الباحث الإحصائي بالمتغيرات ذات العلاقات القوية و حتى المتوسطة، من أجل إعطاء دلالات و معنويات أكبر، هكذا إذا كان: $R^2 < 0.5$ يتم رفض النموذج إحصائيا.

3-2-2 إحصائية F .Stat:

هذه الإحصائية تقيس المعنوية و الدلالة لجميع المتغيرات المستقلة في ان واحد، و تحسب بالعلاقة التالية:

¹ - جمال فروخي، نظرية الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية: بن عكنون، الجزائر، 1993، ص18

² - د. عبد المحمود محمد عبد الرحمان، مقدمة في الاقتصاد القياسي، عمادة شؤون المكتبات 1995، ص104.

$$F_{stat} = \frac{R^2/k - 1}{1 - R^2/n - k}$$

يتم قبول المعنوية لجميع المتغيرات في حالة F_{stat} اكبر من F_{tab}

$$F_{tab} = F_{k-1, n-k, \frac{\alpha}{2}}$$

حيث :

R^2 : معامل التحديد.

F_{stat} : إحصائية فيشر المحسوبة .

F_{tab} تمثل إحصائية فيشر المستخرجة من الجدول الإحصائي.

n : عدد المشاهدات، k عدد معالم النموذج.

2-2-4- إحصائية ديبرين و واتسون¹:D-W:

هذه إحصائية تستعمل لتأكد من وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي ما بين الأخطاء العشوائية ، فعدم وجود ارتباط ما بين الأخطاء العشوائية يعتبر أحد فرضيات المربعات الصغرى العادية OLS ، و انعدام هذه الفرضية يعني إبطال استخدام طريقة MCO ، مما يدفع بنا إلى القيام بعملية التصحيح ، من خلال إدخال AR(1) و AR(2) في عملية التقدير في نموذج Eviews، من اجل إزالة هذا

الارتباط الذاتي للأخطاء Autuorelation

وتأخذ إحصائية دربين وواتسون الصياغة الرياضية التالية:

$$D.W = \frac{\sum_{t=1}^T (\varepsilon_t - \varepsilon_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^T \varepsilon_t^2}$$

أما فيما يخص اتخاذ القرار فيلخص حسب مايلي :

جدول رقم:3-3- اتخاذ القرار في اختبار دربين وواتسون .

D.W	0	dl	du	2	4-du	4-dl
القرار المتخذ		وجود ارتباط ذاتي سالب	"النظرية والتطبيق"	لا يوجد ارتباط ذاتي	اللاقرار	وجود ارتباط ذاتي
		ذاتي سالب	النظرية والتطبيق"		علي	ذاتي
					علي	ذاتي
					علي	ذاتي
					علي	ذاتي
					علي	ذاتي
					علي	ذاتي
					علي	ذاتي
					علي	ذاتي
					علي	ذاتي

² -Revue d'Économétrie, 1994, 1, 33-44. Chaix. Econométrie "puf". Presses Universitaires des France 1994, P334.

اللاقرار

المصدر: د. عصام عزيز شريف، مقدمة في القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط:1981، ص 316.

حيث:

D.W الأعلى. :تمثل إحصائية دربين ووتسون.

dI:يمثل الحد الأدنى .

du:يمثل الحد.

و في مايلي جدول رقم : 3 - 4 : يلخص التقييم الإحصائي و الاقتصادي لمختلف النماذج، حيث أننا خصصنا لكل نموذج سطرا، و لكل إختبار عمود، و استخدمنا القيمة "0" إذا كان النموذج مرفوض حسب إختبار المستخدم، و القيمة "1" إذا كان النموذج مقبول وفق اختبار المستخدم، و القيم (-1) في حالة اللاقرار، و يعتبر النموذج جيد اذا كان مقبول من طرف جميع الاختبارات السابقة ،في حين إذا تم رفض النموذج في إحدى الاختبارات السابقة، فيعتبر النموذج غير مرغوب به ،و لا داعي لإجراء الاختبارات الباقية له.

و في الآتي، ندرج ملخص في شكل جدول رقم: 03 لمختلف النماذج التي تم التوصل إليها بفضل استخدام برنامج Eviews.

جدول رقم :3- 4- التقييم الاقتصادي و الإحصائي للنماذج المقدره.

رقم النموذج	التقييم الاقتصادي	التقييم الإحصائي				القرار	الملاحظات
		R ²	T-stat	F-stat	D-W		
01	00	-	-	-	-	00
02	00	-	-	-	-	00
03	01	01	01	01	00	00
04	01	01	00	01	00	00

05	00	-	-	-	-	00
06	01	01	01	01	01	01	نموذج جيد
07	01	01	00	01	00	00
08	01	00	01	01	00	00
09	01	00	01	00	00	00
10	01	01	00	01	01	00
11	01	01	01	01	01	01	نموذج جيد
12	01	01	01	01	00	00
13	01	00	01	01	00	00
14	01	01	01	01	00	00
15	00	-	-	-	-	00
16	01	01	01	01	01-	00
17	01	01	01	01	1	00
18	01	01	01	01	00	00
19	01	01	01	01	01	01	نموذج جيد
20	01	01	01	01	01-	00
21	01	01	01	01	01	01	نموذج جيد
22	00	01	01	01	01	00
23	00	01	01	01	01	00
24	01	01	00	01	01	00
25	00	-	-	-	-	00

المصدر: برنامج Eviews.

من خلال معطيات الجدول، يتبين أن 4 نماذج من بين 25 نموذج (نموذج رقم: 06، نموذج رقم 11، نموذج رقم 19، نموذج رقم: 21) مقبولة، لموافقة إشارات معالمها لمفاهيم النظرية الاقتصادية من جهة، و من جهة ثانية لتوافقها مع مختلف المعايير $(DW - Fc - Tc - R^2)$ المستخدمة في الإختبارات الإحصائية.

3- المفاضلة بين النماذج المرشحة و اختيار النموذج الأحسن:

3-1- تفضيل النماذج من خلال معيار اختبار الاستقرار :

نقوم بتقسيم الفترة المدروسة إلى قسمين، فترة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية لسنة 1989، وفترة لمابعد هذه الإصلاحات .

فلسنوات السبعينيات والثمانينيات تعبر عن الأسعار المخططة، وبالتالي وجود تضخم مكبوت .

وسنوات: 1990-2006 تمثل سياسات الإصلاح الاقتصادي، والدخول إلى اقتصاد السوق، أين تم تحرير الأسعار، وبالتالي تواجد التضخم الصريح .

عملية الاختبار تتلخص في الجدول التالي :

جدول رقم: 3-5 - نتائج اختبار الاستقرارية للنماذج المقبولة .

رقم النموذج	F ^{sta}	F ^{tab}	ملاحظات
06	4.91	2.51	النموذج غير مستقر
11	4.13	4.44	النموذج مستقر
19	1.28	2.53	النموذج مستقر
21	0.76	2.92	النموذج مستقر

المصدر: مستخرج من برنامج EViews.

من خلال الجدول يتضح ان النماذج 11،19،21، هي نماذج مستقرة لان:

$$F^{sta} < F^{tab}$$

3-2 - اختيار أحسن نموذج :

لايكفي دراسة الاستقرارية للنماذج للقيام بعملية التنبؤ، وإنما يجب اختبار النموذج الأقل تباينا في

معايير الأداء المستخدمة ، كما يبينه الجدول الآتي :

جدول رقم: 3-6 - معايير الأداء لتفضيل نماذج.

رقم النموذج	RMSE	TFIC	AIK	\bar{R}^2
11	0.005	0.10	-6.87	0.82
19	0.014	0.27	6.41-	0.65
21	0.0045	0.08	-7.04	0.85

المصدر: مستخرج من برنامج EViews.

يتضح من الجدول ، ان اصغر تباين لمعايير الأداء (AIK .RMSE. TFIC) يتعلق بالنموذج رقم

21، أي:

$$\text{Min}(.RMSE; TFIC ; AIK) = (0.0045; 0.086; -7.32)$$

بالإضافة إلى تميزه عن باقي النماذج المقبولة بمعامل تحديد كبير أي:

$$\text{Max}(R^2) = 0.85$$

إذن : النموذج المختار والأحسن : هو النموذج 21 .

وتكتب صياغته الرياضية كآتي :

$$\text{INF} = 0.01 - 0.35 \text{TLnPIBR} - 0.38 \text{TLnMR2} + 0.18 \text{TLnTc} + 0.21 \text{PIM} + 3.66 \text{E-}05 \text{TDB} + 6.82 \text{E}05 \text{R}$$

(2.1)* (-3.57)* (-4.66)* (3.53)* (3.52)* (1.56)* (1.71)*

$\bar{R}^2 = 0.85$

F=26

DW=2

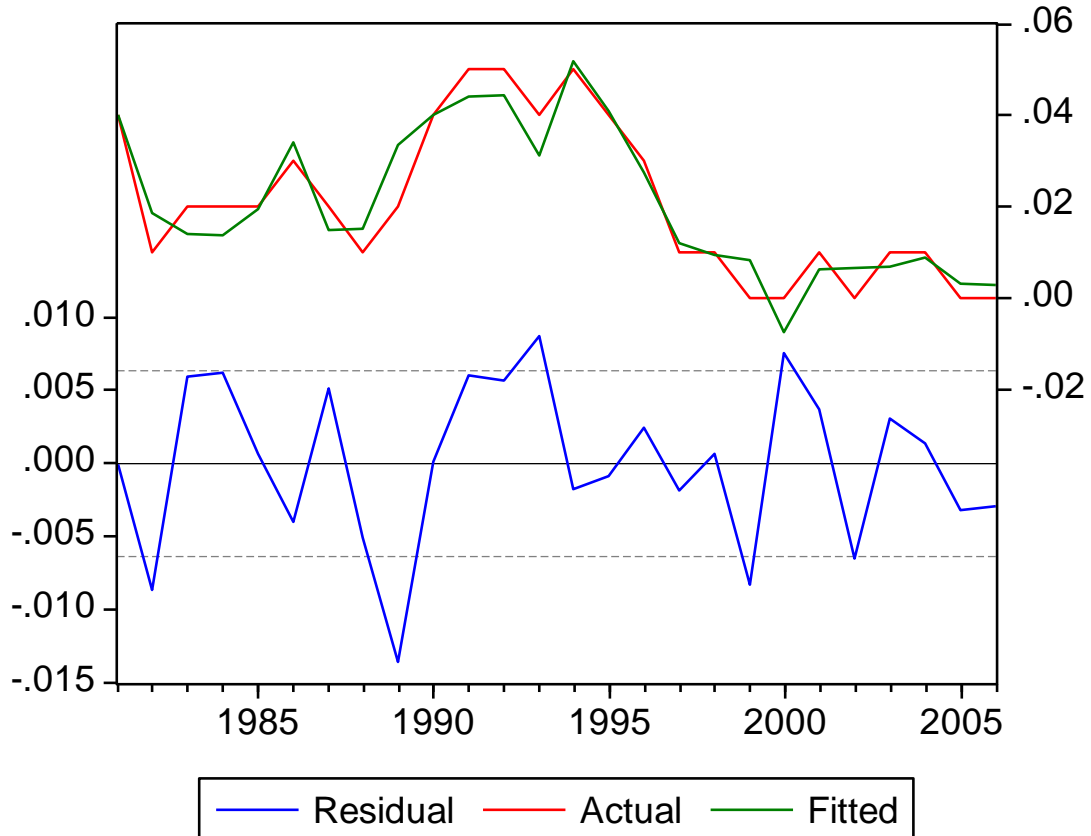
LogL=99

SSR=0.0007

AIK=-7.04

* تمثل إحصائية Student المحسوبة.

الشكل رقم: 1-3 مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة .



المصدر: مستخرج من برنامج Eviews.

4- التحليل الاقتصادي والإحصائي لنموذج التضخم المختار :

يعتبر النموذج (رقم 21) أحسن النماذج المفسرة لظاهرة التضخم، بالمقارنة مع تلك النماذج المقترحة خلال الدراسة.

4-1- التحليل الاقتصادي:

النموذج له علاقة عكسية مع المتغير المفسر، والمتمثل في الناتج المحلي الخام الحقيقي PIBR ، هذا ما يوافق النظرية الاقتصادية، فكل زيادة في الدخل الحقيقي تؤدي إلى زيادة الإنتاج، و بالتالي زيادة العرض في الإنتاج، أي و حسب نظريات التوازن في السوق فزيادة العرض تؤدي إلى خلق فائض في العرض، و بالتالي حدوث خلل في التوازن، مما يستدعي إعادة تصحيح السوق (العرض) من خلال خفض الأسعار، لرفع الطلب حتى تختفي فجوة العرض (لقد تم التطرق إلى هذا في الفصل النظري).

حسب النموذج فإن معدل لوغار يتم الأسعار (INF) يرتبط بميل سالب (-0.35) مع PIBR أي أن كل زيادة في الدخل الحقيقي بوحدة واحدة يتبعها انخفاض في مستويات أسعار ، بمعدل 35%، مع اعتبار المتغيرات أخرى ثابتة ، أي أن المرونة تساوي 35% عند سنة الأساس 1989 ، وتتغير عند باقي السنوات : و تكتب على الصياغة التالية:

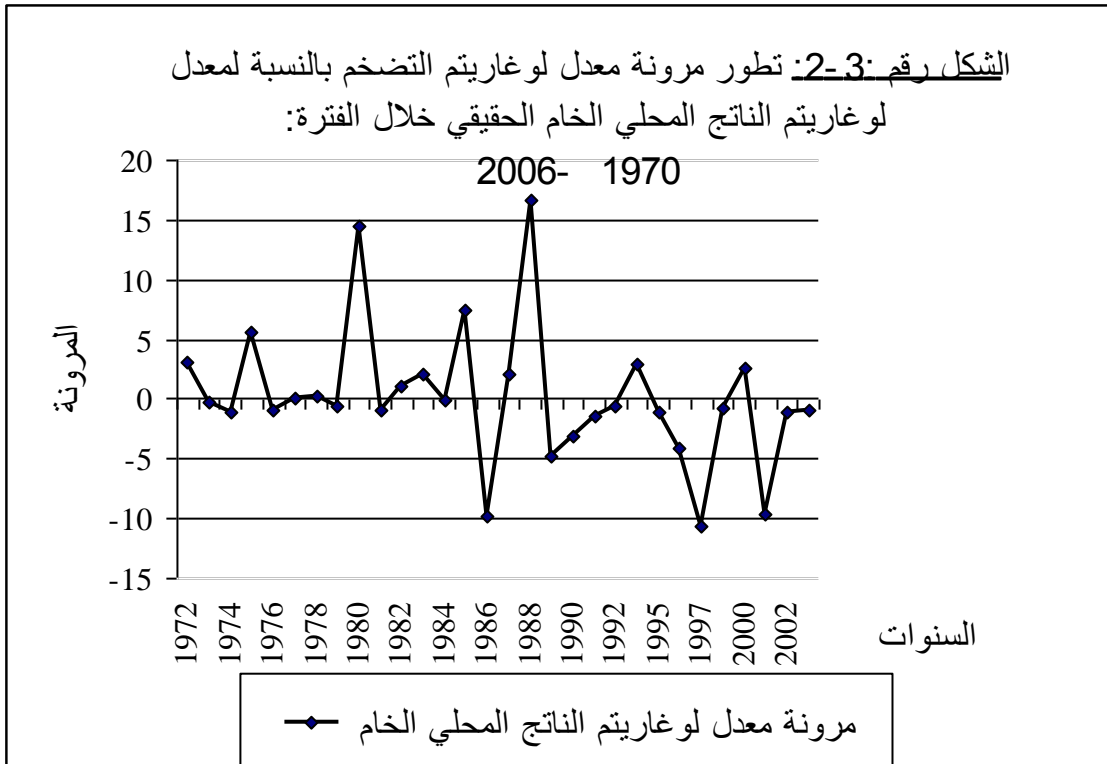
$$E_{PIBR} = \frac{\frac{\Delta \ln F}{\ln F}}{\frac{\Delta T \ln PIBR}{T \ln PIBR}} = \frac{\Delta \ln F}{\Delta T \ln PIRR} \cdot \frac{T \ln PIBR}{\ln F}$$

الجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم 3-7- تطور مرونة معدل لوغاريتم التضخم بالنسبة لمعدل لوغاريتم الناتج المحلي

الخام الحقيقي

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات



المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال المنحنى، يتضح ان معدلات التضخم تتميز بمرونة صغيرة في السنوات السبعينات ، و ذات

السنوات	1973	1979	1982	1986	1993	1997	2000	2004
المرونة	-0.46	1.25	-20.54	-26.37	3.21	4.60	-0.24	-1.44

مرونة متوسطة في بداية الثمانينات ، و مرنة بعد 1986 وسنوات التسعينيات ثم تتجه إلى الانخفاض

بعد سنة 2000.

- متغيرة النقود:

تعتبر النقود كأحد أهم العوامل الدافعة لزيادة التضخم، فانخفاض النقود الحقيقية يقلل من قيمتها، مما يدفع بالأفراد إلى التخلص منها (متوقعين في المستقبل البعيد زيادة انخفاضها) ، مما يزيد من الطلب بالمقارنة مع العرض (الناتج الحقيقي ثابت نسبيا) ، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع. و بالنظر إلى النموذج ، فالتضخم له ميل سالب موافق للنظرية الاقتصادية ، أي كلما زادت النقود الحقيقية بمعدل 100 % إنخفض التضخم بـ: % 38 عند سنة الأساس في حالة بقاء العوامل أخرى

السنوات	1973	1979	1982	1987	1993	1997	2000	2004
المرونة	-0.96	-4.72	-0.58	2.03	0.22	1.00	-0.87	-0.22

على حالها¹.

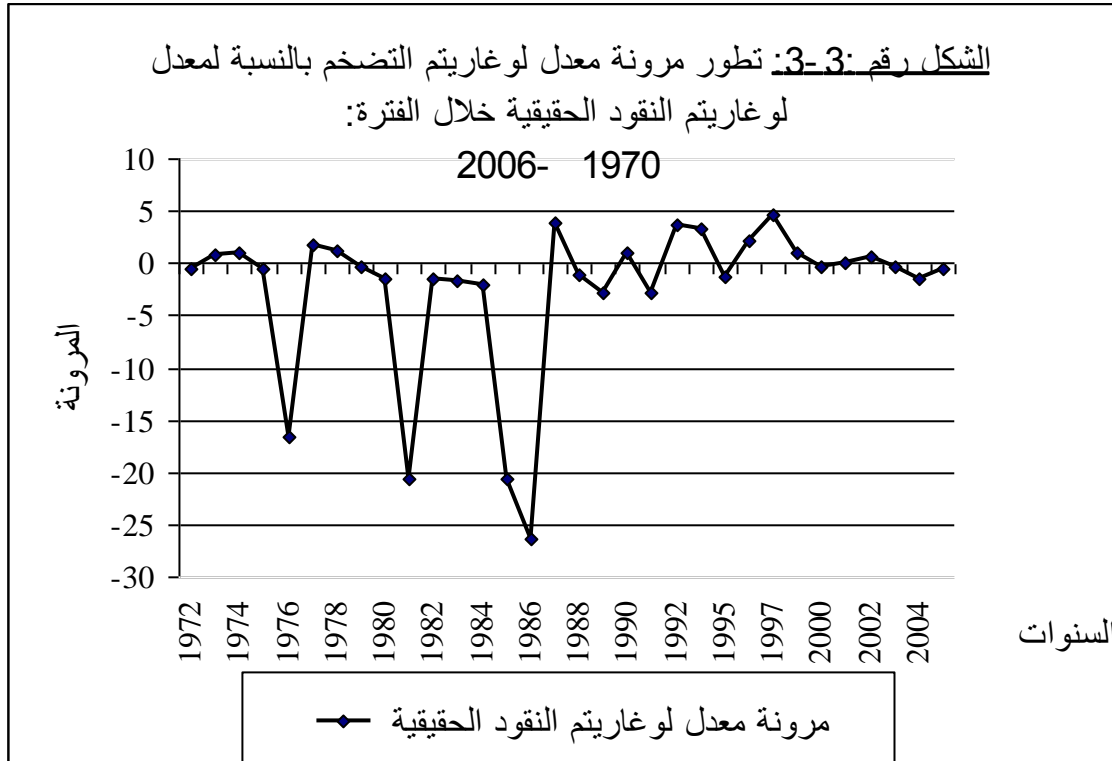
لكن في الواقع، المتغيرات متشابكة مع بعضها البعض، وبالتالي لقياس اثر تغير النقود الحقيقية على

$$E_{LnMR2} = \frac{\frac{\Delta \ln F}{\ln F}}{\frac{\Delta T \ln MR2}{T \ln MR2}} : \text{التضخم يكفي حساب مرونتها بالقانون التالي:}$$

و في ما يلي جدول لهذه المرونات:

جدول رقم 3-8- تطور مرونة معدل لوغاريتم التضخم بالنسبة لمعدل لوغاريتم النقود الحقيقية.

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات



1 - هذا التفسير يتوافق مع النظرية الكمية لنقود عند فيشر .

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول، نلاحظ أن المرونة كانت كبيرة في سنوات السبعينيات، هذا ما يتفق مع الدراسة الاقتصادية التي تعرضنا لها في الفصل الثاني.

متغيرة سعر الصرف:

كل زيادة في أسعار الصرف تتولد عنها انخفاضات في الأسعار الحقيقية للواردات، و بالتالي غلائها

السنوات	1973	1979	1982	1987	1993	1997	2000	2004
المرونة	0.55	1.00	0.74	63.44	2.01	0.91	0.03	4.79

عند دخولها الى السوق المحلي.

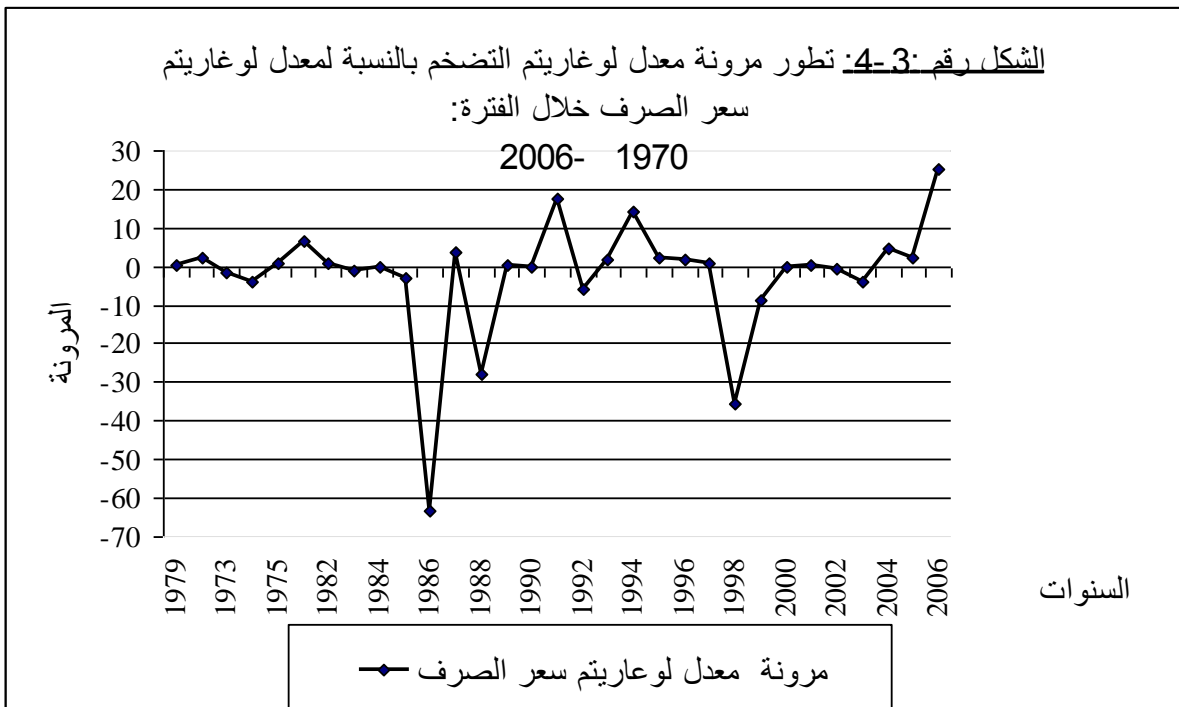
وبالنظر الى النموذج هناك ميل موجب 0.18 يربط التضخم بالأسعار الصرف، هذا ما يبرز أهمية سعر الصرف في توليد موجة من التضخمات المتتالية.

$$E_{LnTH} = \frac{\Delta INF / INF}{\Delta T LnTC / T LnTC}$$

مرونة سعر الصرف تأخذ الشكل الرياضي التالي:

جدول رقم 3-9- تطور مرونة معدل لوغاريتم التضخم بالنسبة لمعدل لوغاريتم سعر الصرف.

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات



المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

يتضح من المنحنى ،ان متغير سعر الصرف بدأ في تأثيره على معدل التضخم مع التخلي عن نظام سعر الصرف الثابت ،حيث المرونة تتغير ابتداء من سنة 1986 ،أما قبل هذه السنة، فنستطيع القول ان المرونة كانت ثابتة .

التضخم المستورد:

يمكن لتضخم الخارجي ان يتسرب إلى الحدود الداخلية للبلاد ، عبر قنوات التجارة الخارجية .حيث ان زيادة الصادرات إلى الخارج تجلب مداخيل، وإذا كان سعر صرف الدينار بالعملة الأجنبية مرتفعا، فهذا يعني فائضا في الكتلة النقدية، يفسر بالتضخم إذا لم يقابله زيادة في الإنتاج، كما ان زيادة الواردات المرتفعة الأسعار تفسر كذلك بارتفاع التضخم .

و يتم قياس العلاقة الموجودة بين التضخم و التضخم المستورد وفق المرونة المكتوبة بالصياغة التالية :

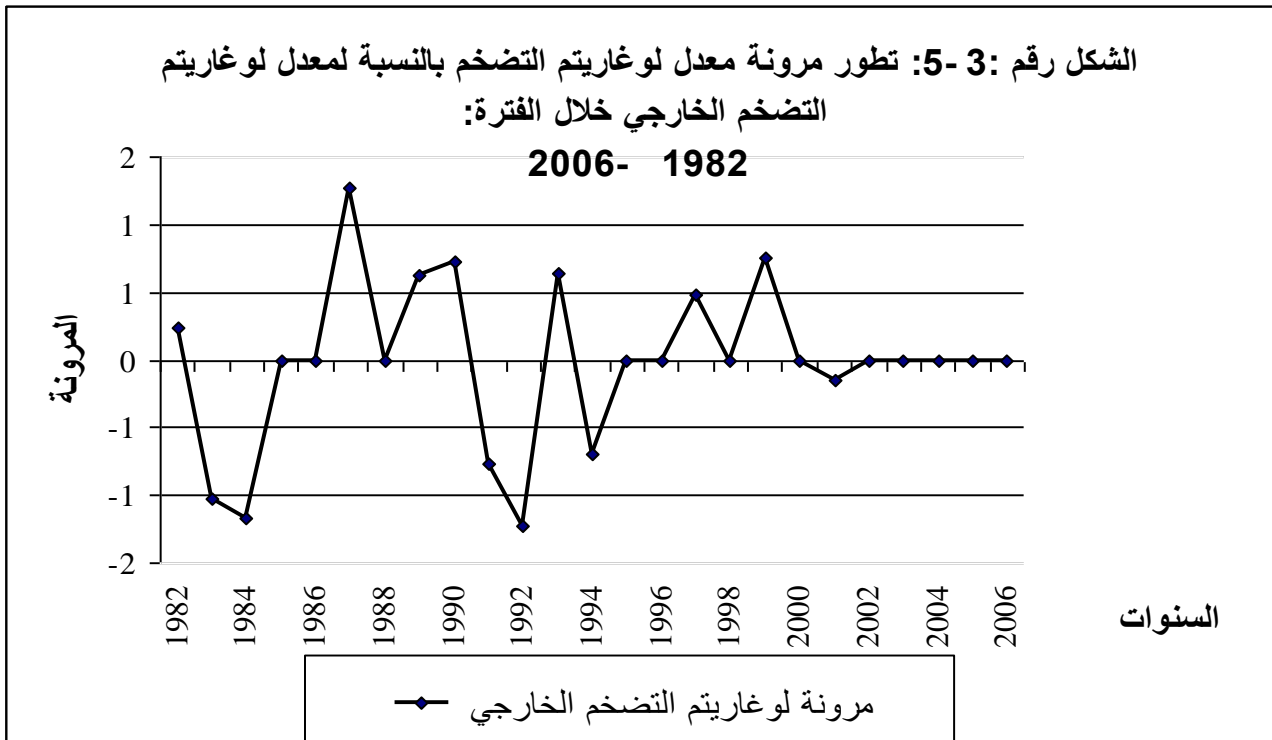
$$E_{TLnPIM} = \frac{\Delta \ln F / \ln F}{\Delta TLnPIM / TLnPIM}$$

جدول رقم 3-10- تطور مرونة معدل لوغاريتم التضخم بالنسبة لمعدل لوغاريتم التضخم الخارجي.

السنوات	1982	1984	1986	1987	1992	1995	1997	2001	2005
المرونة	0	-1	0	1.26	-1.23	0.00	0.48	-0.15	0.00

المصدر: ديوان الوطني للإحصائيات

المصدر: ديوان الوطني للإحصائيات



نلاحظ أن لوغاريتم التضخم الخارجي كان مرنا بالنسبة للوغاريتم التضخم في سنوات الثمانينيات والتسعينيات، إلا أنه في بداية سنة 2000، والوقت الحالي أصبح تقريبا ذو مرونة ثابتة .

متغيرة العجز في الموازنة الحكومية :

من خلال النموذج هناك علاقة موجبة، بين معدل لوغاريتمات الأسعار ومعدل لوغاريتمات العجز في ميزانية الدولة، أي بميل: 3.66^{E-05} ومن أجل التوضيح أكثر نحسب المرونة التالية:

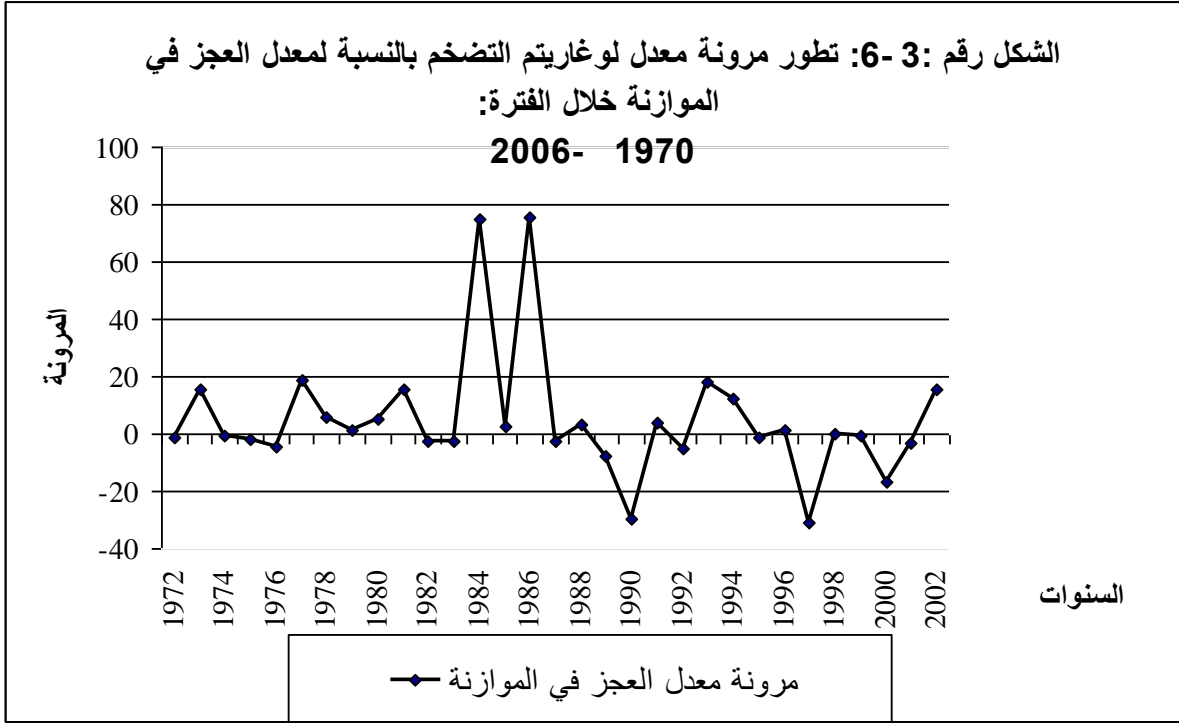
$$E_{TLnDB} = \frac{\Delta INF / INF}{\Delta TLnDB / TLnDB}$$

جدول رقم: 3-11- تطور مرونة معدل لوغاريتم التضخم بالنسبة لمعدل لوغاريتم العجز في الموازنة.

السنوات	1974	1976	1979	1982	1983	1986	1992
المرونة	15.73	-2.15	18.71	5.08	15.57	74.77	-29.69

السنوات	2006	2004	2002	2000	1995
المرونة	15.44	-3.27	-0.90	-30.93	18.34

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات



المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

إذن: متغيرة العجز في الموازنة مرنة بالنسبة لمعدلات التضخم، وكانت شديدة خلال أزمة 1986.

2-4- الدراسة الإحصائية :

في هذا الإطار نقوم بتحليل المعطيات الإحصائية لنموذج المختار كآتي:

R^2 : يمثل النسبة التي تشرح النموذج ($R^2 = 0.85$)، هذا يعني أن النموذج (التضخم) مشروح بـ: 85% بهذه المتغيرات السابقة الذكر، أما 15% الباقية فتشرحه العوامل الهيكلية الصعبة القياس، و

المندرجة ضمن العوامل العشوائية ε_t

T: تمثل إحصائية Student: و تستخدم لاختيار معنوية معالم النموذج كل على حدى، و حسب معطيات النموذج فكل المعالم لها معنوية إحصائية:

$$|T_{cal} - T_{tab}|$$

F: تمثل إحصائية فيشر وتستعمل لمعرفة معنوية كل المعالم في آن واحد في تفسيرها للتضخم، و قد أكدت هذه الإحصائية بمقارنة مع تلك المجدولة، أن النموذج له معنوية بين جميع متغيراته في آن واحد.

Dw: هذه الإحصائية تظهر أن النموذج ليس له ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية، و حسب النموذج فهي تساوي: 2

كما يتميز هذا النموذج عن بقية النماذج، لاحتوائه على أصغر تباينات بالقيمة المطلقة في المعايير المستخدمة للمفاضلة (AIC;).

3-4- تحليل دالة الارتباط الذاتي للبواقي :

حتى نستطيع معرفة ماذا كانت معالم دالتي الارتباط الذاتي الجزئية والكلية للبواقي داخل مجال معرفة معنوية، نستعمل اختيار Ljung –Box –Pierce: و صياغته الرياضية تأخذ الشكل التالي: 1

$$Q^* = n + (n + 2) \sum_{i=1}^k (k - i) R_i^2 \rightarrow \chi_{k-p-q}^2$$

أعطت نتائج برنامج Eviews المعلومات التالية:

جدول رقم 3-12- يمثل قيم Q^{stat} لدالة الانحدار الذاتي للنموذج .

1 - سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2000، ص263

Correlogram of Residuals

Sample: 1981 2006 Included observations: 26		Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
				1 -0.007	-0.007	0.0014	0.970
				2 -0.310	-0.310	2.9217	0.232
				3 0.024	0.021	2.9396	0.401
				4 -0.123	-0.242	3.4390	0.487
				5 -0.231	-0.255	5.2885	0.382
				6 -0.133	-0.338	5.9326	0.431
				7 0.176	-0.060	7.1173	0.417
				8 0.172	-0.055	8.3115	0.404
				9 0.065	0.029	8.4937	0.485
				10 0.114	0.076	9.0812	0.524
				11 -0.184	-0.221	10.722	0.467
				12 -0.139	-0.081	11.728	0.468

المصدر: مستخرج من برنامج Eviews

نعلم ان :

$$K= 12 \quad P= 1 \quad q=0$$

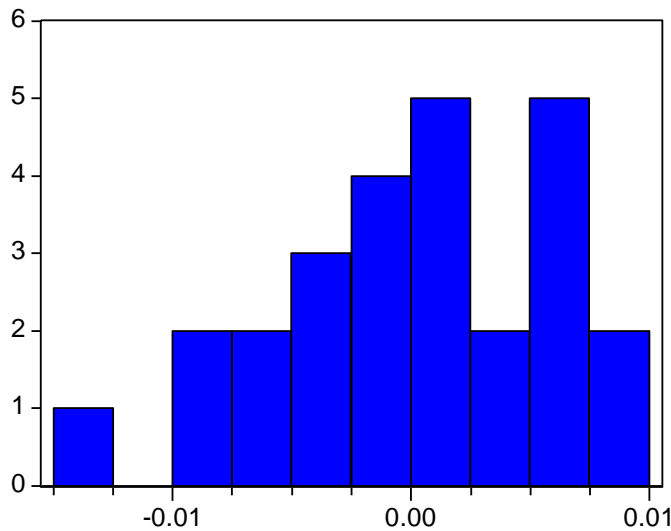
اذن :

$$\chi^2_{11,0.05} = 19.68$$

نقبل الفرضية H_0 ، كل معاملات دالة الارتباط الذاتي معدومة.

4-4- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي :

يتطلب هذا الاختبار مجموعة من المعايير، نتحصل عليها مباشرة من برنامج Eviews كآتي:



Series: Residuals Sample 1981 2006 Observations 26	
Mean	2.64E-18
Median	0.000343
Maximum	0.008724
Minimum	-0.013616
Std. Dev.	0.005559
Skewness	-0.506108
Kurtosis	2.735687
Jarque-Bera	1.185644
Probability	0.552765

الشكل

رقم:

7-3

معايير اختبار التوزيع الطبيعي:

المصدر: مستخرج من برنامج Eviews.

1-4-4- اختبار فرضية التناظر (SKewness) :

$$H_0 : V_1 = 0$$

$$H_1 : V_1 \neq 0$$

نقوم بإجراء الاختبار الآتي:

لنحسب الإحصائية M1 حيث:

$$M_1 = \frac{B^{1/2} - V_1}{\sqrt{\frac{6}{n}}}$$

ومنه:

$$M_1 = \frac{-0.5}{\sqrt{\frac{6}{26}}} = -1.04$$

وحسب توزيع student ، فإن القيمة الحرجة لها تساوي 1.31 عند مستوى معنوية 0.05.

وبالتالي:

$$-1.05 < 1.31$$

$$V_1 = 0 \quad \text{اذن : نقبل } H_0 \text{ أي :}$$

وبالتالي سلسلة البواقي متناظرة .

2-4-4- اختبار فرضية Kurtosis التسطیح الطبيعي: Alatisation normal

نجري الاختبار التالي :

$$H_0 : V_2 = 0$$

$$H_1 : V_2 \neq 0$$

$$M_2 = \frac{B_2 - 3}{\sqrt{\frac{24}{n}}} \quad \text{لنحسب الإحصائية } M_2 \text{ حيث :}$$

$$M_2 = \frac{2.73 - 3}{\sqrt{\frac{24}{26}}} = -0.28$$

ومن جدول ستينودنت نجد : القيمة الحرجة 1.31 اذن :
-0.28 < 1.31
وبالتالي نقبل فرضية التسطیح الطبيعي للبواقي .

3-4-4- اختبار جاك بيرا : "Jarque - Bera"

لدينا :

H_0 : سلسلة البواقي ذات توزيع طبيعي.

H_1 : سلسلة البواقي لا تتبع توزيع طبيعي.

حيث :

$$S = \frac{n}{2} B_1 + \frac{n}{24} (B_2 - 3)^2 \rightarrow \chi_{1-\alpha, 2}^2$$

نجد :

$$S = \frac{26}{2} (-0.5) + \frac{26}{24} (2.73 - 3)^2 = 1.18$$

نلاحظ ان:

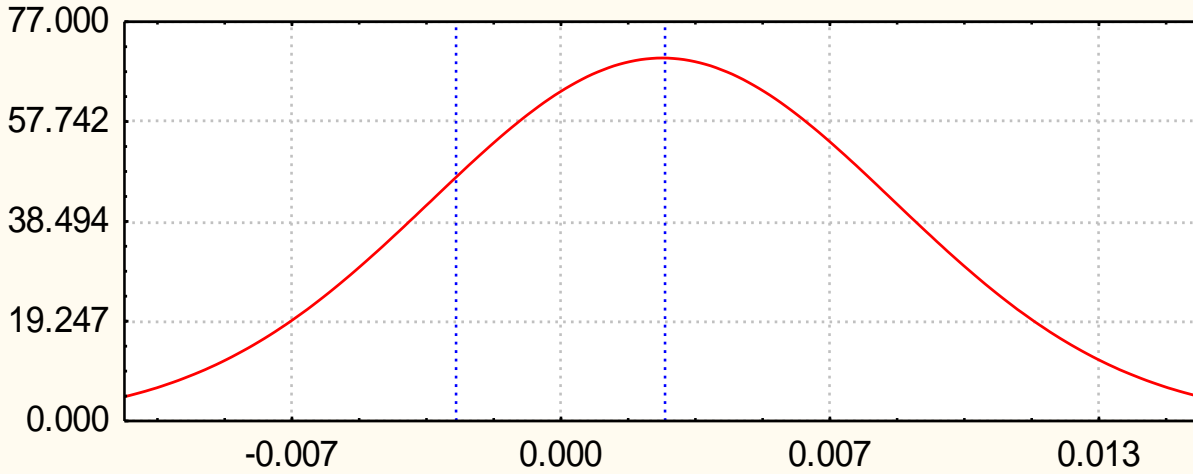
$$\chi^2_{0.05,2} = 5.99(1.18)$$

وبالتالي: نقبل H_0 أي سلسلة البواقي ذات التوزيع الطبيعي .
بالاعتماد على برنامج Statistica ، نتمكن من تمثيل البواقي في شكل منحنى يتبع التوزيع الطبيعي
كآتي:

3-8: قرر الشكل: منحنى التوزيع الطبيعي للبواقي

Fonction de Densité de Probabilité

$$y=\text{normal}(x;0.0025;0.0057)$$



المصدر: مستخرج من برنامج Statistica.

المطلب الرابع: تحليل الاستقرارية واختبارات الاندماج وتقدير نموذج تصحيح الخطأ والتنبؤ لنموذج التضخم في الجزائر .

1- دراسة الاستقرارية :

تعرف السلسلة الزمنية على أنها متتالية لمتغير إحصائي لمجالات زمنية متساوية

(أيام، أسبوع، شهر، سنة)¹.

يشترط في السلسلة الزمنية توفر مايلي :

- الفترات الزمنية متساوية .

- وحدة القياس موحدة .

- السلسلة الزمنية تخص مكان معين.

- السلسلة الزمنية معبر عنها بالأرقام الثابتة.

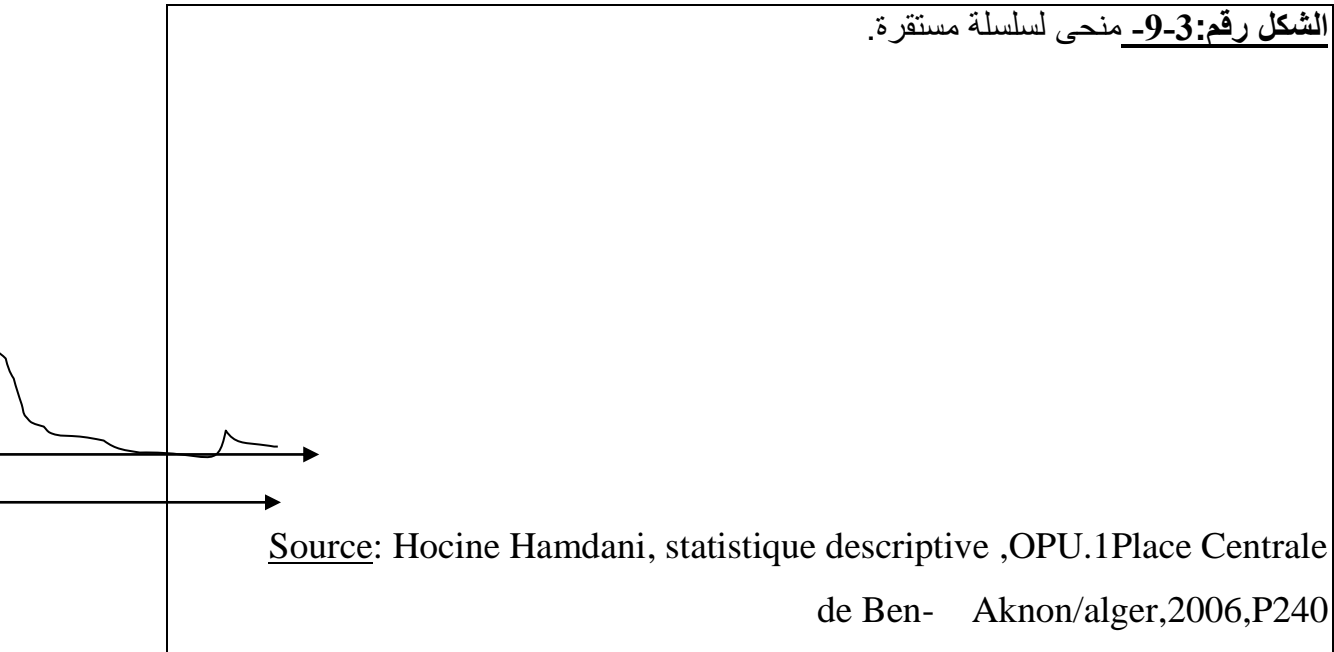
1-1- أنواع السلاسل الزمنية :

نميز بين نوعين من السلاسل :

سلاسل زمنية مستقرة، وهي التي تتغير مستوياتها بتغير الزمن، دون أن يتغير المتوسط فيها خلال

فترة زمنية طويلة نسبياً، والشكل التالي يوضح ذلك:

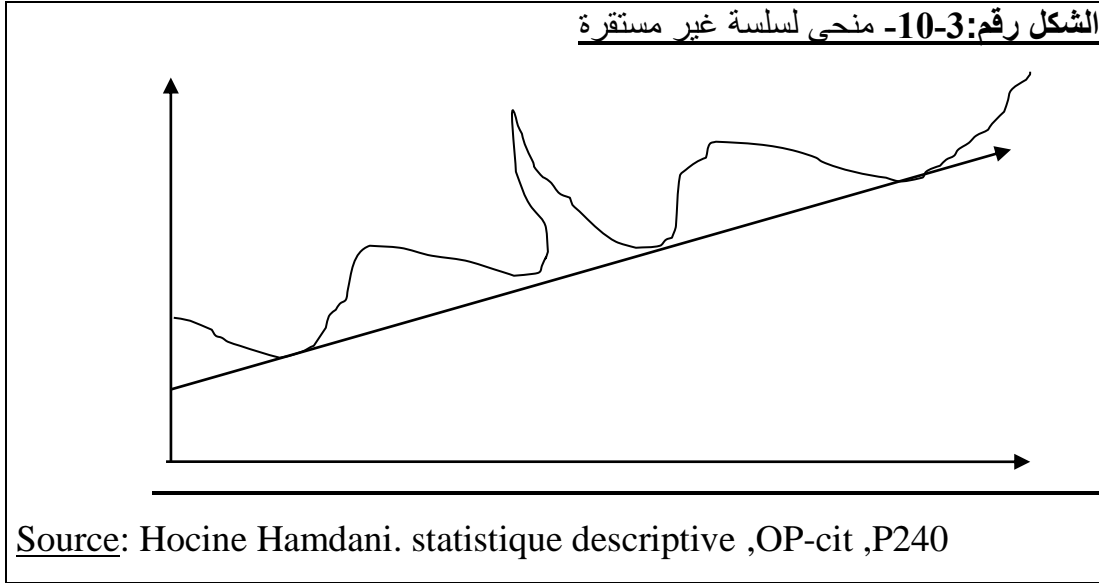
الشكل رقم: 3-9- منحنى لسلسلة مستقرة.



وسلاسل زمنية غير مستقرة، حيث يتحول فيها المتوسط ويتغير باستمرار (سواء بالزيادة أو

النقصان).

¹ - علي لزعر، الإحصاء وتوفيق المنحنيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية: بين عكنون، الجزائر، ط: 2000، ص: 141



2-1- خصائص السلاسل الزمنية المستقرة:

تتمثل فيمايلي¹ :

- التذبذب حول متوسط حسابي ثابت: $E(Y_t) = E(Y_{t+1}) = \mu$

- ثبات التباين عبر الزمن:

$$Var(Y_t) = E[Y_t - E(Y_t)]^2 = Var(Y_{t+k}) = E[Y_{t+k} - E(Y_{t+k})]^2 = \sigma^2$$

- التغاير محسوب على أساس الفجوة الزمنية المتواجدة بين القيمتين المتتاليتين:

$$COV(Y_t; Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] = COV(Y_{t+k}; Y_{t+k+s})$$

3-1- اختبارات تحديد طبيعة السلاسل الزمنية (ADF):

قد يصعب في بعض الاحيان تحديد طبيعة السلسلة الزمنية (مستقرة أو غير مستقرة) من خلال الملاحظة أو الرسم البياني، مما يستلزم القيام بمجموعة من الاختبارات واهمها اختبار جذر الوحدة للاستقرار ل:ديكي- فولر .

اختبار ديكي- فولر: "Dickey -fuller" 1979:

يبحث هذا الاختبار في التأكد من الاستقرار أو عدم الاستقرار للسلسلة، وذلك من خلال تحديد مركبة الاتجاه العام .

¹ - تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي ، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية 1999، ج(2) ،ص173

لدينا النموذج التالي¹: $Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t$(1)
حيث:

Y_t المتغير المشروح.

Y_{t-1} متغير متأخر بدرجة واحدة .

ε_t يمثل المتغير العشوائي .

نقوم بتقدير هذا النموذج بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية " OLS "، حيث نتحصل على

التقدير $\hat{\phi}$ ، فإذا كان هذا التقدير يساوي الواحد نقول ان السلسلة غير مستقرة، تتميز بجذر مساوي

للوحدة، ونطلق عليها سلسلة السير العشوائي: Random Walk Time Series .

من اجل إزالة هذا الجذر الحدودي ندخل على طرفي المعادلة (1)، متغير التأخير Y_{t-1} فننتحصل على

:

$$Y_t - Y_{t-1} = \phi Y_t - \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t \text{ ومنه:}$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \text{ مع: } \phi - 1 = \lambda$$

ليتم بعد ذلك إجراء الاختبار التالي :

$$\begin{cases} H_0: \lambda = 0 \\ H_1: \lambda \neq 0 \end{cases} \Rightarrow \begin{cases} H_0: Q = 1 \\ H_1: Q \neq 1 \end{cases}$$

إذا كان $\lambda = 0$: فان $\Delta Y_t = \varepsilon_t$ وبالتالي السلسلة ذات الفروقات الأولية مستقرة، و نقول أن

السلسلة الأصلية متكاملة من الرتبة واحد، نرمز لها بالرمز: $I(1)$.

أما إذا استقرت بعد الفروقات الثانية بنفس الطريقة، نقول أن السلسلة الأصلية متكاملة من الدرجة الثانية .

إذن: فالسلسلة المتكاملة من الرتبة صفر مستقرة .

وفي مايلي خطوات الاختبار :

$$1- \text{ نحسب تاوي } \tau \text{، حيث: } \tau = \frac{\hat{\phi}}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}}$$

¹ - عبد القادر عطية وعبدالقادر محمد، مرجع سابق، ص 623

ثم نقارنها مع قيمتها الجدولية المتواجدة في جداول : Dickey-Fuller
القرار المتخذ:

إذا كان : $\tau_{tab} < \tau_c$ نرفض $H_0 \Leftarrow Q \neq 1$ أي: السلسلة مستقرة
أما إذا كان : $\tau_{tab} > \tau_c$ نقبل $H_0 \Leftarrow Q = 1$ وبالتالي السلسلة غير مستقرة
توجد ثلاث صيغ للانحدار على الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + \varepsilon_t$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t$$

حيث: t : تمثل الاتجاه العام الممثل في الزمن
 c : معلمة ثابتة.

أما عملية الاختبار فتطبق بنفس الطريقة السابقة على هذه النماذج، حيث أن الفرضيات مكتوبة في
الصورة التالي:

$$\begin{cases} H_0 : \lambda = 0 \\ H_1 : \lambda \neq 0 \end{cases}$$

ونظرا لمشكل الارتباط الذاتي، تم استبدال هذا الاختبار باختبار ADF، لتصيح النماذج السابقة في
الشكل التالي¹:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \sum \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \sum \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \sum \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$$

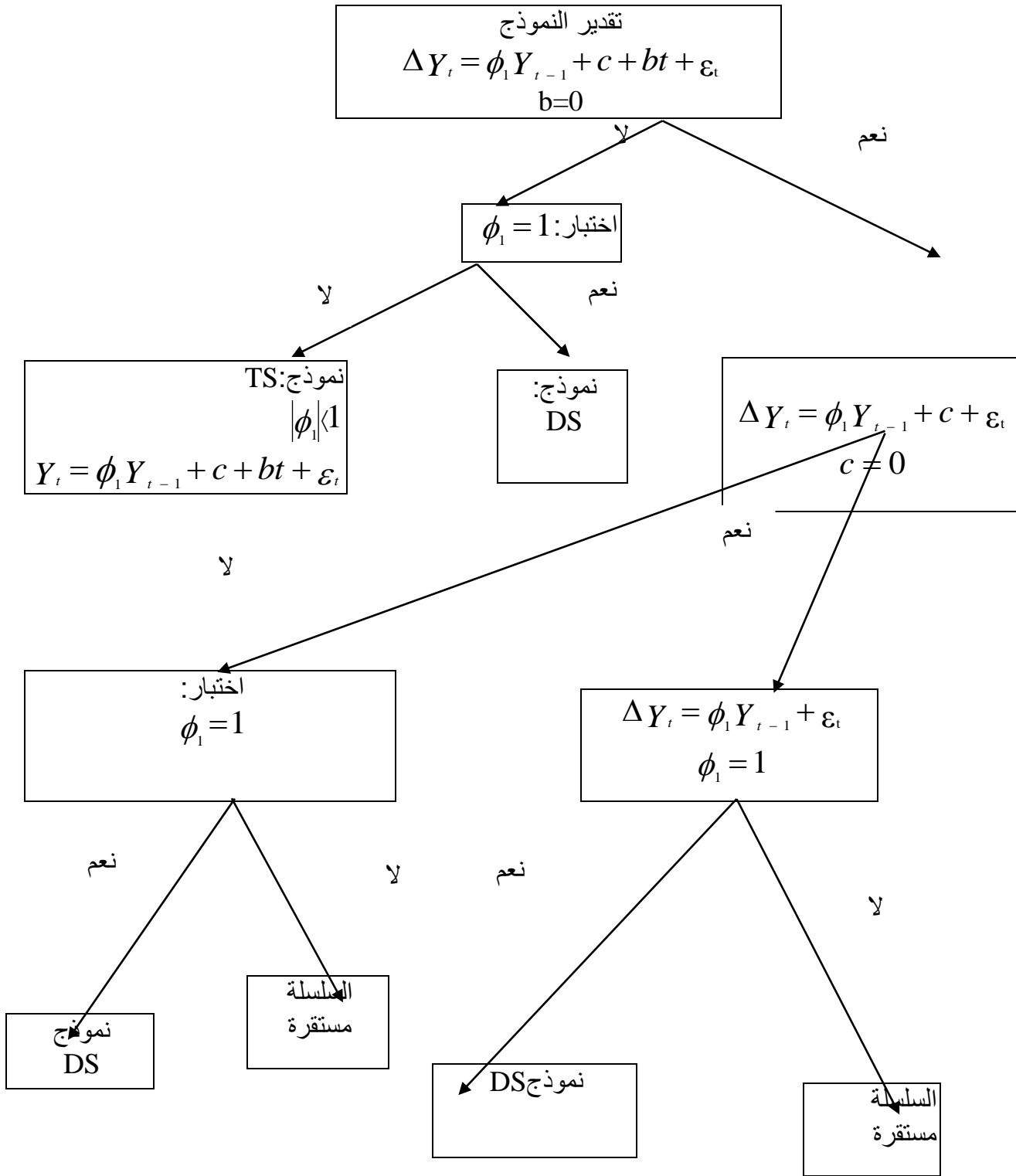
يرتكز اختبار ADF على فرضية: $H_0: |Q| < 1$

حيث، تستخدم الفروقات الزمنية للقضاء على مشكلة الارتباط الذاتي.

في مايلي ملخص لهذا الاختبار:

الشكل رقم: 3-11: اختبارات طبيعة السلاسل الزمنية.

¹ Regis BourBonnois ,Econométrie.5édition.Paris,Dunod.2003,P221



Source: Regis BourBonnais .Op.- cit.P:236

يكتب نموذج DS و TS بالشكل التالي :

$$Y_t = Y_{t-1} + B + \varepsilon_t \text{ : نموذج DS المشتقة}$$

$$Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t \text{ : نموذج DS بدون مشتقة وهو غير مستقر}$$

نموذج TS وهو غير مستقر: $Y_t = a_0 + a_1 t + \varepsilon_t$

1-4- التطبيق العملي لمعطيات الجزائر :

من خلال الملحق رقم 03، نلاحظ أن الاختبارات الإحصائية ل: Augmented Dickey –fuller تبين ان السلسلة Inf مندمجة من الدرجة الأولى مع وجود الثابت، وعند المستويات 5%، 10% أي: لا تحتوي على جذر وحدي .

جدول رقم: 3-13- القيم الحرجة لإحصائية A.D.F:

المجدولة T	المستويات	القيم الحرجة
	1%	- 4.25
	5%	- 3.54
	10%	- 3.20

المصدر: مستخرج من برنامج Eviews

أما T المحسوبة فتساوي: - 7.29

Inf → **I(1)**

حسب الملحق رقم 05: يمكن تلخيص نتائج اختبارات الاستقرارية لسلاسل الزمنية كآتي :

السلسلة: TLn PIBR:

متكاملة من الدرجة الأولى وعند كل المستويات، مع وجود الثابت والاتجاه الزمني.

TLn PIBR → **I (1)**

السلسلة: TLnMR2:

متكاملة من الدرجة الأولى، و عند المستويات 5%، 10%، مع وجود الثابت والاتجاه الزمني.

TLnMR2 → **I (1)**

السلسلة: TLnTC:

تستقر بعد الفروقات الأولى وعند كل المستويات مع وجود الثابت والاتجاه.

TLnTC → **I (1)**

السلسلة: PIM:

متكاملة عند 5% و 10% مع وجود الثابت والاتجاه الزمني ومن الرتبة الأولى .

PIM → **I(1)**

السلسلة: TDB:

مستقرة عند كل المستويات مع وجود الثابت.

PIM → **I(1)**

السلسلة: R:

مستقرة عند كل المستويات مع وجود الثابت والاتجاه الزمني.

R

→ I (0)

2- دراسة التكامل المشترك لجميع المتغيرات : "cointégration "

بعد أن تعرفنا على نموذج التضخم ،وتعرضنا للدراسة الإحصائية واختبارات الاستقرار له، نتطرق الآن إلى إجراء اختبارات التكامل المشترك لجميع العوامل المتحركة فيه ،حيث أن التأكد من وجود هذا التكامل ، يعني علاقة طويلة المدى تربط التضخم بمختلف المتغيرات المتحركة فيه، بالإضافة إلى هذا نحاول القيام ببناء نموذج لتصحيح الخطأ CECM.

توجد طريقتان لاختبار التكامل المشترك هما:

1-2- طريقة " Granger و Angel "

تعتمد هذه الطريقة في اختبارها لتكامل المشترك على اختبار معادلة الانحدار للأخطاء العشوائية¹:

$$\varepsilon_t = \rho \varepsilon_{t-1} + \sum Y_t \Delta \varepsilon_{t-1} + e_t$$

فإذا كان : $\rho = 1$ نقول ان دالة الانحدار مستقرة ،فهي متكاملة من الدرجة الصفر، وبالتالي هناك اندماجية بين المتغيرات.

أما إذا كان : $\rho \neq 1$ نقول ان دالة الانحدار الذاتي غير مستقرة ،وبالتالي المتغيرات غير مندمجة فيما بينها .

اظهر اختبار ADF النتائج التالية:

$$T^{\text{stat}} = -4.69$$

$$T^{\text{tab}} = -4.37 \dots \dots \dots \% \text{ عند } 1$$

$$T^{\text{tab}} = - 3.60 \dots \dots \dots \% \text{ عند } 5$$

$$T^{\text{tab}} = -3.23 \dots \dots \dots \%10 \text{ عند}$$

أي :

$$|T^{\text{stat}}| > |T^{\text{tab}}|$$

¹ -Isabelle cadoiet catherine Benjamin FranckMartin Nadine Herrard Steven Tauguy,Econometrie Apliquée ,Bibliothèque Nationale,Paris,October2004,P313

وعند كل المستويات .

اذن:

دالة الانحدار للاخطاء العشوائية مستقرة ومتكاملة من الدرجة الصفر، أي هناك علاقة اندماجية. " coitégration " بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لها .

2-2- طريقة " Johansen " :

في هذه الحالة نقوم باختبار التكامل المشترك من خلال إحصائية LR (Loglikelihood ratio)، والتي تكتب بالعبارة التالية :

$$Trace = -T \sum \text{Log}(1 - \lambda_i)$$

كما هناك طريقة ثانية لاختبار الاندماجية بواسطة الإحصائية التالية:

$$Maximum \text{ Eigenvalue} = -T \text{Log}(1 - \lambda_{i+1})$$

ان رفض الفرضية H_0 ، القائلة بان ليس هناك اندماجية، يعني قبول فرضية اخرى H_1 التي تنص على أن هناك اندماجية بين المتغيرات¹.

اعتمادا على برنامج Eviews توصلنا الى النتائج التالية :

جدول رقم 3-14- اختبارات التكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

¹ - Eric Dor ,Econometrie,France,11Avril 2005, p215-217

Johansen Cointegration Test

Sample(adjusted): 1981 2006

Included observations: 26 after adjusting endpoints

Trend assumption: Quadratic deterministic trend

Series: INF

Exogenous series: TLNPIBR TLNMR2 TLNTC PIM R TDB

Warning: Critical values assume no exogenous series

Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None **	0.705556	31.78931	3.74	6.40

(**) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level

Trace test indicates 1 cointegrating equation(s) at both 5% and 1% levels

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None **	0.705556	31.78931	3.74	6.40

(**) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating equation(s) at both 5% and 1% levels

المصدر: مستخرج من برنامج Eviews:

نلاحظ ان : المتغيرات مندمجة فيما بينها عند مستوى دلالة 5% و 1% وذلك بالنسبة لكل من الإحصائية : Trace و Max-Eigen لان :

$$- \text{Trace}^{\text{stat}} > \text{Trace}^t$$

$$- \text{Max-Eigen}(\text{statistic}) > \text{Max-Eigen}(\text{Critical value})$$

إذن: نقبل H_1 و نرفض H_0 .

وهكذا، يمكن بناء نموذج لتصحيح الخطأ على المدى البعيد.

3- التوقعات المستقبلية لمعدلات التضخم في الجزائر :

بعد أن تعرفنا على النموذج المختار، وإجراء مختلف التحاليل الاقتصادية والقياسية اللازمة عليه، يجدر بنا استخدامه كمعيار لتنبؤ بمعدلات التضخم المستقبلية، حيث التنبؤ بها يساعد كثيرا في بناء

قاعدة أساسية للبيانات، لوضع مختلف الخطط الضرورية للحد أو التقليل من من آثار هذه الظاهرة في المستقبل.

فإذا كانت هذه المتغيرات المستقلة، هي التي تتحكم في معدلات نمو التضخم، فانه كذلك تعتبر قيمها المتوقعة كمتغيرات تتحكم في معدلات التضخم المستقبلية.

من خلال النظر إلى الأشكال البيانية للمتغيرات المتحركة، نجد أن دوالها ممثلة في شكل دوال أسية، تنتمي بصورة متوالية هندسية ذات الصياغة الرياضية التالية¹:

$$y_t = \alpha \beta^t \varepsilon_t \text{ حيث:}$$

$$y_t : \text{ المتغير التابع}$$

$$\alpha, \beta : \text{ معالم يطلب تقديرهما .}$$

$$t : \text{ يمثل الزمن.}$$

$$U : \text{ متغير عشوائي.}$$

وتقدر بالعبارة الرياضية التالية :

$$\hat{y}_t = \hat{\alpha} \hat{\beta}^t$$

$$\beta : \text{ تمثل معامل النمو (} \hat{\beta} \text{ قيمة تقديره لها)}$$

$$\alpha : \text{ تمثل نقطة تقاطع المنحنى بمحور العينات (} \hat{\alpha} \text{ قيمتها التقديرية).}$$

نقوم بإدخال اللوغاريتم فنحصل على:

$$\text{Log} y_t = \text{Log} \alpha + t \text{Log} \beta + \text{Log} \varepsilon_t$$

بوضع:

$$\text{Log} y_t = Y_t$$

$$\text{Log} \alpha = A$$

$$\text{Log} \beta = B$$

$$\text{Log} \varepsilon_t = U_t$$

نجد:

$$Y_t = A + tB + U_t$$

باستخدام طريقة المربعات الصغرى نجد المقدرات \hat{A} و \hat{B} :

¹- Mostapha kassé ,economitré ,saint paul angle rues el hadj Mbaye guèye(ex san diniérg),p258

لنقوم في خطوة موالية باستخراج قيمها من اللوغاريتمات على النحو التالي:

$$\text{Log } \hat{\alpha} = \hat{A} \Rightarrow \hat{\alpha} = \text{EXP}^{\hat{A}}$$

$$\text{Log } \hat{\beta} = \hat{B} \Rightarrow \hat{\beta} = \text{EXP}^{\hat{B}}$$

في هذا البحث نقوم بحساب مختلف الزيادات والتطورات المستقبلية للمتغيرات المستقلة، اعتماد على طريقة المربعات الصغرى في عملية التقدير "OLS" للدالة الآسية، والنتائج ملخصة في الجدول التالي

:

جدول رقم 3-15- القيم المستقبلية لمتغيرات النموذج .

	PIBR	MR2	TC	DB	R	pim
2007	0.00908	0.00924	0.01461	0.34	1	0.006
2008	0.00900	0.00915	0.01440	0.34	1	0.003
2009	0.00892	0.00907	0.01420	0.34	1	0
2010	0.00884	0.00899	0.01400	0.34	1	-0.003
2011	0.00876	0.00891	0.01380	0.34	1	-0.006
2012	0.00868	0.00883	0.01362	0.34	1	-0.009

المصدر: مستخرج من برنامج Eviews.

وفي ما يلي ندرج التوقعات المستقبلية لمعدلات التضخم اللوغاريتمية في الجدول الموالي :

جدول رقم 3-16- معدلات التضخم المتوقعة.

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
%معدل التضخم باللوغاريتم	1.40	1.34	1.28	1.22	1.16	1.10
%معدلات التضخم	3.01	3.27	3.16	3.07	2.98	2.89

المصدر: مستخرج من برنامج Eviews.

من خلال الجدول : يتضح أن معدلات التضخم المستقبلية كانت مرتفعة في سنة 2008 ثم بدأت في الانخفاض تدريجيا.

الخلاصة:

بعد دراسة الفصل الثالث، يمكن الوصول إلى النتائج التالية :

- القياس الاقتصادي هو العلم الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية، بناء على بيانات واقعية ، بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية الاقتصادية، أو تفسير بعض الظواهر، أو رسم أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات .
 - منهجية القياس الاقتصادي تندرج في النقاط التالية :
 - تحديد النموذج في شكل معادلات اعتمادا على النظرية الاقتصادية .
 - جمع البيانات الإحصائية المتعلقة بالنموذج .
 - تقدير النموذج.
 - نعني بالسببية تلك العلاقة الموجودة بين متغيرين، أو شرط ضروري، أو شرط ضروري وكافي في نفس الوقت، أو انه عنصر من سلسلة الأسباب.
 - اقتصرنا دراستنا للتضخم على ثلاث نماذج :
- cagan, Wallace Sargent , Mamit deme and Bichaka Fayissa
- نموذج التضخم المقترح في الجزائر مبني على النظريات النقدية ونظريات ميزان المدفوعات ، وهو في صورة دالة لوغاريتمية.
 - نتائج التقدير بينت أن التضخم دالة تابعة للناتج المحلي الخام الحقيقي بميل (-0.35)، و(-0.38) لنقود الحقيقية، و(0.18) لسعر الصرف و(0.21) لمعدل التضخم المستورد و(3.66×10^{-5}) للعجز في الموازنة، (6.82×10^{-5}) للمتغير الأصم.
 - تقييم النموذج:
 - إشارات معالم النموذج تتوافق والنظرية الاقتصادية.
 - إحصائيات ستيودنت وفيشر أكدت على المعنوية لمحددات التضخم ، كما أن معامل الارتباط (0.85)، يظهر أن النموذج مشروح جيدا بهذه المحددات.
 - اختبارات الاندماج والتكامل المشترك، تؤكد على أن متغير التضخم ومحدداته متكاملة من الدرجة الأولى .

خاتمة:

يعتبر التضخم من المؤشرات الرئيسية لمدى تحكم الدولة في الاقتصاد ، فترايده يعبر عن فشل وهشاشة الاقتصاد الوطني، حيث يضعف القوة الشرائية للعملة الوطنية، ويمثل هاجس مخيف ومقلق لدى المستثمرين محليين كانوا أو أجانب ، كما يلقي بآثاره على القطاع الخارجي، فترتفع تكاليف الوردات، ومن ثم يقل حجم عرض النقود نحو الخارج ، ويرتفع حجم الطلب على النقود من الخارج عبر ارتفاع حجم الصادرات ، وبالتالي تندهور قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية، هكذا تنتقل مخلفات التضخم إلى المتغيرات المتحكمة فيه، التي تتفاعل من جديد فيما بينها لتزيد من مضاعفة الأسعار، ومن ثم تستمر دورة تضخم في الانتشار.

من هذا المنطلق قمنا ببناء دراسة تحليلية لظاهرة التضخم في إطارها النظري، ليتم بعد ذلك إسقاطها على معطيات واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المدروسة 1962-2007، وتوصلنا أخيرا إلى بناء نموذج اقتصادي - قياسي لتحليل وتفسير هذه الظاهرة. وتتخلص نتائج الدراسة في مايلي :

أولا : الإطار النظري لظاهرة التضخم .

- التضخم ظاهرة اقتصادية تواجهها معظم اقتصاديات بلدان العالم على خلاف أنظمتها، وبنسب متفاوتة.
- تتعدد وتتباين المفاهيم في تعريف التضخم:
- التقليديون يرجعون التضخم إلى الزيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ومن روادها : فيشر والفرد مارشال .
- المدرسة الكينزية تفسر التضخم بالاختلال المتواجد بين الطلب الكلي الفعلي والنتاج الوطني .
- الاتجاهات الحديثة تزعمها الاقتصادي ميلتون فريدمان، وتوصل إلى أن التضخم وفي كل الأحوال ظاهرة نقدية .

بعد أن تعرضنا لمختلف تعاريف الظاهرة ،في المدارس الاقتصادية نتوصل إلى التعريف التالي:
التضخم حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الكلي الزائد عن مقدرة العرض الكلي .

- هناك أنواع متعددة للتضخم ،ووفق معايير متنوعة، فمن ناحية إشراف الدولة على جهاز الأسعار تضخم ظاهر وتضخم مكبوت، ومن معيار اختلاف القطاعات الاقتصادية، نجد تضخم سلعي وتضخم رأسمالي، وعلى مستوى تغير العلاقات الاقتصادية ،نصنف تضخم مستورد ،أما من حيث درجة حدته، تضخم بطئ ، تضخم متوسط و تضخم جامح ،وحسب معيار مصادره، هناك تضخم بجذب الطلب وتضخم بدفع النفقة ،وأخيرا يصنف من حيث بنية الاقتصاد، إلى تضخم هيكلية أو مؤسستية .
- التضخم في الفكر الاقتصادي :

- تعد النظرية التقليدية من أقدم النظريات المفسرة للتضخم، وتعرض في صورتين، تتمثل الأولى في معادلة التبادل التي صاغها فيشر Fisher، وقد وجهت اهتمامها إلى عرض النقود، والثانية تتمثل في نظرية الأرصد النقدية الحقيقية لألفريد مارشال Alfred Marshall ثم بيقوا Pigou، اهتمت بالطلب على النقود في شكله السائل والعاطل .
- ارتكز التحليل الكينزي في تفسيره للتضخم على فائض الطلب، الناتج عن الفرق بين الطلب الكلي والناتج الوطني ، حيث نميز مرحلتين لتحقيقه ، مرحلة التشغيل الناقص ومرحلة التشغيل التام.
- فريدمان Friedman ، يرجع التضخم إلى زيادة الرصيد النقدي في الاقتصاد عن الحجم الأمثل، الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
- ويقصد بمعدل الأمثل لتغير النقود، ذلك المعدل الذي يقابل التغير في كل من الناتج الوطني والتغير في سرعة دوران النقود.
- من خلال تحاليل أفكار المدارس الاقتصادية، توصلنا إلى أن التضخم يرجع إلى زيادة الإنفاق الكلي زيادة تفوق الزيادة في العرض الحقيقي من السلع والخدمات.
- التضخم له آثار على توزيع الدخل القومي والثروة بين افراد المجتمع، كما له آثار على النشاط الاقتصادي .
- إعادة توزيع الدخل:
- يؤدي التضخم إلى توزيع الدخل الحقيقي ، من الأفراد الذين ارتفعت مستويات دخولهم النقدية بمعدلات اقل من معدلات ارتفاع الأسعار، إلى الأفراد الذين ارتفعت مستويات دخولهم النقدية بمعدلات اكبر .
- آثار التضخم على النشاط الاقتصادي و تتلخص فيمايلي:
- ✓ ضعف القوة الشرائية للنقود يقلل من رغبة الأفراد في الادخار .
- ✓ هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج حماية لها .
- ✓ التضخم يشجع الاستهلاك، ويؤدي إلى ظهور المضاربات في الأسواق.
- ✓ يحدث التضخم أجواء تشاؤمية بين أوساط رجال الأعمال الذين يتخلون عن مشاريعهم المستقبلية، ومن ثم انخفاض الإنتاج ، وبالتالي تزايد البطالة.
- ✓ التضخم يعيد رسم الموازين الخارجية من جديد.
- يقاس التضخم بالرقم القياسي والصمني للأسعار، معيارا لفجوة التضخمية ومعيار فائض المعروض النقدي.
- التضخم ظاهرة معقدة، مركبة ومتعددة الأبعاد ، فهي لا تقتصر على عامل واحد وانما نتاج لعوامل متعددة، قد تكون متعارضة فيما بينها. حيث تتلخص مصادر التضخم في العوامل الدافعة لزيادة

الطلب الكلي: من أهمها زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري ، التوسع في فتح الاعتماد من قبل المصارف ، العجز في الموازنة ، تمويل العمليات الحربية ، الارتفاع في معدلات الأجور ، التوقعات والأوضاع النفسية .

أما العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو انخفاض ، أو عدم استجابة العرض الكلي لنداء الطلب الكلي ، فتمثل في تحقيق مرحلة التشغيل التام ، وعدم كفاية الجهاز الإنتاجي ، النقص في راسمال العيني .

● تستخدم السلطات الحكومية السياسة النقدية في مواجهة التضخم ، من خلال التحكم في السيولة النقدية ، وترشيد السياسات الائتمانية للبنوك التجارية .

كما تلجأ إلى استخدام الميزانية من ضرائب وقروض ونفقات عامة في محاربة هذه الظاهرة .

ثانياً: الإطار التطبيقي لواقع التضخم في الجزائر :

يمكن استخلاص النتائج التالية :

● التضخم ظاهرة ملموسة لدى جميع افراد المجتمع الجزائري خلال الفترة المدروسة ، ويظهر في شكل ارتفاعات في أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية .

● يقاس التضخم في الجزائر بثلاث معايير أساسية: مؤشر أسعار الاستهلاك، الرقم الضمني للأسعار، معامل الاستقرار النقدي، ومؤشر الأسعار هو الأكثر استعمالاً .

● مر التضخم في الجزائر بمرحلتين :

❖ التضخم المكبوت:

في فترة 1962-1969 كان التضخم ضئيل 2.5%، لكن مع فترة السبعينيات وبداية الثمانينيات ظهرت ملامح التضخم 7.49%، واستطاعت الجزائر بفضل سياسة تحديد الأسعار أن تقيد التضخم من جانب الطلب .

❖ مرحلة التضخم المكشوف(الصريح) :

بعد أزمة البترول 1986 ، والانتقال إلى اقتصاد السوق ، وتحرير التجارة الخارجية ، والتخلي عن سياسة تثبيت أسعار الصرف ، أصبح التضخم صريحا في اقتصاد الجزائر ، ووصل معدله في متوسط الفترة إلى : 11.88%

● أسباب التضخم:

نميز ثلاث أسباب رئيسية لتواجد التضخم في الجزائر :

❖ التضخم بالتنمية :

بعد الاستقلال انتهجت الجزائر استراتيجية تنمية لهوض بالاقتصاد ، تمثلت في المخططات الاقتصادية: المخطط الثلاثي الأول ،المخطط الرباعي الأول والثاني ،المخطط الخماسي الأول والثاني ، حيث تم صرف أموال باهضة عليها من اجل بناء قاعدة صناعية كبرى ،فتمويل هذه الاستثمارات باصدرات نقدية ساهم في تزايد التضخم .

❖ التضخم الهيكلي:

تتميز الجزائر بمعدل نمو في حجم السكان كبير بمقارنة مع الإنتاج، إضافة إلى ضعف الكفاءة الإنتاجية ،كما يغلب على الطابع الاستهلاكي لها ،استهلاك المواد الغذائية الأساسية ،باعتبار الطبقة ذات الدخل المحدود تمثل فئة الغالبية ،وبالتالي الميل إلى الاستهلاك أكثر منه إلى الادخار،بالإضافة إلى أن الجزائر تصنف من بين الدول البترولية ،و مع أزمة 1986، انخفضت أسعار البترول التي تمثل مورد رئيسي في ميزانيتها ،مما قلل من حجم الوردات، ومن ثم ظهور ندرة في أسواق الوطنية، خاصة المواد الغذائية، مما دفع بالأسعار نحو الارتفاع.

❖ التضخم الخارجي:

تعتمد الجزائر في وارداتها كثيرا على الدول المتقدمة (الصناعية)،والتي تحتوي اسعارمنتجاتها على تضخمات نقدية ،ينقل مباشرة إلى الاقتصاد الوطني عبر قنوات التجارة الخارجية .

● انعكاسات التضخم على الاقتصاد الجزائري :

- ✓ يؤدي التضخم إلى تدهور العملة ،حيث تضاعفت الأسعار عدة مرات في سنوات التسعينات .
- ✓ اثر التضخم سلبا على سياسات الإصلاح المتخذة .
- ✓ أدى التضخم إلى الامتناع عن الادخار والاتجاه إلى تحويل النقود إلى أصول عقارية أو قيم منقولة .
- ✓ اثر سلبا على النشاطات ذات المر دودية الضعيفة، ولكنها ضرورية ،مثل الصناعات الثقيلة ، ويجابيا على النشاطات ذات المر دودية العالية التي لاتتطلب وقت كبير لتحقيقها .
- ✓ كما اثر سلبا على أسعار الصرف، والموازن الخارجية .

● السياسات المتبعة في محاربته :

❖ السياسة النقدية :

اعتمدت الدولة في محاربته للتضخم على سياسة Open Market ،حيث يدخل البنك المركزي إلى السوق النقدية ،كبائع للاوراق النقدية لامتصاص تلك الكتلة النقدية الزائدة . كما قامت الدولة بتخفيض معدل الاحتياط الإلزامي، لدى البنوك التجارية ،إضافة إلى رفع معدل الخصم من 2.75 % في سنوات الثمانينيات إلى 7 % (1990)، 5% في سنة (1995).

❖ السياسة المالية :

تمثلت في رفع معدلات الضرائب، خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض سنة 1990.

❖ اعتمدت الجزائر على سياسة الأسعار والأجور في تقييد التضخم .

❖ قامت الدولة الجزائرية بترشيد هيكل الواردات وفرض الرقابة على سوق السلع المستوردة،

ومحاربة السوق السوداء، بهدف التحكم في التضخم المستورد.

ثالثا: الدراسة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر :

يمكن استخلاص النتائج الآتية :

● التضخم دالة لوغاريمية تابعة لنتاج الوطني الخام الحقيقي، وكمية النقود، ومعدل الصرف، والتضخم المستورد، والعجز في الموازنة، وكذلك تابع للمتغير الاصم الممثل في سياسة تثبيت الأسعار

● أظهرت نتائج اختبارات ستيودنت وفيشر، المعنوية لمحددات التضخم السابقة الذكر .

● بينت نتائج اختبارات جذر الوحدة، أن المتغيرات تستقر عند الفترات الأولية .

● عند اجر اختبار التكامل المشترك باستخدام Johansen لمحددات التضخم، اتضح وجود تكامل

مشترك بين متغيرات الدراسة، وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم ومحدداته .

● لعبت متغيرة سعر الصرف الدور الأساسي في سنوات التسعينيات في انتشار التضخم، بالمقارنة مع

المتغيرات الأخرى.

● اتضح تأثير ودور العوامل الخارجية في تفسير التضخم .

المراجع

أ- قائمة الكتب :

أولاً: باللغة العربية:

- 1- أبو علي محمد سلطان ، محاضرات في الاقتصاديات النقود والبنوك، بيروت ، دار الجامعات، 1972.
- 2- أبو علي ، الأسعار و تخصص الموارد ، دار المعارف 1976 .
- 3- احمد هني ، المديونية ،سلسلة المعرفة الاقتصادية ،موفم لنشر ،الجزائر 1992.
- 4- الهادي الخالدي ،المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ،الجزائر ،دار هوم،1994.
- 5- اسماعيل عبد الرحمان ،حربي محمد موسى عريقات ،مفاهيم اساسية في علم الاقتصاد ،ط(1)،عمان ،دار وائل للنشر،1999
- 6- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية:ط:2003.
- 7- باري سيجل ، النقود والبنوك والاقتصاد ، وجهة نظر النقيدين ،ترجمة عبد الله منصور ، عبد الرحمان عبد الفتاح ، دار المريخ، الرياض،السعودية،1988.
- 8- بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،ط:2004
- 9- بوشاشي بوعلام ،الأمين في الاقتصاد ،دار المحمدية العامة ،الجزائر .
- 10- تومي صالح ،مدخل لنظرية القياس الاقتصادي ج(2) ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- 11- جمال الدين لعويسات ،التنمية الصناعية في الجزائر، على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1968-1978 ،ديوان المطبوعات الجزائرية ،الجزائر ،1986.
- 12- جمال فروخي ،نظرية الاقتصاد القياسي ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الساحة المركزية :بن عكنون ،الجزائر، ط:1993 .
- 13- جلاطو جيلا لي ،الإحصاء مع تمارين ومسائل محلولة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الساحة المركزية : بن عكنون ، الجزائر ، ط:1999.
- 14- جون مينارد كينز،النظرية العامة في الاقتصاد ،ترجمة نها رضا،بيروت،دار مكتبة الحياة .
- 15- حسين عمر، مبادئ علم الاقتصاد ، المشكلة الاقتصادية والسلوك الرشيد ، دار الفكر العربي، القاهرة ، مصر، 1991.
- 16- حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط: 1992.
- 17- حسن محمد حسن ، أساسيات الإحصاء وتطبيقاته، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- 18- د. خالد الوزني واصف، د. أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط: 1999.
- 19- رمزي زكي وآخرون، التضخم في العالم العربي ،دار الشباب لنشر -بيروت 1986 .
- 20- أ. رشاد العصار، أ. رياض الحلبي، النقود البنوك، عمان، أردن، ط2000.

- 21- د. سهير محمود معتوق ، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي ،الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة ،1988.
- 22- د. سلمان بودياب، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى: 1996.
- 23- شابرا (محمد عمر)، نحو نظام نقدي عادل، ترجمة: سيد محمد سكر، دار البشير للنشر ولتوزيع، عمان، ط2، 1990 .
- 24- د.صالح الرويلي ، اقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الرابعة 1992.
- 25- ضياء المجيد الموساوي ،الإصلاح النقدي ، دار الفكر، الجزائر، 1993.
- 26- د. ضياء مجيد الموساوي، النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية ،الساحة المركزية :بن عكنون ،الجزائر ، 1994.
- 27- عبد الرحمان رزاقى: تجارة الجزائر الخارجية، ش.و.ن.ت ، الجزائر 1976 .
- 28- د. عصام عزيز شريف، مقدمة في القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط: 1981.
- 29- د.عبد المحمود محمد عبد الرحمان،مقدمة في الاقتصادى القياسى ،عمادة شؤون المكتبات 1995 .
- 30- علي لطفي ، المالية العامة : دراسة تحليلية ،مكتبة عين الشمس ،مصر ، 1995.
- 31- أ.د. عبد الرحمن يسرى أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط 1997.
- 32- عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، القياس الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، ط2، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000.
- 33- علي لزعر، الإحصاء وتوفيق المنحنيات ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الساحة المركزية :بن عكنون ،الجزائر 2000.
- 34- عبد المجيد قدي ،المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،ط: 2003.
- 35- أ. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، د.رمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الإسكندرية، ط: 2005 .
- 36- غازي عناية ،تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي،بيروت دار الجيل،ط: 1991.
- 37- د. غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ط 2006
- 38- فؤاد هاشم، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، القاهرة، دار النهضة العربية، 1969.
- 39- فتح الله ولعلو،الاقتصاد السياسى،دارا لحدیثة: 1981، بيروت – لبنان.
- 40- د.محمدعبدالعزيز عجمية ود.صبحي تادريس قريصة،النقود والبنوك والتجارة الخارجية ،ط: 1970.
- 41- موسى فؤاد، التضخم والتنمية في الوطن العربي، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ط: 1983.
- 42- مصطفى رشدي شبيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، بيروت، الدار الجامعية ، ط: 1985.
- 43- مروان عطوان ،مقاييس اقتصادية"النظرية النقدية"،دار البعث للطباعة والنشر،نشر ابيليوس، قسنطينة، 1989
- 44- محمد محمود شهاب ،الاقتصاد النقدي ، الدار الجامعية ،الإسكندرية، 1990
- 45- محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية،مطبعة حلب،الجزائر، 1993 .

- 46- مولود حشمان، نماذج وتقنيات التنبؤ القصير المدى، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية: بن عكنون، الجزائر، ط:1998.
- 47- د.مجيد علي حسين، د.عفاف عبد الجبار سعيد، القياس الاقتصادي " النظرية والتطبيق"، دار وائل لطباعة والنشر، عمان -الأردن، 1998.
- 48- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999 .
- 49- د. مصطفى سلمان، ا. عماد الصعيدي، أ. حسام داود، أ. حاضر عقلة، مبادئ الاقتصاد الكلي، عمان-الأردن، ط: 2000.
- 50- محمد عزة غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، 2002.
- 51- محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط: 2005 .
- 52- مبارك محمد، اقتصاد النقود، منشورات دار الأديب، ط:2006.
- 53- معتوق سمير محمود، البنوك والسياسات النقدية، القاهرة، مكتبة عين الشمس، جامعة حلوان.
- 54- د. نبيل الروبي، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ط:1984.
- 55- د. ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة 1992-2003، منشورات بغدادية.
- 56- د. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق، مطبعة دار هومة، 2003.
- 57- هند مشعل عودة، محمد عطا الله، تقديم د. جواد العناني، الأساس في الاقتصاد الكلي و الجزئي، عمان، الأردن، ط1990.

ثانيا: باللغة الفرنسية:

- 58- Abd Allah Ali, Toudret, le coût de la vie en Algérie depuis 1962, OPU, 1982.
- 59- A. Bouzidi, Les années 90 de l'économie, algérienne, Alger, ENAG éditions, 1999.
- 60- Benachenhou, Planification et développement en Algérie : OPU -Alger, 1982.
- 61- Bernard Paulre. La Causalité en économie .signification et portée de la modélisation structurelle. Lyon: presse universitaire 1985.
- 62- Bruneel, La monnaie, la Revue Banque éditeur, Paris, 1992
- 63- Berger pierre, la monnaie et ses mécanismes, édition bouchene, Alger, 1993.
- 64- Clandioaraujo et d'autres, Econométrie. 11. bd de sébastopol 75001 .paris. france.
- 65- Denis Lambert, les inflations sud - américaines, Institut des hautes études de L'Amérique latine, paris, 1959
- 66- Dominique Labarthe :Analyse Monétaire ,Ed. Donod, France, 1980.
- 67- Dominique Badillo, projections alimentaires et developpement agricole, analyse des priorites agro-alimentaires de l'Algerie à partir d'une étude prospective, monde en developpement, vol 29, 1980.

-
- 68- Ercic Dor ,Econometrie.France.11Avril 2005.
- 69- Flamant, Théorie de l'inflation et politique anti- inflationnistes ,Daloz, Paris,1952.
- 70- 11- Gabriel Vangrevelighe, Econométrie, Durand-28-luisant Dépot légal, premier trimestre, 1973.
- 71- Henrgutton Gerrad Bremoulem ,La Monnaie ,Paris :Ed Dallaz,1978..
- 72- H.Temmar, Stratégie de développement : le cas de l'Algérie –un bilan, OPU.Alger 1983
- 73- Hamid Bali, inflation et mal-developpement en Algerie OPU1993
- 74- Hocine Benissade ,strategies et expériences de développement , Alger .
- 75- Hocine Benissad," L'ajustement structurel, objectifs et expérience", Alem éditions ,Alger, 1999.
- 76- Hocine Hamdani. statistique descriptive .OPU.1Place Centrale de Ben-Aknon/alger.2006
- 77- Irving Fisher, L'illusion de la monnaie stable, Payot, Paris,1929
- 78- Irving Fisher , Purchasing Power of Money, the Macmillan company , canada ,1922.
- 79- Isabelle cadoiet catherine Benjamin FranckMartin Nadine Herrard Steven Tauguy,Econométrie Apliquée .Bibliothèque Nationale,Paris,October2004.
- 80- John Maynard Keynes, " La réforme monétaire", Traduction française par Paul Franck, , Éditions du Sagittaire, Paris ,1924.
- 81- John Maynard Keynes , Théorie générale de l'emploi de l'intérêt et de la monnaie, Livres I à III, Traduit de l'Anglais par Jean- de Largentaye , Paris : Éditions Payot, 1942.
- 82- John Maynard Keynes , Théorie générale de l'emploi de l'intérêt et de la monnaie, Livres IV à VI, Traduit de l'Anglais par Jean- de Largentaye , Paris : Éditions Payot, 1942 .
- 83- J. Marshal - J. Lecaillon , Théories des flux monétaires, éditions Cujas, Paris, 1967
- 84- Jacques Lecaillon, Analyse Macroeconomique,Editions cujas,Paris,1969.
- 85- Jean-Baptiste SAY, Traité d'économie politique, Livre I, Calmann-Lévy, Paris 1972..
- 86- Janine B et Alain G, Dictionnaire économique et sociale, Hatier, Paris 1981
- 87- J.B. Say, Traité d'économie politique,T1 , ENAG/éditions, Alger, 1990
- 88- Louis Trotabas : Finances publiques ,Daloz, 1967 .
- 89- Lewis pellat,encyclopedie de l'islam,T2,paris,1977
- 90- M. Rudloff, Economie monétaire et développement, cugas ,paris 1959.

-
- 91- M, Alfred , " Money, Credit and Commerce" , New York: August M. Kelly, quoted from the reprint, 1965.
- 92- M. Alfred, Principes d'économie politique Livre IV, Traduit en français par F. Sauvaire-Jourdan, Gordon & Breach, Paris, 1971.
- 93- M. Friedman; inflation et systèmes monétaires, Calmann-Lévy, 1976.
- 94- M.E.Benissad, Sous -développement capitalisme et socialisme -SNED, Alger, 1978.
- 95- M. Béziade , LA Monnaie , Masson , Paris 1985
- 96- Mourad Benachenhou, inflation, devaluation et marginalisation, Darechrifa.,1993
- 97- M. Blaug, La méthodologie Economique, Economica, 2°éd, Paris, 1994
- 98- Mostapha kassé .economitré .saint paul angle rues el hadj Mbaye guèye(ex san diniérg) .
- 99- Mohamed Liassine, « les stratégies de développement de l'Algérie », in revue : informations et Commentaires, N0 124, paris, 2001
- 100- Nachida bouzidi ,le monopole de l'Etat sur le commerce extérieur :lexperieence Algérienne OPU.
- 101- O.Boukhezar , Le Rôle des prix dans la planification des ressources, OPU, 1980.
- 102- Richard s.Thorn :Théorie Monétaire,Ed,Dunod,Paris,1971.
- 103- Ricardo D., Des pricipes de l'économie politique et de l'impot, éd.18- Flamarion,1977
- 104- René Nicole Girand Chaix.Economitrie "puf" .Presses Universitaires des France 1994.
- 105- Regis BourBonnais .Econométrie.5édition.Paris.Dunod.2003.
- 106- Salah Mohamed,L'Algerie et le Tiers- Monde face à la crise ,Attarit editions ,Alger 1990.
- 107- Si Zoubir L'yes, "Le Fond Monétaire au cours du régime" , le monde diplomatique ,mars 1995.
- 108- Tehami Mouloud : Aspects économiques du commerce extérieur de l'Algérie.OPU. Algérie 1978.

- 109- بركان زهية ، التضخم و برامج التصحيح في البلاد النامية بين النظرية والتطبيق ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية ، الجزائر، 1999.
- 110- تومي صالح، النمذجة القياسية لتضخم في الجزائر: 1988-2000، أطروحة الدكتوراء في العلوم الاقتصادية، الجزائر .
- 111- سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة 2000.
- 112- عبد الرشيد بن ديب،تنظيم وتطور التجارة الخارجية،رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر 2003.
- 113- عبد القادر بابا ، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر 2004 .
- 114- علوش وردة ،ظاهرة البطالة وعلاقتها بالتضخم في الجزائر :دراسة ميدانية لعلاقة منحنيات فيلبس ،مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير الجزائر ،2001.
- 115- فؤاد مطاطة ،"النظام المالي وإصلاح أدوات السياسة النقدية" حالة تطبيقية على الجزائر ، جامعة الجزائر : معهد العلوم الاقتصادية ، مذكرة ماجستير 1997 ، الجزائر.
- 116- مولود حشمان ،محددات الأجر في الجزائر :أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير 2000.
- 117- بحيات مليكة ،إشكالية التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2005، أطروحة الدكتوراء 2007.

ج- الموائيق ،المجلات والجرائد:

باللغة العربية:

- 118- ميثاق الجزائر 1964، نصوص أساسية لجهة التحرير الوطنية، اللجنة المركزية للتوجيه، المطبعة الوطنية الجزائرية، الجزائر 1964.
- 119- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 00، السداسي الثاني: 2004، كلية العلم الإنسانية والاجتماعية ،حسيبة بن بوعلي- شلف، الجزائر
- 120- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جوان 2006، كلية العلم الإنسانية والاجتماعية ، حسيبة بن بوعلي- شلف، الجزائر .
- 121- مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 02 ،ماي 2005،كلية العلم الإنسانية والاجتماعية ، حسيبة بن بوعلي- شلف الجزائر .
- 122- د . محمد شيخي و احمد سلامي ،تقدير دالة الادخار في الجزائر :1970- 2005 ، مجلة الباحث، العدد 06، 2008 ،الجزائر .
- 123- تصريح بن بيتور وزير المالية سابقا ،جريدة الخبر :العدد 1095،جوان 1994.

باللغة الفرنسية:

- 124- Mamit deme and Bichaka Fayissa, "Applied economics", N⁰:12,decembre 1995
- 125- Media Bank, N: 77, Bank of Alegria, Avril/Mars2005
- 126- Revue Tiers-monde . T : XXXIII, N⁰:129, la Fin des hyperinflations en Amérique latine, Puf, Janvier-Mars1992.
- 127- Revue française d'économie, Année 1995, Volume 10, Numéro 1.
- 128- Revue française d'économie, Année 1988, Volume 3, Numéro 3.
- 129- - Claude Ponsard, La théorie quantitative de la monnaie, Annales. Économies, Sociétés, Civilisations, Année 1959, Volume 14, Numéro 1.

د- القوانين والمراسيم:

- 130- قانون 10 اوت 1964 رقم: 227/64.
- 131- المرسوم رقم: 66-112 المؤرخ في 12/05/1966 المتضمن تشييت هوامش البيع عند تجار التجزئة والجملة.
- 132- القانون رقم : 12-1989: المؤرخ في 05/07/1989 المتضمن نظام الأسعار في ظل الإصلاحات.
- 133- القانون: 12/89 المؤرخ في: 25-12-1989 والمتعلق بالأسعار.
- 134- قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 افريل 1990.
- 135- الأمر رقم 06/95 المؤرخ في جانفي 1995. المتعلق بتحرير الأسعار .

و- التقارير والمنشورات

باللغة العربية:

- 136- التقرير الاستراتيجي العربي 1989، القاهرة 1990.
- 137- كريم النشاشيبي، "تحقيق الاستقرار والتحول الى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي"، واشنطن 1998 .
- 138- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000 نوفمبر 2001.
- 139- التقرير العام للمخطط الرباعي 1970-1973، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية.
- 140- وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية: الحصيلة الاقتصادية و الاجتماعية للعشرية: 1967-1968
- 141- التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، 1985
- 142- الديوان الوطني للإحصائيات، عدد خاص رقم 35.

باللغة الفرنسية:

-
- 143- F.M.I, statistiques financières internationales, washington 1990
- 144- F.M.I, Statistique Financières Internationales.ed:2003.
- 145- World Development Indicators database, World Bank, Avril 2005.
- 146- F.M.I, statistiques financières internationales, washington2001.
- 147- Banque Mondiale, la transition vers l'économie de Marché, 1993.
- 148- Banque mondiale, République Algérienne Démocratique et Populaire : Une revue des. Dépenses publiques, Rapport n^o:36270-DZ, Volume II : Annexes et Suppléments Statistiques, Septembre 2007.
- 149- Banque mondiale, Stratégie macroéconomique a moyen terme pour l'Algérie, Rapport No: 26005-AL, Volume II, Mai 2003.
- 150- Algérie situation des activités économiques: Rétrospective 1963-1991, Bedes, El Biar1992, Alger.
- 151- Rétrospective Statistique.ons, 1970-1996, Ed : 1999
- 152- Indice des prix a la consommation, "Evolution : 1989-1999", collections statistiques N^o:91,ONS, Alger, Mars2000.
- 153- L'Algérie en quelque chiffre, Résultats:1998-1999, ONS, Ed : 2001
- 154- Collections statistiques N^o:111 Rétrospective des comptes économiques de la nation 1963-2001, Ons, Alger, 2003
- 155- Collections statistiquesN^o:125, des comptes économiques de la nation 1963à2004, Office National des Statistiques, Alger, 2005
- 156- Rétrospective Statistique19970-2002, Ons, edtion 2005
- 157- Indice des prix a la consommation"Evolution : 1994-2006", collections statistiques N^o:133, ONS, Alger, Avril2007.
- 158- Bulletin statistique de la banque d'Algérie" Séries Rétrospectives: statistiques Monétaires 1964-2005. statistiques de la Balance des paiements":.,Juin2006
- 159- Banque d'Algérie: Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapports: 2001, 2002, 2003, 2004, 2005,2006 et 2007.
- 160- Bulletin des statistiques :la C.N.E.P en chiffres N^o17, 1995
- 161- Préliminaire sur les effets économiques et sociaux du P.A.S- C.N.E.S, projets de rapport 17 Nouvember, 12eme session, 1998

ي- المواقع الالكترونية:

- 162- Ons: 7/11/2008, Page d'accueil: Statistiques: Commerce Extérieur,
<http://www.ons.dz/comex/titres.htm>
- 163- Ons: 7/11/2008, Page d'accueil: Statistiques: Comptes économiques,
<http://www.ons.dz/comptes/dette-ext.htm>.
- 164- Banque d'Algérie :1/1/2009, Documents et notes: <http://www.bank-of-algeria.dz/docs.htm>.
- 165- Page d'accueil :Statistique ,L'indice des prix à la consommation,<http://www.ons.dz>
- 166- International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, Avril
2009:www.imf.org
- .
- .

الملحق 01: البيانات الإحصائية للمرحلة: 1962-1969:

تطور المتغيرات النقدية والمالية خلال المخطط الثلاثي الأول: 1967-1969 بالمليار دج											
سنوات	الكتلة النقدية	النقود الائتمانية	النقود الكتابية	أشباه النقود	نقود متنوعة	ذمة على الدولة	ذمة على الاقتصاد	ذمة على الخارج	الإيرادات الكلية	نفاقات الميزانية	الرصيد النهائي
1967	7.6	3.2	3.3	0.5	0.6	2.542	3.467	2.033	4	4,2	-0,2
1968	10.1	3.7	1.0	0.8	0.6	3.352	5.090	2.453	4,6	4,7	-0,1
1969	12.1	4.2	6.1	1.1	0.7	3.851	7.429	2.348	5,7	5,5	-0,2

Source:

-Bulletin statistique de la banque d'Algérie, Series Rétrospectives, "Statistiques Monétaires : 1964-2005 ,Statistiques de la balance des paiements :1992-2005", Alger – Algérie,2006.

تطور المتغيرات الخارجية ومؤشرات التضخم في الجزائر خلال: 1962-1969.*								
السنوات	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري	الرقم القياسي الضمني	التغير %	معامل الاستقرار النقدي	الفجوة التضخمية	الناتج المحلي الخام الجاري
1962	3.781	3.602	0.179	100	2.35	-	-	9.881
1963	3.746	3.437	0.309	100.55	0.55	-	-	13.345
1964	3.588	3.472	0.116	102.25	1.7	-	-	14.363
1965	3.145	3.312	0.167-	103.79	1.5	1.4	8.14	15.484
1966	3.08	3.153	0.073-	105.68	1.82	3.03-	10.49	15.008
1967	3.572	3.154	0.418	107.06	1.31	2.74	25.07	16.642
1968	4.097	4.023	0.074	110.43	3.14	2.48	27.72	19.018
1969	4.611	4.981	0.37-	112.55	1.92	1.37	8.56	21.018

Source:

- World Development Indicators database, World Bank, April 2005

- Collections statistiques N⁰:125, Rétrospective des comptes économiques de la nation 1963à2004, Office National des Statistiques, Alger, 2005

* المتغيرات الخارجية والناتج المحلي الخام ، مقيمة بالمليار دج

الملحق 02: البيانات الإحصائية للمرحلة: 1970-1989:

التطورات النقدية والمالية للمرحلة : 1970-1989 (بالمليار دج)											
السنوات	الكتلة النقدية	النقود الائتمانية	النقود الكتابية	أشباه النقود	نقود متنوعة	نم على الاقتصاد	نم على الخزينة	نم على الخارج	الإيرادات الكلية	نفقات الميزانية	الرصيد النهائي
1970	14,41	4,74	6,89	1,45	1,33	6,93	5,97	1,51	6,31	5,88	0,43
1971	15,93	5,70	7,25	0,97	2,00	8,43	5,97	1,53	6,92	6,94	-0,02
1972	21,04	7,05	9,70	1,39	2,31	13,61	5,33	2,30	9,18	8,20	0,98
1973	25,86	8,82	10,29	1,44	5,31	18,47	5,38	4,58	11,07	9,99	1,08
1974	30,96	10,45	12,98	1,52	6,00	21,85	3,84	7,16	23,44	13,41	10,03
1975	40,72	12,74	17,84	7,25	8,36	29,01	7,31	6,49	25,05	19,07	5,98
1976	53,13	17,24	22,40	2,53	10,96	37,25	8,86	9,82	26,22	20,12	6,07
1977	60,18	20,57	27,43	3,40	8,78	40,11	14,38	9,08	43,48	25,47	8,01
1978	84,73	27,37	33,34	5,24	18,78	51,66	24,80	11,02	36,78	30,11	6,68
1979	79,69	35,40	7,32	7,48	29,49	59,99	26,62	12,36	46,43	33,52	12,91
1980	118,00	42,30	42,10	9,10	24,40	68,53	33,00	16,50	59,59	44,02	15,58
1981	132,50	48,00	49,20	11,20	23,20	88,54	25,10	18,82	79,38	57,66	21,73
1982	162,90	49,10	76,10	12,50	24,90	112,82	36,10	13,90	74,25	72,45	1,80
1983	197,00	60,00	92,70	13,10	30,90	132,97	52,60	11,35	80,64	87,33	-6,68
1984	232,84	67,46	112,97	14,28	38,12	155,03	67,74	9,32	100,28	94,98	5,30
1985	287,76	76,64	125,59	21,63	42,27	174,62	76,63	14,89	105,97	103,47	12,49
1986	309,53	89,36	115,46	22,20	60,31	176,92	101,09	9,32	123,00	117,00	6,00
1987	321,94	96,87	127,04	33,99	55,04	180,61	123,19	9,14	96,00	108,00	12,00
1988	348,51	109,75	142,45	40,76	55,54	191,94	147,25	9,27	103,00	112,50	3,50
1989	373,10	121,17	130,14	58,13	63,66	209,39	157,20	6,51	116,50	115,00	1,50

Source :

- Collections statistiques N⁰:125, Rétrospective des comptes économiques de la nation 1963 à 2004, Office National des Statistiques, Alger, 2005
- Bulletin statistique de la banque d'Algérie, op.cit

تطور متغيرات التجارة الخارجية ، مؤشرات التضخم والناتج المحلي الخام بالأسعار الجارية
 خلال الفترة :1970-1989.†

السنوات	تطور متغيرات التجارة الخارجية ، مؤشرات التضخم والناتج المحلي الخام بالأسعار الجارية خلال الفترة :1970-1989.†								
	الصادرات	الواردات	صافي الصادرات	الناتج المحلي الخام بالأسعار الجارية	مؤشر الأسعار	التغير %	الرقم القياسي الضمني	التغير %	معامل الاستقرار النقدي
1970	5.0	6.2	-1.2	24	21.7	5.7	13		1,47
1971	4.2	6.0	-1.8	25	22.3	3	15	15%	0,62-
1972	5.9	6.7	-0.8	30	23.2	4	15	0%	1,09
1973	7.5	8.9	-1.4	35	24.8	7	16	7%	3,15
1974	19.6	17.8	1.8	55	25.5	3	24	50%	3,60
1975	18.6	23.8	-5.2	61	27.2	7	26	8%	6,14
1976	22.2	22.2	0.0	74	30	10	28	8%	3,46
1977	24.4	29.5	-5.1	87	33.3	11	32	14%	3,61
1978	24.2	34.4	-10.2	105	38.5	16	35	9%	3,26
1979	36.8	32.4	4.4	128	42.5	10	40	14%	2,41
1980	52.6	40.5	12.1	163	46.4	9	50	25%	21,52
1981	62.8	48.8	14.1	191	53.47	15	57	14%	5,67
1982	60.5	49.4	11.1	208	56.2	5	58	2%	4,06
1983	60.7	49.8	10.9	234	59.9	7	62	7%	3,70
1984	63.8	51.3	12.5	268	64.8	8	68	10%	3,04
1985	64.6	49.5	15.1	291	71.6	10	71	4%	4,05
1986	34.9	43.4	-8.5	300	80.4	12	73	3%	2,50
1987	41.7	34.2	7.6	324	86.4	7	79	8%	20,00-
1988	45.4	43.4	2.0	350	91.5	6	86	9%	14,00-
1989	71.9	70.1	1.9	423	100	9	100	16%	1,14

Source :

- Bulletin statistique de la banque d'Algérie, op.cit.
- World Development Indicators database, World Bank, Avril 2005
- Collections statistiques N⁰ :125, Rétrospective des comptes économiques , de la nation 1963à2004, Office National des Statistiques, Alger, 2005.

† المتغيرات الخارجية والناتج المحلي الخام ، مقيمة بالمليار دينار جزائري.

الملحق 03: البيانات الإحصائية لمرحلة: 2007-1990

التطورات النقدية والمالية خلال الفترة 1990-2007 بالمليار دج							
السنوات	الكتلة النقدية	ذمم على الدولة	ذمم على لاقتصاد	ذمم على الخارج	إيرادات الدولة	النفقات العامة	الرصيد
1990	343	167.043	246.979	10.423	153	136,5	16,5
1991	416,2	158.97	325.848	35.498	249	212,1	36,9
1992	515,9	226,93	412,31	22,64	312	420,13	-108,13
1993	627,4	527,83	220,25	19,61	314	476,62	-162,62
1994	723,5	468,54	305,84	60,4	477	566,32	-89,32
1995	799,5	401,59	565,64	26,29	612	759,61	-147,61
1996	915	280,55	776,84	133,95	825	724,6	100,4
1997	1081,5	423,65	741,28	350,3	927	845,1	81,9
1998	1287,8	723,18	906,18	280,71	774,6	876	-101,4
1999	1468,3	847,9	1150,73	169,61	950,5	961,7	-11,2
2000	1659,2	677,48	993,73	775,94	1578,1	1178,1	400
2001	2067,8	569,72	1078,44	1310,74	1505,5	1321	184,5
2002	2901,5	578,7	1266,8	1755,7	1603,2	1550,6	52,6
2003	3354,4	423,4	1380,16	2342,66	1966,6	1752,7	213,9
2004	3738	-20.596	1535,02	3119,17	2241,9	1775, 3	466,6
2005	4146,9	-939.242	1778.28	4179.39	3082,6	2052	1030,6
2006	4933.7	1304.1-	1905.4	5515	3582,3	2428,5	1153,8
2007	5994.6	2193.1-	2205.2	7415.5	3688,5	3092,7	595,8

Source :

- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2007, Juin 2008.
- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2002, Juin 2003.
- Collections statistiques N⁰ :125, Rétrospective des comptes économiques de la nation 1963 à 2004, Office National des Statistiques, Alger, 2005.

تطور مؤشرات التضخم والناتج المحلي الخام خلال الفترة 1990-2007*						
السنوات	مؤشر الأسعار	معدل %	الرقم القياسي الضمني	معدل %	معامل الاستقرار النقدي	الناتج المحلي الخام بالأسعار الجارية
1990	120.2	20.2	129.73	30	8,70	554,4
1991	150.8	25.5	204.20	57	-17,73	862,132
1992	197.5	31	250.54	23	15,01	1,074.695
1993	240.2	21.6	283.31	13	-10,29	1,189.724
1994	316.3	31.7	357.42	26	-17,01	1,487.400
1995	406.2	28.4	463.94	30	2,76	2,004.990
1996	488.8	20.3	572.91	23	3,80	2,570.000
1997	518.4	6.1	613.02	7	16,55	2,780.200
1998	550.7	6.2	593.82	- 3	3,74	2,830.491
1999	562.2	2.1	660.33	11	4,38	3,248.198
2000	558.7	0.6-	820.63	24	5,91	4,123.514
2001	578.2	3.5	819.13	-0.2	9,12	4,227.100
2002	591.29	2.2	836.90	2	8,58	4,521.800
2003	611.8	3.5	908.53	9	2,26	5,247.500
2004	639.8	4.6	1009.82	11	2,21	6,135.900
2005	652.5	1.9	1181.32	17	2,10	7,544.000
2006	663.9	1.8	1298.85	10	9,55	8,460.500
2007	689.81	3.9	1387.07	7	7,17	9,306.200

Source:

- World Development Indicators database, World Bank, Avril 2005
- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2007, Juin 2008.
- Collections statistiques N⁰:125, Rétrospective des comptes économiques de la nation 1963à2004, Office National des Statistiques, Alger, 2005.

* الناتج المحلي الخام مقيم بالمليار دينار جزائري.

التطورات الخارجية للجزائر خلال الفترة 1990-2007 بالمليار دج					
السنة	التضخم المستورد	سعر الصرف	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
1990	5.98	9.0			
1991	4.90	18.5			
1992	3.78	21.8	11,51	8,3	11,51
1993	3.13	23.3	10,41	7,99	10,41
1994	2.58	35.1	8,9	9,15	8,9
1995	2.60	47.4	10,26	10,1	10,26
1996	2.40	54.7	13,22	9,09	13,22
1997	2.07	57.7	13,82	8,13	13,82
1998	1.48	58.7	10,14	8,63	10,14
1999	1.39	66.6	12,32	8,96	12,32
2000	2.22	75.3	21,65	9,35	21,65
2001	2.14	77.2	19,09	9,48	19,09
2002	1.54	79.7	18,71	12,01	18,71
2003	1.84	77.4	24,47	13,32	24,47
2004	2.01	72.1	32,22	17,95	32,22
2005	2.33	73.4	46,38	19,857	46,38
2006	2.35	73.7	54.75	20.68	54.75
2007	2.15	69.2	60.59	26.35	60.59

Source:

- IMF, Alegria: Annexes statistiques, Rapport N⁰:09/111, Avril2009
- International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, Avril 2009
- Collections statistiquesN⁰:125, Rétrospective des comptes économiques de la nation 1963à2004, Office National des Statistiques, Alger, 2005.

الملحق 04: نتائج التقديرات والاختبارات :

نتائج التقدير لنموذج التضخم المفضل في الجزائر خلال الفترة: 2006-1970				
Dependent Variable: INF				
Method: Least Squares				
Sample(adjusted): 1981 2006				
Included observations: 26 after adjusting endpoints				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0020	-3.578360	0.100531	-0.359735	TLNPIBR
0.0022	3.533897	0.053005	0.187313	TLNTC
0.0002	-4.665385	0.081656	-0.380956	TLNMR2
0.0023	3.523894	0.060038	0.211567	PIM
0.0488	2.105741	0.004990	0.010507	C
0.1332	1.568925	2.33E-05	3.66E-05	TDB
0.1023	1.716408	3.97E-05	6.82E-05	R
0.020769	Mean dependent var		0.892472	R-squared
0.016952	S.D. dependent var		0.858516	Adjusted R-squared
-7.047577	Akaike info criterion		0.006377	S.E. of regression
-6.708859	Schwarz criterion		0.000773	Sum squared resid
26.28308	F-statistic		98.61850	Log likelihood
0.000000	Prob(F-statistic)		2.002746	Durbin-Watson stat

نتائج اختبارات الاستقرار لمعدل التضخم ومتغيراته.

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic based on AIC, MAXLAG=9)				
Prob.*	t-Statistic			
0.0000	-7.291172	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-4.252879		1% level	Test critical values:
	-3.548490		5% level	
	-3.207094		10% level	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

Null Hypothesis: D(TLNPIBR) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 1 (Fixed)				
Prob.*	t-Statistic			
0.0006	-5.385139	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-4.262735		1% level	Test critical values:
	-3.552973		5% level	
	-3.209642		10% level	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

Null Hypothesis: D(TLNMR2) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 1 (Fixed)				
Prob.*	t-Statistic			
0.0001	-6.151186	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-4.262735		1% level	Test critical values:
	-3.552973		5% level	
	-3.209642		10% level	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

Null Hypothesis: D(TLNTC) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 1 (Fixed)				
Prob.*	t-Statistic			
0.0000	-7.338169	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-4.262735		1% level	Test critical values:
	-3.552973		5% level	
	-3.209642		10% level	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

Null Hypothesis: D(PIM) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 1 (Fixed)				
Prob.*	t-Statistic			
0.0237	-3.998351	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-4.416345		1% level	Test critical values:
	-3.622033		5% level	
	-3.248592		10% level	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

Null Hypothesis: D(TDB) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 1 (Fixed)				
Prob.*	t-Statistic			
0.0000	-9.201724	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-3.639407		1% level	Test critical values:
	-2.951125		5% level	
	-2.614300		10% level	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

Null Hypothesis: D(R) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 1 (Fixed)				
Prob.*	t-Statistic			
0.0161	-4.053779	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-4.252879		1% level	Test critical values:
	-3.548490		5% level	
	-3.207094		10% level	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

اختبار الاستقرار للبقايا U				
Null Hypothesis: U has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic based on AIC, MAXLAG=8)				
Prob.*	t-Statistic			
0.0049	-4.694993	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-4.374307		1% level	Test critical values:
	-3.603202		5% level	
	-3.238054		10% level	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

اختبار التكامل المشترك :

Johansen Cointegration Test

Sample(adjusted): 1981 2006

Included observations: 26 after adjusting endpoints

Trend assumption: Quadratic deterministic trend

Series: INF

Exogenous series: TLNPIBR TLNMR2 TLNTC PIM R TDB

Warning: Critical values assume no exogenous series

Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None **	0.705556	31.78931	3.74	6.40

*(**) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level

Trace test indicates 1 cointegrating equation(s) at both 5% and 1% levels

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None **	0.705556	31.78931	3.74	6.40

*(**) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating equation(s) at both 5% and 1% levels

الملاحق 05: المعطيات الإحصائية المستعملة لتقدير النموذج.

100=1989

السنوات	p	MR2	PIBR	M2	PIB	TC
1970	21,7	19,56	26,3	4,2	5,7	64,9
1971	22,3	20,26	26,5	4,5	5,9	64,6
1972	23,2	25,37	31,1	5,9	7,2	58,9
1973	24,8	30,01	33,0	7,4	8,2	52,1
1974	25,5	32,80	51,6	8,4	13,2	55,0
1975	27,2	40,27	53,6	11,0	14,6	51,9
1976	30	47,17	58,5	14,2	17,6	54,7
1977	33,3	50,63	62,1	16,9	20,7	54,5
1978	38,5	56,86	64,5	21,9	24,8	52,1
1979	42,5	60,85	71,5	25,9	30,4	50,6
1980	46,4	65,42	83,0	30,4	38,5	50,4
1981	53,47	66,25	84,8	35,4	45,4	56,7
1982	56,2	79,62	87,5	44,7	49,2	60,4
1983	59,9	89,89	92,5	53,8	55,4	62,9
1984	64,8	97,52	96,5	63,2	62,5	65,5
1985	71,6	101,46	96,5	72,6	69,1	66,1
1986	80,4	91,63	87,4	73,7	70,3	61,8
1987	86,4	96,87	85,8	83,7	74,1	63,6
1988	91,5	103,90	90,0	95,1	82,4	77,7
1989	100	100,00	100,0	100,0	100,0	100,0
1990	120,2	92,61	109,3	111,3	131,4	117,8
1991	150,8	89,37	135,5	134,8	204,3	242,7
1992	197,5	84,77	125,7	167,4	248,2	287,5
1993	240,2	84,77	117,4	203,6	281,9	306,9
1994	316,3	74,23	111,4	234,8	352,4	460,7
1995	406,2	63,88	117,0	259,5	475,1	626,3
1996	488,8	60,75	124,6	297,0	608,9	719,6
1997	518,4	67,70	127,1	351,0	658,7	758,1
1998	550,7	93,84	121,8	516,8	670,7	772,0
1999	562,2	103,29	136,5	580,7	767,3	875,0
2000	558,7	117,48	174,9	656,4	977,0	989,1
2001	578,2	138,83	174,6	802,7	1009,6	1015,5
2002	591,29	159,25	182,2	941,6	1077,2	1047,3
2003	611,8	177,93	203,9	1088,6	1247,2	1017,2
2004	639,8	189,60	226,9	1213,1	1451,7	947,1
2005	652,1	206,37	272,5	1345,8	1776,7	964,2

2006	663,9	241,16	302,0	1601,1	2004,7	954,8
السنوات	DEX	DB	R	IM	EX	P IM
1970	3,6	5308,6	0	8,9	6,9	-
1971	4,8	-271,6	0	8,6	5,8	-
1972	5,9	12111,1	0	9,6	8,1	-
1973	11,5	13,3	0	12,7	10,4	-
1974	13,1	123,8	0	25,3	27,2	-
1975	17,8	73,9	0	33,9	25,8	-
1976	23,6	75,3	0	31,7	30,9	-
1977	40,7	98,8	0	42,1	33,9	-
1978	60,4	82,4	0	49,1	33,7	-
1979	71,0	159,4	0	46,2	51,1	-
1980	76,6	192,3	0	57,8	73,2	197,0
1981	70,6	268,3	0	69,6	87,4	166,2
1982	68,0	22,2	0	70,5	84,1	126,3
1983	62,5	-82,5	0	71,0	84,4	91,1
1984	61,2	65,5	0	73,1	88,6	98,9
1985	70,5	30,8	0	70,6	89,8	84,7
1986	87,5	-149,7	0	61,9	48,6	46,6
1987	94,9	-135,7	0	48,7	58,0	51,9
1988	57,8	-323,5	0	62,0	63,1	59,4
1989	100,0	-100,0	100	100,0	100,0	100,0
1990	108,6	197,5	100	124,2	159,0	91,1
1991	106,6	454,3	100	198,7	324,7	74,6
1992	102,0	-1336,6	100	118,4	160,0	57,6
1993	98,7	-2008,4	100	114,0	144,7	47,7
1994	112,8	-1100,6	100	130,6	123,6	39,3
1995	121,1	-1825,8	100	144,1	142,6	39,6
1996	129,1	1241,3	100	129,7	183,8	36,5
1997	119,8	-3118,5	100	116,0	192,1	31,6
1998	116,9	-1251851,9	100	123,2	141,0	22,6
1999	108,6	-138271,6	100	127,9	171,3	21,1
2000	96,9	4938271,6	100	133,4	301,0	33,7
2001	86,6	2277777,8	100	135,3	265,4	32,6
2002	86,9	649382,7	100	171,4	260,1	23,5
2003	89,6	4137037,0	100	190,1	340,2	28,0
2004	87,1	4172839,5	100	256,2	447,9	30,6
2005	84,0	12723456,8	100	279,3	644,7	35,4
2006	74,6	14244444,4	100	295,1	760,9	35,8

المصدر: بالاعتماد على الملاحق: 2، 3، 4